المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

التقرير الصناعي العربي

2010 - 2009

التقرير الصناعي العربي
2010-2009

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

اشراف عام:	محمد بن يوسف	- المدير العام
اعـــــداد:	د. سناء زوالي	- خبيرة اقتصادية
تعـــــاون:	عبد الحميد ثامري	- مستشار البحث و التطوير
	انتصار برهان	- مشرفة إدرة المعلومات الصناعية
	اللجنة البحثية	- اللجنة المعلوماتية

2-2 آثار الأزمة المالية العالمية على الصناعات العربية 34
- صناعة النفط و الغاز 34
- صناعة البتروكيماويات 36
- صناعات الحديد و الصلب و الألومنيوم 36
- صناعات النسيج و المنتجات الكهربائية و الإلكترونية و الأخرى 37
- الخاتمة 39

الفصل الثالث:

أداء القطاع الصناعي العربي عام 2008 و تأثير الأزمة المالية العالمية (تحليل قطري) 40

- المملكة الأردنية الهاشمية 42
- دولة الإمارات العربية المتحدة 45
- مملكة البحرين 64
- الجمهورية التونسية 72
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية 80
- المملكة العربية السعودية 88
- جمهورية السودان 100
- الجمهورية العربية السورية 106
- سلطنة عمان 118
- دولة فلسطين 124
- دولة قطر 130
- دولة الكويت 142
- الجماهرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى 150
- جمهورية مصر العربية 158
- المملكة المغربية 168
- الجمهورية اليمنية 176

الفصل الرابع:

ملاحق إحصائية 182

المحتوى

مقدمة 4

الفصل الأول:

نظرة عامة حول أداء الاقتصاد و الصناعة في الدول العربية عام 2008 8

1-1 التطورات الاقتصادية للدول العربية عام 2008 10
- النمو الاقتصادي 10
- الاستثمار المحلي 11
- التضخم 12
- التجارة الخارجية و التجارة العربية البينية 12
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة 14

2-1 وضع الصناعة العربية عام 2008 18
- القطاع الاستخراجي 18
- القطاع التحويلي 20

3-1 معوقات الصادرات الصناعية العربية 21
- التركيز السلعي للصادرات 21
- ضعف الاستخدام التكنولوجي في الصناعات التحويلية 21
- اتجاه الصادرات العربية نحو أسواق تقليدية و شديدة المنافسة 22
- معوقات تتعلق بالبنية التحتية و الخدمات اللوجيستية 23
- القيود الجمركية و غير الجمركية 23
- تدني القدرة التسويقية للمنتجات العربية 23
- نقص الكوادر البشرية المتخصصة 24
- ضعف البحث و التطوير في تنمية الصناعات التصديرية 24
- محدودية التمويل 24

4-1 توصيات لتحسين تنافسية الصادرات الصناعية العربية 25

الفصل الثاني:

انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصادات و الصناعات العربية 28

1-2 الأوضاع الاقتصادية العربية عام 2009 28
- الدول النفطية 28
- الدول غير النفطية 31
- أفق عام 2010 33

مقدمة

شهدت الاقتصادات العربية مؤخرا تغيرات سريعة نتيجة لتداعيات أكبر أزمة مالية عالمية أثرت على الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، ووضعت هذه الأزمة نهاية مؤقتة للازدهار الاقتصادي الذي سجل بالمنطقة العربية خلال الستة أعوام الأخيرة، حيث تكبدت الدول المصدرة للنفط خسائر جسيمة نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط و المواد الهيدروكربونية و المواد الخام الأساسية. كما ترتب عن هذه الأزمة العالمية انخفاض كبير في التبادلات التجارية لأهم السلع للدول العربية غير المصدرة للنفط و تراجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل المنطقة، بالاضافة إلى تدني تحويلات العمالة العربية بالخارج و عائدات القطاع السياحي والإعانات الدولية.

و من الطبيعي أن يتأثر القطاع الصناعي العربي بتبعات الأزمة المالية العالمية التي أفرزت تحديات جديدة وأبرزت قوة الحاجة إلى إعادة التفكير في آليات التنمية الصناعية العربية. و عليه، ينبغي أخذ العبر من هذه الأزمة، وعليه، ينبغي التوجه إلى تقليل اعتماد الدول العربية في ناتجها القومي على تصدير المنتجات النفطية والسلع الأساسية و المواد الأولية، وضرورة العمل على تنويع اقتصاداتها وصناعاتها وصادراتها، ثم استحداث مصادر جديدة للدخل والطاقة من أجل تحقيق تنمية مستدامة، فنحن اليوم بحاجة ماسة إلى التركيز على الاقتصاد المعرفي والتحديث العلمي لنشاطات التنمية الشاملة، لأجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد لدولنا

العربية لتحقيق نمو مستدام يحافظ على تطور النماء الاقتصادي والتوازن الاجتماعي والسياسي للشعوب العربية.

على ضوء التحديات الجديدة التي فرضتها الأزمة المالية، قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، في إطار تنفيذ استراتجيتها الصناعية و توجهاتها المستقبلية، بتنظيم العديد من الفعاليات المحفزة للتنمية الصناعية في الدول العربية وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها، وإحداث مؤسسات صناعية جديدة، تعتمد على التكنولوجيا والابتكار والابداع، وذلك من خلال دعم القطاع الخاص العربي حتى يتمكن من القيام بدوره التنموي كما ينبغي، توازنا مع القطاع العام في مختلف القطاعات الصناعية، والمساهمة في تحجيم البطالة والحد من الفقر الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة العربية قاطبة.

إن هذا التقرير الصناعي العربي السنوي في عدده الثالث الذي تقوم إدارة البحث و التطوير بالمنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين بإعداده، قد أصبح مصدرا للتحليلات الاقتصادية والمعلومات الأساسية للتطورات الصناعية في الدول العربية، حيث يقدم أهم المؤشرات الاقتصادية والصناعية التي نقوم بتحديثها سنويا، كما يقوم بتحليل تفصيلي على مستوى القطاع و الدولة تحديدا. ويعتمد التقرير أساسا على البيانات و المعلومات المستقاة من المصادر الوطنية الرسمية حسب التصنيف الدولي (ISIC)، و لعدم توفر كل المعطيات تم إجراء تقديرات لبعض القطاعات في أضيق الحدود.

ونود بهذه المناسبة أن نقدم جزيل الشكر للجهات المعنية في الدول العربية على الجهود الكبيرة التي بذلتها في سبيل الاستجابة لتزويد المنظمة بالبيانات و المعلومات الخاصة بالتقرير، و نتمنى أن تتواصل هذه الجهود بشكل منتظم آملين من الدول الأعضاء التي لم ترد في هذا التقرير بسبب عدم حصولنا على البيانات الخاصة بها أن تزود المنظمة بالمعلومات المطلوبة حتى نتمكن من إدراجها في العدد القادم.

لقد أضفنا في هذا التقرير جزئية هامة تتعلق بآثار الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد والصناعة في الوطن العربي عام 2009، وسعينا إلى توضيح الرؤية حول التغيرات الاقتصادية العالمية التي أثرت بشكل مفاجئ على اقتصادات وصناعات الدول العربية واقتراح بعض التوصيات والحلول التي قد يحتاجها الباحثون والمستثمرون وأصحاب القرار في المجال الصناعي و سبل تطويره في ظل التغيرات والتقلبات التي تشهدها الوضعية الراهنة للاقتصاد العالمي.

يتناول التقرير الصناعي العربي في إصداره الثالث معطيات الفترة (2008، 2009، وتوقعات 2010) ويشمل الفصول التالية :

الفصل الأول:

يقدم ملامح موجزة حول أداء الاقتصاد والصناعة في الدول العربية عام 2008، ويبدأ باستعراض التطورات الرئيسة التي شهدتها الدول العربية تبعا لأهم مؤشراتها الاقتصادية، ثم ينتقل إلى عرض تحليل شامل لتطورات القطاع الصناعي العربي بشقيه الاستخراجي و التحويلي. ويتناول التقرير كمحور أساسي لهذا العام معوقات الصادرات الصناعية العربية ويعمل على تقديم توصيات واقتراحات لتحسين القدرة التنافسية للصادرات الصناعية العربية.

الفصل الثاني:

يتناول انعكاس آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات والصناعات العربية، و يبدأ باستعراض التطورات الاقتصادية العربية عام 2009، ثم ينتقل إلى تحليل آثار الأزمة على الصناعة العربية لاسيما الصناعات النفطية والبتروكيماوية وصناعات الحديد و الصلب والألمنيوم و صناعات النسيج والمنتجات الكهربائية والالكترونية والصناعات التحويلية الأخرى.

- لقد كان للأزمة المالية العالمية أثر كبير على الاقتصاد الحقيقي للدول ا انخفضت معظم المؤشرات الاقتصادية في المنطقة في عام 2009. فتباطأ معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العربي ليسجل في المتوسط 2.9 ٪ في عام 2009 مقابل 6٪ في عام 2008 وتراجعت عائدات الصادرات بشكل ملحوظ بنسبة 38 ٪ في البلدان النفطية و 18 ٪ بالنسبة للبلدان غير النفطية، كما انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 30 ٪ في المنطقة بأكملها بالإضافة إلى انحفاض تحويلات العمال المقيمين بالخارج وعدد السياح، وانكماش القروض ورؤوس الأموال، و في المقابل ارتفعت معدلات البطالة في المنطقة.

- كانت الدول المصدرة للنفط، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر عرضة للاضطرابات الاقتصادية الدولية. ومع ذلك ، أظهرت هذه البلدان قدرة استثنائية على

الصمود في وجه الأزمة المالية العالمية بفضل تراكم عائدات النفط في الأعوام الستة الماضية و بفضل الاستراتيجيات المتناسقة التي وضعتها الحكومات.

- كما تأثرت البلدان غير النفطية بشكل ملحوظ بآثار الأزمة المالية العالمية. وبالرغم من هذا، استطاعت هذه البلدان الصمود أمام هذه الأزمة نتيجة ضعف اندماج مؤسساتها المالية في الأسواق المالية الدولية من جهة، ومواصلة ارتفاع الطلب الداخلي لدى هذه الدول من جهة أخرى.

- يبين التحليل لآثار الأزمة المالية العالمية على الصناعة العربية أن السلع و المنتجات المصنعة و شبه المصنعة هي الصناعات التي صمدت بشكل أفضل نسبيا أمام الاضطرابات الاقتصادية العالمية مقارنة مع الصناعات القائمة على المواد الخام والسلع الأساسية و تصديرها.

الفصل الثالث:

خصص لتحليل الأوضاع الاقتصادية و الصناعية على المستوى القطري (كل دولة على حدة)، حيث يقدم عرضا حول تطور الصناعة مع التركيز بوجه خاص على الصناعات التحويلية و تطور أهم قطاعاتها خلال 2008، ثم يقدم تحليلا حول أهم تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات وصناعات كل دولة على حدة عام 2009.

إننا على ثقة بأن هذا التقرير، الذي تضمن مجموعة من البيانات والإحصائيات الموثقة والتحاليل الموضوعية بالإضافة إلى بعض الإستنتاجات، يشكل مساهمة علمية من المنظمة في سبيل دعم الاقتصاد الصناعي العربي.

ويظل هدفنا النهائي من هذا التقرير هو مساهمة المنظمة في تحقيق التنمية الصناعية للدول العربية باعتبارها قاطرة النماء الاقتصادي و التنمية الشاملة، وأنها ستشكل حتما الركيزة الأساسية للوصول إلى أهداف الألفية ورفع مستوى معيشة ورفاهية الشعوب العربية جمعاء.

محمد بن يوسف

المدير العام

الفصل الأول

نظرة عامة حول أداء الاقتصاد و الصناعة في الدول العربية عام 2008

1-1 التطورات الاقتصادية للدول العربية عام 2008

شهدت البلدان العربية خلال عام 2008 تغيرات سريعة في وضعها الاقتصادي، حيث واصلت أسعار النفط والغاز والمواد الخام ارتفاعها السريع خلال النصف الأول من عام 2008 مما نتج عنه عائدات نفطية مهمة لهذه البلدان. كما شهدت في نفس الوقت ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد الخام الأمر الذي تسبب في خلق وضع يتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في كثير من بلدان المنطقة.

و لقد أدت الأزمة المالية العالمية منذ يوليوز 2008 إلى حدوث تغيير مفاجئ في الظرفية العالمية حيث تراجعت أسعار النفط والمواد الخام بشكل حاد مما تسبب في خسائر فادحة للدول المصدرة للنفط و في عجز في التجارة و في الميزانية للدول الاخرى.

و بالرغم من هذا، لم تؤثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية خلال عام 2008 بشكل كبير، حيث حققت أداءاً اقتصاديا جيدا بلغ معدل نموه 6 % مقابل 5.7 % في عام 2007. و يعزى هذا الأداء الجيد أساسا إلى الارتفاع الحاد في عائدات النفط الذي كان له أثر إيجابي على جميع الدول العربية، و إلى ارتفاع السلع الأساسية والنمو المستمر في الطلب المحلي.

إلا أنه، وبالرغم من النتائج الجيدة نسبيا مقارنة بالأعوام المنصرمة، لازالت نتائج المنطقة العربية متدنية مقارنة بمناطق أخرى من العالم حيث إن نسبة 6 % من النمو تبقى ضعيفة مقارنة مع دول آسيا ودول المحيط الهادي التي سجلت 10 % كمعدل نمواقتصادي، وكذا دول جنوب آسيا التي بلغ معدل نموها 8.4 %

ومن جهة أخرى ارتفع معدل التضخم عام 2008 وأصبح من التحديات الكبيرة التي تواجه الدول العربية وينبغي مواجهته . ويرجع هذا إلى استمرار ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية كما ساهم تزايد الطلب على الوقود الحيوي في ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية الأساسية. وقد شهدت دول الشرق الأوسط أعلى معدلات التضخم، ويعزى ذلك غالبا إلى العوامل التي سلف ذكرها، بالإضافة إلى زيادة السيولة الناجمة عن الفوائض المالية في الدول المصدرة للنفط.

النمو الاقتصادي

حققت الدول العربية أداء اقتصاديا جيدا للعام السادس على التوالي على الرغم من وصول الأزمة إلى ذروتها في النصف الثاني من عام 2008. ويرجع هذا الأداء الاقتصادي إلى ارتفاع عوائد النفط والمواد الخام الأساسية و قوة الطلب الداخلي، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات العربية.

وفي عام 2008 ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية 1،88 تريليون دولار مقابل 1،45 تريليون في عام 2007 ، محققا بالتالي زيادة قدرها 29 % ، مما أدى إلى تحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية الذي ارتفع من 4660 دولار إلى 5896 دولار بواقع 11.3 % (ملحق 4/1).

معدل النمو في الدول العربية غير النفطية

شهدت اقتصادات البلدان غير النفطية عام 2008 زيادة غير مسبوقة في الأسعار العالمية للسلع الأساسية، و لاسيما في الطاقة والحبوب ، كما عانت من آثار الأزمة المالية الدولية التي ضربت بشكل رئيسي القطاع العقاري وتسببت في انخفاض أنشطة قطاعات التصدير الرئيسة.

و تأثرت بلدان عديدة مثل المغرب وتونس ومصر والأردن بالأزمة المالية الدولية في النصف الثاني من عام 2008 وبدأت بعض الصناعات والقطاعات السياحية وتحويلات العمال الأجانب في الانخفاض.

و مع ذلك، نجحت الدول غير النفطية في الحفاظ على وتيرة نمو جيدة عام 2008 ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل أهمها، استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وارتفاع الاستثمارات المحلية والطلب الداخلي ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية.

ففي مصر، بلغ معدل النمو 7.2 % عام 2008 بفضل الأداء الجيد للصناعة التحويلية وقطاعات البناء والعقار والسياحة ، وتزايد الاستثمار الخاص كما بلغت قيمة مداخيل الاستثمار الأجنبي المباشر 13 مليار دولار عام 2008، مما جعل مصر أهم مستقطب للإستثمار الأجنبي المباشر بعد السعودية والإمارات (ملحق 10/1).

أما في تونس، فقد بلغ معدل النمو 4.4 % عام 2008، ويعزى هذا الأداء الجيد مباشرة إلى تطور الزراعة وتزايد الاستثمار الحكومي في البنية التحتية وكذلك إلى استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغت قيمته 2.6 مليار دولار عام 2008 (ملحق 10/1).

وفي المغرب، بلغ معدل النمو 5.4 % عام 2008 مقابل 2.7 % في العام السابق نتيجة للارتفاع الكبير في القيمة المضافة للقطاع الزراعي و مواصلة نمو قطاعات أخرى كالصناعة التحويلية وقطاع البناء والعقار وتزايد الاستهلاك المحلي.

أما بالنسبة للأردن، فعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية، فقد بلغ معدل النمو 5.6 % بفضل الأداء الجيد للصادرات وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدرت بقيمة 1،2 مليار دولار. [3]

معدل النمو في الدول العربية النفطية

سجل نمو اقتصادات الدول المصدرة للنفط انخفاضا نسبيا عام

[3] الاونكتاد، قاعدة البيانات، 2009.

شكل 1/1

معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية 2000-2008

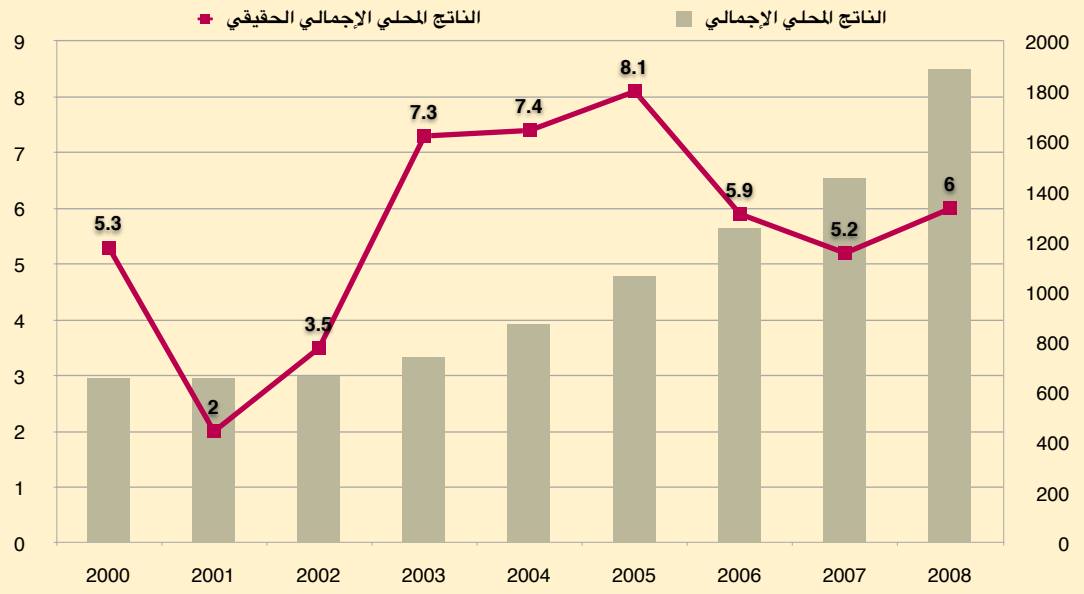

المصدر: مصادر دولية ووطنية

2008 مقارنة مع العام السابق، حيث انخفض معدل النمو من 6.2 % عام 2007 إلى 5.8 % عام 2008، وذلك بسبب الانخفاض الطفيف في إنتاج النفط الخام[4] مما نجم عنه انخفاض في معدلات النمو لكل من المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت.

إلا أن النمو بقي في معظم الدول النفطية جيدا بفضل الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، الأمر الذي مكن هذه الدول من مواصلة تمويل برامج واسعة في البنية التحتية والبناء والخدمات والصناعة والنقل والاتصالات كما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى الزيادة في الاحتياطيات الخارجية وفي تغذية الصناديق السيادية لدى هذه الدول.

وأهم ما ميز اقتصادات الدول المصدرة للنفط في الأعوام الأخيرة خاصة خلال عام 2008 هو أن ارتفاع أسعار النفط ساهم في توسع القطاع غير النفطي حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي في دول الخليج 7.2 % عام 2007 بينما لم يتجاوز متوسط معدل النمو نسبة 5 % خلال الفترة 1998 -2002.

أما بخصوص العربية السعودية، فقد بلغ معدل نمو 4.4 % عام 2008. وقد مكن ارتفاع عوائد النفط من إنجاز مشاريع استثمارية ضخمة في البنية التحتية ومنها إنشاء أربع مدن اقتصادية مما أدى إلى تنمية قطاعات العقار والتربية والصحة والماء والكهرباء وسائر المرفقات العامة.

كما شهدت الكويت نمواً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 158 مليار دولار عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كان 112 مليار دولار ، مدعوماً بأسعار النفط القوية وحجم الصادرات النفطية مجتمعةً مع زيادة الاستثمار الأجنبي في الدولة حتى أواخر عام 2008.

واصل اقتصاد الإمارات أداءه الجيد بشكل ملحوظ عام 2008 حيث بلغ معدل نموه الحقيقي 7.4 % ولقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2003 – 2008) حيث تزايد من 88،55 مليار دولار عام 2003 إلى 198،67 مليار دولار عام 2007 مما جعلها أحد أقوى اقتصادات الدول العربية.

ويعزى هذا الأداء الجيد إلى تواصل ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية والإنفاق الحكومي، ونمو القطاع غير النفطي.

وعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية فقد واصلت الجزائر للسنة الخامسة على التوالي تحقيق أداء اقتصادي جيد حيث قدر معدل النمو عام 2008 بنسبة 3.5 ٪ مقابل 3 ٪ في عام 2007 و ذلك بفضل التوسع الذي شهدته بعض القطاعات مثل البناء والخدمات والبنية التحتية و برامج الاستثمارات العمومية الضخمة التي تقوم بها الحكومة الجزائرية.

الاستثمار المحلي

أصبح الاستثمار المحلي المحرك الأول للنمو في الدول العربية. بينما كان النمو يعتمد على الاستهلاك المحلي في بداية هذه العشرية، تزايدت نسبة مساهمة الاستثمار المحلي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة ، وذلك بفضل ارتفاع مداخيل النفط والمواد الأساسية ووفرة السيولة .

وبلغت نسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية 25.6 % عام 2008 مقابل 23.5 % عام 2007. وسجلت كل

[4] يرجع هذا الانخفاض إلى محدودية قدرة الإنتاج من جهة، وإلى ما تفرضه الأوبك من حصص على الإنتاج.

جدول 1/1

الإستثمار المحلي في الدول العربية 2008 (%)

الدولة	معدل الإستثمار	معدل نمو الاستثمار
مجموع الدول العربية	25.6	32.6
الاردن	37.6	27.6
الامارات	28.4	67.7
البحرين	28	39.5
تونس	27.8	24.1
الجزائر	37.4	37.3
جيبوتي	19.1	14.3
السعودية	20.8	19.2
السودان	20.2	12.2
سورية	27	27.8
العراق	20.6	49.6
عمان	30.4	41.5
قطر	30.1	35.2
الكويت	18.9	15.5
لبنان	28.9	35
ليبيا	23.5	27.6
مصر	22.3	33.1
المغرب	35.9	26
موريتانيا	19	9.7
اليمن	24.2	24.7

المصدر التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2009

من الإمارات والعراق أعلى معدلات نمو في الإنفاق الاستثماري في الدول العربية بنسبة 67.7 في المائة و 49.6 في المائة على التوالي، تليهما عُمان بنسبة 41.5 في المائة، ثم البحرين والجزائر وقطر بمعدلات تجاوزت 35 في المائة (جدول 1/1). ويعد الارتفاع في معدلات نمو الاستثمار في هذه الدول إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الذي صاحب ارتفاع عوائد النفط في هذه الدول وتسجيلها فوائض ومعدلات ادخار محلي مرتفعة ، أما النمو المرتفع للاستثمار في العراق فهو نتيجة مواصلة جهود الإعمار وتطوير الطاقة الإنتاجية فيه، وفي قطر مرجعه إلى استكمال عدد من المشاريع خاصة في قطاع الغاز المسال وفي قطاع البناء السكني والصناعي.

التضخم

سجل معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة ارتفاعا ملحوظا عام 2008، على غرار ما وقع في أغلب الدول النامية أو ذات الاقتصاد الناشئ. وتقدر نسبة ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية بـ 10.2 % عام 2008 مقابل 7.3 % عام 2007.

وتعزى الزيادة المسجلة في معدلات التضخم في عام 2008 بالمقارنة مع عام 2007 ، في معظم الدول العربية إلى زيادة أسعار السلع الغذائية، وارتفاع أسعار الوقود، وزيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي. ففي الدول العربية المصدرة للنفط، يعزى ارتفاع الطلب المحلي إلى زيادة الإنفاق الحكومي والخاص نتيجة ارتفاع عوائد صادرات النفط خلال السنوات القليلة الماضية. وفي المقابل، أدى ارتفاع تكلفة استيراد النفط والسلع الغذائية في الدول المستوردة لهذه السلع إلى زيادة الضغوط التضخمية بشكل ملحوظ، وبوجه خاص، في الأردن وتونس والسودان ولبنان ومصر واليمن.

التجارة الخارجية والتجارة العربية البينية الصادرات

واصل أداء الصادرات للدول العربية تحسنه إذ بلغت الصادرات العربية 1،06 تريليون دولار عام 2008 مقابل 798 مليار دولار عام 2007 (ملحق 7/1) ، إلا أن هذا الأداء الجيد يعود إلى تسارع ارتفاع أسعار النفط أكثر منه إلى التزايد الحقيقي في قدرات الإنتاج، حيث هناك ارتباط قوي بين تزايد الصادرات العربية و أسعار النفط العالمية

ومقارنة مع باقي دول العالم، تجاوزت قيمة الصادرات العربية صادرات دول أمريكا الوسطى والجنوبية التي بلغت قيمة صادراتها 561 مليار دولار، وروسيا التي بلغت قيمة صادراتها 472 مليار دولار.

بينما لا تزال المنطقة العربية بعيدة عن حجم صادرات الاتحاد الأوربي والذي يفوق صادرات المنطقة العربية بست مرات، والدول الآسيوية بأربعة أضعاف.

وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت اقتصادات الدول العربية انفتاحا متناميا نحو الخارج خلال الفترة (2003 2008-) حيث تزايدت نسبة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة إقليمية من 38 % عام 2003 إلى 56 % عام 2008 (جدول 3/1)، أي حوالي نصف ما تنتج الدول العرب كما تزايدت حصة الدول العربية في التجارة العالمية تدريجيا خلال نفس الفترة من 4 % عام 2005 إلى 6 % عام 2008 . إلا إنه لاتزال هذه الحصة ضعيفة نسبيا مقارنة بدول الاتحاد الأوربي الذي فاقت حصته 37 % و الدول الآسيوية التي بلغت حصتها في التجارة العالمية 27 % حيث تمثل الصين لوحدها ثاني أكبر مصدر في العالم.

الواردات

أما بالنسبة لواردات الدول العربية، فلقد تزايدت عام 2008 حيث بلغت قيمتها 641 مليار دولار. وعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية التي شهدت ذروتها في النصف الأخير لعام 2008، فقد سجل مجموع الدول العربية فائضا تجاريا بلغ 387 مليار دولار

جدول 2/1

معدل التضخم في الدول العربية (%)

	2002-1998	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	1.2	1.6	3.4	3.5	6.3	5.4	14.9
الامارات	2.9	3.2	5	6.2	9.3	11	11.5
البحرين	-0.8	1.7	2.3	2.6	2.2	3.4	3.5
تونس	2.6	2.7	3.6	2	4.5	3.1	5
الجزائر	2.7	2.6	3.6	1.6	2.5	3.7	4.5
جيبوتي	1.3	2	3.1	3.1	3.6	5	12
السعودية	-0.7	0.6	0.4	0.6	2.3	4.1	9.9
السودان	10.9	7.7	8.4	8.5	7.2	8	14.2
سوريا	-1.1	5.8	4.4	7.2	10	4.7	14.5
عمان	-0.3	0.2	0.7	1.9	3.2	5.9	12.6
قطر	1.6	2.3	6.8	8.8	11.8	14	15
الكويت	1.5	1	1.3	4.1	3.1	5	10.5
لبنان	1.2	1.3	1.7	-0.7	5.6	4.1	10.7
ليبيا	-3.1	-2.1	-2.2	2.0	3.4	6.7	10
مصر	3.1	3.2	8.1	8.8	4.2	11	11.7
المغرب	1.8	1.2	1.5	1	3.3	2	3.9
موريتانيا	5.9	5.3	10.4	12.1	6.2	7.3	7.3
اليمن	10.9	10.8	12.5	9.9	10.8	11.7	10.8

المصادر: قاعدة المعلومات لصندوق النقد الدولي 2009 و مصادر وطنية

ويأتي كمحصلة لزيادة الفائض من عشر دول عربية وأهمها الدول النفطية و على رأسها السعودية والإمارات. ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، الناجمة عن التزايد المطرد في الأسعار العالمية للنفط. (ملحق 1/5)

من جهة أخرى، ازداد عجز الحساب الجاري خلال عام 2008 في معظم الدول غير النفطية كالأردن والمغرب وسوريا ولبنان

جدول 3/1

التجارة الخارجية و تنافسية الصادرات العربية 2003-2008

	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات (مليار $)	279	387	501	620	797	1066
الواردات (مليار $)	226	294	366	435	541	653
صافي الحساب الجاري (مليار $)	105	105	201	251	268	387
نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي (في المئة)	38	44	47	49	50	57
الصادرات في العالم (ترليون $)	7.5	9.1	10.7	12.4	13.7	15.7
نصيب الصادرات العربية في صادرات العالم	3.7	4.2	4.7	5	5.2	6
نصيب الصادرات العربية البينية في إجمالي الصادرات العربية	8.9	9	8.5	9	8	8

مصدر: منظمة التجارة العالمية WTOو التقرير الصناعي العربي AIDMO

شكل 2/1

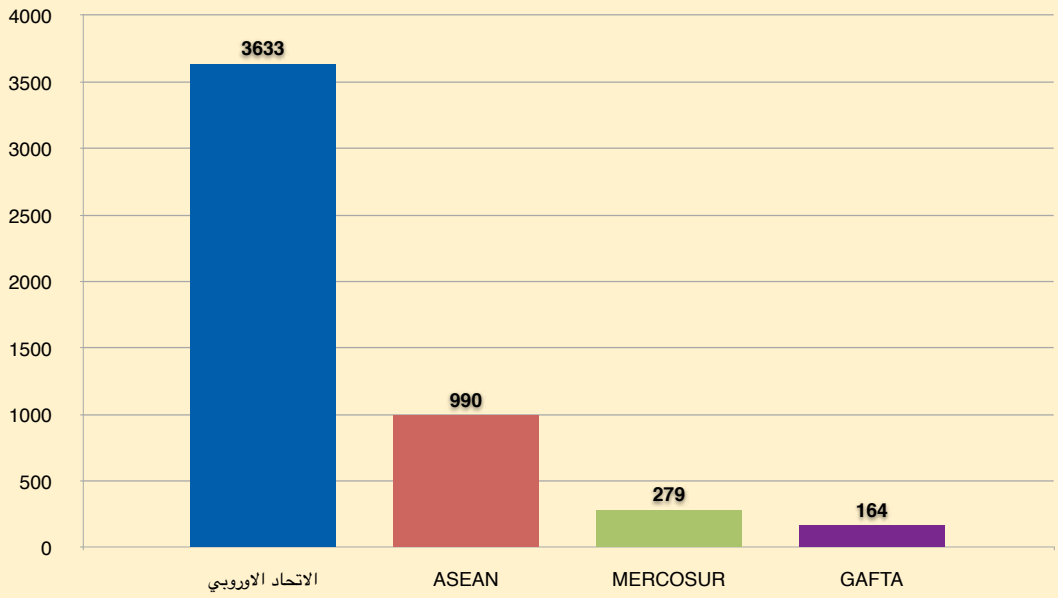

الصادرات البينية حسب التكتلات لعام 2008 (مليار دولار)

المصدر: WTO،2009

واليمن. ويعزى ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها: الارتفاع الكبير في أسعار السلع الغذائية والسلع الوسيطة وأسعار النفط وأسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار.

وتشكل دول آسيا الشريك التجاري الرئيسي للدول العربية حيث بلغت نسبة الصادرات العربية إليها 35 % يليها كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 18 % و9،8 % على التوالي. أما الصادرات العربية البينية، فلا تزال ضعيفة وتنمو بشكل طفيف حيث بلغ متوسط معدلها حوالي 8 % بين عام 2000 وعام 2008. وتعتبر الصادرات العربية البينية الأضعف (164 مليار دولار) مقارنة مع باقي الكتل التجارية في العالم حيث بلغت الصادرات الأوربية البينية 3.6 تريليون دولار، أي حوالي 22 ضعف الصادرات العربية البينية. أما الصادرات الأسيوية البينية، فقد بلغت 990 مليار دولار أي ما يعادل ستة أضعاف الصادرات العربية البينية.[1] (شكل 2/1)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

واصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدفقها نحو الدول العربية وبدأت تلعب دورا هاما في اقتصادات الدول العربية بالنظر

شكل 3/1

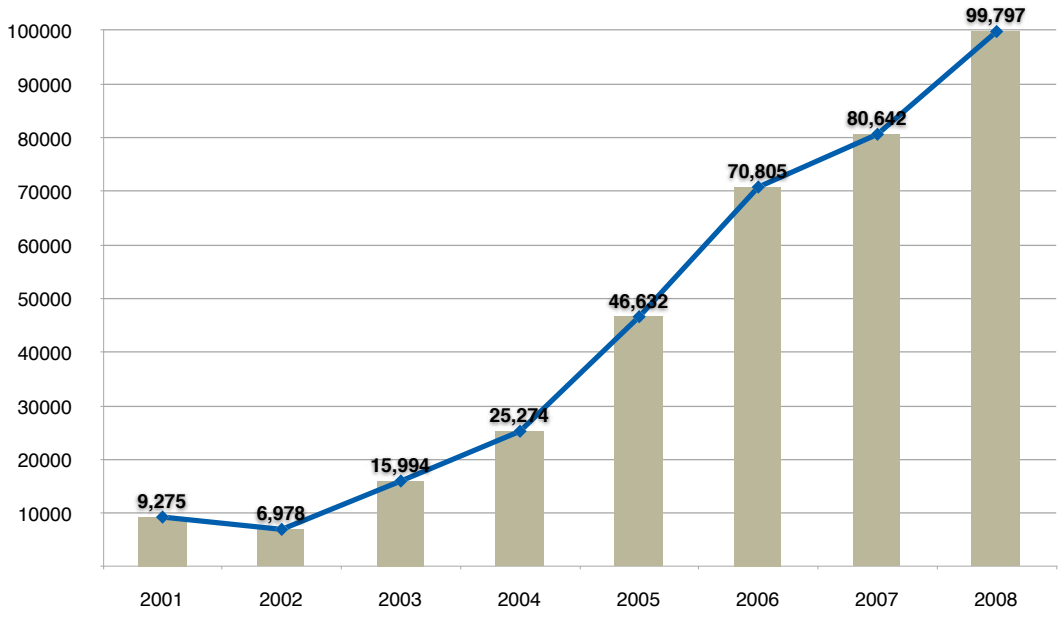

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية 2001 - 2008 (مليون دولار)

المصدر: UNCTAD 2009

[1] منظمة التجارة العالمية، 2009.

إلى قدرتها على ترقية الاستثمار الخاص ودعم النمو فيها. فخلال عام 2008 ، بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 99،7 مليار دولار مقابل 80،6 مليار دولار عام 2007، أي بزيادة قدرها 23.6 %.

ويفسر هذا النمو بوفرة السيولة المتأتية من عوائد النفط، والتي تم توظيفها في مشاريع مجدية وكذلك بمناخ الأعمال الجيد في غالبية الدول العربية، بالإضافة إلى تنامي الوعي بأهمية السوق العربية والتفاعل الاقتصادي مع المجال الأورومتوسطي.

ولقد استقطبت ثلاث دول عربية الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استقطبت السعودية 38،2 مليار دولار والإمارات 13،7مليار دولار ومصر 13،2 مليار دولار، أي ما يمثل تدفقات حوالي ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المنطقة العربية. كما توظف دول الخليج أموالها في الخارج كاستثمارات أجنبية مباشرة منها 11 % فقط في المنطقة العربية.

وما ميز المنطقة العربية في السنوات الأخيرة هو تنامي تدفق رؤوس الأموال بين الدول العربية حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات المباشرة العربية البينية من 1،4 مليار دولار عام 2000 إلى 34 مليار دولار عام 2008 حيث ساهمت بحوالي 35 % من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة نحو الدول العربية.

وفي ما يتعلق بالتوزيع القطاعي، تتركز معظم الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات إذ استحوذت على نسبة 62 % من الإجمالي، ثم القطاع الصناعي الذي استحوذ على نسبة 28% من الإجمالي، ثم القطاع الزراعي بحصة بلغت 3 % من إجمالي الاستثمارات العربية البينية.

وتعزى هذه الطفرة الكبيرة للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية إلى عوامل عدة أهمها :

جدول 4/1

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (مليون دولار)

	2005	2006	2007	2008
الاردن	1,774	3,219	1,950	1,954
الامارات	10,900	12,806	14,187	13,700
البحرين	1,049	2,915	1,756	1,794
تونس	782	3,312	1,618	2,761
الجزائر	1,081	1,795	1,662	2,646
السعودية	12,097	18,293	24,318	38,223
السودان	2,305	3,541	2,436	2,601
سوريا	583	659	1,242	2,116
الصومال	24	96	141	87
العراق	515	383	485	488
عمان	1,538	1,688	3,125	2,928
فلسطين	47	19	28	29
قطر	2,500	3,500	4,700	6,700
الكويت	234	122	123	56
لبنان	2,624	2,675	2,731	3,606
ليبيا	1,038	2,013	4,689	4,111
مصر	5,376	10,043	11,578	13,200
المغرب	1,653	2,450	2,803	2,388
موريتانيا	814	155	153	103
اليمن	-302	1,121	917	463
الاجمالي	46,632	70,805	80,642	99,954

المصدر: قاعدة الاحصاءات للانكتاد 2009

شكل 4/1

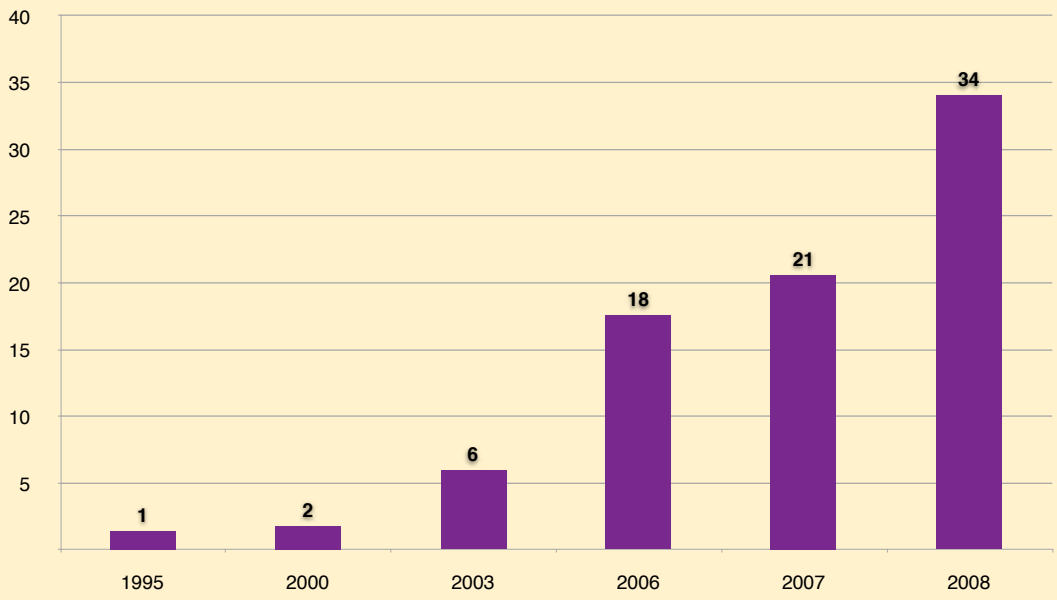

الاستثمارات العربية البينية
2008 - 1995
(مليار دولار)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2008

شكل 5/1

التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية المباشرة
(%) 2008

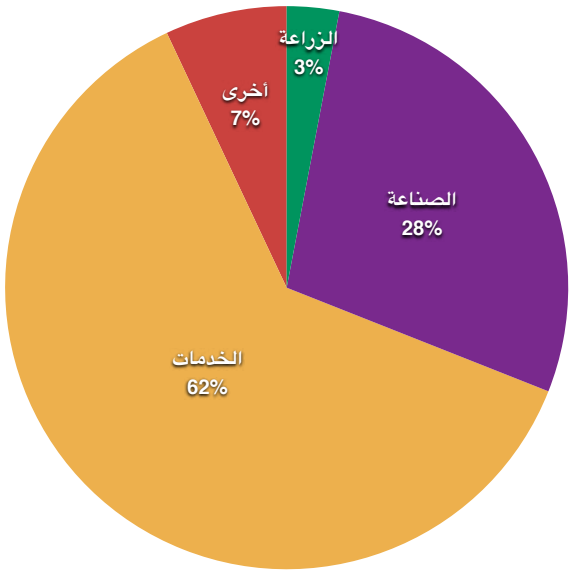

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008

- الفائض المالي المتراكم أساسا من العوائد النفطية في البلدان المصدرة للنفط كسبب رئيسي لهذه التدفقات نحو البلدان العربية.
- مواصلة سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة في الدول العربية.
- تطور أساليب الترويج القطرية و الانفتاح العربي البيني بشكل ملحوظ.
- تحسن مناخ الاستثمار في أغلب الدول العربية نتيجة للتدابير الإصلاحية التي نفذتها الحكومات العربية مثل الخصخصة وتطوير القوانين والأنظمة و الحوافز الاستثمارية لضمان حماية أكثر للاستثمارات العربية والأجنبية على السواء [2].
- الارتفاع النسبي لمعدل عائد الاستثمار في بعض المشروعات الكبرى و الحيوية داخل الدول العربية مقارنة بنظيره في الخارج.
- ارتفاع طلب الاقتصادات النامية الكبرى كالصين والهند على مصادر الطاقة الهيدروكربونية والمواد الخام الأساسية.
- تزايد الوعي بأهمية السوق العربية وبالمجال الأورومتوسطي.

وتستفيد صناعات مواد البناء، كالزجاج والإسمنت والمعادن من وتيرة النمو التي يشهدها قطاع البناء والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية .

أما بخصوص الصناعات الثقيلة، كصناعات الحديد والصلب والكيماويات والبلاستيك والأسمدة، فقد جذبت أيضا العديد من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2008.

ولقد استقطب قطاع الألمنيوم العديد من المشاريع الجديدة خاصة في الجزائر. ، كما عرف إنتاج الأسمدة قفزة هامة حيث استقطب عدة مشاريع جديدة خاصة في مصر والمغرب والأردن بفضل وفرة الفوسفات والغاز الطبيعي في هذه البلدان.

لكن على العموم، بقي تدفق الاستثمارات في الصناعات التحويلية كالنسيج والسيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والصناعات الغذائية غير كاف لتحقيق أثرواسع على اقتصادات الدول العربية بهدف الوصول إلى تنمية مستدامة.

ويعزى النقص في جذب الاستثمارات الأجنبية نحو القطاع الصناعي إلى عدة عوامل، أهمها :

1- تباطؤ في تطبيق الإصلاحات الإدارية والتشريعية الخاصة بالاستثمار حيث يعاني المستثمرون كثيرا من الإجراءات الإدارية الطويلة والروتينية المعقدة لاسيما عند طلب الحصول على تراخيص الاستثمار مما يتطلب الكثير من الوقت والجهد ويؤثر سلبا على تنفيذ خطط الاستثمار لأصحاب المشاريع.

2- صعوبة الحصول على القروض خاصة بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة. فبالرغم من تزايد البنوك الخاصة ، تبقى البنوك الحكومية مهيمنة على السوق، الشيء الذي يقلل من التنافسية ومن وفرة وتنوع الموارد المالية.

3- غياب المعلومات والإحصاءات حول اللازمة لمعطيات الاستثمار الصناعي حيث يعاني المستثمرون من نقص في المعلومات الموثقة والإحصاءات البيانية الدقيقة في مجال الاستثمار التي تمكنهم من التخطيط العلمي السليم لمستقبل استثماراتهم.

4- محدودية البنية التحتية والتجهيزات الأساسية حيث بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل توفير الهياكل والتجهيزات والخدمات وإنشاء مناطق حرة، إلا أنها لازالت تعتبر من أكبر المعوقات التي يعاني منها المستثمرون.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في توفيرالموارد المالية الضرورية لتنمية الاستثمار المحلي وتحسين مناهج الإدارة والتسيير كما تعمل على نقل التكنولوجيا وتعزز المهارات الفنية و تنافسية الصناعات المحلية وتوفير مناصب عمل جديدة. لهذا ينبغي أن تضع الدول العربية موضوع الاستثمار على رأس أولوياتها التنموية الحالية و ذلك عبر توفير مناخ سليم لتطوير وتعزيز دور القطاع الخاص وتحسين الإطار التشريعي المتعلق ببيئة الأعمال وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي و خلق الوعي التنموي لدى الشعوب نحو أهمية و إستراتيجية التنمية الصناعية العربية ومردودها القومي الشامل على المدى الطويل .

[2] **تعتبر مصر و السعودية الدولة الأكثر اصلاحا في المنطقة العربية لعامي 2009 حسب تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» للبنك الدولي كما قررت الجزائر تشجيع الاستثمار الاجنبي عبر تبني مشروع قرار يتضمن عدة إجراءات لتبسيط الإجراءات الإدارية. ويقتضي هذا القانون إمكانية استفادة بعض مشاريع الاستثمار من امتيازات عقارية لمدة 20 عاما قابلة للتجديد وللاستبدال بتعهدات قانونية. كما قرر المغرب تخفيض نسبة الضرائب على الشركات.**

كما ينبغي أيضا تعزيز التعاون جنوب–جنوب من خلال دعم الشراكة بين المؤسسات و تسريع وتيرة التكامل الإقليمي بهدف توسيع رقعة السوق ونجاعة ومردودية مشاريع الاستثمار.

وعليه، ومن أجل تحفيز الاستثمارات الصناعية في الدول العربية ، ينبغي إتباع ما يلي:

1- تكثيف ومواصلة الجهود قصد تسهيل الإجراءات والتشريعات الخاصة والمحفزة والجاذبة للاستثمار.

2- ضرورة تطوير الحكامة الاقتصادية من أجل شفافية أكثر في السياسات والقوانين والقرارات الاستثمارية.

3- تفعيل دور القطاع المالي لتوفير القروض اللازمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

4- تحسين الخدمات وتحديث الدراسات القطرية لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

5- عصرنة مناهج التعليم العام والخاص وتنظيم دورات تدريبية نوعية لتأهيل العاملين والكوادر المحلية بهدف مواكبة التطورات العالمية وتلبية حاجيات المستثمرين من الموارد البشرية المدربة ذات الكفاءة والإنتاجية العالية.

6- القيام بمبادرات على النطاق الإقليمي عبر تطبيق محتوى الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف لتوفير مناخ أعمال ملائم وإقامة هيئات موحدة لترويج الاستثمار وتسهيل إجراءات رخص تنفيذ المشروعات.

7- إيجاد بنك معلوماتي متخصص مزود بأحدث التجهيزات و الأساليب المعلوماتية و الأحصاءات و المؤشرات الدقيقة و ذلك لتزويد المستثمرين و الممولين و صناع القرار و الباحثين و المبدعين و المبتكرين بأحدث و أدق المعلومات و البيانات و المؤشرات المتعلقة بالاستثمار عامة و بالاستثمار الصناعي خاصة.

جدول 1/5

القيمة المضافة للقطاع الصناعي (مليار دولار)

عام	إجمالي القطاع الصناعي		إجمالي القطاع الاستخراجي		إجمالي القطاع التحويلي	
	القيمة	ن.م.إ(%)*	القيمة	ن.م.إ(%)	القيمة	ن.م.إ(%)
1992	156,1	32.2	105,8	21.8	50,3	10.4
1993	145,8	29.9	96,9	19.9	48,9	10
1994	145,4	29.2	92,0	18.5	53,4	10.7
1995	161,2	30.2	103,4	19.4	57,8	10.8
1996	189,5	32.5	127,3	21.8	62,2	10.7
1997	195,8	32.3	129,6	21.4	66,2	10.9
1998	165,2	29.5	97,8	18	67,4	11.5
1999	201,9	33.6	131,3	22.2	70,6	11.4
2000	280,1	41.7	208,9	31.1	71,2	10.6
2001	250,5	37.9	179,5	27.3	71,0	10.6
2002	256,2	38.2	179,9	27	76,3	11.2
2003	298,2	40	216,9	29.2	81,3	10.8
2004	388,0	44.2	294,1	33.7	93,9	10.5
2005	523,8	48.9	414,0	38.8	109,8	10
2006	640,2	48.9	492,7	39.2	123,8	9.8
2007	742,9	51.1	601,5	41.2	141,4	9.6
2008	976,7	51.3	800,1	42.4	176,6	8.9

المصدر: مصادر وطنية وقاعدة بيانات الأمم المتحدة.

*ن.م.إ (%): نسبة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي

2-1 وضع الصناعة العربية عام 2008

شهدت الدول العربية في عام 2008 ارتفاعا قياسيا في الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية.

ومع ذلك ، تسببت الأزمة المالية العالمية منذ يوليوز 2008 في تغيير مفاجئ في الظرفية العالمية حيث تراجعت أسعار النفط والمواد الخام بشكل ملحوظ من 150 دولار في يوليوز عام 2008 مقابل 40 دولار في أواخر عام 2008.

كما بدأت الأزمة المالية العالمية في التأثير على القطاعات التحويلية الرئيسة لبعض البلدان مثل المغرب و تونس ومصر والأردن في النصف الثاني من عام 2008.

وعلى الرغم من هذا واصل القطاع الصناعي للسنة السادسة نموه بفضل ارتفاع أسعار المحروقات حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي العربي 976،7 مليار دولار عام 2008 مقابل742،9 مليار دولار عام 2007، حيث زادت بمعدل 30 %.

و بذلك، استمر القطاع الصناعي في احتلال الصدارة في النشاط الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2008 حيث ساهم بنسبة 51% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة. ويعزى هذا الأداء الجيد أساسا إلى أهمية القطاع الاستخراجي الذي ساهم لوحده بنسبة 42 % من الناتج المحلي الإجمالي العربي عام 2008.

القطاع الاستخراجي

واصل القطاع الاستخراجي للعام السادس على التوالي أداءه الجيد حيث تزايدت قيمته المضافة من 601 مليار دولار عام 2007 إلى 800مليار دولار عام 2008، أي بنسبة 33 %. ويرجع هذا التزايد إلى ارتفاع أسعار المحروقات على المستوى العالمي.

جدول 6/1

انتاج النفط الخام لبعض الدول النفطية (ألف برميل في اليوم)

الدولة	2006	2007	2008	تغير 2008/2007
الجزائر	1,368	1,371	1,381	0.73
العراق	1,957	2,183	2,341	7.24
الكويت	2,664	2,574	2,554	-0.78
ليبيا	1,751	1,673	1,718	2.69
قطر	802	845	840	-0.59
السعودية	9,207	8,816	9,113	3.37
الإمارات	2,568	2,529	2,557	1.11
مجموع	20,317	19,991	20,504	2.57

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية (أوبك) 2010

شكل 6/1

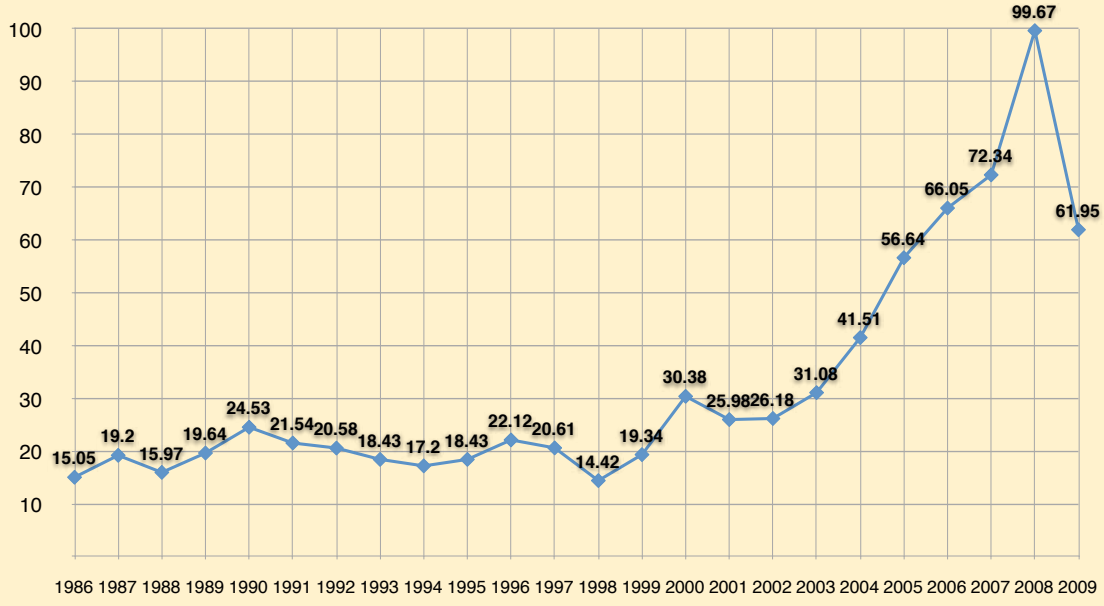

أسعار النفط البرنت
2009-1986
(دولار للبرميل)

المصدر: أوبك

شكل 1/7

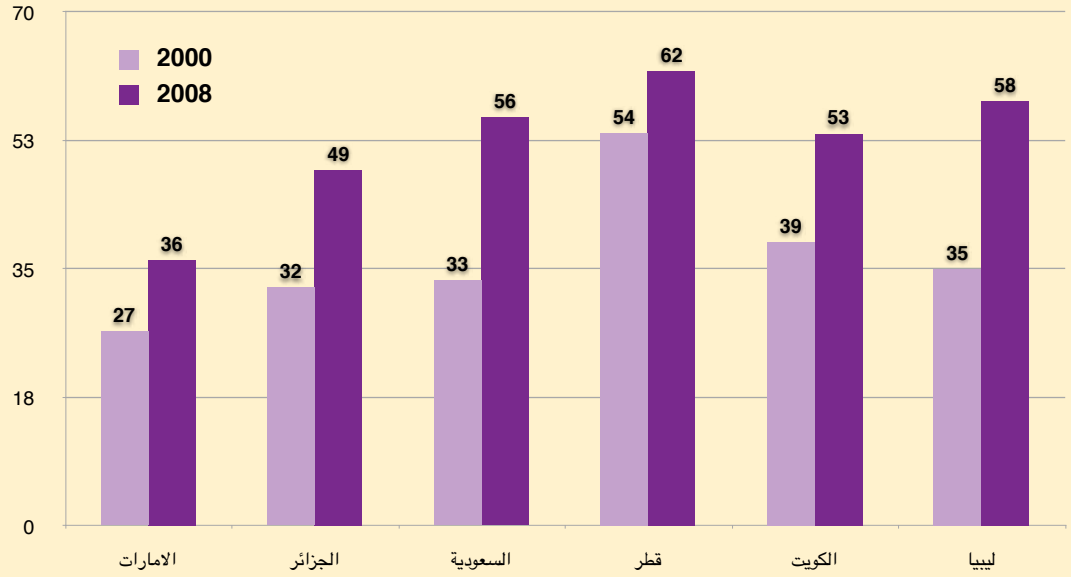

مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: حسابات من ملحق (4/2)

ولقد استمرت أسعار النفط العالمية في التصاعد خلال عام 2008 وبلغت بذلك مستويات قياسية غير مسبوقة خاصة خلال النصف الأول من هذا العام حيث تجاوز سعر سلة خامات أوبك حاجز الـ150 دولارا للبرميل خلال شهر أغسطس، كما وصل المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك إلى 99،67 دولار للبرميل، وهو أعلى معدل سنوي منذ عام 1986.

ولقد كان للعوامل الجيوسياسية والاختناقات في طاقات التكرير والمضاربات وانخفاض قيمة الدولار، تأثير هام على حركة الأسعار الاستثنائية خلال السنة بالإضافة إلى العوامل المؤثرة على السوق المتمثلة في العرض والطلب.

أما فيما يخص إنتاج النفط الخام في الدول العربية النفطية، فقد زاد نموه في مجموعة الدول العربية فقط لمنظمة أوبك في عام 2008 بفضل ارتفاع أسعار النفط العالمية مسجلا 20.5 مليون برميل في عام 2008 نظير 19.9 مليون برميل في عام 2007.

في حين يلاحظ انخفاض طفيف في إنتاج كل من الكويت و قطر بمعدل0.78 – % و-0.59 %على التوالي مقارنة مع العام الماضي.

و استمر القطاع الاستخراجي في المساهمة بشكل هام في النشاط الاقتصادي للدول العربية حيث تزايدت نسبته في الناتج المحلي

شكل 1/8

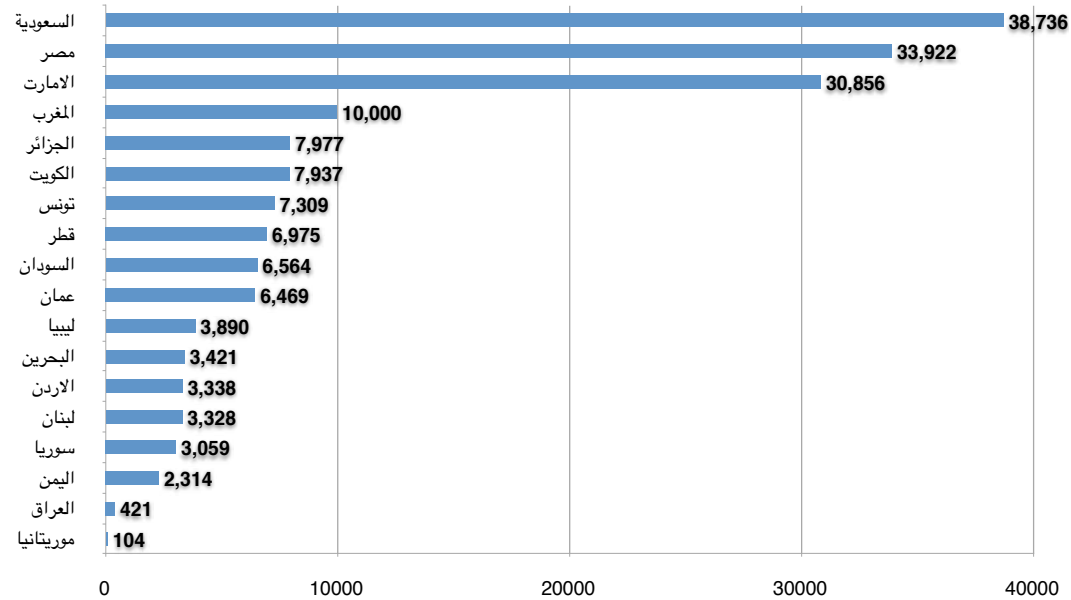

الناتج المحلي الإجمالي التحويلي في 2008 حسب الدول (مليون دولار)

المصدر: بيانات وطنية

شكل 1/9

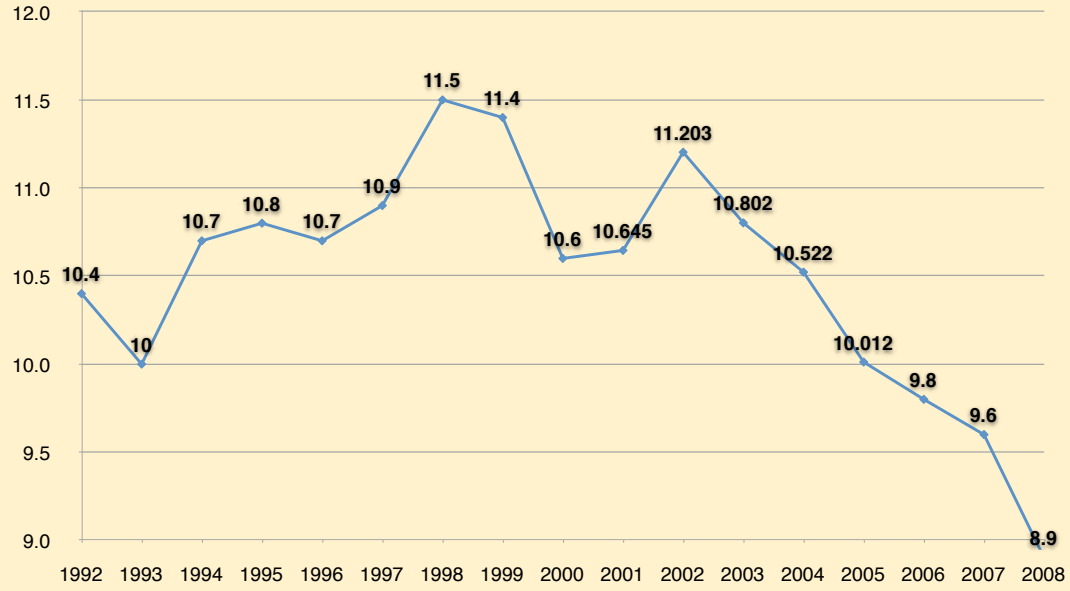

تطور نسبة القطاع الصناعي التحويلي من الناتج المحلي الإجمالي العربي (%)

المصدر: حسابات من ملحق رقم (1/1) وملحق (1/2)

الإجمالي بنقطة مئوية، أي من 41 % خلال عام 2007 إلى 42 % خلال عام 2008.

كما تزايدت أهمية القطاع الاستخراجي في النشاط الاقتصادي في أغلب الدول النفطية حيث ارتفعت نسبة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 32 % عام 2002 إلى 49 % عام 2008 ، وفي الكويت من 39 % عام 2002 إلى 53 % عام 2008 كما ارتفعت هذه النسبة في ليبيا من 35 % إلى 58 %.

ويتأكد مما تقدم أن ارتفاع عوائد النفط ضاعف ارتباط اقتصادات الدول النفطية بالموارد الطبيعية مما ينذر بتأخير الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية الضرورية الرامية إلى تنويع اقتصاداتها.

القطاع التحويلي

واصل القطاع التحويلي أداءه الجيد خلال عام 2008، حيث بلغت قيمته المضافة حوالي 176،6 مليار دولار مقابل 141،1 مليار دولار عام 2007، بزيادة معدلها 19 % على الرغم من سوء الظرفية العالمية واحتلت كل من السعودية والإمارات الصدارة حيث تمثل هذه الدول لوحدها 40 % تقريبا من القيمة المضافة للصناعة التحويلية لمجموع الدول العربية، وهذا بفضل صناعاتها البتروكيماوية.

شكل 1/10

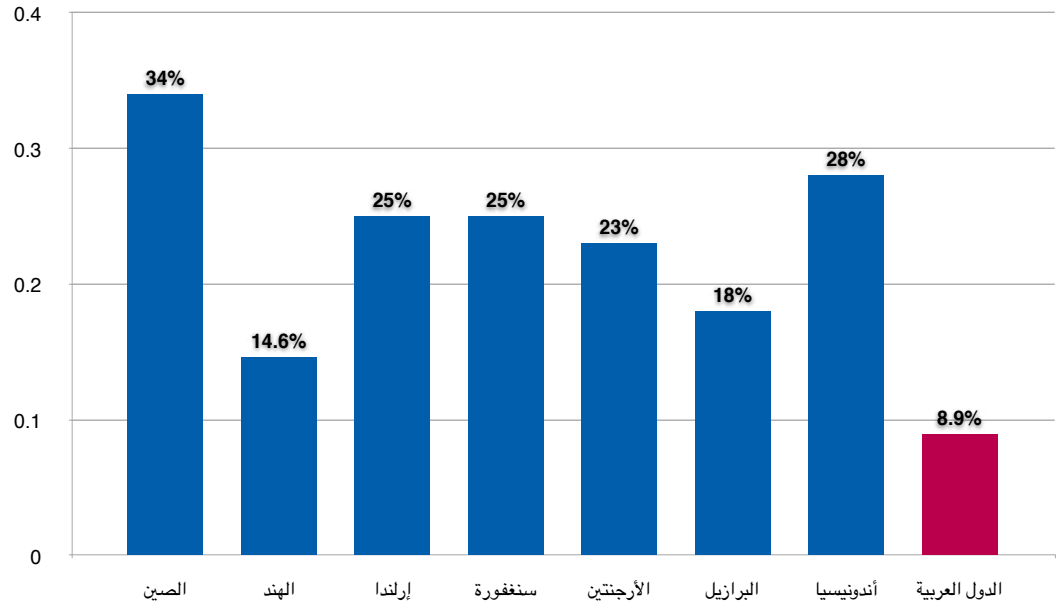

حصة قطاع الصناعات التحويلية لبعض الدول في عام 2008

المصدر: قاعدة البيانات للأمم المتحدة والبنك الدولي.

أما بخصوص مصر، فتساهم صناعاتها المتنوعة في تحقيق قيمة مضافة هامة نسبيا كما هو مبين في الشكل 8/1.

إلا أنه ومن جانب آخر، ظلت نسبة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كأقليم متواضعة حيث لم تتجاوز9 % عام2008 كما سجلت نسبة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا متواصلا منذ عام 2002، وذلك بسبب هيمنة حصة القطاع الصناعي الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام الأخيرة (شكل 9/1).

وعلى الرغم من تزايد نسبة نمو الاقتصادات العربية في السنوات الأخيرة، نلاحظ أن القطاع التحويلي العربي لم يستفد كثيرا من هذا الانتعاش . فبينما يمثل القطاع الصناعي التحويلي نسبة 34 % في الناتج المحلي الإجمالي في الصين و28 % في أندونيسيا و25% في سنغافورة و23 % في الأرجنتين، لم يتمكن القطاع التحويلي من تجاوز عتبة 9 % في الدول العربية كمجموعة (شكل 9/1). ويبين ضعف هذه النسبة صعوبات تحسين هيكل القطاع الصناعي التحويلي و المعوقات التي تواجهها الصناعات المصدرة في الدول العربية.

3-1 معوقات الصادرات الصناعية العربية

التركيز السلعي للصادرات

تمثل قلة تنوع الصادرات العربية إحدى التحديات الكبرى التي تواجه الدول العربية حيث تمثل صادرات المحروقات 80 % من إجمالي الصادرات العربية. وتزايدت هذه النسبة في الأعوام الأخيرة من 65 % عام 2000 إلى 83 % عام 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية.

و شكلت هيمنة صادرات المحروقات منذ مدة طويلة معوقا أمام نمو الصادرات التحويلية حيث لا تتجاوز نسبة هذه الأخيرة إلى إجمالي الصادرات العربية 14 %، وتعتبر حصة الصادرات التحويلية في التجارة العالمية للمنتجات التحويلية من بين النسب الضعيفة حيث تكاد لا تتجاوز 2 % حسب بيانات اليونيدو بينما تصل هذه الحصة 4،5 % في أمريكا اللاتينية و13،5 % في الصين و 66 % في الدول الصناعية.

ضعف الاستخدام التكنولوجي في الصناعات التحويلي

هناك عامل آخر يفسر ضعف الصادرات العربية ويتمثل في أن الصادرات التحويلية العربية ضعيفة التكنولوجيا. وكما يظهر في الشكل 11/1 ، فإن الصادرات المعتمدة أساسا على الموارد الطبيعية هي الأعلى، كما شهدت تزايدا خلال الأعوام الأخيرة مقارنة مع الصادرات التحويلية ضعيفة أو عالية الاستعمال التكنولوجي.

أما بخصوص الصادرات عالية الاستعمال التكنولوجي، فهي هامشية نسبيا ولم تشهد أية نمو خلال الفترة 2000-2005. وحسب بيانات البنك الدولي الأخيرة، لا تتجاوز نسبة المنتجات المصدرة ذات التكنولوجيا العالية من إجمالي الصادرات التحويلية لمجموع الدول العربية 4 % ، مما يعني أن 95 % من الصادرات التحويلية لدى الدول العربية هي ضعيفة أو متوسطة الاستعمال التكنولوجي.

وإذا ما قمنا بتحليل قطري، فإن نسبة صادرات المنتجات المتوسطة وعالية التكنولوجيا في إجمالي الصادرات ضعيفة نسبيا لدى غالبية الدول العربية غير النفطية : 11،7 % في مصر و27 % في المغرب و31 % في تونس و16 % في سوريا و27 % في السعودية، بينما تصل هذه النسبة إلى 57،7 % في الصين و74 % في المكسيك و48 % في البرازيل (جدول 7/1).

شكل 11/1

تطور هيكل الصادرات التحويلية العربية (مليار دولار)

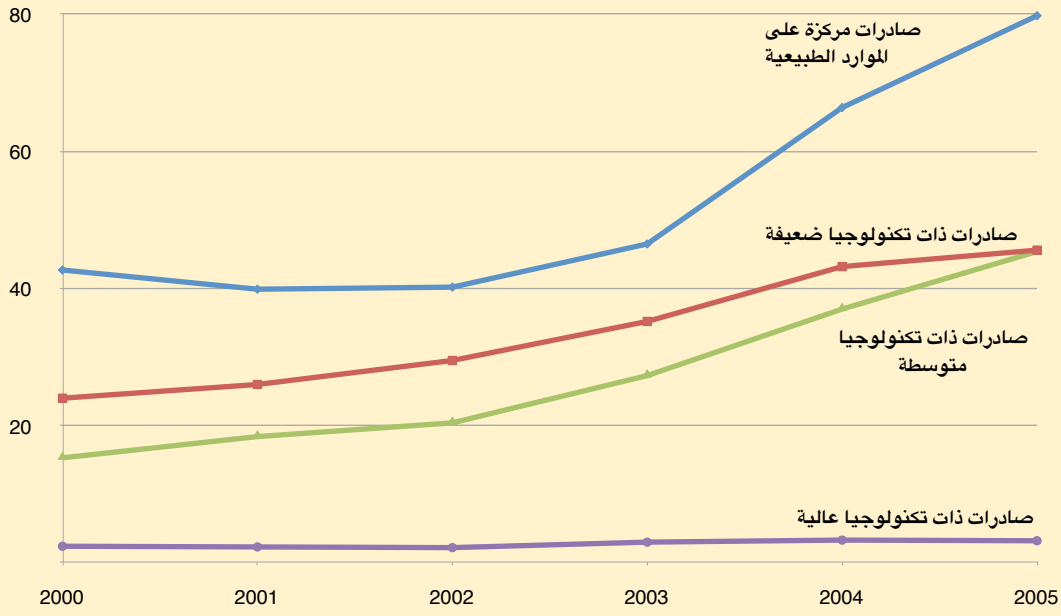

المصدر: تقرير التنمية الصناعية 2009 / UNIDO

جدول 7/1

نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا متوسطة/عالية في القيمة المضافة التحويلية والصادرات التحويلية (%)

	نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا متوسطة/ عالية من اجمالي الصادرات التحويلية (%)		نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا متوسطة/ عالية في القيمة المضافة التحويلية (%)	
	2000	2005	2000	2005
مصر	19.3	11.7	39.5	33.7
المغرب	23.1	27.6	24.8	25.5
تونس	24.8	31.5	19.7	23.6
لبنان	24	29.8	10.8	10.8
الاردن	49.8	37.4	25.4	21.3
سورية	6.4	16.4	9.7	9.7
الجزائر	2.2	1.8	15.6	15.6
الكويت	11.6	14.1	8.3	10
عمان	56.3	38.7	11.9	6.7
قطر	37.1	63	21.6	18.2
السعودية	21.7	27.5	54	54
البرازيل	47.8	47.9	36.6	33.5
تشيلي	13.2	11.7	16.4	22.7
الصين	45.3	57.5	43.1	46.9
اندونيسيا	34.1	33.1	31.6	29.8
ماليزيا	76.4	72.1	54.9	49.8
المكسيك	75.8	74.6	44.6	45.2

المصدر : قاعدة المعلومات UNIDO – 2009

رغم ذلك ، هناك مؤشرات إيجابية بخصوص الاتجاه المتزايد نحو تصدير منتجات متوسطة وشديدة الاستعمال التكنولوجي في كل من تونس والمغرب وقطر والسعودية، حيث تزايدت نسبة الصادرات التحويلية متوسطة وعالية الاستعمال التكنولوجي من 24،8 % عام 2000 إلى 31،5 % عام 2005 في تونس ومن 23 % إلى 27 % في المغرب ومن 21 % إلى 27،5 % في السعودية ومن 37 % إلى 63 % في قطر خلال نفس الفترة.

كما يلاحظ أيضا أن الأردن حققت تقدما هاما بخصوص الاستعمال التكنولوجي حيث إن نسبة صادراتها متوسطة وعالية الاستعمال التكنولوجي هي الأعلى بين الدول العربية غير النفطية (37 %) وذلك بفضل توسع قطاع الأدوية والصيدلة.

تكمن أحد التفسيرات الإضافية لضعف الصادرات التحويلية في ضعف واردات هذه الدول من المنتجات عالية الاستعمال التكنولوجي المخصصة للصناعات التحويلية.

فأهم طريقة تسلكها الدول الأسيوية لامتلاك المعرفة والتكنولوجيا الجديدة تكمن في استيراد التجهيزات والآلات ذات التكنولوجيا العالية. فعلى سبيل المثال، حوالي 38 % من واردات الصين متكونة من التكنولوجيا العالية والتي تستخدم في الصناعات التصديرية، وبهذا فإن 23 % من صادرات الصين هي عالية الاستعمال التكنولوجي. وفي المقابل، لازالت واردات الدول العربية من المنتجات عالية الاستعمال التكنولوجي ضعيفة نسبيا)10،9 % من إجمالي وارداتها(ومعظمها موجهة مباشرة نحو الاستهلاك المحلي وقليل منها يستعمل في الصناعة التحويلية.

اتجاه الصادرات العربية نحو أسواق تقليدية و شديدة المنافسة

يمثل تركز الصادرات في اتجاه أسواق تقليدية معوقا آخر في وجه تنمية الصادرات. فالسوق الأوربية تمثل 70 % من صادرات المغرب وتونس وثلثي صادرات مصر وسوريا.

إلا أن من بين التحديات التي تواجه هذه الدول العربية هي أن الاتحاد الأوربي أصبح وجهة هامة لصادرات الصين والهند وبعض

جدول 1/8

أهم الشركاء التجاريين لبعض الدول العربية غير نفطية (من إجمالي الصادرات %)

	الجزائر	مصر	الاردن	المغرب	سورية	تونس
اوربا	53.9	38.2	3.6	71.9	32.3	78
الدول العربية	2.1	20	46	3.7	59	9.2

المصدر: تقرير عن التجارة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مارس 2009

دول أوربا الشرقية. وكما يظهر في الشكل 12/1، فقد عدد من الدول مثل المغرب والأردن ولبنان وسوريا حصصها من السوق الأوربية، أي حوالي 19 % بالنسبة للأردن و13 % بالنسبة للمغرب و8 % بالنسبة لبنان و34 % بالنسبة لسوريا، ويعزى ذلك إلى شدة التنافسية الآتية من الصين حيث ارتفعت حصتها في السوق الأوروبي بـ280 % بين 1995 و2007، كما تزايدت صادرات منتجات الهند بنسبة 34 % في نفس الفترة [3].

وبالتالي، هناك ضرورة بأن تنوع هذه الدول أسواقها وشركائها. وفي هذا السياق، توجد فرص أسواق كبيرة يجب استغلالها. فحسب البنك الدولي، لا تستغل الدول العربية إلا 10 % من الفرص التي تقدمها أسواق الصين والهند، كما تستغل الدول العربية قليلا مما توفره الأسواق العربية . على سبيل المثال، تستغل مصر 18 % من الفرص التي تتيحها الأسواق العربية، أما تونس فنسبة استغلال الفرص في الأسواق العربية لا تتجاوز 9 %، كما تمثل الصادرات المغربية نحو الأسواق العربية 3.7 % فقط.

معوقات تتعلق بالبنية التجارية والخدمات اللوجيستية

كما تعاني الصادرات العربية من ضعف البنى الأساسية والخدمات اللوجستية في مجال التجارة والمتمثلة بالنقل والاتصالات. كما تعاني من ارتفاع تكاليف النقل، وخاصة بين دول المشرق والمغرب العربي، إضافة إلى عدم توفر خطوط نقل منتظمة (برية أو بحرية).

من المعوقات الأخرى التي تعرقل الصادرات العربية نجد:

- تعدد الاجتهادات الإدارية وتضاربها أحياناً.
- التعقيد وكثرة الوثائق.
- مشاكل النقل والعبور وإجراءات فحص العينات والتخليص والتفتيش عند المعابر الحدودية.
- التشدد في الاشتراطات والمواصفات وتعددها لنفس المنتج وتغييرها بدون إشعار مسبق أحياناً.
- التشدد في الاشتراطات والإجراءات الصحية والبيئية وارتفاع تكاليف التحاليل المخبرية وتضارب نتائجها أحياناً.
- طول الوقت اللازم للاعتراف بشهادة المطابقة.
- طلب رخص الاستيراد والتصدير أحياناً.
- عدم الاتفاق على قواعد منشأ عربية تفصيلية.

القيود الجمركية و غير الجمركية

- مشكلة فرض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعرفة الجمركية (مثل: رسم الطابع، رسوم خدمات الجمارك، رسوم بيطرية، رسوم مرور، رسوم قنصلية...)
- المبالغة في رسوم التصديق القنصلي التي تفرض على شهادة المنشأ والفواتير والوثائق الأخرى المرافقة للبضائع من قبل بعض الدول، رغم إلغاء التصديق القنصلي ورسم التصديق عليها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 2002.

تدني القدرة التسويقية للمنتجات العربية

يشكل التسويق حلقة هامة في تمكين المنتجات العربية من النفاذ إلى الأسواق العربية والدولية. وتواجه المنتجات العربية معوقات عدة تخص أداءها التسويقي مما يحد من تنافسيتها التصديرية. ويعتمد التسويق على عمليات دقيقة تتمثل في دراسة الأسواق ومعرفة أذواق ومتطلبات العملاء والخصائص الديموغرافية للمستهلكين في الخارج. ويستلزم القيام بهذه الدراسات العلمية والاجتماعية تكاليف مادية باهضة « لا يقوى عليها الإنتاج البسيط في الدول العربية، لذلك نجد أن أغلبية المؤسسات لاتنفق على البحوث التسويقية وربما تتغاضى عنها في الكثير من الأحيان بسبب ارتفاع تكاليفها، مما يسفر عنه ضعف في العملية التسويقية وفي تنمية الصادرات»[4].

كما تعاني الكثير من منتجات الدول العربية من فقدان الجودة حيث لاتتوفر على المواصفات التي تفرضها السوق العالمية مما يضعف من قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية حيث أن الجودة أصبحت من متطلبات السلعة والمستهلك أصبح أكثر وعيا.

[3] تجدر الإشارة إلى أن حصص دول المغرب العربي تلاشت في قطاع النسيج. وفي كثير من الحالات تم تعويض هذا التراجع في تونس والمغرب بمنتجات أخرى كتركيب السيارات وأجزاء الطائرات والأجزاء الكهربائية والمنتجات التي تتطلب إنتاج كميات قليلة.

[4] د.رامز الطنبور، المشاكل والمعوقات التي تواجه النهوض بالأداء التسويقي في الوطن العربي، ورقة قدمت إلى الملتقى العربي الثاني حول التسويق في الوطن العربي: الفرص والتحديات، الدوحة– دولة قطر، 2003.

شكل 12/1

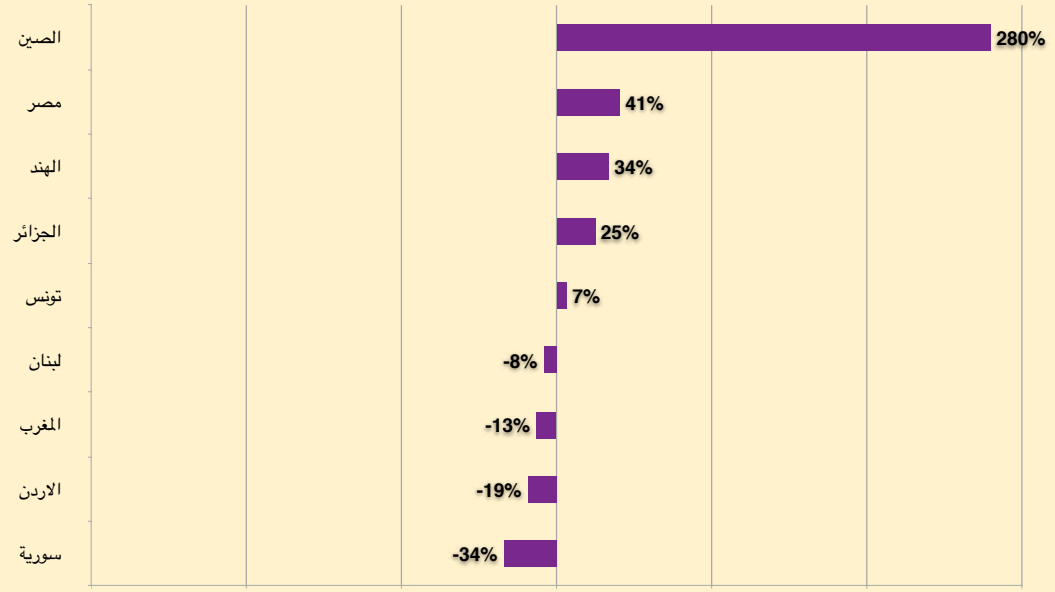

تغير حصص بعض الدول في السوق الاوروبي ما بين 1995 و 2007

المصدر: البنك الدولي 2008

نقص الكوادر البشرية المتخصصة

يشكل العنصر البشري الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالنظر إلى بنية القوى البشرية في الدول العربية على الرغم من الفوارق التي بينها، تعاني من نقص في الخبرات الفنية والتكنولوجية ومنها المهارات المتعلقة بإدارة الأعمال والتجارة الدولية. ويعزى ذلك إلى ضعف الاستثمار في العنصر البشري بطريقة ملائمة وقلة المعاهد المتخصصة في قضايا التجارة الدولية وقوانينها.

ويرجع ضعف الموارد البشرية في الدول العربية إلى عدم ملائمة منظومة التربية مع حاجيات تنمية ثقافة الريادة والمبادرة في أوساط الشباب. كما يعاني سوق العمل من قلة الكوادر المؤهلة لتمكين المؤسسات من مواكبة التطورات العالمية وتحسين طرق التسيير والتدبير والتسويق واستعمال المعلومات الحديثة وتوظيف التكنولوجيا كثيفة المعرفة.

ضعف البحث والتطوير في تنمية الصناعات التصديرية

يشكل البحث والتطوير الحلقة الأضعف في التنمية الاقتصادية للدول العربية عامة والصناعية خاصة. ويعاني هذا القطاع من ضعف الموارد المرصودة لتأسيسه وتنميته مقارنة مع الدول المتقدمة.

فبينما تنفق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي 2 % إلى 4 % من ناتجها المحلي الإجمالي على قطاع البحث والتطوير، لا يتجاوز إنفاق الدول العربية كمجموعة 1 %.

ومن جانب آخر، فقد أصدرت مجموعة الدول العربية 1344 نشرة علمية عام 2005، في حين أنجزت جامعة هارفارد لوحدها 1545 نشرة[5]. كما لازال عدد براءات الاختراع المسجلة ضعيفا مما يظهر النقص الحاصل في الابتكار وفي تنفيذ مشاريع البحث في الدول العربية.

ومن جهة أخرى، لا يزال التفاعل ضعيفا بين مراكز البحث والصناعات والسوق حيث لا يتم تسويق إلا بحوث قليلة جدا. ويبقى الوصول إلى التكنولوجيا كثيفة المعرفة بطريقة متواصلة أحد الوسائل الضرورية لتتمكن المؤسسات الصناعية من تحسين جودة منتجاتها وأساليب إنتاجها وتطوير منتجات جديدة.

وتعاني الدول العربية أيضا من مشكلة هجرة العقول والكفاءات إلى أماكن توفر لها الحرية والعيش الكريم والبيئة المناسبة لممارسة البحث العلمي والإبداع.

محدودية التمويل

يمثل الحصول على التمويل و ارتفاع كلفته أهم المعوقات التي تعترض الصناعات الصغيرة التصديرية. فبالرغم من عمليات الخصخصة، لازال القطاع الحكومي يهيمن على النظام البنكي. كما تتجه معظم القروض الممنوحة نحو الصناعات الكبيرة بسبب قلة وضعف الضمانات المتوفرة لدى الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد أظهرت دراسة مؤخرا للبنك الدولي حول النظام المصرفي في مصر، أن البنوك الحكومية تمنح 70 % من قروضها إلى الصناعات الكبيرة بينما تستفيد الصناعات الصغيرة من 20 % والتجار الصغار من 10 % من مجموع هذه القروض. ونتيجة لذلك، تعتمد غالبية

(5)

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواردها الخاصة والعائلية.

وكما شهدنا من خلال هذه الدراسة أن طبيعة صادرات هذه الدول والمعوقات التي تتعرض لها تحتم عليها وبشكل عاجل تنويعا اكبر لمنتجاتها لان المنافسة الشرسة التي تشهدها الأسواق العالمية بإمكانها أن تسبب على المدى البعيد في تقلص هذه الصناعات في هذه الدول. و عليه ينبغي وضع استراتيجيات و سياسات و برامج لتنمية حجم وهيكل الصادرات العربية على المديات القصيرة و المتوسطة و البعيدة.

4-1 توصيات لتحسين تنافسية الصادرات الصناعية العربية

بناء على التحاليل السابقة، حول نقط قوة وضعف صادرات الدول العربية وأدائها، بإمكاننا أن نقترح بعض التوصيات والاستراتيجيات لتنمية الصادرات العربية حول ما يلي :

1- الزيادة الهامة في الإنتاج والتخصص أكثر لدى الدول العربية حسب المزايا النسبية لعرض منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية تناسب حاجيات الطلب العالمي.

2- تنمية تنافسية الصناعات من حيث الجودة والسعر والخدمة.

3- تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في التكنولوجيا لتحسين الإنتاج والرفع من جودة المنتجات وتصميمها بما يتناسب مع المواصفات الدولية.

4- تعزيز الشبكات التجارية حيث لا يستطيع عدد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة تسويق منتجاتها بفعالية في الأسواق الخارجية بسبب عدم تمكنها من تأسيس علاقات تجارية مع شركائها. كما تواصل بعض الصناعات بالتعامل مع موردين اعتياديين أكثر تكلفة مما يضاعف من كلفات الاستيراد. ولذلك لابد من إنشاء شركات خاصة تقوم بتزويد المصدرين بالمعلومات التجارية وخدمات التدريب والقيام بدراسات السوق والبحث عن فرص تجارية.

5- أهمية الالتزام بالمواصفات القياسية الخاصة بالجودة العالمية وتوفير إمكانيات التجميع والتعبئة والتغليف والتخزين عالية المستوى.

6- تطوير الاساليب الترويجية والتسويقية للصادرات العربية عن طريق الانترنت.

7- الاهتمام بالقوى البشرية العاملة في الصناعات التصديرية خاصة في مجالات التدريب والإبداع والتسويق والإدارة والتفاوض التجاري العالمي.

8- تعزيز الحضور على مستوى الدولي في المعارض ونهج إستراتيجية الصادرات أكثر جرأة وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية (انخراط الدبلوماسيين في برامج ترقية الصادرات(.

9- مواصلة الدول العربية على تعزيز صادراتها نحو الأسواق التقليدية مثل اوربا والولايات المتحدة الامريكية. لكن يجب التوجه أيضا نحو أسواق الدول الصاعدة كالهند والصين ودول أمريكا اللاتينية مع إعطاء أهمية خاصة للسوق العربية التي يتزايد عدد سكانها وبالتالي احتياجاتها.

10- لدعم الصناعات التصديرية باستمرار يجب على الحكومات أن تقوم بشراكات مع القطاع الخاص من خلال توقيع عقود برامج تصديرية في الميادين الآتية:

- إقامة دراسات وتحليل عن تطورات الأسواق الإستراتيجية.
- تنفيذ برامج تنشيط الصادرات خاصة بكل سوق.
- تقديم خدمات استشارية وتسويقية وإدارية.

11- تقديم دعم مالي خاص موجه للمصدرين للقيام بعملية تنشيط صادراتهم.

تقديم الدعم المالي للصناعات التصديرية الواعدة وتقديم مزايا تفضيلية في مجال تأمين على الصادرات وتبسيط الإجراءات الإدارية والإعفاء الضريبي عند الظروف الصعبة.

12- حث الدول العربية على الالتزام بأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من حيث الالتزام بإزالة القيود غير الجمركية، وتنفيذ نسب التخفيض المقررة فى الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل وحسم الخلافات فيما بين الدول العربية لتنسيق المواقف حتى يتم استكمال بعض الموضوعات المعلقة بين الدول الأعضاء فى إطار البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

13- القيام بدراسات من طرف وزارات التجارة الخارجية ومراكز تنشيط الصادرات وغرف التجارة عن الأوضاع الفعلية للأسواق والسلع المنافسة للمنتجات العربية.

14- إقامة شراكة بين وزارات التجارة الخارجية ومراكز تنمية الصادرات وزارة التعليم العالي لتكوين كوادر متخصصة في مهن التصدير كالتسويق والابتكار والتصاميم والتفاوض.

15- إصدار الدوريات والكتب والنشرات في الموضوعات المتعلقة بالتصدير من قبل المراكز التصديرية والقيام بأنشطة الدعاية والترويج للمنتجات العربية.

16- مساعدة الصناعات للقيام بفعاليات تنشيط الصادرات ومشاركاتها في الفعاليات المختلفة (معارض، B2B)

17- إنشاء هيئة عربية كبرى تضم ممثلين عن كافة هيئات ومراكز التصدير في الدول العربية يوكل لها مهمة تقييم ومتابعة ودراسة الأوضاع الاقتصادية العربية بشكل دوري ومستمر، بالإضافة إلى أن تكون بيتاً للمصدر والمستورد العربي تقدم له كل الخدمات من معلومات ودراسات عن الأسواق العربية والفرص المتاحة في تلك الدول.

18- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بالمصدرين والمستوردين العرب في كل دولة لتسهيل عملية البحث عن المعلومات الخاصة بالعملاء والمستوردين ومواصفات السلع المعروضة من كل دول العالم والبحث عن أفضل العروض الخاصة بشراء المواد الخام والاطلاع علي احدث نظم التعبئة والتغليف المطابقة للمواصفات القياسية العالمية ودراسة الأسواق واحتياجاتها خلال الفترات المستقبلية.

الفصل الثاني

انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصادات والصناعات العربية

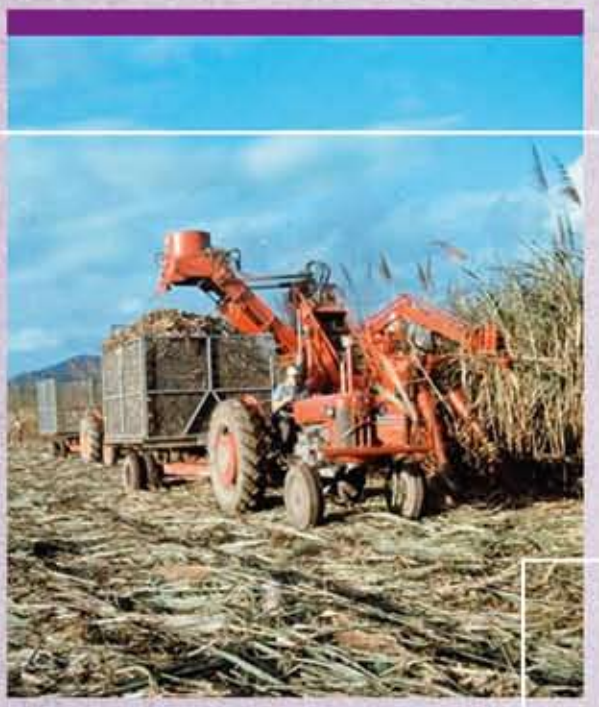

1-2 الأوضاع الاقتصادية العربية عام 2009

وضعت الأزمة المالية العالمية نهاية للازدهار الاقتصادي الذي شهدته المنطقة العربية بأسرها خلال الأعوام الستة الأخيرة حيث شكلت الأزمة الغذائية التي تلاها الانخفاض الحاد لأسعار النفط تحديا كبيرا للمنطقة التي تعتبر أكبر مصدرة للنفط وأكبر مستوردة للمواد الغذائية.

و لقد تراجع النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ حيث قدر معدله في المنطقة بنسبة 2.9 ٪ في عام 2009 مقابل 6 ٪ في عام 2008. كما تراجعت توازنات الاقتصاديات الكلية وعانت الكثير من البلدان من اتساع العجز في حسابها الجاري وفي ميزانيتها.

و لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض كبير في التبادلات التجارية العالمية التي كانت تعتبر العامل الرئيسي وراء الأداء الجيد الذي شهده النمو الاقتصادي للدول العربية في الآونة الأخيرة. و لقد سجلت الدول المصدرة للنفط أكبر الخسائر حيث انخفضت صادرات السلع فيها بنسبة 38 ٪ مما ترتب عنه خسائر في عائدات التصدير لجميع دول مجلس التعاون الخليجي لتصل إلى 469 مليار دولار في عام 2009 مقابل 753 مليار في عام 2008.

كما أثرت الأزمة العالمية أيضا نتيجة انخفاض الطلب العالمي على وجه الخصوص على القطاعات الصناعية العربية المصدرة الرئيسية مما أدى إلى انخفاض صادرات السلع المغربية بنسبة 24 ٪ و الأردنية بنسبة 20 ٪ و 18 ٪ بالنسبة لتونس و 14 ٪ بالنسبة لصادرات السلع المصرية، و ارتفع بالتالي العجز في ميزانيات هذه البلدان.

بالإضافة إلى الصادرات، انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية حيث قدر بحوالي 30 ٪ مقارنة مع المعدل المسجل في العام الماضي. و تراجعت تحويلات العمال المهاجرين وعائدات قطاع السياحة.

علاوة على ذلك، فاقمت الأزمة المالية الدولية عدم التوازن الاجتماعي الذي تشهده معظم البلدان العربية حيث أدى انكماش النشاط الاقتصادي إلى إغلاق العديد من الشركات و زيادة البطالة في المنطقة، كما اضطرت العديد من الدول إلى خفض الدعم الذي تقدمه للسلع الأساسية ذات الاستهلاك الشعبي الواسع كواردات الأغذية واللوازم الطبية مما أثر على القدرة الشرائية للمواطن العادي وخاصة على السكان الأشد فقرا.

كما تأثر القطاع الخاص في معظم الدول العربية بسبب جفاف السيولة حيث أن معظم البنوك لم تعد قادرة على منح القروض في كثير من الأحيان زيادة على رفض تأكيد منح القروض التي سبق أن وعدت بها، كما تم تأجيل العديد من المشاريع وإلغاء البعض منها مما كان له أثرا سلبيا على التجارة والاستثمار وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ورغم ذلك ، فقد نفذت معظم الحكومات العربية تدابيرا مالية و إجرائية لأجل التخفيف من آثار الأزمة، وتشمل هذه التدابير إنشاء وحدات خاصة لرصد الأزمة كتلك التي استحدثت في كل من تونس والمغرب والأردن و مراجعة نفقات الميزانية و تعزيز تنظيم البنوك والأسواق المالية.

و من أجل مواجهة الأزمة ، نفذت السلطات أيضا استراتيجية متناسقة تهدف للحفاظ على نشاط اقتصادي مستدام كما هو الحال بالنسبة لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي. و ذلك من خلال تعزيز القطاع المصرفي الذي تأثر من جراء عمليات السحب الهائلة لرؤوس الأموال الأجنبية. و نتيجة لذلك قامت الحكومة بضخ السيولة اللازمة في البنوك كما قدمت ضمانات حكومية على الودائع البنكية.

علاوة على ذلك، وضعت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي سياسة توسعية سمحت بمواصلة الاستثمارات العامة في البنية التحتية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد.

الدول النفطية

شهدت البلدان المصدرة للنفط خلال الأعوام الستة الماضية أداءا اقتصاديا جيدا بفضل ارتفاع أسعار النفط العالمية حيث بلغ معدل النمو للفترة 2005 2008– نسبة 5.5 ٪ تقريبا.

و بهدف تنويع اقتصاداتها، بدأت معظم الدول المصدرة في إطلاق مشاريع استثمارية كبيرة في مجال النفط والغاز والبتروكيماويات والبنية التحتية والسياحة والخدمات المالية والتعليم والكهرباء والاتصالات. و لقد ساهمت تنمية القطاع غير النفطي وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية الكبرى في تطوير هذا القطاع بشكل سريع وتعزيز أداء اقتصادي جيد.

ومع ذلك ، كانت الأزمة المالية العالمية السبب في نهاية هذه الفترة من الازدهار الاقتصادي. فقد تأثرت معظم الدول المصدرة للنفط من آثار الأزمة المالية العالمية و ذلك بسبب الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط العالمية و انخفاض أسعار الأسهم في الأسواق المالية و تراجع أسعار العقارات بشكل كبير بالإضافة إلى شحة رؤوس الأموال الأجنبية.

و لقد ضربت الأزمة المالية العالمية في أول الأمر القطاع المالي للدول المصدرة. و بالتالي تراجعت أسواق البورصة تراجعا ملحوظا و غير مسبوق نظرا لارتباطها بالأسواق المالية العالمية مما أثر على ثقة المستثمرين و تسبب في سحب هائل لرؤوس الأموال الأجنبية مثل ما هو الحال خصوصا في دولة الإمارات التي فقدت 73 نقطة من مؤشر سوق الأسهم.

و نتيجة لجفاف السيولة والسحب الهائل لرؤوس الأموال الأجنبية، قامت البنوك بدورها بخفض القروض الممنوحة للقطاع الخاص. فقد تضررت العديد من شركات الاستثمار عندما بدأت بعض البنوك المطالبة بالتسديد المبكر لبعض القروض قصيرة الأجل ورفض التجديد لها.

زيادة على ذلك، تم تأجيل أو إلغاء العديد من المشاريع و الاستثمارات كما اضطر العديد من رجال الأعمال إلى إعادة النظر في مشاريعهم الاستثمارية خاصة في قطاع العقارات وقطاع الأعمال.

كما فقد الآلاف من العمال الأجانب في دول مجلس التعاون

شكل 1/2

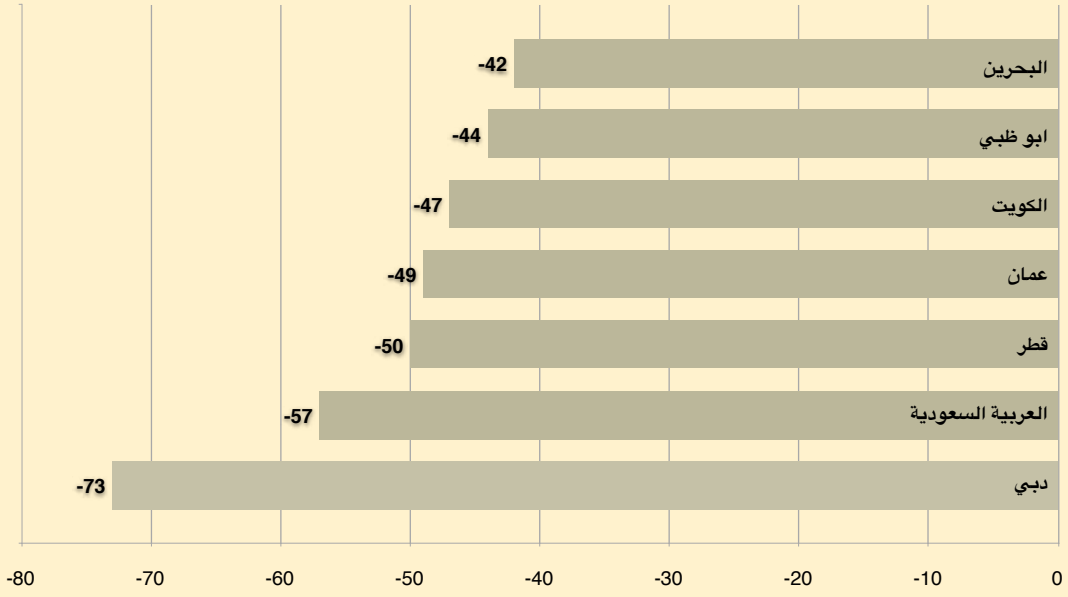

التغير في مؤشرات سوق الأسهم (%، من 1 يناير 2008 إلى 30 مارس 2009)

المصدر: بلومبرغ

الخليجي وظائفهم وغادروا دول المجلس، خاصة دولة الإمارات التي فقدت الآلاف من العمال الأجانب مما أدى إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات والعقارات فيها بشكل ملحوظ.

بالإضافة إلى ذلك، تأثر قطاع العقارات بعدما شهد توسعا لم يسبق له مثيل خلال الأعوام الستة الماضية. فعلى سبيل المثال، تراجعت المبيعات العقارية في الكويت بنسبة 60 ٪ في يناير 2009. كما انخفض إجمالي قيمة الصفقات العقارية بنسبة 42.5 ٪ في الربع الثاني من عام 2009 مقارنة بمثيله من عام 2008.

و في سلطنة عمان، تراجعت الأسعار بشكل سريع ووصلت إلى مستويات قياسية من التراجع بلغت 50 ٪ في بعض المناطق الداخلية مثل صحار. أما في المملكة العربية السعودية فقد تم تعليق وإلغاء حوالي 80 مشروعا بقيمة 20 مليار دولار في مجال العقاربسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي .

وأما في دبي فقد كان قطاع العقارات القطاع الأكثر تضررا بسبب الأزمة المالية العالمية لأن اقتصادها يعتمد على قطاع العقارات والخدمات ذات الجودة المرتبطة بالاقتصاد العالمي مثل نقل السلع والنقل الجوي والسياحة الترفيهية والخدمات المالية.

وخلال فترة الأزمة، انخفضت أسعار المنازل بنسبة 40 ٪ في عام 2009 مقارنة مع مستواها في أوائل عام 2008 كما قام المقاولين الكبار بإلغاء و تأجيل عدد كبير من المشاريع. و بلغت قيمة المشاريع العمرانية الملغاة 260 مليار دولار تقريبا، حسب البيانات الصادرة عن شركة «إعمار» العقارية ومؤسسة «Morgan Staudley» ومصرف «HSBC». وتوقف العمل كليا أو جزئيا في عدد من جزر «Palm-Tree Islands» و«Harbor and Tower».

و في قطاع الأعمال والتجارة، تم تأجيل أو إلغاء 217 مشروع من أصل 288 مشروع و ذلك راجع إلى الأسباب التالية:

- الانخفاض الحاد الذي شهده الطلب الوارد من المستثمرين والسكان الأجانب الذين غادروا الإمارات بالآلاف.
- الانكماش الحاد في القروض التي تمنحها البنوك بسبب شح السيولة . فبينما زادت القروض الممنوحة بنسبة 42 ٪ في عام 2008 انخفضت بشكل ملحوظ في عام 2009 حيث ارتفعت بنسبة 2.7 ٪ فقط خلال الاشهر العشرة الاولى من عام 2009.
- شعور المستهلك و المستثمر على السواء بعدم الأمن حول المستقبل القريب لدولة الإمارات في الاستثمار العقاري على الأقل.

و لقد أثرت الأزمة المالية العالمية جوهريا على القطاع الحقيقي للبلدان المصدرة للنفط. حيث انخفضت أسعار النفط العالمية بشكل كبير إثرالانخفاض الحاد الذي شهده الطلب العالمي إذ تراجعت من 150 دولار للبرميل في منتصف عام 2008 إلى 40 دولار في أواخر عام 2008 ومطلع عام 2009 مما دفع بالبلدان المصدرة للنفط ، أوبك ، إلى خفض إنتاج النفط بما يقرب من 10 ٪ إلى 11 ٪.

ولقد ترتب عن انخفاض أسعار النفط العالمية وخفض إنتاج النفط تراجعا ملحوظا لعائدات جملة الصادرات في جميع دول الخليج، حيث تراجعت من 753 مليار في عام 2008 لتصل إلى 469 مليار دولار في عام 2009 (جدول 1/2). وسجل أكبر انخفاض في الكويت حيث تراجعت صادراتها من السلع بنسبة 56 ٪ ، تليها المملكة العربية السعودية والبحرين بنسبة 41 ٪ و 32 ٪ في الإمارات.

أما بالنسبة لدولة قطر ، فقد كانت خسائر عائدات التصديرفيها أقل حدة نظرا لأن أكثر من 40 ٪ من صادراتها تتكون من الغاز الطبيعي المسال الذي يباع عن طريق عقود يتم إبرامها على المدى الطويل وبسعر ثابت.

ونتيجة لذلك، شهدت معظم الدول المصدرة للنفط تدهورا في حسابها الجاري. فحسب صندوق النقد الدولي انخفض رصيد الحساب الجاري لجميع دول مجلس التعاون الخليجي من 400 مليار دولار في عام 2008 إلى 10 مليار دولار في عام 2009. كما تراجع في

جدول 2/1

صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي 2000 - 2009 (مليون دولار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	تغير 08/09
البحرين	7,722	8,245	8,364	10,350	13,580	15,970	20,063	13,854	17,594	10,311	-41
الإمارات	40,858	39,870	38,829	49,745	66,767	93,248	111,351	178,752	239,375	163,100	-32
السعودية	74,729	68,764	66,051	86,480	112,640	180,571	211,023	233,174	313,428	184,533	-41
عمان	10,663	10,681	11,127	10,361	12,726	17,404	23,548	24,723	38,165	26,500	-31
قطر	11,592	10,868	10,977	13,404	18,546	26,182	34,353	42,020	54,912	45,355	-17
الكويت	18,761	16,172	15,490	21,791	30,089	46,970	58,633	63,467	89,896	40,000	-56
المجموع	164,324	154,600	150,837	192,132	254,348	380,345	458,971	555,990	753,370	469,799	-38

المصدر: مصادر وطنية و صندوق النقد الدولي 2009

عام 2009 معدل النمو الاقتصادي في معظم البلدان المصدرة للنفط حيث انخفض معدله في الجزائر من 3 ٪ الى 2 ٪. و تراجع في المملكة العربية السعودية ليصل من 4.3 ٪ إلى 0.1 ٪ في عام 2009 و في قطر من 16 ٪ الى 9 ٪ في عام 2009 كما انخفض في الإمارات من 7.2 ٪ إلى -0.7 ٪ في عام 2009.

وبالنسبة لجميع البلدان المصدرة للنفط ، تشير التقديرات إلى أن النمو الاقتصادي قد انخفض من 6 ٪ في عام 2008 الى 1.6 ٪ في عام 2009.

و رغم ذلك، كانت اقتصادات معظم الدول المصدرة للنفط الأقل تأثرا بالأزمة المالية العالمية وذلك بفضل مواصلة السياسة التوسعية

شكل 2/2

انخفاض إجمالي صادرات الدول المصدرة للنفط
في عام 2009 (مليون دولار)

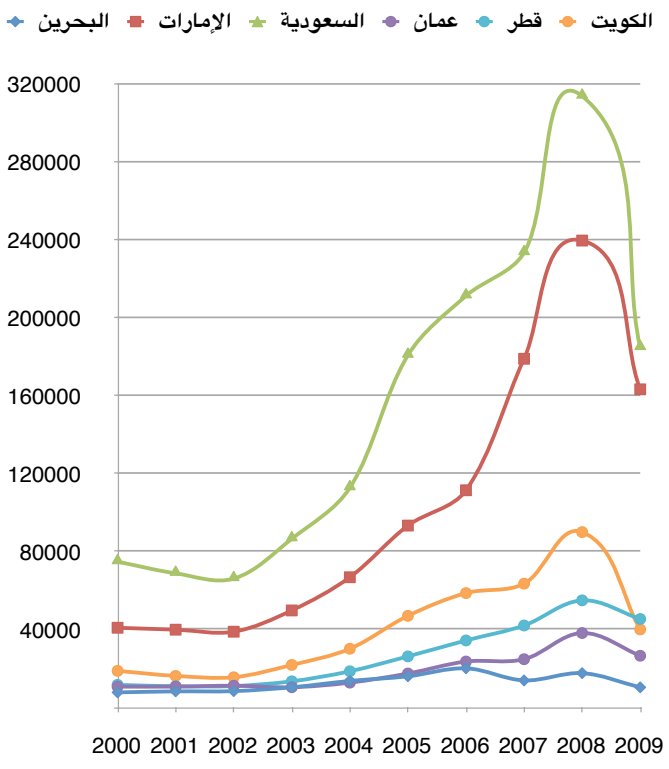

شكل 3/2

انخفاض عائدات الدول المصدرة للنفط
في عام 2009 (مليون دولار)

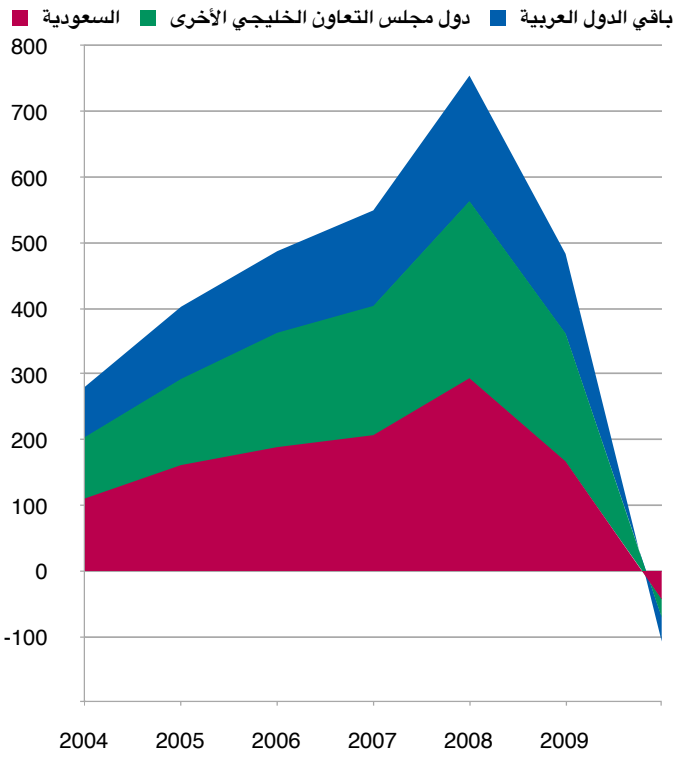

المصدر: مصادر وطنية

شكل 4/2

النمو الحقيقي للقطاع النفطي وغير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي
(%) 2009 - 2007

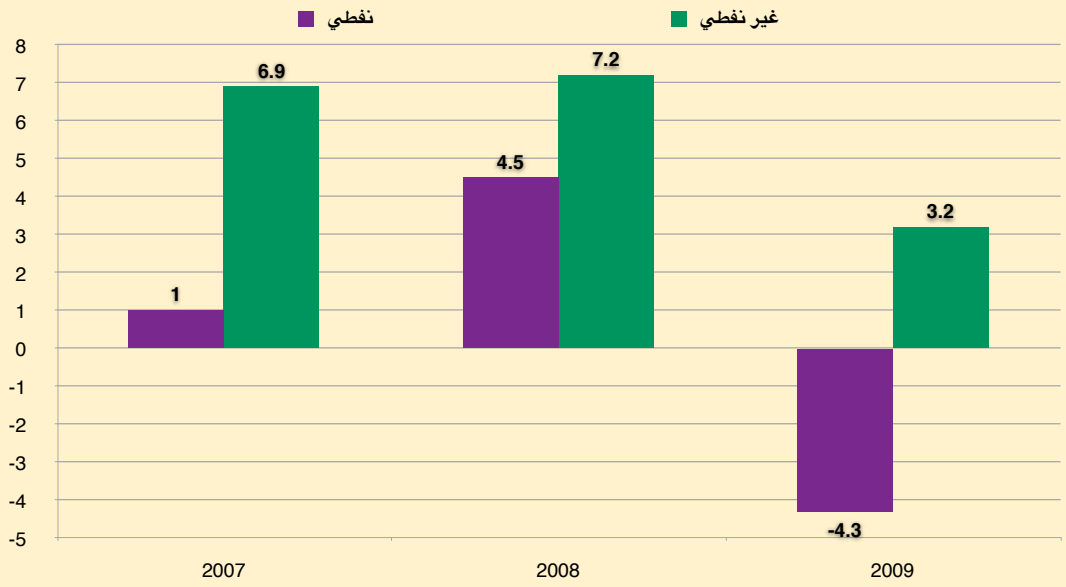

المصدر : IMF 2010 / Regional Outlook Perspectives

لإنفاق الحكومات التي قررت متابعة معظم المشاريع الاستثمارية المخطط لها. وبالتالي، لم يتأثر القطاع غير النفطي كثيرا بالأزمة المالية العالمية حيث انخفض النمو الحقيقي لهذا القطاع في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضا طفيفا من 7.2 ٪ في عام 2008 إلى 3.2 ٪ في عام 2009 بينما انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في قطاع النفط من 4.5 ٪ في عام 2008 إلى 4.3 ٪ في عام 2009 (شكل 4/2).

وتجدر الاشارة الى أن هذه السياسات المالية التوسعية التي اعتمدتها حكومات هذه الدول وبالأخص في الدول الخليجية تساهم في الحفاظ على حجم الطلب المرتفع لمستوردات هذه الدول من الأسواق العالمية، ومنها أسواق الدول العربية المجاورة، بما يفوق قيمة 700 مليار دولار خلال عام 2009، مما يعني رفع قدرة هذه الدول النفطية على التأثيرالأيجابي على معدلات نمو حجم الطلب العالمي و بالتالي على النمو الاقتصادي العالمي بشكل عام.

ومن المتوقع تحسن الاقتصاد الخليجي عام 2010، حيث ستشهد مجمل الدول الخليجية المنتجة للنفط في المنطقة تحسنًا في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي بنحو 4.4 ٪ و 9.3 ٪ على التوالي نتيجة لازدياد الطلب المتوقع على مصادرالطاقة و المواد الأولية وعودة النمو الاقتصادي العالمي تدريجيا الى وتيرته الايجابية وإن كان بمعدلات نمو أقل نسبيا في الاجل القصير .

الدول غير النفطية

على غرار معظم البلدان، ضربت الأزمة المالية العالمية الدول غير النفطية من خلال انخفاض الصادرات وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وانحسار تحويلات العاملين الأجانب لبلدانهم وانخفاض عائدات السياحة والخدمات.

ونظرا لارتباطها الوثيق مع الشريك التجاري الاساسي الاول –أوروبا– في مجالات التجارة الخارجية، كانت بلدان مثل المغرب وتونس ومصر البلدان الأكثر تضررا في القطاع التصديري قدر في المتوسط بنسبة 18 ٪ مع اختلافها من بلد إلى آخر، حيث انخفضت صادرات السلع في مصر بنسبة 14 ٪ في عام 2009. و في تونس التي توجه أكثر من 75 ٪ من صادراتها نحو منطقة اليورو بنسبته 18 ٪ في صادراتها حيث تراجعت من 19 مليار دولار عام 2008 إلى 15.8 مليار دولار عام 2009. وبالمثل عانى المغرب بشكل ملحوظ من الركود الذي شهدته أوروبا حيث انخفضت صادراته بنسبة 24 ٪ كما انخفضت صادرات سوريا والأردن بنسب 13 ٪ و 20 ٪ على التوالي.

وفي هذا الصدد لوحظ في معظم البلدان العربية غير النفطية زيادة العجز في حسابها الجاري الذي زاد من 2.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 إلى 5.2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009. ولقد بلغ هذا العجز 2.5 ٪ في مصر ، و5.8 ٪ في تونس و7 ٪ في المغرب.

بالإضافة إلى انخفاض الصادرات، أدى التباطؤ الاقتصادي وتدهور فرص العمل في أوروبا والخليج إلى انخفاض تدفق تحويلات العاملين في الخارج إلى البلدان غير النفطية بنسبة 6.3 ٪ في عام 2009 بالمقارنة مع معدل النمو القوي المسجل في عامي 2007 – 2008 حيث بلغ 23 ٪ و 11.3 ٪ على التوالي.

و لقد كان المغرب الأكثر تضررا من آثار الأزمة من خلال انخفاض تحويلات العمالة الوطنية بالخارج بنسبة 12 ٪ تليه مصر بنسبة 9 ٪. أما الأردن ولبنان وتونس فقد كانوا أقل تضررا بنسب تراوحت بين 1 ٪ و 5 ٪ في عام 2009.

كما انخفضت إيرادات السياحة في البلدان غير النفطية بسبب الأزمة المالية العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات السياحة تمثل مصدرا هاما لمداخيل هذه البلدان، حيث تساهم بنسبة في المتوسط قدرها 14 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان غير النفطية.

ونظرا لتزايد معدل البطالة وتدهور القدرة الشرائية للمستهلكين الأوروبيين والأمريكيين، تراجعت عائدات السياحة في الدول غير النفطية الرئيسية بنسبة 5 ٪ في المتوسط في عام 2009 ، مقابل نمو بنسبة 20 ٪ في عام 2006 (البنك الدولي 2010).

و لقد سجل المغرب أكبر الخسائر بانخفاض في عائدات السياحة بنسبة 14 ٪، تليه تونس بنسبة 4 ٪ و 3 ٪ في مصر و1 ٪ في الأردن في عام 2009 في حين لم تتأثر سوريا ولبنان بالأزمة حيث سجل في هاتين الدولتين ارتفاعا بنسبة 9 ٪ و 8 ٪ على التوالي. و يعزى هذا الارتفاع أساسا إلى عدد السياح المتزايد الوارد من دول مجلس التعاون الخليجي و من السياح الغربيين الوافدين بشكل متزايد على سوريا منذ الانفتاح الدبلوماسي مع الدول الغربية و الاستقرار السياسي النسبي في لبنان.

وبعد النمو الكبيرالذي شهدته تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو البلدان غير النفطية على مدى ستة أعوام، وضعت الأزمة المالية العالمية نهاية لهذا الازدهار وأثرت بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للبلدان غير النفطية. و يرجع هذا إلى الركود الحاد الذي شهدته أوروبا وإلى الصعوبات الاقتصادية التي تواجه دول الخليج وخاصة دولة الإمارات ، التي تعتبر المستثمر الأجنبي الرئيسي في هذه البلدان.

و لقد سجلت مصر أكبر انخفاض بنسبة 39 ٪ عام 2009، و هي تعتبر من بين الدول غير النفطية الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها من 13 مليار دولار في عام 2008 إلى 8 مليار دولار في عام 2009.

و في الأردن، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بنسبة 39 ٪ في عام 2009 مقارنة بالعام السابق و ذلك نظرا لارتباطها القوي بالاستثمارات الواردة من دول مجلس التعاون الخليجي.

أما بالنسبة لتونس، فهي لم تنج من التباطؤ الاقتصادي العالمي حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر فيها من 2.6 مليار عام 2008 إلى 1.7 مليار دولار عام 2009، أي بنسبة 34 ٪. كما تضررالمغرب من سوء الظرفية الدولية حيث انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب ليسجل 1.7 مليار دولار عام 2009 مقابل 2.3 مليار دولار في عام 2008 ، أي بانخفاض نسبته 27 ٪.

ونتيجة لتدهور المؤشرات الاقتصادية الرئيسة، انخفض معدل النمو الاقتصادي لجميع البلدان غير النفطية إلى 2.9 ٪ في عام 2009 مقابل 4.3 ٪ في عام 2008. و قد قدر معدل النمو في الأردن بنسبة 3 ٪ في 2009 مقابل 5.6 ٪ في عام 2008. كما انخفض معدل النمو الاقتصادي في مصر بنسبة 4.7 ٪ في عام 2009 مقابل 7.2 ٪ في عام 2008. وقدرانخفاض معدل النمو في سوريا بنسبة 3 ٪ مقابل 5.2 ٪ في عام 2008.

ومع ذلك ، استطاعت هذه البلدان الصمود أمام الأزمة المالية العالمية نظرا لأن مؤسساتها المالية غير مندمجة بشكل كبير في الأسواق المالية الدولية بالأضافة إلى استمرار ارتفاع الطلب المحلي و مبادرة الحكومات في اتخاذ الخطوات اللازمة في الوقت المناسب لمواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.

ومن بين هذه التدابير، وضع سياسة مالية توسعية و إنشاء وحدات خاصة لرصد الأزمة و مراجعة نفقات الميزانية و أخيرا تعزيز التنظيم المصرفي و تنظيم الأسواق المالية.

و من المرجح أن تستأنف هذه البلدان نموها الاقتصادي في عام 2010 ولكنه سيكون أبطأ مما كان متوقعا لأن أوروبا لم تستعد بعد انتعاشها الاقتصادي.

ومن المتوقع أيضا أن يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات المقبلة انتعاشا في كل من مصر و الأردن و لبنان و سوريا و ذلك بفضل الانتعاش الاقتصادي المرتقب لدول مجلس التعاون الخليجي ونمو قطاع السياحة و زيادة تحويلات العاملين في الخارج.

شكل 2/ 5

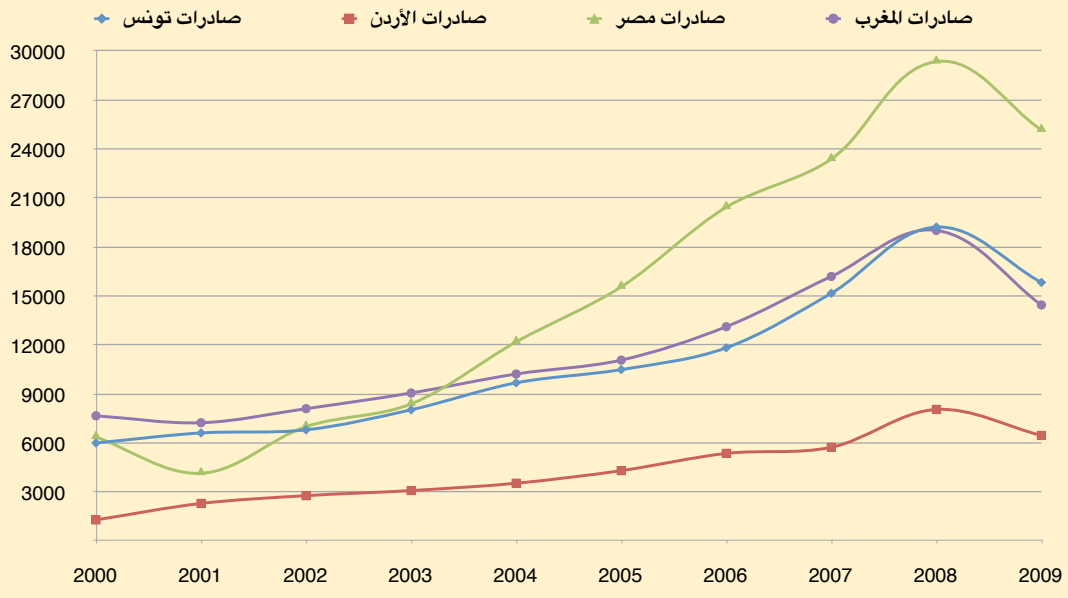

آثار الأزمة المالية على صادرات الدول غير النفطية في 2009 (مليون دولار)

المصدر : مصادر وطنية

شكل 2/6

تغير حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة
ما بين 2008 و 2009 (%)

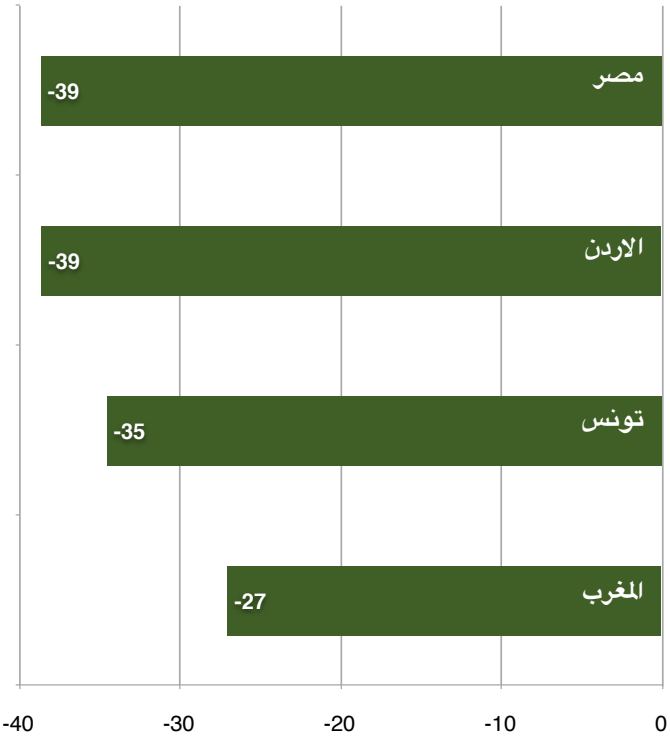

شكل 2/7

انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول غير النفطية
في عام 2009 (مليون دولار)

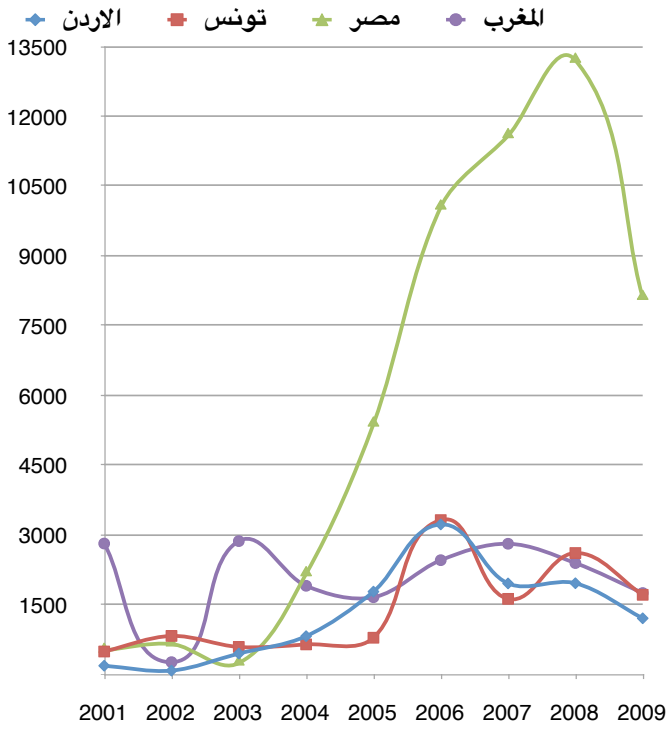

المصدر: UNCTAD 2009 ومصادر وطنية

أفق عام 2010

● لقد كان للأزمة المالية العالمية أثر كبير على الاقتصاد الحقيقي للدول العربية حيث انخفضت معظم المؤشرات الاقتصادية في المنطقة في عام 2009. فتباطأ معدل النمو الحقيقي ليسجل 2.9 ٪ في عام 2009 مقابل 6٪ في عام 2008 وتراجعت العائدات بشكل ملحوظ بنسبة 38 ٪ في البلدان النفطية و 18 ٪ بالنسبة للبلدان غير النفطية، كما انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 30 ٪ في المنطقة بأكملها بالإضافة إلى انخفاض تحويلات العمال المقيمين بالخارج وعدد السياح وانكمشت القروض ورؤوس الأموال و في المقابل ارتفعت معدلات البطالة في المنطقة.

● كانت الدول المصدرة للنفط ، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر عرضة للاضطرابات الاقتصادية الدولية. ومع ذلك، أظهرت هذه البلدان قدرة استثنائية على الصمود في وجه الأزمة المالية العالمية بفضل تراكم عائدات النفط في الأعوام الستة الماضية و بفضل الاستراتيجيات المتناسقة التي وضعتها الحكومات و التي تمثلت في الإجراءات التالية:

-تدعيم القطاع البنكي من خلال ضخ السيولة اللازمة من قبل البنك المركزي و تقديم الضمانات الحكومية على الودائع، تحقيقا للاستقرار المالي وتفاديا لزعزعة ثقة العملاء في أصول البنوك والتعاملات المصرفية.

- إتباع سياسة مالية توسعية تسمح بالحفاظ على الاستثمار العام في البنية التحتية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد.

● كما تأثرت البلدان غير النفطية بشكل ملحوظ بآثار الأزمة المالية العالمية من خلال:

- انخفاض حجم صادراتها الى الشركاء التجاريين الاساسيين اوروبا وأمريكا،

- تراجع وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر و خاصة الوارد من دول مجلس التعاون الخليجي،

- نقص في تحويلات العمال المقيمين بالخارج

- تقلص التدفقات الناجمة في قطاع السياحة.

وبالرغم من هذا، استطاعت هذه البلدان الصمود أمام الأزمة المالية العالمية نتيجة قلة اندماج مؤسساتها المالية في الأسواق المالية الدولية من جهة، و ارتفاع الطلب الداخلي لدى هذه الدول من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن تتحسن الآفاق بالنسبة للمنطقة العربية عامي 2010 و2011. و من المتوقع أيضا أن يرتفع معدل النمو ليصل إلى 4.4

٪ في عام 2010 نتيجة ارتفاع الطلب المحلي و العالمي وارتفاع أسعار النفط وعودة الانتعاش الاقتصادي العالم تدريجيا.

و من المتوقع أن يعزز الارتفاع التدريجي لأسعار البرميل الحالية النشاط الاقتصادي و ينعش عائدات الحكومة في الدول النفطية و خاصة منها دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2010.

كما يتوقع أيضا أن تشهد اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط تسريعا وتيرتها من الإنفاق العام وزيادة الاستثمارلا سيما في القطاع النفطي وغير النفطي. و أن تستأنف الصناعات الرئيسة نشاطها بفضل الانتعاش في الطلب العالمي.

أما بالنسبة للبلدان غير النفطية فمن المتوقع أن تستئناف نموها الاقتصادي بشكل بطيء مما كان متوقعا لأن البلدان الأوروبية لم تتمكن حتى اللحظة من استعادة عافيتها الاقتصادية. و من المنتظر أيضا أن تستأنف قطاعات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر فاعليتها في الأعوام القادمة لا سيما في مصر والأردن ولبنان وسوريا نتيجة الانتعاش الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

ومع ذلك ، من المرجح أن يكون استئناف النمو في دول المنطقة العربية مرهونا بمدى كثافة الاستثمارات المحلية ، فضلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر و توجيه الصادرات نحو الأسواق الرئيسية والأسواق الناشئة.

ينبغي للبلدان أن تأخذ الدروس و العبر من الأزمة المالية العالمية من أجل الإسراع في تنويع اقتصاداتها وتسريع الإصلاحات الهيكلية وإزالة الحواجز البيروقراطية والضريبية لزيادة النمو في المنطقة.

ونظرا للاحتياجات العالية وانخفاض مستويات الاستثمار الحالية ينبغي الحرص على عدم خفض الانفاق والاستثمارات بشكل حاد بسبب الأزمة كما حدث في الأرجنتين في أواخر الثمانينات وفي عامي 2001 و 2002 . ووعيا منها بهذه التحديات ، حافظت بعض دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى مرتفع من الانفاق الحكومي على البنية التحتية بهدف تحفيز الاقتصاد ودفعه للتحرك الديناميكي والتنافسية.

2-2 آثار الأزمة المالية العالمية على الصناعة العربية

كان تأثير الأزمة المالية على القطاع المالي محدودا في البلدان العربية، في المقابل كان لها تأثير سلبي على القطاع الحقيقي و خاصة القطاع الصناعي للدول العربية المصدرة. و كان تأثيرها أكبر على الصناعات النفطية والصناعات المرتبطة بقطاع النفط والغاز وصناعات السلع الأساسية مثل الفوسفات والبوتاس والنحاس باعتبارهم الأكثر عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، تكبدت أيضا الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والألومنيوم و الأسمدة والمنتجات الكيماوية الأساسية خسائر فادحة بسبب انخفاض الطلب العالمي.

أما بخصوص الصناعات التحويلية وعلى الرغم من تضرر الصناعات التصديرية مثل المنسوجات والمنتجات الكهربائية والإلكترونية والسيارات والآلات من الركود العالمي فقد كانت هذه الصناعات قادرة على إظهار مقاومة لآثار الأزمة وقد كان لها تأثير محدود نسبيا بالمقارنة مع الصناعات الاستخراجية و الصناعات نصف المصنعة.

صناعة النفط و الغاز

خلال النصف الأول من عام 2008، واصلت أسعار النفط والغاز والمواد الأولية ارتفاعها السريع مما ترتب عنه عائدات نفطية كبيرة لصالح البلدان المصدرة للنفط.

ومنذ يوليو 2008 ، تسببت الأزمة المالية الدولية في تغير مفاجئ للظرفية العالمية حيث دفع الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط والسلع الأولية بمجموع البلدان العربية المصدرة للنفط إلى خفض حصصها من الإنتاج النفطي بغية الحفاظ على مستوى الاسعار إن لم يكن تنشيطها من جديد لاحقا.

و بالنسبة لمجموع الدول العربية لمنظمة أوبك ، انخفض إنتاج النفط من 20.5 مليون برميل يوميا في عام 2008 إلى 18.6 مليون برميل يوميا في عام 2009 ليستقر عند 18.8 في مارس 2010 (جدول 2/2).

و لقد أدى هذا الانخفاض في الإنتاج في معظم الدول المصدرة للنفط إلى تراجع حاد في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصناعات النفطية حيث سجلت تراجعا ملموسا لمعظم البلدان المصدرة للنفط.

فقد انخفض إنتاج النفط في الكويت منذ النصف الثاني عام 2008 حيث تراجع من 2.5 مليون برميل يوميا الى 2.2 مليون برميل يوميا عام 2009 مما أدى إلى انخفاض حاد في نسبة النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي لصناعة النفط حيث تراجع من 4.2 ٪ في عام 2008 إلى 4.3 -٪ في عام 2009.

و قامت المملكة العربية السعودية أيضا ، التي تعتبر أكبر منتج للنفط في العالم، من خلال قرار أوبك بتخفيض إنتاجها اليومي من النفط من 9 ملايين برميل يوميا في عام 2008 إلى 8 ملايين برميل يوميا في عام 2009 مما أدى إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي للصناعات النفطية حيث انخفض من 4.3 ٪ في عام 2008 إلى 7.6 -٪ عام 2007 حسب بيانات رسمية.

كما قامت الصناعات النفطية بدولة الإمارات أيضا بخفض إنتاجها من 2.5 عام 2008 إلى 2.2 مليون برميل يوميا عام 2009 مما أدى إلى انخفاض حاد في معدل النمو الحقيقي في القطاع النفطي الذي بلغ 1.1 -٪ في عام 2009 مقابل 3.3 ٪ في عام 2008. كما انخفضت صادرات الصناعات النفطية بنسبة 50 ٪ ،لتتراجع من 123 مليار دولار عام 2008 الى 60 مليار دولار في عام 2009.

وفي قطر ، أدى هبوط أسعار النفط العالمية وانخفاض الإنتاج النفطي من خلال قرارات أوبك إلى تراجع إنتاج النفط القطري من 840 الف برميل يوميا عام 2008 الى 776 ألف برميل يوميا عام 2009 مما تسبب في خسائر في حصيلة إيرادات النفط بنسبة 38.7 ٪ في عام 2009.

و مع ذلك فقد كان معدل النمو الحقيقي الإجمالي للناتج المحلي للقطاع النفطي أقل تضررا حيث شهد انخفضا من 17 ٪ في عام 2008

جدول رقم 2/2

إنتاج النفط الخام للبلدان العربية لمنظمة أوبك من 2008 إلى مارس 2010 (ألف برميل يوميا)

	2008	2009	3Q09	4Q09	1Q10	10-Jan	10-Feb	10-Mar
الجزائر	1,381	1,272	1,277	1,273	1,273	1,271	1,275	1,273
العراق	2,341	2,422	2,499	2,459	2,482	2,463	2,551	2,440
الكويت	2,554	2,263	2,254	2,275	2,289	2,288	2,289	2,291
ليبيا	1,718	1,557	1,557	1,540	1,541	1,538	1,543	1,543
قطر	840	776	780	792	809	802	813	813
السعودية	9,113	8,055	8,123	8,122	8,144	8,141	8,133	8,157
الإمارات المتحدة	2,557	2,256	2,253	2,258	2,280	2,277	2,281	2,283
المجموع	20,504	18,601	18,743	18,719	18,818	18,780	18,885	18,800

المصدر: أوبك التقرير الشهري 2010

إلى 10 ٪ في عام 2009 .

أما بالنسبة لصناعة الغاز الطبيعي المسال في قطر، فقد واصلت زيادة إنتاجها على الرغم من الأزمة المالية العالمية ، حيث ارتفعت مداخيله من 31 مليار دولار في عام 2008 إلى 39 مليار في عام 2009. ومن المتوقع أن ترتفع مداخيل إنتاج الغاز الطبيعي المسال إلى 58 مليار دولار في عام 2010.

وعلى الرغم من ذلك، لم تتضرر الاستثمارات المخطط لها في قطاع الصناعات الاستخراجية للنفط والغاز بشكل كبير، وتمت مواصلة الخطط والمشاريع الاستثمارية للحكومات في قطاع النفط والغاز لزيادة إنتاجهما في منطقة الخليج. فعلى سبيل المثال، تم مواصلة تنفيذ المشاريع الاستثمارية في قطاع النفط والغاز في دولة الإمارات على الرغم من الأزمة المالية العالمية. كما أعلنت الشركة الوطنية أدنوك لاستثمار 50 مليار دولار في الأعوام المقبلة من أجل زيادة قدرة مصافي النفط والتنقيب عن النفط الخام والغاز.

وفي أبريل 2009 ، أعلنت شركة Dubai Supply Authority عن خطة تنموية كبرى لتسييل الغاز في World Jebel Ali Terminal في دبي . و تنوي إمارة أبوظبي حاليا تشييد مشاريع رئيسية أخرى في مجال النفط والغاز.

أما في الكويت لم تؤثر الأزمة المالية العالمية بشكل كبير على الاستثمارات المخطط لها في قطاع النفط والغاز و ذلك بفضل المبادرة التي قامت بها الحكومة لتحسين قدرة مصافي تكرير النفط وإنتاج الغاز. ونفس الشيء بالنسبة للسعودية حيث تم الاحتفاظ بصفة عامة بمعظم المشاريع النفطية التي تديرها الشركات المحلية الحكومية بهدف زيادة طاقة إنتاج النفط.

شكل 2/8

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي للقطاع النفطي 2009 - 2008

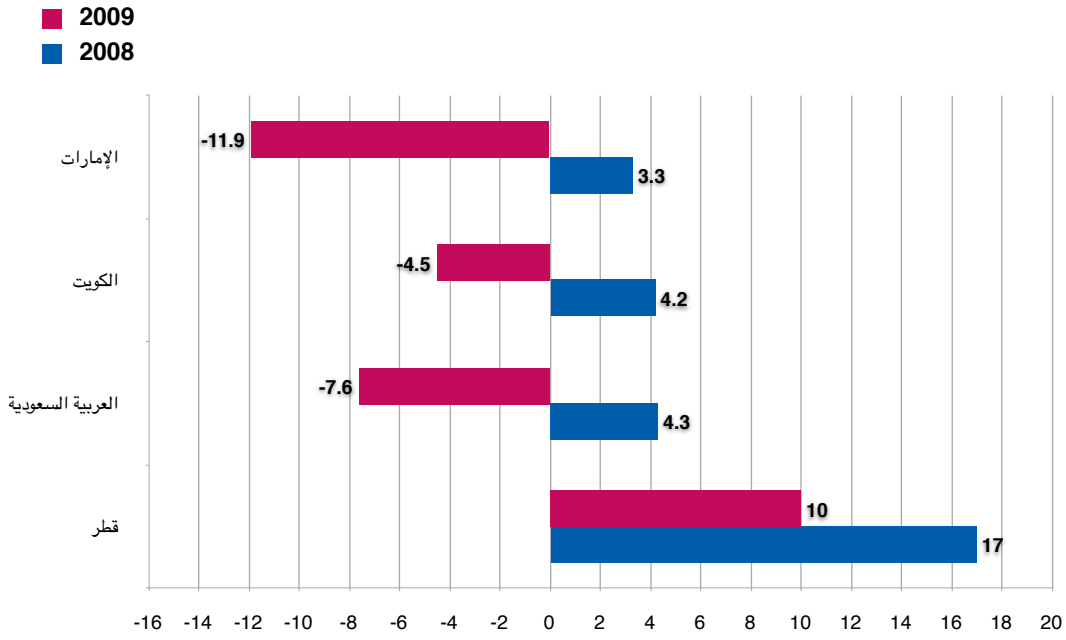

المصدر: IMF 2010

وقد اقترح وزير النفط مواصلة المرحلة الثانية من مشروع توسيع القدرات النفطية بعد النجاح الذي عرفته المرحلة الأولى بهدف زيادة إنتاج النفط ليبلغ 15 مليون برميل يوميا.

وعلاوة على ذلك، ومن أجل زيادة الإمكانيات النفطية في المملكة السعودية، تم إطلاق ثلاثة مشاريع أخرى عام 2009 في حقول النعايم، شعيبة وقريص . كما تمت مواصلة المشاريع التي تهدف إلى زيادة المصافي على الرغم من أنه سيتم تنفيذها بوتيرة بطيئة عن المتوقع نظرا لقرارت الشركات الأجنبية التي تدير العديد من المشاريع في هذا المجال بتأجيل استثماراتها بسبب الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط العالمية.

تأثرت الصناعات التحويلية العربية بدورها بالأزمة المالية العالمية ولكن اختلف هذا التأثير حسب نوع النشاط الصناعي. فقد تضررت الصناعات البتروكيماوية والفوسفات و مشتقاته والمعادن والحديد والصلب والألومنيوم والأسمدة بشكل ملحوظ بسبب الانخفاض في الطلب العالمي والتراجع الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية.

و في المقابل، وعلى الرغم من تضرر صناعات النسيج والمنتجات الكهربائية والإلكترونية و صناعات الطيران والسيارات نسبيا بسبب الركود العالمي فقد كانت الأكثر صمودا أمام الأزمة المالية العالمية.

صناعة البتروكيماويات

واجه قطاع البتروكيماويات تحديات بسبب تراجع الطلب العالمي. وبفعل ارتباطها بالصناعة النفطية و بالأسواق العالمية تضررت الصناعات البتروكيماوية وانخفضت أسعار منتجاتها بأزيد من 50 ٪، وتقلصت أرباح عدة شركات مما أدى إلى تأجيل عدة مشاريع استثمارية.

و لقد تأثر قطاع البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية تأثر ملحوظا. و تم بالتالي تأخير العديد من المشاريع بسبب ضعف الطلب و جفاف القروض الدولية اللازمة لتمويل مثل هذه المشاريع الضخمة.

كما سجل معظم المنتجين في المملكة العربية السعودية مثل شركة سابك الرائدة خسائرتم استدراكها بسرعة في النصف الثاني من عام 2009.

بالإضافة إلى ذلك، تأثرت صناعة الكيماويات والبتروكيماويات في عمان من الانكماش العالمي الحاد حيث انخفضت صادراتها بنسبة 15 ٪ بين النصف الأول من عام 2008 والربع الأول من عام 2009. و هو ما حدث أيضا في الكويت والبحرين ، حيث تراجع إنتاج البتروكيماويات و قررت العديد من الشركات تأجيل أو إلغاء استثماراتهم في هذا القطاع.

وكانت قطر الدولة الوحيد التي سجلت زيادة في إنتاج البتروكيماويات على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية حيث سجل إنتاج قطر في قطاع البتروكيماويات ارتفاعا لتصل عوائده إلى 49.8 مليار دولار في 2009 مقابل 26.5 مليار دولار في عام 2008 حسب وزارة الصناعة في قطر.

إلا أن الصناعات البتروكيماوية إجمالا في الدول العربية تأثرت بشكل أقل من الصناعات الأخرى في باقي دول العالم وهذا بسبب عدة امتيازات، منها :

- حققت الصناعات البتروكيماوية أرباحا مجزية خلال الأعوام الستة الأخيرة مما هيئها لمواجهة هذه الأزمة.
- تتميز الصناعات البتروكيماوية في دول الخليج وخاصة في قطر بتنافسية في الأسواق العالمية خاصة منتجات الإيثلين والبوليثلين بفضل مميزاتها الملحوظة خاصة من حيث انخفاض كلف الطاقة الغازية فيها.

صناعات الحديد والصلب والألومنيوم

على الرغم من الازدهار الذي شهدته صناعة الحديد والصلب على مدى الأعوام الستة الماضية في الدول العربية بفضل زيادة الطلب على منتجاتها، وضعت الأزمة المالية العالمية نهاية لهذا الازدهار نظرا لتضرر صناعة الحديد والصلب من الركود العالمي الحاد.

فلقد كان إنتاج أغلب البلدان العربية في عام 2008 منخفضا مقارنة بالعام 2007، باستثناء إنتاج قطر من الصلب الخام والبالغ 1.4 مليون طن وبنسبة زيادة مقدارها 22.6 ٪ مقارنة بإنتاج العام 2007 حيث بلغ 1.147 مليون طن.

وشهد إنتاج مصرمن الصلب الخام، وهي أكبر البلدان العربية المنتجة لهذه المادة انخفاضا طفيفا في الإنتاج بلغت نسبته 0.4 ٪ ليصل 6.198 مليون طن عام 2008 مقارنة بإنتاج عام 2007 الذي بلغ 6.22 مليون طن. وفي عام 2009، تزايدت صعوبات صناعات الحديد والصلب وانخفضت صادراتها بنسبة 34 ٪.

وشهد إنتاج المملكة العربية السعودية انخفاضا بلغ نسبته 3 ٪ ليصل 5.89 مليون طن عام 2008 مقارنة بقيمة 6.07 مليون طن في عام 2007. وفي نفس السياق، انخفض إنتاج ليبيا ليصل الى 1.14 مليون طن عام 2008 مقارنة بإنتاج عام 2007 الذي بلغ 1.25 مليون طن أي بنسبة انخفاض بلغت 9 ٪. كما بلغ إنتاج المغرب 478 ألف طن بنسبة انخفاض تبلغ 6.64 ٪ مقارنة بإنتاج عام 2007 والبالغ 512 ألف طن. كما زادت الصعوبات أمام صادرات الحديد والصلب في عام 2009 حينما شهدت انخفاضا بنسبة 81 ٪ وذلك استنادا إلى بيانات مكتب الصرف المغربي.

و سجلت الجزائر أكبر انخفاض في إنتاج الحديد و الصلب الخام بلغت نسبته 50.7 ٪ حيث أنتجت شركة أرسيلور ميتال الجزائرية 646 ألف طن عام 2008، مقارنة بـ 1.278 مليون عام 2007. وحافظت البلدان العربية الأخرى مثل الأردن و سورية و الكويت و الإمارات و عُمان و اليمن و السودان و تونس ذات الإنتاج القليل حيث بلغ إنتاجها مجتمعة 640 ألف طن عام 2008 وبنسبة زيادة قدرها 2.9 ٪ مقارنة بـ 622 ألف طن في العام 2007.

ولقد شهد المنطقة العربية خلال الربع الرابع من العام 2008 أكبر نسبة انخفاض في إنتاج الحديد و الصلب الخام قدرت بمعدل 23.41 ٪ وبإنتاج بلغ 3.12 مليون طن مقارنة بـ 4.173 مليون طن لنفس الفترة من العام الماضي، ويعود السبب في ذلك إلى تقليص الإنتاج لمواجهة انخفاض الطلب والأسعار نتيجة للأزمة المالية العالمية.

وتأثرت صناعات الألومنيوم أيضا بالانكماش الاقتصادي العالمي،

شكل 9/2

انخفاض إنتاج الحديد والصلب في البلدان العربية إثر الأزمة المالية العالمية
(مليون طن)

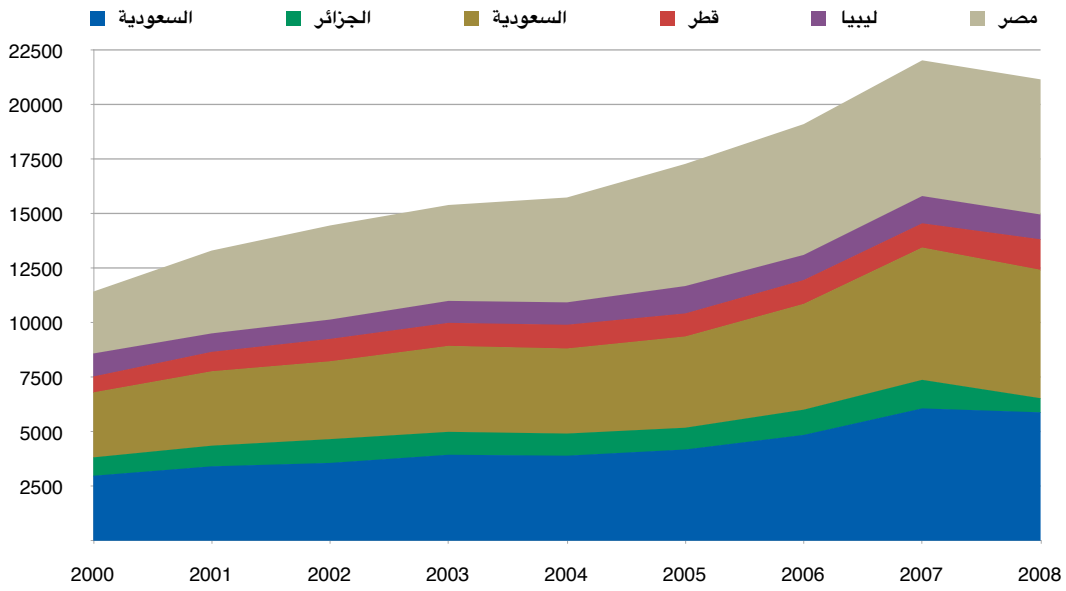

المصدر: الإتحاد العربي للحديد والصلب 2009

فبعد التراجع الحاد في الطلب العالمي، انخفضت أسعار الألومنيوم بنسبة 50 ٪ لتنتقل من 2750 دولار للطن في النصف الأول من عام 2008 إلى 1360 دولار للطن في النصف الأول من عام 2009 مما تسبب في انخفاض في أرباح صناعات الألومنيوم.

وشهدت البحرين باعتبارها أكبر منتج للألومنيوم في المنطقة العربية تراجعا حادا في إنتاج هذه الصناعة. حيث انخفض الإنتاج في غضون بضعة أشهر من 221 ألف طن في الربع الثالث من عام 2008 إلى 215 ألف طن في نهاية العام ليستقر خلال عام 2009 عند مستوى 213 ألف طن.

كما واجهت صناعات الألومنيوم في مصر صعوبات إثر الانخفاض الحاد في الطلب العالمي حيث تراجعت صادرات منتجات الألمنيوم بنسبة 26 ٪ في عام 2009 بعد عدة أعوام من النتائج الإيجابية. وكما هو الشأن كذلك بالنسبة للإمارات والكويت إذ واجهت صناعة الألومنيوم نفس الصعوبات واضطرت إلى خفض الإنتاج.

صناعات النسيج و المنتجات الكهربائية و الإلكترونية و الأخرى

تعتبر الصناعات المصدرة للمنتجات المصنعة مثل المنسوجات والمنتجات الكهربائية والإلكترونية والسيارات والآلات بالنسبة لبلدان مثل المغرب وتونس ومصر والأردن قطاعات تصدير أساسية. و قد تأثرت هذه الصناعات بالركود الاقتصادي القوي الذي ضرب منطقة اليورو والولايات المتحدة.

و في مايخص صناعة المنسوجات والملابس، يعتمد هذا القطاع

جدول رقم 3/2

تطور إنتاج الصلب الخام للبلدان العربية 2000-2008 (الف طن)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	تغير 07/08
الجزائر	842	947	1,091	1,051	1,014	998	1,158	1,310	646	-50.7
السعودية	2,981	3,413	3,570	3,944	3,902	4,186	4,854	6,070	5,890	-3.0
قطر	729	891	1,027	1,055	1,089	1,057	1,093	1,110	1,400	26.1
ليبيا	1,055	846	886	1,007	1,026	1,255	1,151	1,250	1,137	-9.0
مصر	2,838	3,799	4,316	4,398	4,810	5,603	6,000	6,224	6,198	-0.4
المغرب							314	512	478	-6.6
أخرى	379	389	534	406	496	595	590	622	651	4.7
المجموع	8,824	10,285	11,424	11,861	12,337	13,694	15,160	17,098	16,400	-4.1

المصدر: الاتحاد العربي للحديد والصلب

شكل 2/10

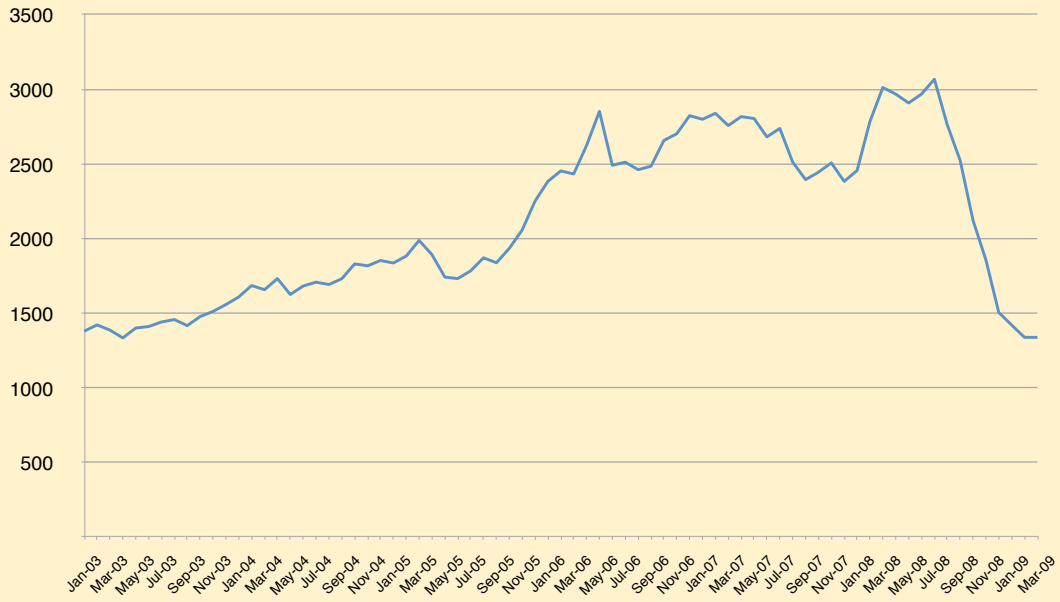

انخفاض الأسعار العالمية للألومنيوم 2003 – 2009 (دولار / طن)

المصدر: Harbor Aluminium

اعتمادا قويا على الأسواق الأوروبية والأمريكية و بالتالي فقد أثر الركود الاقتصادي الذي شهدته هذه الأسواق الكبرى بشكل مباشر على نشاط الإنتاج في هذا القطاع و على وتيرة الصادرات الدول الرئيسية المصدرة للمنسوجات.

و شهدت معظم البلدان المصدرة للمنسوجات انخفاضا في صادراتها من المنسوجات والملابس باستثناء مصر التي حققت أداء جيدا في هذا القطاع. فقد شهدت تونس انخفاضا في الصادرات من المنسوجات والملابس بنسبة 9 ٪ في عام 2009. وانخفضت صادرات المغرب من الملابس أيضا بنسبة 1 ٪ حيث تراجعت من 3.3 مليار في عام 2008 إلى 2.2 مليار دولار في عام 2009.

و في الأردن ، انخفض حجم الصادرات ليصل إلى 842 مليون دولار في 2009 مقابل 1.02 مليار دولار في عام 2008 ، أي بانخفاض قدره 18 ٪ وذلك نتيجة الركود الذي شهدته الولايات المتحدة التي تعتبر أكبر شريك تجاري للأردن.

تأثر قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية هو الآخر بالأزمة المالية العالمية منذ أكتوبر 2008 حيث انخفض حجم صادراته في عام 2009 في كل من تونس والمغرب والأردن بعد عدة أعوام من النمو الكبير.

ولقد سجلت صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية في تونس تباطؤا في عام 2009 و ذلك بنسبة 7 ٪ بالنسبة للمنتجات الميكانيكية و 2 ٪ للمنتجات الكهربائية و 2 ٪ لمعدات النقل نتيجة للانكماش الحاد في الطلب الأوروبي.

و في المغرب انخفضت الصادرات من الكابلات و اللأسلاك الكهربائية لتصل إلى 668 مليون دولار في عام 2009 مقابل 1 مليار دولار عام 2008. كما تراجعت عوائد تصدير المكونات الإلكترونية لتبلغ 20 مليون دولار عام 2008 مقابل 14 مليون دولار عام 2009.

كما انخفضت صادرات الآلات والأجهزة والمكونات الإلكترونية في الأردن بنسبة 14 ٪ لتتراجع إيراداتها من 236 مليون دولار في عام 2008 إلى 203 ملايين دولار في عام 2009.

و لكن على الرغم من الآثار السلبية التي تواجهها الصناعات التصديرية من المنسوجات والآلات والكهربائية والميكانيكية فقد كانت أقل عرضة للاضطرابات الاقتصادية العالمية بحيث أن صادراتها سجلت أقل انخفاضاً مقارنة بغيرها من صناعات تصدير السلع.

فعلى سبيل المثال، في حين انخفض حجم الصادرات التونسية من المنسوجات والمنتجات الميكانيكية والكهربائية بنسب 9 ٪ و 7 ٪ و 2 ٪ على التوالي، شهدت قطاعات التصدير الرئيسة الأخرى مثل الفوسفات ومشتقاته تراجع بأكثر من 50 ٪.

و في حين شهدت صادرات المغرب من الفوسفات و حامض الفوسفوريك والأسمدة الطبيعية والكيماوية والحديد والصلب انخفاضا ملحوظا بنسب 69 ٪ ، 63 ٪ ، 46 ٪ و 81 ٪ على التوالي ، تراجعت الصادرات من المنتجات المصنعة مثل الملابس والمنتجات الكهربائية والمكونات الإلكترونية بنسب 1 ٪ و 38 ٪ و 31 ٪ على التوالي. أما بالنسبة لقطاع تصدير السيارات، فقد سجل ارتفاعا بنسبة 54 ٪ على الرغم من الأزمة المالية العالمية و التي أثرت بصفة ملحوظة على صناعة السيارات في باقي العالم.

كما سجلت صناعات تصدير المواد الخام والسلع الأساسية وصناعات الحديد والصلب تراجعا في مصر بنسب 27 ٪ و 46 ٪ و 34 ٪ على التوالي، بينما ارتفعت صادرات المنسوجات بنسبة 21 ٪ انخفضت صادرات المنتجات المصنوعة من الصلب والألومنيوم بنسب 34 ٪ و 26 ٪ في عام 2009.

وفي الأردن، بينما تراجعت صادرات السلع والمنتجات مثل الفوسفات والبوتاس وحامض الفوسفوريك والأسمدة تراجعا ملحوظا بنسب 29 ٪ ، 42 ٪ ، 65 ٪ ، 43 ٪ على التوالي، انخفضت صادرات منتجات المنسوجات والآلات الكهربائية والميكانيكية والمنتجات الصيدلانية انخفاضا أقل حدة بنسب 18 ٪ و 14 ٪ و 5 ٪ في عام 2009.

الخاتمة

يبين هذا التحليل لآثار الأزمة المالية العالمية على الصناعة العربية أن صناعات المنتجات المصنعة هي الصناعات التي صمدت بشكل أفضل نسبيا أمام الاضطرابات الاقتصادية العالمية مقارنة مع الصناعات القائمة على المواد الخام والسلع الأساسية.

ومن هنا تأتي ضرورة الحكومات الدول العربية لتعزيز استراتيجياتها الصناعية من أجل تسريع عملية تنويع اقتصاداتها لحماية بلدانها من صدمات اقتصادية عالمية مستقبلية. كما أنه من الضروري العمل على تعزيز التوجه نحو الاستثمار في القطاع الصناعي الذي يعتبر المصدر الاساسي للنمو الاقتصادي والاجتماعي والذي تخلقه الترابطات الامامية والخلفية للاقتصاد الوطني، وأن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمهد لنشوء صناعات كبرى واستراتيجية مستمرة بحيث تخدم أهداف النشاطات البشرية المختلفة للمجتمعات في مختلف الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة وأن التنمية الصناعية هي القاطرة الرئيسة للنماء الاقتصادي الاجتماعي والتنمية الشاملة.

تغير أهم صادرات تونس والمغرب ومصر والأردن خلال 2009

شكل 2/11

المغرب
(%)

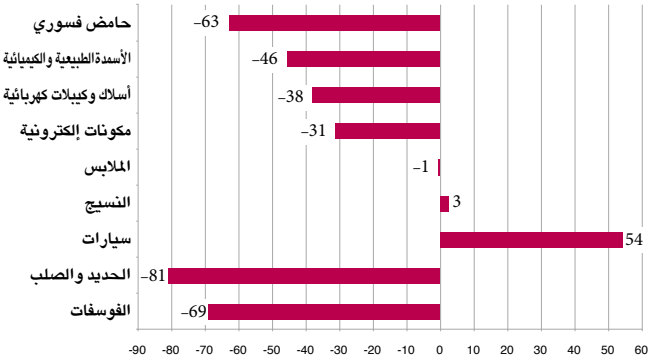

شكل 2/12

تونس
(%)

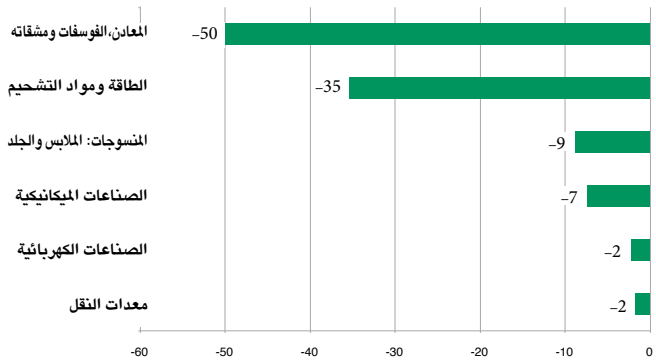

شكل 2/13

الأردن
(%)

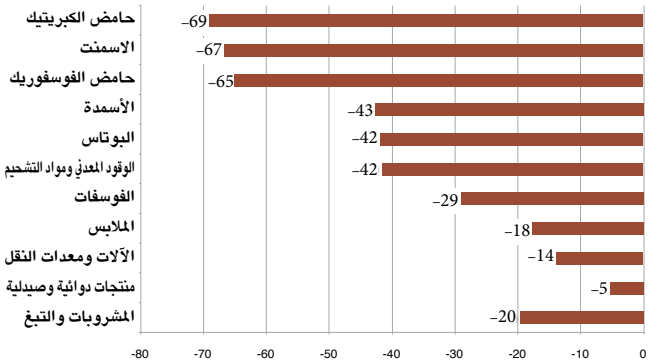

شكل 2/14

مصر
(%)

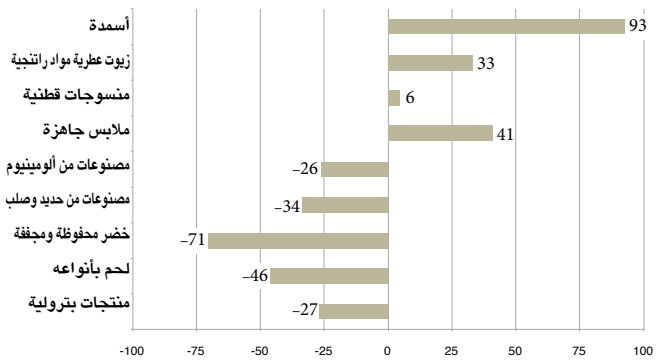

المصدر: مصادر وطنية

الفصل الثالث

أداء القطاع الصناعي في الأقطار العربية:

المزايا والتحديات والآفاق

تحليل قطري.

المملكة الأردنية الهاشمية

الأردن

أهم المؤشرات لعام 2008

- تعداد السكان: 5,8 مليون نسمة
- الناتج المحلي الإجمالي : 20 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 5,6 %
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 3421 دولار
- الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي (بالقيمة الجارية): 4,3 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي : 5 %
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي : 16.7 %
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر: 1,9 مليار دولار
- الصناعات الرئيسة : صناعات النسيج والبوتاس والفوسفات و الأسمدة والإسمنت و صناعات الأدوية والصيدلة.

حقق الاقتصاد الأردني خلال عام 2008 نتائج إيجابية، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي في المملكة نموا حقيقيا بنسبة 5.6 ٪ خلال عام 2008 مقابل 6.6 ٪ في عام 2007. وذلك على الرغم من تعدد الصدمات الخارجية التي تعرض لها، والمتمثلة في ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة والمواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى وتداعيات الأزمة المالية العالمية اعتبارا من الربع الثالث من عام 2008 .

وقد جاء النمو الحقيقي المسجل عام 2008 مدعوما بنمو الصادرات بنسبة كبيرة بلغت 40 ٪، ونمو قطاعات الإنتاج والخدمات بوتيرة مرتفعة، بالإضافة إلى استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة. هذا فضلا عن البنية المتينة للاقتصاد الوطني نتيجة عمليات الإصلاح الهيكلي المتواصلة وتبني سياسات اقتصادية كلية سليمة.

وقد ساهم النمو الاقتصادي خلال عام 2008 في تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ 3421 دولار مقابل 2795 دولار عام 2007. كما ساهم أيضا في زيادة مستوى التشغيل وخفض معدل البطالة ليصل في عام 2008 إلى أدنى مستوياته منذ عام 1989 فبلغت البطالة عام 2008 نسبة 12.7 ٪ بالمقارنة مع 13.1 ٪ في عام[1] 2007.

يتمتع القطاع الصناعي الأردني بتنوع كبير حيث تتكون الصناعات الرئيسة من النسيج والصناعات المعدنية كالبوتاس والفوسفات والأسمدة والإسمنت و صناعات الصيدلة.

و لقد شهدت الصناعة الأردنية أداء جيدا في عام 2008، حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي 4.3 مليار دولار مقابل 3.4 مليار دولار في عام 2007 (جدول 1/3)، بزيادة قدرها 23.4 ٪. كما ارتفعت الصادرات من المنتجات الصناعية بنسبة 39 ٪ في عام 2008.

فيما يتعلق بمؤشرات الاستثمار في القطاع الصناعي خلال عام 2008، فقد أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة ارتفاعا في عدد الشركات الصناعية المسجلة حيث وصل عددها في نهاية عام 2008 إلى 1.335 شركة مقابل 1.277 شركة صناعية في نهاية عام 2007(جدول 1/3).

ورغم ضعف نسبة مساهمة قطاع المعادن والمناجم في الناتج المحلي الإجمالي(2.75 ٪)، يشكل هذا القطاع قطاعا استراتيجيا في الأردن حيث يمنحه كل من الفوسفات والبوتاس موقعا هاما على المستوى العالمي و تحتل الأردن المرتبة الخامسة والرابعة على التوالي في العالم من حيث تصدير الفوسفات والبوتاس.

ورغم تزايد عدد الشركات في السنوات الأخيرة، تهيمن ثلاث مجموعات كبيرة على هذا القطاع وتستغل الموارد المعدنية الرئيسة ومشتقاتها، حيث يتعلق الأمر بالشركة «العربية للبوتاس» وشركة «مناجم الفوسفات الأردنية» و«شركة الإسمنت الأردنية».

وحسب البيانات الأولية لدائرة الإحصاء الأردنية، بلغ إنتاج الفوسفات 6,2 مليون طن وإنتاج البوتاس 2 مليون طن عام 2008 (جدول رقم 1/3).

أما بخصوص القطاع الصناعي التحويلي، فقد ساهم بنسبة 16 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وبلغت قيمته المضافة 3,3 مليار دولار عام 2008، وهو ما يمثل 83 ٪ من القيمة المضافة الصناعية.

و تمثل الصناعات الكيميائية من أهم الصناعات التحويلية في الأردن حيث تساهم بنسبة 24 ٪ من الناتج الصناعي التحويلي، تليها الصناعات الغذائية بنسبة 23 ٪ (شكل 1/3).

وتعد صناعات الأدوية والصيدلة من القطاعات الواعدة في الأردن حيث تضاعفت صادراتها في السنوات الأخيرة بأكثر من 170 ٪ حيث انتقلت من 184 مليون دولار عام 2003 إلى 504 مليون دولار عام 2008 .

ويساهم قطاع مواد البناء، كثالث قطاع تحويلي، بنسبة 15 ٪

جدول 1/3

أهم المؤشرات في القطاع الصناعي في الاردن 2005 - 2008

	2005	2006	2007	2008
القيمة المضافة بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)	2,857	3,106	3,494	4,312
القطاع الاستخراجي	376	392	440	974
القطاع التحويلي	2,481	2,714	3,054	3,338
الصادرات الصناعية (مليون دولار)	3,278	3,722	3,970	5,538
الرقم القياسي للإنتاج الصناعي الاستخراجي والتحويلي (100=1999)	144	151	154	156
عدد الشركات الصناعية المسجلة	1125	1427	1277	1335

المصدر: النشرة الاحصائية الشهرية - سبتمبر 2009

[1] معطيات البنك المركزي الأردني – تقرير سنوي 2008

جدول 2/3

كميات الانتاج للصناعات الرئيسة في الاردن

ألف طن

	الوحدة	2003	2004	2005	2006	2007	2008*
الصناعات الاستخراجية							
الفوسفات	الف طن	6,762	6,223	6,375	5,871	5,541	6,266
البوتاس	الف طن	1,961	1,929	1,829	1,699	1,794	2,005
الصناعات التحويلية							
الاسمدة	الف طن	634	779	790	862	831	788
الاحماض الكيماوية	الف طن	1,499	1,651	1,614	1,669	1,502	1,393
كلنكر	الف طن	3,170	3,401	3,375	3,419	3,367	3,579
الاسمنت	الف طن	3,515	3,908	4,046	3,967	3,696	4,284
المنمتجات البترولية	الف طن	3,695	3,947	4,214	4,017	3,740	3,670

المصدر: الشركات الصناعية في الاردن.

* تقديرات اولية

من الناتج الصناعي التحويلي وتهيمن صناعة الإسمنت على هذا القطاع حيث بلغ إنتاج الأسمنت 4,2 مليون طن عام 2008 (جدول 2/3) وشهد هذا القطاع توسعا ملحوظا نتيجة القفزة التي يعرفها قطاع البناء في المنطقة ومضاعفة المشاريع في هذا المجال.

ومن بين أهم المشاريع، نجد مشروع الشركة الأردنية – الكويتية القابضة التي خططت لمشروع إنشاء مصنع إسمنت بقيمة 200 مليون دولار، ويتوقع أن يحقق هذا المشروع الكبير من نوعه في المنطقة زيادة صادرات الأردن في اتجاه العراق والسعودية والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبخصوص قطاع النسيج، فيساهم هذا القطاع بنسبة 10 ٪ من الناتج الصناعي التحويلي ويلعب دورا استراتيجيا في اقتصاد الأردن مساهما بنسبة 26.5 ٪ من إجمالي الصادرات، كما يمثل ثاني مشغل لليد العاملة بنسبة 21 ٪ من عمالة القطاع التحويلي بعد الصناعات الغذائية وتزايدت صادراته عام 2007 حيث بلغت 1,2

شكل 1/3

القطاعات الصناعية الرئيسية في الأردن (% من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي)

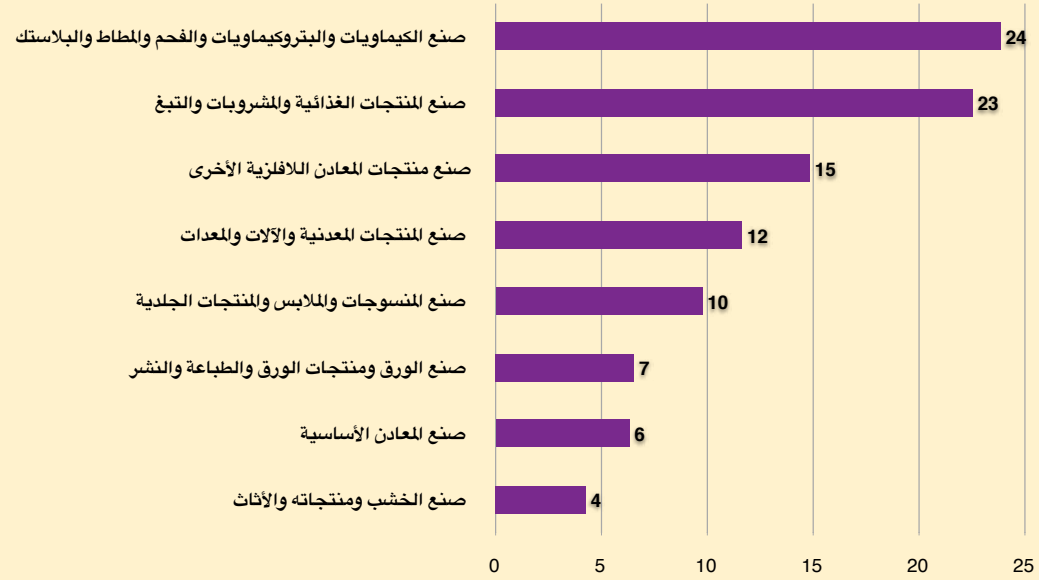

المصدر : دائرة الإحصاء العامة الأردنية

مليار دولار مقابل 675 مليون دولار عام 2003.

ولقد سجل هذا القطاع في الأردن نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة . فقبل عام 1997، كان القطاع منحصرا في السوق المحلية لكنه شهد تطورا من خلال قرار السلطات الأردنية بتعزيز مبادلاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وبفضل تطوير مناطق صناعية مؤهلة من جهة أخرى التي استطاعت أن تقاوم الآثار الناجمة عن تحرير الحصص في مجال النسيج في يناير2005.

وتتمتع هذه المناطق الصناعية بوضع خاص كما تم تحديد ذلك في مؤتمر السلام بالدوحة حيث يتم تصدير السلع المنتجة فيها إلى الولايات المتحدة دون دفع رسوم جمركية أو ضرائب ودون حصص. ومنذ عام1997، استقطبت هذه المناطق الصناعية المؤهلة ما يزيد عن 600 مليون دولار من الاستثمار وأحدث بها حوالي 30 ألف فرصة عمل.

وبالنظر إلى تطورات الإنتاج الصناعي خلال عام 2008، فقد تباطأ نموه، إذ لم يرتفع إلا بنسبة 1.4 ٪ مقابل 2.1 ٪ في عام 2007. وقد نجم هذا التباطؤ، بشكل أساس، عن تراخي نمو كميات إنتاج الصناعات التحويلية، إذ ارتفع بنسبة 0.7 ٪ مقابل 2.3 ٪ في عام 2007.

وفي المقابل، ارتفع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الإستخراجية بنسبة 10.9 ٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.4 ٪ في عام 2007. وقد تأثر الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بتراجع إنتاج العديد من الصناعات مثل صناعة المواد الكيميائية، والملابس، والأثاث، و«الحديد والصلب».

كما سجلت بعض الصناعات نموا ملحوظا وأهمها صناعة المواد الغذائية، و«المنتجات النفطية المكررة»، والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية. أما بخصوص ارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الإستخراجية، فقد جاء نتيجة نمو إنتاج كل من الفوسفات والبوتاس واستغلال المحاجر.

سياسات الإنتاج والتشغيل

في إطار مساعي الحكومة الأردنية لتطوير بيئة الاستثمار في المملكة من خلال تحديث الأطر التشريعية وبما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، تم خلال عام 2008 إقرار عدد من القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار وبيئة الأعمال، بالإضافة إلى مواصلة الحكومة تنفيذ برنامج الخصخصة و بعض التدابير الإصلاحية الهامة في مجال الأسعار والأجور وتنمية الموارد البشرية وحمايتها من الاستغلال. وفيما يلي أبرز ما تم إنجازه خلال عام 2008 :

على صعيد الاستثمار، تم خلال عام 2008 إصدار عدد من القوانين والأنظمة الهادفة إلى تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة مما ساهم في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي ومستوى التوظيف، ومن أهم هذه التشريعات ما يلي :

- تعديل قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لسنة 2000 بموجب القانون رقم (29) لسنة 2008.
- ربط سلطة منطقة العقبة الاقتصادية مباشرة وبشكل صريح برئيس الوزراء.

توسيع الصلاحيات الممنوحة للسلطة لتشمل الآتي :

- إصدار التصاريح والموافقات الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية في المنطقة، بالإضافة إلى تنظيم هذه الأنشطة والرقابة عليها للتأكد من تقيدها بأحكام هذا القانون.
- تنظيم ومراقبة وتطوير ميناء العقبة والمرافق العامة الأخرى في المنطقة.
- إدارة المواقع الأثرية ضمن محافظة العقبة والتي تقع خارج منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

إجراء بعض التعديلات على ضرائب الدخل المفروضة على المؤسسات المسجلة في المنطقة، ويمكن إيجاز أهم هذه التعديلات بما يلي:

- إخضاع دخل المؤسسات المسجلة في المنطقة المتأتي من نشاطها داخل المنطقة أو المتأتي عن هذا النشاط خارج المملكة إلى ضريبة الخدمات الاجتماعية.
- إعفاء الأرباح الرأسمالية التي تحققها المؤسسة المسجلة في المنطقة، بما فيها الأرباح الناجمة عن شراء أو بيع الأراضي والعقارات والأسهم والسندات، من ضريبة الدخل.
- إعفاء الدخل المتأتي عن الأراضي المستثمرة في الزراعة والبستنة والتحريج وتربية الماشية والدواجن والأسماك والنحل، بما فيه الدخل الناجم عن تحويل منتجاتها إلى سلع، من ضريبة الدخل.
- إقرار قانون المناطق التنموية رقم (2)لسنة 2008، حيث تم بموجب هذا القانون إنشاء هيئة تسمى "هيئة المناطق التنموية" تناط بها مهمة رسم السياسة العامة وتنظيم البيئة الاستثمارية للمناطق التنموية، كذلك تم بموجب القانون منح الهيئة الحق في إنشاء مناطق حرة داخل حدود المناطق التنموية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد صدر بمقتضى هذا القانون عدد من الأنظمة الخاصة بتعليمات إنشاء المناطق التنموية، وتنظيم البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية، وتسجيل المؤسسات في تلك المناطق.

- تعديل قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 بموجب القانون المعدل رقم (35) لسنة 2008.

ومن أبرز ما تضمنه القانون المعدل تخفيض الحد الأدنى لرأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة من ثلاثين ألف دينار، وذلك بهدف تشجيع تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة جديدة من خلال تخفيف معوقات إقامتها.

- إقرار قانون التأجير التمويلي رقم (45) لسنة 2008 ليحل محل القانون السابق رقم (16) لسنة 2002. وخلافا للقانون السابق الذي يكتنفه الكثير من الغموض واللبس، فقد جاء القانون

جدول 3/3

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي في الاردن 2003 - 2008

	الاهمية النسبية	2003	2004	2005	2006	2007	2008*
الصناعات الاستخراجية والتحويلية	93.552	116.2	130.1	143.5	151	153.9	156.1
الصناعات الاستخراجية	11.027	109.3	105.1	103	95.2	93.9	104.1
الصناعات التحويلية	82.525	117.1	133.4	148.8	158.4	161.9	163
المواد الغذائية والمشروبات	15.396	113.2	130.8	155.1	162.2	152	161.1
منتجات التبغ	2.401	186.4	208	243.4	272.6	303.6	304.4
الملابس والانسجة	2.77	100.7	113.2	107.6	117.7	116	115.5
الأحذية و الجلود	0.636	128.2	146.6	60.9	72.2	8.8	55.0
الاثاث	2.024	95.9	108.7	131.7	138.3	164	157.6
الاخشاب والفلين عدا الاثاث	0.404	44.7	69.7	31.4	30	31.4	31.7
الورق ومنتجاته	2.859	97	122.3	137.5	145.4	157.1	146.3
الاسمدة	10.665	89.7	105.3	106.4	116.1	104.4	104.7
مواد كيميائية عدا الاسمدة	0.535	132.5	12.3	103.6	120.1	118.8	91.2
الدهانات	1.066	140.5	186.3	220	233.4	260.1	283.1
الادوية	4.436	123.1	134.7	163.2	174.1	201.7	227.1
المنظفات والصابون	2.571	72.9	90.9	83.9	90.6	69.1	54.5
المنتجات النفطية المكررة	14.713	113.1	120.9	129.2	123.9	119.7	120.6
منتجات المطاط واللدائن	2.694	143.4	147.5	180.5	164.6	186.2	145.3
الاسمنت والجير	3.309	128.3	142.4	146.8	144.2	145.3	154.3
الحديد والصلب	2.94	114	127.5	160.9	129.6	142.1	133.1
الطباعة والنشر	1.804	80.9	92.5	107.2	110.5	112.2	92.1
الاصناف المنتجة من الخرسانة والاسمنت	2.253	218.1	257.9	317.5	331.7	383.1	355.2
قطع وتشكيل واتمام وتجهيز الاحجار	0.915	102.7	98.3	113.9	119.7	114.1	126.4
الآلات والمعدات	1.25	155.6	189	205.9	366.8	455.4	612.5
الآلات والاجهزة الطبية	0.21	103.8	70	57.8	41.6	26.9	20.7
الآلات والاجهزة الكهربائية	1.285	125.3	177.4	217.4	233.4	279.2	301.7
الفلزات الثمينة وغير الحديدية	0.647	146.7	143.1	118.4	118.7	107	112.5
منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات	2.682	137.3	164.4	182.7	205.5	263.7	275.4
معدات الراديو والتلفزيون والاتصالات	0.652	210.5	309.2	380.8	695.9	645.8	320.6
المركبات ذات المحركات	0.595	225.3	229.8	245.4	207.4	211.5	180.3
اخرى	0.839	77.6	79.9	84	93.5	75.1	108.8
امدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة	6.448	112.5	127.3	136.9	160.1	189	191.1
الرقم القياسي العام	100	116	129.9	143.1	151.4	156.2	158.3

المصدر: دائرة الاحصات العامة

* تقديرات اولية

الجديد أكثر تفصيلا ووضوحا، حيث تضمن تعليمات تفصيلية تنظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر من حيث الحقوق والواجبات، بالإضافة إلى تحديد الشروط الواجب توفرها لإتمام عقود التأجير التمويلي الذي يعد أحد الأدوات الهامة في تمويل الاستثمارات.

● إقرار نظام معدل لنظام «الحد الأدنى لرأسمال شركة التأمين وشركة إعادة التأمين» رقم (2) لسنة 2008، ومن أبرز ما تضمنه النظام المعدل رفع الحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين الجديدة التي تجاز لممارسة أعمال التأمينات العامة والتأمين على الحياة من 8 ملايين دينار إلى 25 مليون دينار وذلك لضمان تحقيق قيمة مضافة من قبل أي شركة جديدة تدخل قطاع التأمين، علما بأن هذه الأحكام لن تطبق على شركات التأمين القائمة.

أما على صعيد الصادرات السلعية، فقد ارتفعت بنسبة 40 ٪ عام 2008 لتصل إلى 6,3 مليار دولارمقابل 4,4 مليارودولار عام 2007(جدول 4/3).

ويعزى هذا الأداء الجيد إلى ارتفاع قيمة صادرات ومنتجات الفوسفات والبوتاس بنسبة 170 ٪ و140 ٪ على التوالي، كما ارتفعت صادرات المنتجات الكيماوية بنسبة 62 ٪ والمنتجات الدوائية والصيدلية والأسمدة.

وتتسم صادرات الأردن بالتنوع وأهمها صادرات قطاع الملابس الذي يحتل المرتبة الأولى بنسبة 26.5 ٪ من إجمالي الصادرات، يليه البوتاس بنسبة 18.6 ٪ والأسمدة بنسبة 14.2 ٪ والفوسفات بنسبة 12.6٪، وتمثل هذه المنتجات حوالي 70 ٪ من إجمالي الصادرات (شكل 3/ 2 و جدول 4/3).

في عام 2008 تراجعت صادرات المملكة من الملابس بنسبة 14 ٪ لتصل إلى1,02 مليار دولار مقابل 1,18 عام 2007. ويعزى هذا التباطؤ إلى تراجع طلب الولايات المتحدة على الملابس بسبب الركود الاقتصادي الذي تعاني منه منذ بداية 2008. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية السوق الرئيسية لهذه السلعة حيث شكلت نسبة صادرات الملابس المتجهة إليها 93.7 ٪ من إجمالي صادرات الملابس.

وارتفعت صادرات «الآلات ومعدات النقل» خلال عام 2008 بنسبة 41 ٪ لتصل إلى 340 مليون دولار عام 2008، مقابل 241 مليون وقد استحوذت كل من السعودية والعراق وسورية على نسبة 59 ٪ من إجمالي صادرات هذه السلع.

كما شهدت صادرات المملكة من الأسمدة خلال عام 2008 ارتفاعا ملحوظا نسبته 92 ٪ لتصل إلى 594 مليون دولار مقابل 309 مليون دولار عام 2007، وجاء هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، نتيجة لزيادة الصادرات من هذه السلعة إلى سوقي الهند واليابان حيث تمثل ما نسبته 67 ٪ من إجمالي الصادرات من هذه السلع.

وشهدت صادرات المملكة من «المنتجات الدوائية والصيدلية» خلال عام 2008 ارتفاعا نسبته 19 ٪ لتصل إلى 504 مليون دولار مقابل 423 مليون دولار عام 2007، ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الصادرات إلى كل من السعودية والجزائر والسودان والتي استحوذت مجتمعة على حوالي 57 ٪ من إجمالي الصادرات من هذه المنتجات.

وشكلت الولايات المتحدة الأمريكية والهند و بعض الدول العربية أهم أسواق صادرات المملكة خلال عام 2008، حيث استحوذت مجتمعة على نحو 80٪ من إجمالي الصادرات الأردنية.

القطاعات الواعدة في الأردن

استفادت الأردن خلال الأعوام الأخيرة من تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر و لا سيما الاستثمارات الواردة من دول الخليج حيث بلغت 1.9 مليار دولار في عام 2008 مقابل 180 مليون في عام 2001. و يعتبر قطاع العقارات والسياحة والصناعات

شكل 3/ 2

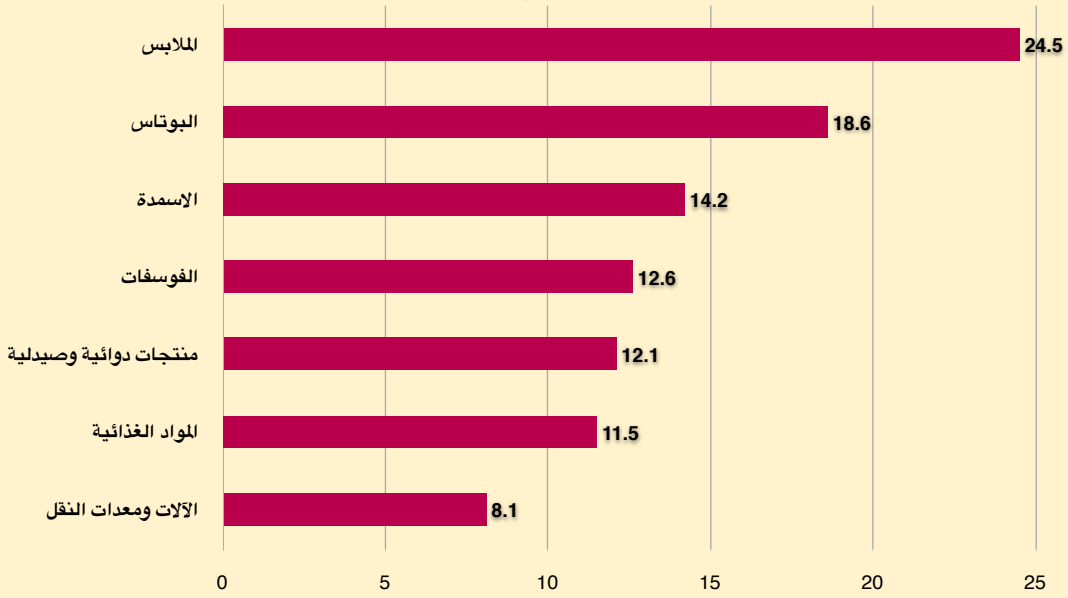

المنتجات المصدرة الرئيسية في الأردن في عام 2008 (% من إجمالي اصادرات)

المصدر: دائرة الإحصاء العامة الأردنية

جدول 3/4

التركيب السلعي للصادرات الاردنية حسب التصنيف الدولي 2003 - 2008 (مليون دولار)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المواد الغذائية والحيوانية الحية، منها:	220.9	283.4	387.9	455.0	569.7	723.9
الحيوانات الحية	14.2	15.0	15.1	92.2	1.4	8.2
منتجات الألبان والبيض	11.3	13.0	41.5	18.9	18.8	47.6
الخضروات	140.3	180.1	223.8	228.6	385.0	416.4
الفواكه والمكسرات	16.2	18.9	33.7	35.5	48.1	67.7
1. المشروبات والتبغ	63.2	58.5	67.6	93.1	96.5	107.0
2. المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات، منها:	364.7	437.4	493.9	499.0	613.8	1,411.1
الفوسفات	128.1	166.0	168.3	18.2	195.1	527.4
البوتاس	204.2	230.6	276.6	255.6	321.0	779.1
3. الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة	6.5	22.1	6.6	42.0	37.1	9.4
4. زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	59.0	159.4	102.0	86.9	22.6	25.9
زيوت وشحوم نباتية مهدرجة واجزاءها	47.8	145.4	84.8	67.1	11.7	11.0
5. مواد كيماوية، ومنها:	549.6	708.3	812.0	882.1	1,080.1	1,756.6
منتجات دوائية وصيدلية	184.8	223.6	280.1	297.3	423.3	504.4
الاسمدة	103.9	174.6	172.8	213.7	309.2	594.0
حامض الفوسفوريك	85.5	90.4	98.2	98.0	70.1	247.4
6. بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة، منها:	186.5	223.6	270.5	307.3	375.3	583.1
الورق والكرتون	43.2	50.1	62.6	70.8	98.4	156.1
7. الآلات ومعدات النقل	108.7	145.3	179.3	221.4	241.3	340.4
8. مصنوعات متنوعة، منها:	800.4	1,186.2	1,305.4	1,535.7	1,443.6	1,295.4
الملابس	675.7	1,000.0	1,051.2	1,244.3	1,189.7	1,023.9
9. اصناف ومعاملات غير مصنفة في مكان آخر	3.1	29.2	0.0	9.0	4.7	9.9
المجموع	2,362.6	3,253.3	3,625.1	4,131.6	4,484.6	6,330

المصدر: االبنك المركزي الاردني والنشرة الاحصائية الشهرية

الخفيفة من أكثر القطاعات التي تستقطب المستثمرين الأجانب.

و نتيجة لذلك, تبذل الحكومة جهودا مستمرة لتحسين بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم تبسيط الضرائب التي تنقح بانتظام. وعلاوة على ذلك, وضعت الحكومة إستراتيجية استثمارية جديدة من خلال إعداد خريطة تضم 150 فرصة استثمارية في 15 قطاعا رئيسيا في الاقتصاد الأردني و و ضع قانون جديد لتشجيع الاستثمار سيقره البرلمان قريبا.

ولقد تم اعتماد تدابير هادفة لتشجيع الاستثمار في الصناعة وتشجيع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تستهدف الحكومة القطاعات التي تتمتع بإمكانات نمو عالية هي: الزراعية والنسيج والملابس والمعادن والمواد الكيميائية والأسمدة و صناعة الأدوية التي تعتبر الصناعة الرائدة في الاقتصاد الأردني.

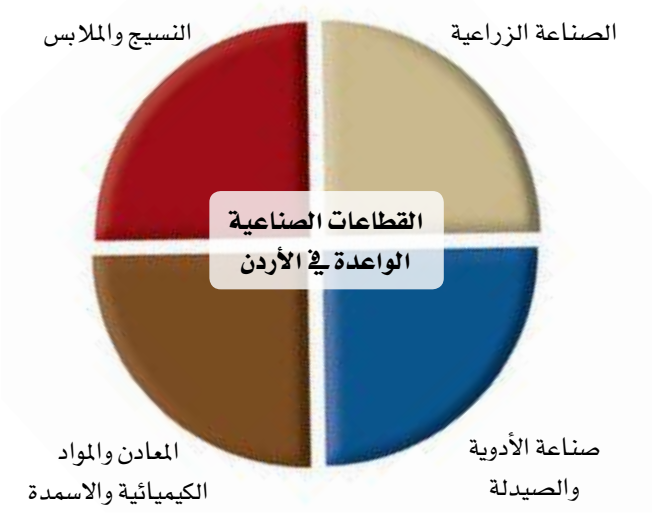

شكل 3/3

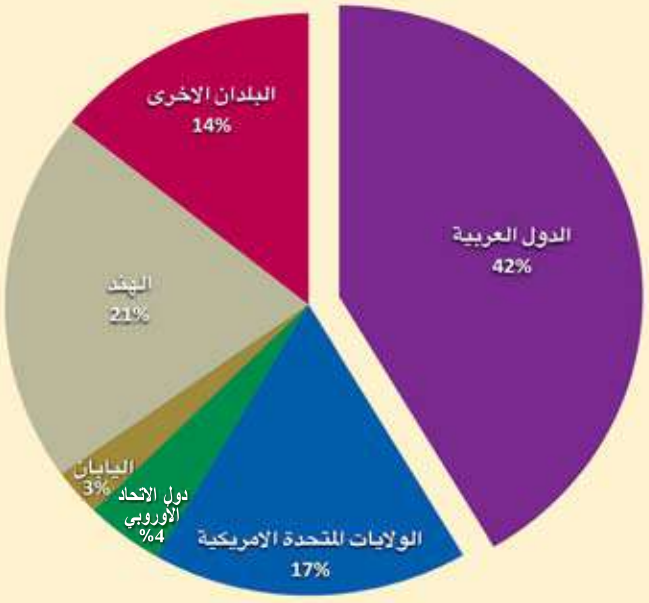

التوزيع الجغرافي
للصادرات الأردنية
عام 2008

المصدر : البنك المركزي الأردني 08

صناعة النسيج

بفضل موقعها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط والتسهيلات التي توفرها العديد من اتفاقات التجارة, شهدت صادرات صناعة النسيج و الملابس ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت1 مليار دولار في 2008. و تعتبر الولايات المتحدة أكبر مستورد لصناعة الغزل والنسيج الأردنية .

وتتوفر الأردن على يد ماهرة و رخيصة حيث شهدت استقرار عدد متزايد من العلامات التجارية الكبرى بها مثل Calvin Kleinو Gap و Victoria's Secret و New York Laundry.

و من الفرص المتاحة في مجال صناعة المنسوجات والملابس, تصنيع علامات تجارية كبيرة و الملابس الرياضية والملابس الداخلية النسائية والملابس الفاخرة للأطفال. وتقع المناطق الصناعية الرئيسية في العقبة وأربد، كما يوجد في الوقت الراهن 24 مركزا للتدريب في مهن صناعة النسيج والألبسة في الأردن.

الصناعات الغذائية

تعتبر صناعة المواد الغذائية ثاني أكبر صناعة في المملكة الأردنية بعد صناعة المواد الكيميائية حيث تمثل 23٪ من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي و لقد بلغت الصادرات 723 مليون دولار في عام 2008مقابل 220 في عام 2007. و لقد شهد القطاع نموا قويا في الأعوام الأخيرة في السوق المحلية والتصدير بنسبة 12 ٪ سنويا.

توجه أكثر من 91 ٪ من الصادرات الغذائية الأردنية نحو الشرق الأوسط ، تليها آسيا وأوروبا و الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الإفريقية. و أهم المنتجات المصدرة التبغ والزيوت النباتية والمنتجات الحيوانية من اللحوم والألبان.

ولقد استقرت أكثر من مائة شركة أجنبية في الأردن من بينها شركات عراقية وسورية وأميركية وسعودية و فلسطينية أضافة إلى كوكا كولا وشركة Nestléو الشركة البريطانية الأمريكية Tobbacco...

قطاع المعادن و المواد الكيميائية و الأسمدة

تتوفر الأردن على احتياطيات وفيرة من البوتاس والفوسفات اللذان يعتبران من الموارد المركزية لصناعة الأسمدة. كما تملك الأردن 12 ٪ من احتياطيات العالم حيث تنتج 6 ملايين طن من الفوسفات و2 مليون من البوتاس يستخرج معظمها من البحر الميت. وعلى الرغم من الأزمة العالمية ، فلا يزال الطلب قويا على الأسمدة نتيجة نمو وتطور التصنيع في البلدان الناشئة مثل الهند.

و تهدف الأردن إلى رفع الإنتاج والتخصص أكثر في الأسمدة لإنتاج منتجات أكثر تطورا. و من فرص الاستثمار في هذا القطاع نجد إنتاج البوتاس والفوسفات إنتاج الأسمدة والمنتجات الكيماوية.

ولقد استقرت شركات عالمية كبرى في الأردن من بينها، الشركة الكنديةgroupe PotashCorp وشركة IFFCO الهندية وSODAMCO اللبنانية و Venture Capital Bank البحرينية بشراكة مع شركة Arab Potash Compagny الأردنية.

صناعة الأدوية والصيدلة

يعد قطاع الصحة سوقا واعدة أمام المستثمرين الأجانب حيث تشهد الصناعة الصيدلية تطورا هاما من حيث الإنتاج والتصدير.

أنشئت الصناعات الصيدلية في الأردن منذ ثلاثين عاما وتتكون من 17 مختبرا وتشغل حوالي 8 ٪ من القوة العاملة كما يصدر 70 ٪ من إنتاجها نحو الخارج. وتتزايد صادرات هذا القطاع بشكل مستمر

لتصل إلى 504 مليون دولار عام 2008، وتمثل العربية السعودية والجزائر والسودان أهم أسواق الأردن.

ولقد تم تسجيل الأدوية الأردنية في حوالي 60 دولة حيث مكن انضمام الأردن إلى المنظمة العالمية للتجارة من تبسيط عملية عقد اتفاقيات البراءة. فخلال عام 2005، تم إحصاء 5281 دواء مسجلا بالأردن.

وخلال بضع أعوام، أصبح الأردن مركزا صحياً هاما في الشرق الأوسط، ويعتمد في ذلك على مهنيين وعلى تجهيزات طبية عالية الجودة تم من خلالها تطوير خدمات هذه المراكز مما أدى إلى إقامة فنادق بالقرب من أماكن بعض العيادات الخاصة لتحسين الاستقبال.

ومن بين الفرص المتاحة في الأردن، نجد إنتاج وتصدير الأدوية الجنيسة (Generic) والهرمونات والعلاج باللقاحات بالإضافة إلى التكنولوجيا الحيوية والمعدات الطبية والمستشفيات الخاصة ، ومنتجات العناية ، والسياحة الطبية.

تهيمن شركة HIKMA, DAR El Dawa على صناعة الأدوية في الأردن و بدأت العديد من الشركات الدولية في الاستثمار في الأردن و من بينها Roche و Pfizer وRhodia وLilly.

كما يتواجد بالأردن 11 مركزا لتدريب المساعدين الطبيين و 6 مراكز البحوث السريرية و101 مستشفى والعديد من المراكز التكنولوجيا الطبية في أربد.

الأردن و الأزمة المالية العالمية

على غرار الدول العربية الأخرى, شهد الاقتصاد الأردني تباطؤا اقتصاديا عام 2008 على إثر الأزمة المالية العالمية حيث سجل النمو الاقتصادي في الأردن نسبة 3 ٪ عام 2009 مقابل 5.6 ٪ عام 2008 و ذلك بسبب أولا انخفاض الصادرات بنسبة 19 ٪ مقارنة مع العام السابق و ثانيا الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي انخفض من 1,9 مليار دولار في عام 2008 إلى 1,2 مليار في عام 2009 وثالثا بسبب انخفاض تحويلات العاملين المتعاقدين في الخارج و التي بلغت 5.2 ٪ في عام 2009 مقارنة مع 2008 و رابعا انخفاض عدد السياح بنسبة 1 ٪ بسبب الركود الاقتصادي في المنطقة.

وعلى المستوى الصناعي ، تأثر القطاع الصناعي الخاص بشدة من جفاف رؤوس الأموال ومن تقلص القروض التي تمنحها البنوك.

وكما هو موضح في الشكل 4/3, فقد ارتفع معدل نمو القروض الممنوحة للصناعيين من 77 ٪ في الربع الثالث من عام 2008 إلى-61 ٪ في النصف الأول من عام 2009.

وبالمثل، تأثرت الصادرات الصناعية من انخفاض الطلب الخارجي حيث انخفضت من 1.7 مليار دولار في الربع الثالث من عام 2008 إلى 1.3 مليار في الربع الأخير من عام 2008 لتصل إلى 1 مليار في الربع الأول من عام 2009 حسب بيانات البنك المركزي الأردني. أما بالنسبة لإجمالي المنتجات الصناعية المصدرة, فقد انخفضت بنسبة 19 ٪ في عام 2009 مقارنة بعام 2008.

ومن بين المنتجات الأكثر تضررا من انخفاض الطلب الخارجي, نجد الفوسفات والبوتاس اللذان انخفضا بشكل ملحوظ بنسبة 42 ٪ و 29 ٪ على التوالي في عام 2009. وانخفضت صادرات الأسمنت بنسبة 43 ٪ و صادرات الأسمدة بنسبة 67 ٪ بين عامي 2008 و 2009.

كما انخفضت الصادرات من السلع المصنعة بما فيها المنسوجات والآلات والأدوية عام 2009 بنسبة أقل من المنتجات الأساسية مثل الفوسفات والبوتاس والأسمدة. فقد انخفضت صادرات المنسوجات بنسبة 18 ٪ في عام 2009 بسبب الركود الاقتصادي الشديد الذي ضرب الولايات المتحدة باعتبارها الشريك الرئيسي للمنسوجات الأردنية.

وعلى غرار ذلك، شهدت صادرات الآلات والمنتجات الكهربائية

جدول 3/5

انخفاض المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في الأردن عام 2005 - 2009

	2005	2006	2007	2008	2009	تغيير 08/09
معدل النمو الحقيقي(في المئة)	7.2	6.3	6.6	5.6	3	
			(مليون دولار)			
إجمالي الصادرات	4,301	5,357	5,731	8,047	6,455	-20
تحويلات العاملين بالخارج	2,207	2,547	3,032	3,203	3,163	-1
الاستثمار الأجنبي المباشر	1,774	3,219	1,950	1,954	1,200	-39
الواردات	12676	15311	12340	10392	9437	-9

المصدر: البنك الأردني المركزي

شكل 4/3

آثار الأزمة المالية العالمية على القروض المخصصة للقطاع الصناعي وعلى الصادرات الصناعية في الأردن

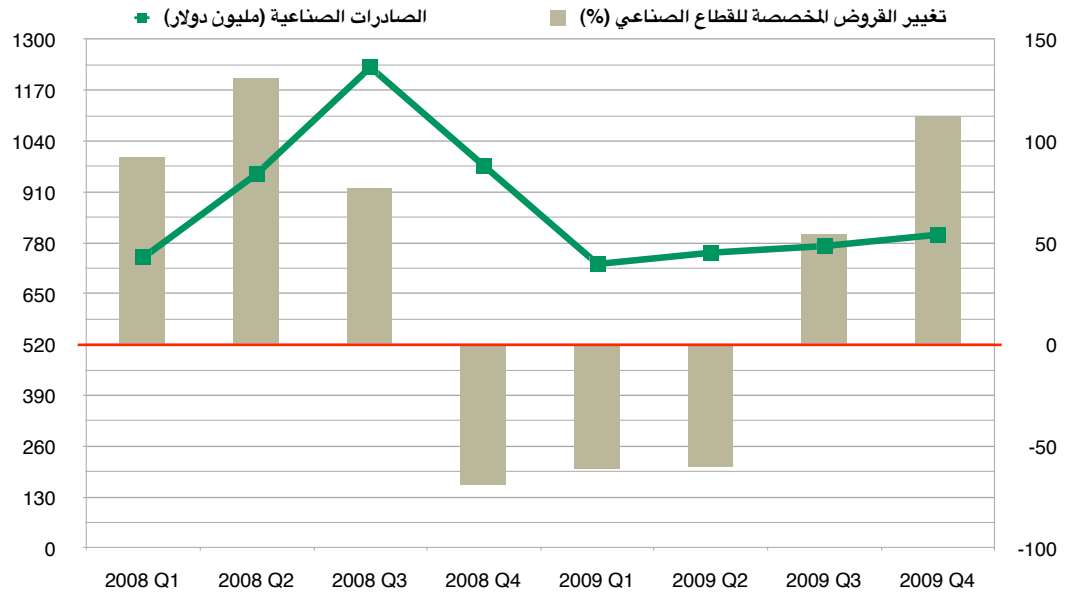

المصدر : النشرة الإحصائية الشهرية الأردن، نوفمبر 2009

وصادرات الأدوية انخفاضا بنسبة 14 ٪ و 5 ٪ على التوالي.

ويبين هذا التحليل أن الأزمة المالية العالمية كانت أشد تأثيرا على السلع الأساسية مقارنة مع المنتجات المصنعة ذات القيمة المضافة المتوسطة في الأردن, ومن هنا تأتي حاجة الأردن إلى مواصلة جهودها لتنويع اقتصادها بهدف حماية الأردن من الاضطرابات الاقتصادية العالمية.

وعلى الرغم من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية ، استطاع الأردن مقاومتها بفضل سوقها المالي غير المندمج بشكل كبير في الأسواق المالية الدولية من جهة والتدابيرالحكومية الناجحة التي اتخذت في الوقت المناسب لمواجهة الآثار السلبية من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن يشهد عام 2010 نموا اقتصاديا و لكن سوف يعتمد إلى حد كبير على الانتعاش الاقتصادي العالمي. ومن المتوقع أيضا أن يستأنف الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة و تحويلات العمال نموها بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي ستشهده دول الخليج في السنوات المقبلة.

ومع ذلك ، ينبغي على الأردن أخذ الدروس و العبر من آثار الأزمة لمعالجة التحديات الرئيسة التالية :

- يتوفر الأردن على مصادر طبيعية محدودة مما يجعله معتمدا

شكل 5/3

آثار الأزمة المالية العالمية على صادرات الأردن (مليون دولار)

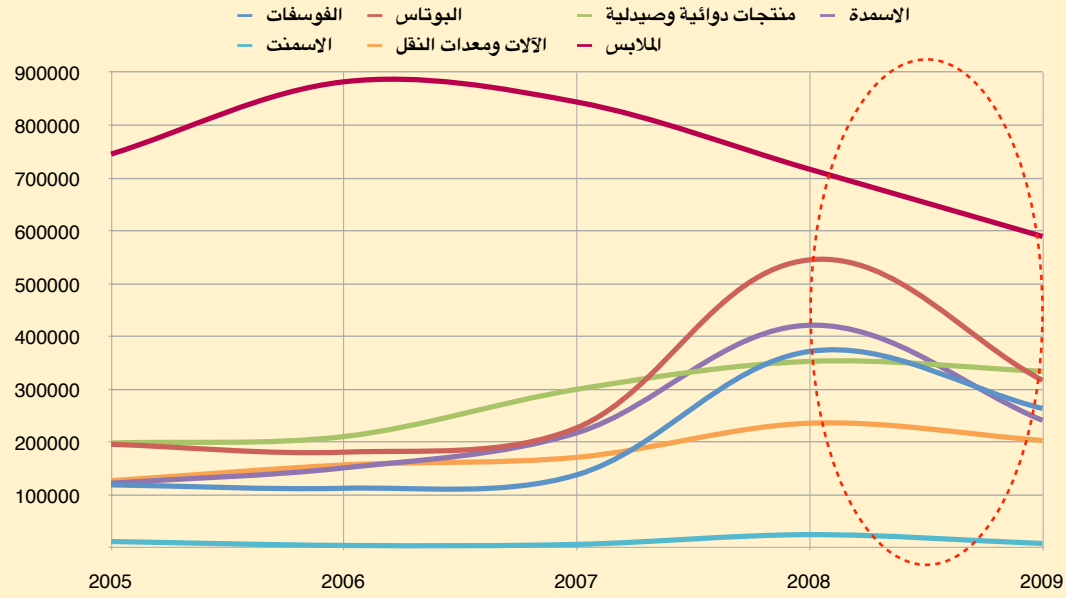

المصدر : البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية 2009

جدول 3/6

اهم الصادرات السلعية في الأردن عام 2005 - 2009 (مليون دينار)

	2005	2006	2007	2008	2009	تغيير
المشروبات والتبغ	47,857	66,020	68,436	76,015	61,076	-20
المحروقات	350,211	353,828	435,247	987,876	628,990	-36
الفوسفات	119,341	112,894	138,318	371,922	263,948	-29
البوتاس	196,138	181,242	227,420	545,264	317,199	-42
الوقود المعدني ومواد التشحيم	4,656	29,790	26,347	34,325	20,079	-42
زيوت ودهون و شموع حيوانية	72,247	61,541	16,070	18,096	6,117	-66
حامض الكبريتيك	1,323	1,905	1,797	6,403	1,984	-69
حامض الفوسفوريك	69,633	69,454	51,383	180,740	62,875	-65
منتجات دوائية وصيدلية	198,624	210,785	300,131	353,113	334,226	-5
الاسمدة	122,521	151,468	217,800	421,468	241,399	-43
الاسمنت	12,087	4,711	6,687	25,134	8,375	-67
الآلات ومعدات النقل	127,147	157,035	171,431	236,043	203,392	-14
الملابس	745,348	882,235	843,949	716,755	589,520	-18

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة .

على المواد الأولية المستوردة ومتحملا ارتفاع أسعار المواد الأساسية كالنفط مما يضاعف من كلفة مدخلات الصناعات المحلية ويحد من تنافسيتها.

- ترتكز الصادرات الأردنية على النسيج والأسمدة والفوسفات والبوتاس والصناعات الغذائية التي تعد منتجات ذات قيمة مضافة متوسطة.
- تعاني المؤسسات الأردنية في غالبيتها من ضعف الاستثمار ومن نقص في استعمال التكنولوجيا الحديثة لتحسين جودة المنتجات وتسويقها.

وتمثل التنمية الاجتماعية أحد أكبر التحديات التي يواجهها الأردن حيث ينمو عدد السكان بمعدل 2.2 ٪ سنويا مما أدى إلى تفاقم نسبة الفقر (11 ٪) والبطالة (12.7 ٪)[2] حيث تمثل فئة الشباب نسبة 25٪ تقريبا من عدد البطالين. ولقد تضاعفت هذه التحديات مع تدفق السكان المهاجرين الوافدين من العراق والذين يقدر عددهم بمليون نسمة.

وأمام هذه التحديات ومع وجود موارد طبيعية محدودة، يعد تحسين منافسة المنتجات الأردنية من أولويات الساعة. وفي هذا السياق، لابد من التوجه نحو الصناعات المعرفية والتكنولوجيات الحديثة و دعم الابتكار لضمان التنمية المستدامة. كما أن هناك ضرورة لتطوير ثقافة الريادة والمبادرة بهدف إحداث مناصب شغل جديدة، كما يجب مواصلة تطوير المنظومة التربوية وتدريب اليد العاملة المحلية خاصة فئة الشباب لتدارك الفجوة بين الطلب وحاجيات القطاع الصناعي.

وأخيرا، هناك ضرورة لوضع حلول ناجعة لتجنب هجرة العلماء والكوادر المؤهلة إلى الخارج حيث العديد منهم يتم استقطابهم من دول أخرى عوض البقاء في الأردن.

[2] **تقرير البنك المركزي الأردني**،2008

دولة الامارات العربية المتحدة

الإمارات

أهم المؤشرات لعام 2008

- تعداد السكان : 4.7 مليون نسمة
- الناتج المحلي الإجمالي : 260 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 7,2 %
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 54606 دولار
- الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي (بالقيمة الجارية) : 125 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي : 38,7 %
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي : 12,6 %
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر : 13,7 مليار دولار
- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي : 6.8 %
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات: 30 %
- القطاعات الصناعية الرئيسة: الصناعات البتروكيماويات وصناعة الألمنيوم.

واصل اقتصاد الإمارات بشكل ملحوظ أداءه الجيد عام 2008 حيث بلغ معدل نموه الحقيقي 7,2 ٪، ولقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين عام 2003 وعام 2008 حيث تزايد من 88,55 مليار دولار عام 2003 إلى 260 مليار دولار عام 2008 مما جعلها ثاني أقوى اقتصادات الدول العربية.

وقد ساهم النمو الاقتصادي خلال عام 2008 في تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي ارتفعت عام 2008 بنسبة 11 ٪ لتصل إلى 54606 دولار. ويعزى هذا الأداء الجيد إلى تواصل ارتفاع أسعار النفط و الغاز في السوق العالمية ومواصلة سياسة الإنفاق الحكومي، والنمو الجيد الذي يشهده القطاع غير النفطي.

كما ظل التضخم في دولة الإمـارات مرتفعا حيث تجاوز 12 ٪ في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كان 11.1 ٪، ويُعزى ذلك الارتفاع إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسة الأخرى وإلى زيادة أسعار السلع غير النفطية المستوردة والتي تم تسعيرها باليورو أو بالين الياباني، وزيادة ضغوط الطلب المحلى. وبالرغم من أن ارتفاع أسعار الغذاء والإيجارات والتضخم المستورد من العوامل التى ساهمت في التضخم إلا أن ارتفاع أسعار العقارات والأملاك تعتبر من العوامل الأساسية للتضخم.

ولقد أدت أسعار النفط القوية والإنتاج النفطي المرتفع وعملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية إلى تعزيز الثقة في إزدهار الأنشطة التجارية والنمو الاقتصادي بدولة الإمارات حتى أواخر عام 2008. كما أن الإيرادات النفطية العالية ساعدت الحكومة في تبني سياسة مالية توسعية وتنفيذ مشاريع سياحية ضخمة. حيث حققت دولة الإمارات فائض في موازنتها بلغ 30.4 ٪ من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كانت نسبته تعادل 25 ٪.

ولكي تخفض الإمـارات من اعتمادها على النفط، تميزت عن باقي دول الخليج بتنويع اقتصادها الـذي يعتمد على الخدمات التي تساهم بأزيد من 37.6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تليها الصناعات التحويلية التي تمثل 12 ٪، يليها قطاع البناء (8 ٪) الذي يستقطب مستثمرين إقليميين ودوليين (شكل 6/3).

ويختلف هذا التنوع الاقتصادي من إمارة إلى أخرى. فإمارة أبوظبي تتجه نحو خلق قاعدة صناعية تعتمد على ثلاث صناعات ثقيلة، وهي صناعات الحديد والصلب والألمنيوم والبتروكيماويات بفضل مزاياها النسبية نتيجة انخفاض كلفة الطاقة واليد العاملة .

أما إمارة دبي، فقد اتجهت نحو قطاع الخدمات التسويقية حيث تتوفر على أهم الموانئ في العالم، كما تتوفر على قطاعات متطورة في مجالات السياحة والمالية والعقار وتهتم إمارة دبي أيضا بقطاع التكنولوجيا الحديثة قصد إنشاء أقطاب ومراكز بحثية متخصصة في مجالات الاتصالات والمعلوماتية والصحة والبيوتكنولوجيا.

و تعتمد إستراتيجية التنويع الاقتصادي على شركات قابضة ذات رأسمال حكومي متجهة نحو السوق العالمية مثل الخطوط الجوية الإماراتEmirates وشركة الاتحاد وشركة اتصالات وشركة إعمار وميناء دبي الدولي Dubai Port World.

ونتيجة لهذا التنويع، انخفضت حصة القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي خلال 20 عاما من 70 ٪ إلى 38 ٪. إلا ان قطاع المحروقات لا يـزال يلعب دورا استراتيجيا في اقتصاد الإمـارات بالنظر إلى مساهمته بأزيد من الثلث في الناتج المحلي الإجمالي.

وتتوفر الإمـارات على 8 ٪ من احتياطي النفط العالمي المؤكد (97,8 مليار برميل) وتحتل المرتبة الخامسة عالميا. ويتمركز احتياطي النفط بنسبة 94 ٪ في إمارة أبوظبي .

شكل 6/3

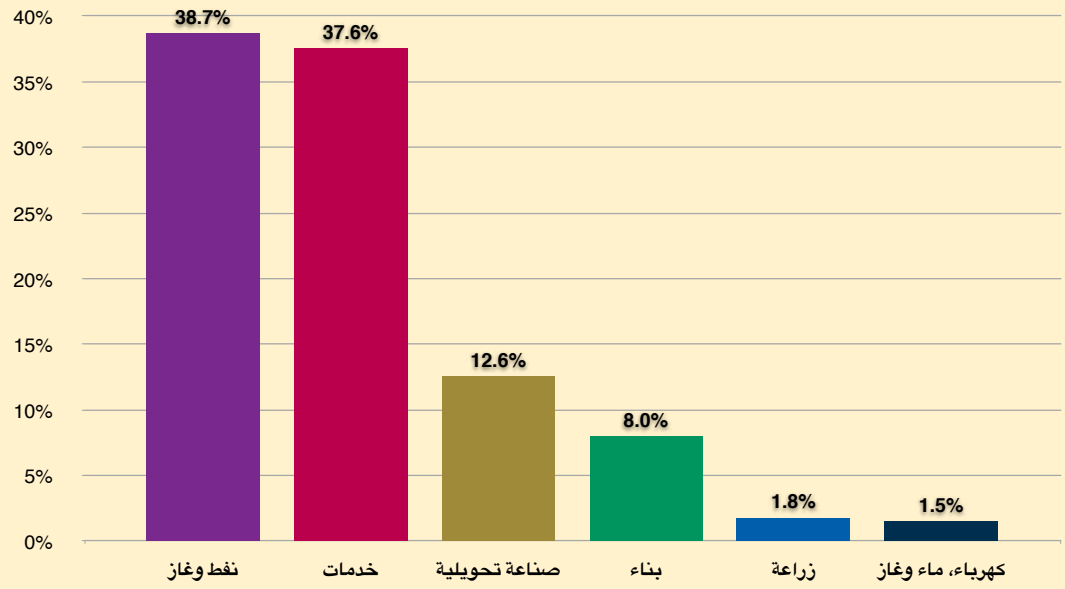

مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي للإمارات عام 2008

المصدر : وزارة الإقتصاد- دولة الإمارات

جدول 3/7

الناتج الصناعي في الامارات - 2001 2008- (مليون دولار)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	تغير 08\07
صناعة تحويلية	10,269	11,496	13,659	16,665	19,998	24,998	30,856	23.4
صناعة إستخراجية	19,955	25,210	33,793	47,416	64,784	76,948	94,233	22.5
قطاع صناعي	30,224	36,706	47,452	64,081	84,782	101,946	125,089	22.7

المصدر: وزارة المالية ، دولة الإمارات

أما بالنسبة لاحتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة، فتقدر بـ 6,06 مليار متر مكعب، أي 4 ٪ من الاحتياطي العالمي وتتركز بنسبة 93 ٪ في إمارة أبوظبي. وحسب وتيرة الإنتاج الحالية ، تتوفر الإمارات على أكثر من 130 عاما للإستغلال.

و قد سجل القطاع الصناعي أداءا جيدا عام 2008 بفضل نمو قطاع النفط والغاز بنسبة 22.5 ٪ ونمو القطاع التحويلي بنسبة 22.7 ٪.

وبلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي 125 مليار دولار عام 2008 مقابل 101.9 مليار دولار عام 2007، مما ساهم في تعزيز حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

وبلغت القيمة المضافة لقطاع النفط والغاز 94 مليار دولار عام 2008 مقابل 76,9 مليار دولار عام 2007. ولقد بلغ إنتاج النفط الخام في الإمارات 2,66 مليون برميل في اليوم وبلغ إنتاج الغاز 200 مليون متر مكعب في اليوم.

ومن جهة أخرى، وعلى غرار الدول المجاورة، وصلت الإمارات إلى الحد الأقصى من قدراتها الإنتاجية من المحروقات. ولهذا السبب، تستمر إمارة أبو ظبي في برنامج هام لتطوير حقولها المستغلة لتحقيق الأهداف التالية:

- تحديث بعض التجهيزات القديمة بهدف الحفاظ على إنتاج متواصل.
- زيادة قدرة إنتاج النفط إلى 3,5 مليون برميل لليوم في أفق عام 2015.
- زيادة قدرات التكرير في محطة «الفجيرة الجديدة لتكرير النفط».

وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت إمارة أبو ظبي برنامجا استثماريا واسعا لاستغلال حقول الغاز الحمضي يقدر بـ 10 مليار دولار.

وأخيرا تستعد إمارة أبو ظبي، من خلال مبادرة «مصدر» التي قدرت بـ 15 مليار دولار، لتطوير الطاقات المتجددة التي ستمكنها من توفير كميات هامة من الغاز.

أما بخصوص القطاع الصناعي التحويلي، فقد ساهم بنسبة 12,6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل رقما قياسيا بعدما بلغ حوالي 30.8 مليار دولار عام 2008 مقابل 24,9 مليار دولار عام 2007، أي بنسبة نمو 23.4٪ .ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع أسعار المحروقات وإلى النجاح الهام الذي حققته صناعات البتروكيماويات والألمنيوم عام 2008.

و لقد جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في الترتيب العاشر على المستوى العالمي في مجال إنتاج الألومنيوم وبلغ إنتاجها نحو 950 ألف طن يوفره أساسا مصنع دبي للألومنيوم /دوبال / باستثمارات تصل إلى نحو 4 مليارات دولار ويستوعب نحو 3246 موظفا وعاملا.

فالإمارات العربية المتحدة تأتي في المرتبة الثانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد البحرين في مجال صناعة الألومنيوم عام 2008، وبعدد مصانع يبلغ 196 وحدة، كما جاءت في الترتيب الأول من حيث حجم الاستثمار في صناعة الألومنيوم.

و من بين المشاريع في الصناعة التحويلية التي أنجزت عام 2008 فقد وقعت شركة (كيو) الصناعية التابعة لشركة القدرة القابضة الإماراتية عقد تأسيس شركة (ام أر سي كيو) للصناعات التحويلية مع شركة المعادن والصناعات التحويلية الكويتية و هي من أهم الشركات التي ستعمل في حقل الصناعات التحويلية داخل دولة الإمارات وخارجها من خلال تركيزها على القيام بالصناعات التحويلية في مجالات المعادن كالألمنيوم والرصاص والنحاس والحديد والصلب.

كما انها ستضطلع بمختلف النشاطات الصناعية في مجال حقول صناعات الورق والبلاستيك والخشب وزيوت التشحيم. مما سيساهم بدعم النشاط الصناعي في الإمارات.

وهناك مشروع مصنع «دوكاب» الجديد للكابلات ذات الجهد العالي، حيث يعتبر نموذجاً للشراكة البناءة بين حكومتي أبو ظبي ودبي لإحداث نقلة نوعية في قطاع الصناعة، إضافة إلى دورها في تأسيس صناعات متخصصة وواعدة في دولة الإمارات، تقلل الحاجة إلى الاستيراد الخارجي، وتدعم الاقتصاد الوطني، وتنهض بالبنية التحتية، إضافة إلى توفيرها مزيداً من فرص العمل للمواطنين المؤهلين وذوي الخبرات في هذا المجال.

ويعد مصنع «دوكاب» للكابلات ذات الجهد العالي ثمرة لتعاون مشترك بين «هيئة كهرباء ومياه دبي» و«هيئة مياه وكهرباء أبوظبي» و«دوكاب»، وهو المصنع السادس الذي تمتلكه «دوكاب» لإنتاج الكابلات الكهربائية.

كما أعلنت مجموعة الإمارات للاستثمار عن إبرام اتفاقية شراكة إستراتيجية مع «تي أف أس كوربوريشن» المنتجة لأخشاب الصندل التي تتخذ من غرب أستراليا مقراً لها. وتقضي الاتفاقية بمنح حقوق البيع والتوزيع الحصري لمنتجات «تي أف أس كوربوريشن» في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان.

وتنص الاتفاقية على تأسيس شركة مشتركة محلية، تمتلك مجموعة الإمـارات للاستثمار 51 بالمائة من أسهمها، مقابل 49 بالمائة لـ «تي أف أس»، وتخطط الشركة المشتركة المحلية لتصنيع وتوزيع تشكيلة واسعة من منتجات أخشاب الصندل ذات القيمة المضافة والتي يتم استخدامها على نطاق واسع في المنطقة وفي منطقة شبه القارة الهندية. وهناك فتح الباب واسعاً أمام منتوجات جديدة لدخول أسواق كبرى وتسويق منتجات زيوت خشب الصندل ذات الجودة العالية من «تي أس أف»، والتي تُصنف من بين الأفضل عالمياً.

ومن المقرر أن تقوم الشركة المشتركة المحلية ببناء مصنع تقطير لمادة سانتالوم آلبوم، شبيهة بمصنع «أم أر أيه» التابع لـ «تي أف أس» والذي يتخذ من ألباني بغرب استراليا مقرا لها. وستبلغ استطاعة إنتاج زيوت خشب الصندل من المصنع ما لا يقل عن 12.5 طن سنويا، على أن ترتفع هذه الحصة إلى 50 طن سنويا تماشيا مع النمو المتوقع في الطلب. ومن المقرر الانتهاء من تشييد المصنع في العام 2012.

ارتفع عدد المنشآت الصناعية خلال ستة أعوام الماضية من 2797 إلى 4219 منشأة، بنسبة زيادة تقدر ب 50 ٪. وارتفع حجم الاستثمار خلال نفس الفترة من 11,9مليار دولار عام 2003 إلى من 20,9 مليار دولار عام 2008، أي بنسبة 76.5 ٪. وفي نهاية عام 2007 بلغ إجمالي الاستثمار المحلي 16,8مليار دولار و يمثل نسبة 85.2 ٪ من إجمالي الاستثمار، وبلغ الاستثمار الخليجي 711 مليون دولار بنسبة 3.6 ٪ وبلغ الاستثمار الأجنبي 2,2 مليار دولار ويمثل نسبة 11.2 ٪.

كما ارتفع عدد العمال خلال نفس الفترة من 212697 عاملا إلى 317841 عاملا، أي بنسبة 49 ٪ إلا أن 97٪ من هذه العمالة هي ذات جنسية أجنبية.

أما فيما يتعلق بالنشاط الصناعي حسب التوزيع القطاعي يلاحظ من الجدول 8/3 ما يلي :

بلغ عدد المنشآت في قطاع صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ حتى نهاية 2008 (359) منشأة وهي تمثل نسبة 9 ٪ من إجمالي عدد المنشآت. واستثمر بها 8,7 مليار دولار ويعمل بها حوالي 30400 أي ما يقارب 9,5٪ من إجمالي العمالة الصناعية.

وبلغ عدد المنشآت في قطاع صناعة النسيج والملابس والجلود حتى نهاية 2008 (277) منشأة بنسبة 7 ٪ من إجمالي عدد المنشآت. ويستثمر بها 268 مليون دولار أي بزيادة 2,5٪ عن عام 2007 ويعمل بها حوالي 31800 عاملا.

وبلغ عدد المنشآت في قطاع صناعة الخشب والأثاث حتى نهاية 2008 (546) منشأة بنسبة 13 ٪ من إجمالي عدد المنشآت بزيادة قدرها 57 منشأة عن عام 2007 واستثمر بها 238 مليون دولار أي بزيادة 10,8 ٪ عن عام 2007 ويعمل بها حوالي 29850 عاملا أي ما يقارب 9٪ من إجمالي العمالة الصناعية في الإمارات.

كما بلغ عدد المنشآت في قطاع صناعة الورق والطباعة والنشر حتى نهاية 2008 (317) منشأة وهي تمثل نسبة 8٪ من إجمالي عدد المنشآت ويستثمر بها 555 مليون دولار بنسبة 89 ٪ ويعمل بها حوالي 18200 عاملا بنسبة تقارب 5,7٪ من إجمالي العمالة الصناعية.

شكل 3/ 7

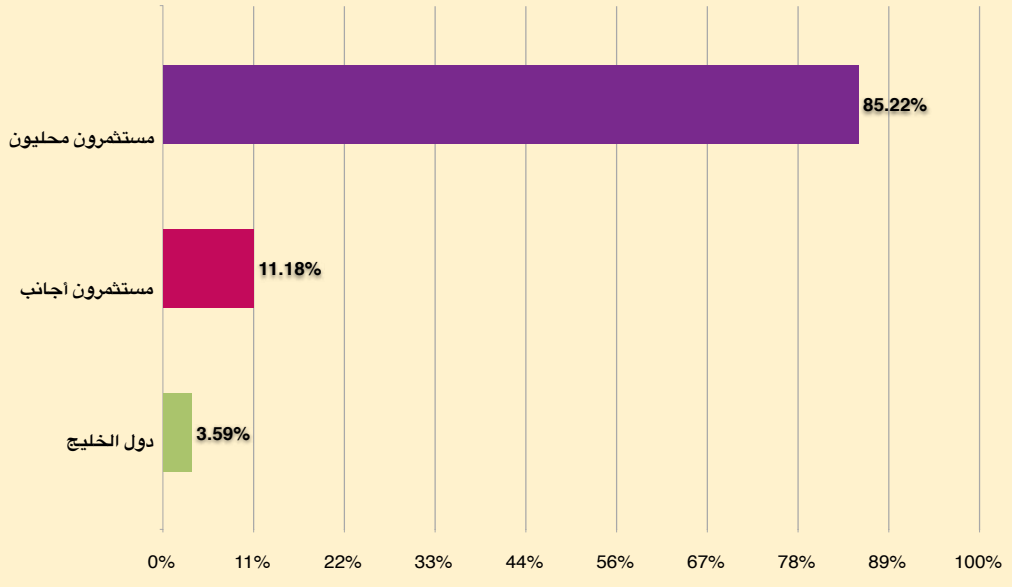

نسبة المستثمرين حسب المصدر %

المصدر : وزارة المالية والصناعة

جدول رقم 8/3

توزيع المنشآت الصناعية والاستثمار والعمال حسب اللقطاع

	عدد المنشآت الصناعية			الاستثمار (مليون دولار)			العمال		
	2007	2008	نسبة التغير	2007	2008	نسبة التغير	2007	2008	نسبة التغير
صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	334	359	7.5	8,761	8,768	4.4	29130	30412	4.4
صناعة النسيج والملابس الجاهزة	267	277	3.7	262	268	2.5	31714	31823	0.3
صناعة الخشب والأثاث	489	546	11.7	224	238	6.3	26912	29861	11.0
صناعة الورق والطباعة والنشر	294	317	7.8	498	555	11.5	17315	18208	5.2
صناعة الكيماويات ومنتجاتها	679	734	8.1	4,207	4,297	2.2	36817	38395	4.3
صناعة المنتجات غير المعدنية	516	557	7.9	2,415	3,177	31.6	54112	65023	20.2
الصناعات المعدنية الأساسية	69	77	11.6	1,987	2,035	2.4	8751	9751	11.4
صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	1,042	1,178	13.1	1,392	1,605	15.3	78573	89159	13.5
الصناعات التحويلية الأخرى	163	174	6.7	47	50	6.7	4856	5209	7.3
المجموع	3,852	6,227	61.7	19,792	20,993	6.1	288,180	317841	10.3

المصدر: وزارة المالية والصناعة، دولة الإمارات

وبلغ عدد المنشآت في قطاع صناعة الكيماويات ومنتجاتها حتى نهاية 2008 (734) منشأة تمثل نسبة 17 ٪ من إجمالي عدد المنشآت واستثمر بها 4,2 مليار دولار أي بزيادة 6 ٪ عن عام 2007 ويعمل بها حوالي 38400 عاملا بنسبة تقارب 12 ٪ من إجمالي العمالة الصناعية.

وبلغ أيضا عدد المنشآت في قطاع صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية حتى نهاية 2008 (557) منشأة بنسبة ٪13 من إجمالي عدد المنشآت أي بزيادة قدرها 41 منشأة عن عام 2007 واستثمر بها 3 مليار دولار بزيادة قدرها 7,5 ٪ عن عام 2007 ويعمل بها حوالي 65000 عاملا بنسبة تقارب 20 ٪ من إجمالي العمالة الصناعية.

وبلغ عدد المنشآت في قطاع الصناعات المعدنية الأساسية حتى نهاية 2008 (77) منشأة تمثل 2 ٪ من إجمالي عدد المنشآت أي بزيادة قدرها 8 منشآت عن عام 2007 ويستثمر بها 2 مليار دولار وبزيادة 9,5 ٪عن عام 2007 ويعمل بها حوالي 9750 عاملا بنسبة تقدرب 3 ٪ من إجمالي العمالة الصناعية.

كما بلغ عدد المنشآت في قطاع صناعة المنتجات المعدنية والآلات

جدول 9/3

صادرات الإمارات من السلع 2007 – 2008 (مليون دولار)

	2007	2008	تغير 07\08	الاهمية النسبية
صادرات المحروقات	73,876	102,157	38	43
نفط خام	61,211	85,486	40	36
منتجات نفطية	4,900	6,022	23	3
غاز	7,765	10,649	37	4
صادرات أخرى	11,463	16,447	43	7
صادرات المناطق الحرة	22,806	26,554	16	11
إعادة التصدير	70,605	94,218	33	39
إجمالي الصادرات	178,750	239,376	34	100

المصدر: البنك المركزي

والمعدات حتى نهاية 2008 (1178) منشأة تمثل نسبة 28 ٪ من إجمالي عدد المنشآت أي بزيادة قدرها 13,6 منشأة عن عام 2007 ويستثمر بها 1,6 مليار دولار وبزيادة 10,7 ٪ عن عام 2007 ويعمل بها حوالي 89150 عاملا بنسبة تقدرب 28 ٪ من إجمالي العمالة الصناعية.

أما بخصوص الصادرات، فقد سجلت الإمارات أداء جيدا عام 2008 حيث بلغت رقما قياسيا يقدر ب 341 مليار دولار عام 2008 مقابل 181 مليار دولار عام 2007 ، أي بنسبة نمو 89 ٪ مما حسن بشكل هام الحساب الجاري للإمارات.

ويفسر هذا الأداء الجيد لعام 2008 بارتفاع صادرات المحروقات بنسبة 40 ٪ نتيجة لزيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية وزيادة الإنتاج من المكثفات التي لا يخضع لنصيب الدول عن الحصص المقررة من طرف الدول المصدرة للنفط، كما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي بنسبة 37٪ ليصل إلى 10,6 مليار دولار عام 2008. أما الصادرات غير النفطية، فرغم نموها، لازالت ضعيفة حيث لا تمثل إلا 5 ٪ من إجمالي الصادرات (جدول 9/3).

دبي والأزمة المالية العالمية

تعتبر الإمارات العربية من بين أكثر البلدان العربية التي عانت من آثار الأزمة المالية العالمية وذلك بسبب الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط العالمية و أسعار الأسهم في الأسواق المالية والانخفاض الكبير في أسعار العقارات وشحة القروض التي تمنحها المصارف.

و بالتالي تم تأجيل أو إلغاء العديد من المشاريع والاستثمارات كما سحب المستثمرون الأجانب رؤوس أموالهم بشكل كبير من المصارف مما زاد من جفاف القروض المصرفية.

واضطر العديد من رجال الأعمال إعادة النظر في مشاريعهم الاستثمارية وخاصة في قطاع العقارات وقطاع الأعمال. باللأضافة إلى ذلك, فقد الآلاف من العمال المغتربين وظائفهم وغادروا الإمارات مما زاد من حدة التراجع في الطلب على السلع والخدمات والعقارات.

وأثرت الأزمة المالية الدولية على دبي بشكل خاص لأن اقتصادها يعتمد على قطاع العقارات والخدمات عالية الجودة ذات الصلة بالاقتصاد العالمي مثل نقل السلع والنقل الجوي والسياحة والترفيه والخدمات المالية. و بما أن دبي تقوم بتمويل كل مشاريعها عن طريق الديون فإنها تواجه صعوبات في سدادها و لاسيما على المدى القصير.

و نتيجة للأزمة المالية العالمية, تراجعت المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في عام 2009 حيث انخفض معدل النمو في دولة الإمارات من 7.4 ٪ إلى 0.7 -٪ و انخفضت إيرادات النفط من 123 مليار دولار إلى 60 مليار دولار في عام 2009 مما أدى إلى تراجع نمو

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي الذي قدر ب11.9 -٪ في عام 2009.

أما بالنسبة للقطاع غير النفطي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لنمو الإمارات, فقد شهد انخفاضا حادا في معدل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث تراجع نموه من 8.7 ٪ في عام 2008 ليصل إلى 2.3 ٪ في عام 2009.

و نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط وتباطؤ القطاع غير النفطي شهدت جملة عائدات الحكومة تراجعا ملحوظا لتصل إلى 78 مليار دولار في 2009 مقابل 123 مليار دولار في عام 2008 ، أي بنسبة قدرها 36 ٪.

انخفاض أسعار العقارات

تضرر القطاع العقاري في دولة الإمارات بشكل رئيسي بسبب الأزمة المالية العالمية بعدما شهد توسعا غير مسبوق خلال الأعوام الست الماضية. وانخفضت أسعار العقارات في عام 2009 بنسبة 40 ٪ عن مستواها الذي شهدته في أوائل عام 2008 كما قام الكثير من المقاولين بتأخير عدد كبير من المشاريع.

كما بلغت قيمة المشاريع العمرانية الملغاة في الإمارات وحدها 260 مليار دولار تقريبا، حسب البيانات الصادرة عن شركة «إعمار» العقارية ومؤسسة «Morgan Staudely» ومصرف «HSBC». وتوقف العمل كليا أو جزئيا في عدد من جزر «Palm-Tree Islands» أهمها «Harbor And Tower»، فعلى سبيل المثال، تم إلغاء147 مشروعا تجاريا في طور الإنشاء من بين 340 مشروع. كما تم إلغاء أو تأخير217 مشروع في قطاع الأعمال من بين 288 مشروع و يعزى ذلك إلى الأسباب التالية:

الانخفاض الكبير في الطلب من المستثمرين الأجانب و انخفاض السكان الأجانب الذين غادروا الإمارات بالآلاف.

الانكماش القوي للقروض التي تمنحها المصارف نتيجة لجفاف رؤوس الأموال. فبينما زادت القروض بمعدل 42 ٪ في عام 2008 انخفضت بشكل كبير في عام 2009 حيث ارتفعت بنسبة 2.7 ٪ فقط خلال الأشهر العشر الأولى من هذا العام.

عدم الأمان الذي شعر به المستهلك و المستثمر على السواء حول المستقبل القريب لدولة الإمارات في الاستثمار العقاري على الأقل.

صناعة النفط و الغاز

أما بالنسبة لصناعة النفط فقد انخفضت أسعار النفط العالمية

جدول 3/10

أهم المؤشرات الاقتصادية في الامارات 2006-2009

	2006	2007	2008	2009*
معدل النمو الحقيقي (%)				
للناتج الاجمالي المحلي	9.4	6.1	7.2	-0.7
للناتج المحلي لقطاع النفط و الغاز	2.2	-1.2	3.3	-11.9
الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية	8	8.7	8.7	2.3
معدل التضخم (%)	9.3	11.1	12.3	1
العائدات الحكومية المركزية (ميلون دولار)	81.4	90.8	123	78
النفقات الحكومية المركزية (مليون دولار)	34.8	45.4	65.8	69
صادرات النفط و الغاز (مليون دولار)	70.1	84.4	123.8	60
إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)	2.5	2.5	2.6	2.2

المصدر:وطنية وتقرير سامبا2009

* تقديرات

شكل 3/ 8

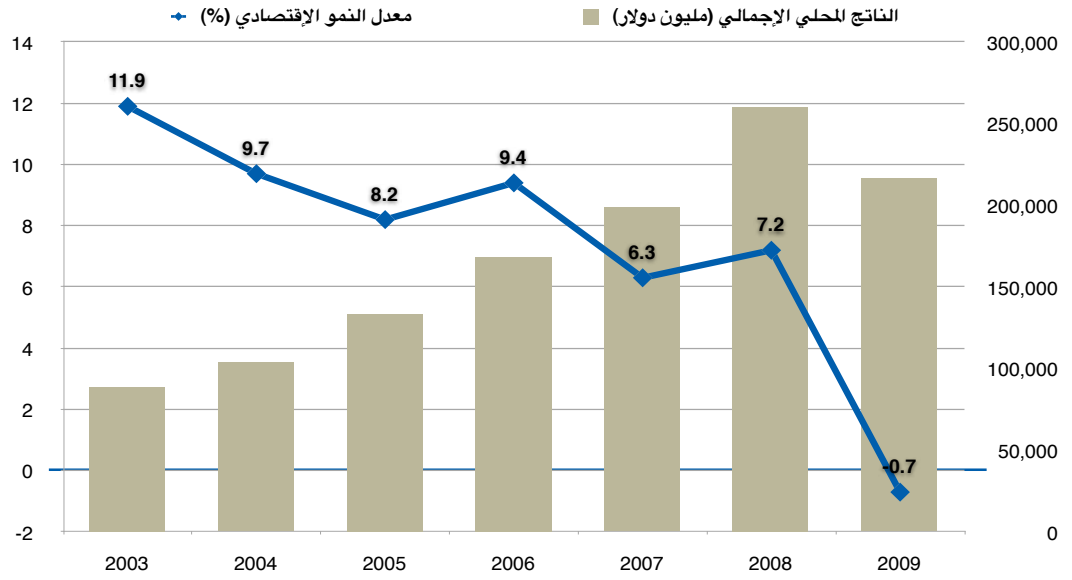

آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على نمو الاقتصاد في الإمارات

المصدر: IMF ومصادر وطنية

وتراجع الإنتاج التي فرضته منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) مما نتج عن ذلك انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط في الإمارات. ففي حين كان النمو الحقيقي لقطاع النفط 3.3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد أصبح نموه سلبيا في عام 2009 حيث بلغ -11.9 ٪ (جدول 3/10).

و فيما يتعلق بإنتاج النفط فقد سجل انخفاضا منذ ديسمبر عام 2008 و بلغ 2.2 مليون برميل يوميا عام 2009 مقابل 2.6 برميل يوميا في عام 2008.

ومع ذلك ، لم يؤثر انخفاض أسعار النفط بشكل كبير على الاستثمارات المخطط لها في قطاع النفط والغاز على عكس دول الخليج الأخرى. وتم الاحتفاظ بالخطط التي تهدف إلى زيادة إنتاج النفط كما تمت مواصلة تنفيذ المشاريع الاستثمارية في قطاع النفط والغاز.

وفي هذا السياق ، على الرغم من الأزمة المالية العالمية تخطط شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) استثمار 50 مليار دولار في السنوات المقبلة بهدف زيادة قدرة مصافي النفط والتنقيب عن النفط الخام والغاز.

و لقد أعلنت شركة دبي Dubai Supply Authority في أبريل

شكل 3/ 9

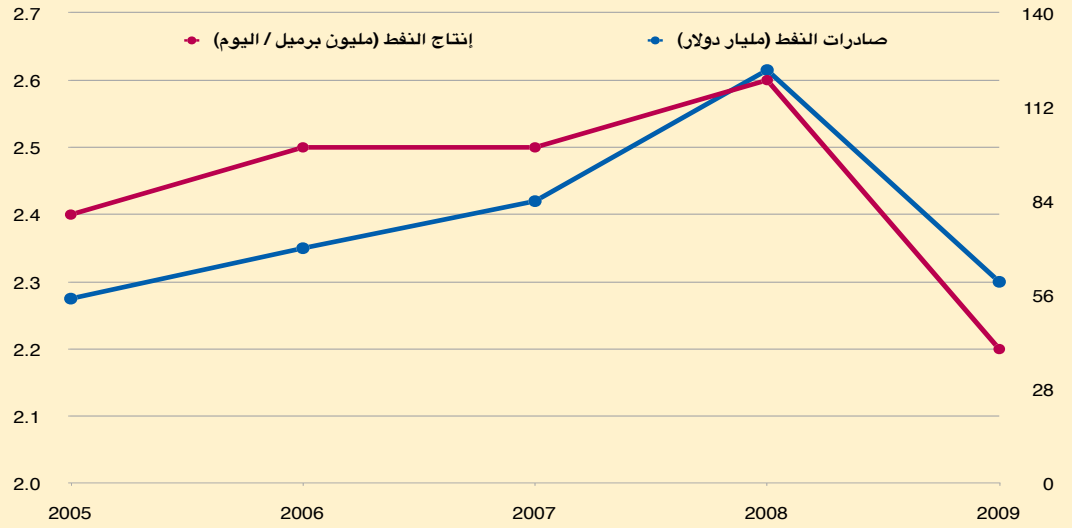

انخفاض إنتاج البترول وصادراته في عام 2009 في الإمارات

المصدر: IMF ومصادر وطنية

2009 عن خطة تنموية كبيرة لإسالة الغاز في محطة World Jebel Ali في دبي. وعلى غرار ذلك جاري التفكير حاليا في مشاريع أخرى في مجال النفط والغاز في إمارة أبو ظبي.

الصناعات التحويلية

اجتاز القطاع الصناعي بشكل عام التباطؤ الذي بدأ في النصف الثاني من 2008 وذلك نتيجة للأداء القوي لسوق الصادرات وإعادة الصادرات. وعلى الرغم من ذلك، تظل 2009 من أصعب السنوات حيث قيد اشتداد المنافسة وضعف الطلب المحلي من قدرة الشركات الصناعية .

بالإضافة إلى ذلك، ازدادت صعوبة الحصول على تمويل في ظل تشدد سوق الائتمان مما حد من خطط الشركات للتوسع ويضع مزيدا من الضغوط على إدارة رأس المال العامل.

- **الأغذية والمشروبات والتبغ** ظل النمو الاقتصادي الباهر للإمارات محركا لثقة المستهلك في الأعوام الأخيرة وأدى إلى تغير الطريقة التي يتسوق بها الناس أغلبهم من الأطعمة والمشروبات. على الرغم من أن انفاق المستهلك قد تباطأ بسبب الأزمة الاقتصادية إلا أنه لم يتأثر كثيرا ولا تزال التوقعات طويلة الأمد لسوق التجزئة والأغذية والمشروبات في الإمارات إيجابية لحد كبير.
- **المعادن تواجه المعادن** مصاعب لعام 2009 نتيجة لضعف الطلب في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية. مع أن الطلب الكبير على الحديد و الصلب في الإمارات قد أثر إيجابيا على الأسعار خلال الأعوام القليلة الماضية، خاصة في قطاع العقارات. وفي الواقع، قامت «دوبال» المملوكة للحكومة مؤخرا بمراجعة القدرة الإنتاجية المستهدفة بسبب ضعف الطلب العالمي.
- **الكيماويات والأسمدة** تضررت هذه الصناعات بسبب تقلبات أسعار الطاقة والمواد الخام. وقد يؤدي التشدد في قوانين خفض الانبعاثات الحرارية إلى مزيد من القيود المالية الموجودة أصلا على مصنعي المنتجات الكيماوية في الإمارات.
- **الأسمنت** يعد قطاع الأسمنت في الإمارات من أقدم الصناعات التحويلية في الدولة، و قد تأثر مؤخرا بالأزمة الاقتصادية حيث أن أنشطة البناء تراجعت و تأثرت بالتالي على استهلاك الاسمنت.
- **الورق والتغليف** يشهد العالم استخداما متزايدا للإجهزة الإلكترونية، و بهذا يتوقع استمرار تباطؤ الطلب على المنتجات الورقية في 2009 و قد تكون نتيجة ذلك تسارع وتيرة إغلاق مصانع الورق. إضافة إلى تعرض هذه المصانع إلى ضغوط كبيرة على هامش أرباحها بسبب تقلبات أسعار الطاقة.

ومن أجل مواجهة الأزمة ، قامت السلطات الإمارتية بتنفيذ إستراتيجية متناسقة للحفاظ على النشاط الاقتصادي و ذلك من خلال أولا، ضخ الأموال اللازمة لتعزيز القطاع المصرفي وثانيا توفير ضمانات الدول على الودائع المصرفية.

كما قامت الحكومة بوضع سياسة توسعية سمحت بمواصلة الاستثمارات العامة في البنية التحتية و تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد.

علاوة على ذلك قامت إمارة أبو ظبي في ديسمبر 2009 بدفع 10 مليار دولار لإمارات دبي و بالتالي قللت من ديونها بشكل كبير.

وبالرغم من كل هذا ، صمد اقتصاد الإمارات في وجه الأزمة المالية الدولية حيث استفاد من تراكم عائدات النفط في الأعوام الخمسة السابقة و الاستثمارات الضخمة التي تم إطلاقها و التي ستمكن من زيادة إنتاج النفط والغاز و ضمان عائدات ضخمة في الإمارات خلال الأعوام المقبلة.

أما بالنسبة لعام 2010 ، فسوف يؤدي الارتفاع التدريجي لأسعار البرميل الحالية إلى تشجيع النشاط الاقتصادي و انعاش الإيرادات العامة للدولة الإمارات تدريجيا.

و من المتوقع أن يعرف الاقتصاد تسارعا في وتيرة الإنفاق العام وزيادة الاستثمار خاصة في القطاع غير النفطي. ومن المتوقع أيضا أن تستأنف الصناعات الرئيسة نشاطها بفضل انتعاش الطلب العالمي, و أن يتحسن معدل النمو الاقتصادي عام 2010 بنحو 3.7 ٪ مقابل 3 ٪ عام 2009 و أن ينخفض معدل التضخم ليبلغ 2.5 ٪ مقابل 3.5 ٪ عام 2008.

ومع ذلك ، فإنه من المهم استخلاص الدروس من الأزمة المالية العالمية والمضي قدما نحو المزيد من النمو المتوازن والمستدام على المدى المتوسط.

و من أهم التحديات التي تواجه دولة الإمارات ما يلي:

- تعتمد الإمارات في تنويع اقتصادها على قطاعات غير مستقرة، كقطاع السياحة والقطاع المالي وقطاع العقار حيث تم ضخ استثمارات كبيرة في هذه القطاعات مع العلم أنها تتعرض لتقلبات الظرفية العالمية وتعتمد على ثقة المستهلكين مما يجعل النمو الاقتصادي الإماراتي غير مستقر.
- لازالت الإمارات تعتمد على موارد المحروقات لضمان نمو اقتصادها حيث يساهم هذا القطاع بأزيد من ثلث الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 47 ٪ من إجمالي الصادرات، وتتعرض الصناعات الإماراتية لمنافسة متزايدة من الدول المجاورة لتشابه السلع المنتجة.

وبناء على ما تقدم، هناك أهمية لمواصلة إستراتيجية تنويع اقتصاد الإمارات والتخصص في صناعات ذات قيمة مضافة عالية والتي ستميزها عن جيرانها. وهذا ما سيمكنها من إحداث المزيد من مناصب العمل خاصة بالشباب الإماراتي [1].

وأخيرا، ولكي تخفف الإمارات من اعتمادها على النفط، هناك أهمية لمواصلة سياسة تشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا من خلال مواصلة تحسين بيئة الأعمال وتسريع الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية.

---

(1) من بين 73624 عاملا في القطاع الصناعي، 72987 ذوو جنسية أجنبية، أي ٪99 من إجمالي عمالة القطاع الصناعي(إحصائيات وزارة المالية والصناعة، النشرة الإحصائية الصناعية، 2008).

مملكة البحرين

البحرين

أهم المؤشرات لعام 2008

- عدد السكان :779 ألف نسمة
- الناتج المحلي الإجمالي :21.2 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي :6.1 %
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية): 27249 دولار
- قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعة :7,4 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي :30 %
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي :16 %
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر: 1,7 مليار دولار
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات: 79 %
- القطاعات الصناعية الرئيسة: صناعات الألمنيوم والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

رغم التطورات الاقتصادية السلبية التي عصفت بالعالم خلال عامي 2007 - 2008 وأبرزها موجة الغلاء التي شهدتها أسعار السلع والمواد الأولية بالاضافة إلى الأزمة المالية العالمية, فقد حقق الاقتصاد البحريني أداء جيدا حيث بلغ معدل النمو الحقيقي ٪6.1، ويعزى هذا الأداء إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وإلى الدورالهام الذي يلعبه القطاع الخاص كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي وإلى الازدهار الذي حققه القطاع المالي.

ورغم ضعف الموارد النفطية في مملكة البحرين مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فما زال اقتصادها يعتمد بدرجة كبيرة على مصادر الطاقة التي تمثل حوالي 80 ٪ من إجمالي صادراتها.

وبهدف الحد من الاعتماد على الطاقة والحفاظ على استمرار نموها الاقتصادي، اتبعت حكومة البحرين مجموعة من السياسات والتدابير، تضمنت على الخصوص تنويع مصادر الثروة و تحرير الاقتصاد وتنمية دورالقطاع الخاص .كما تخطط الحكومة لتعزيز مكانة البحرين في أسواق الشرق الأوسط.

ولتحقيق هذا الهدف، تم إنجاز مشاريع استثمارية ضخمة قصد تحديث البنية التحتية وتعزيز القدرات التنافسية لمنشآتها الصناعية. ومن ضمن هذه المشاريع، مشروع " منطقة البحرين العالمية للاستثمار" The Bahrein International Park " و مشروع "مرسى البحرين للاستثمار The Bahrein Investment Wharf " " وذلك ضمن الجهود الرامية إلى إقامة مناطق صناعية متكاملة ومجهزة بكل الخدمات اللازمة لتوطين أكثر من 200 مؤسسة صناعية صغيرة ومتوسطة مدعومة بمختلف الوسائل كمراكز التدريب والتأهيل والبحث والتطوير.

كما شرعت البحرين خلال السنوات الأخيرة في تنمية المشاريع الصناعية الناشئة، وتنمية وتدريب رواد الأعمال فحققت تجربة ناجحة على أكثر من صعيد، حيث قامت العديد من الدول العربية والأجنبية لتطبيق ما أسست له البحرين.

ولقد عملت عدة جهات على تنفيذ النموذج البحريني لتنمية وتدريب رواد الأعمال وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فأكبر نجاح للبحرين في هذا المجال هو انتشار «النموذج البحريني - العربي» وتطبيقه في أكثر من 20 دولة حول العالم.

وفي سياق المكانة الدولية، تقول المؤشرات إن اختيار البحرين لإقامة المركز الإقليمي لتدريب رواد الأعمال لم يأت اعتباطا أو عشوائيا، بقدر ما جاء بعد دراسات ميدانية مستفيضة فقد خلصت «اليونيدو» إلى أن البحرين أكثر دول العالم الثلاث استعدادا لاحتضان هذه التجربة الجديدة في أسواق المنطقة. وقد استندت اليونيدو على موقع البحرين الجغرافي في منطقة الخليج العربي، وموقعها الاستراتيجي الذي تحتله بين الدول العربية والأوروبية والآسيوية الذي يفتح للبحرين خريطة طريق للتعامل مع المجموعات الاقتصادية الدولية، ويسمح لها بإجراء اتفاقيات ثنائية مشتركة مع العديد من الدول بقدر أسهل وأيسر من أي دولة أخرى حيث أن البحرين باتت تشكل نموذجاً رائداً يحتذى به على مستوى المنطقة والعالم في مجال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد أعمالها.

واصل الناتج الصناعي أداءه الجيد حيث سجل نموا بنسبة 30٪ عام 2008 بفضل مساهمة النمو الكبير الذي شاهدته الصناعات الاستخراجية نتيجة الارتفاع الملحوظ لأسعار النفط العالمية عام 2008.

كما ساهمت الصناعات التحويلية بدورها في زيادة القيمة

جدول 3/11

القيمة المضافة الصناعية في البحرين (2001-2008)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تحويلي	977	1,019	1,118	1,215	1,615	2,229	2,870	3,421
استخراجي	1,957	1,978	2,092	2,602	3,424	4,189	4,618	6,340
صناعي	2,934	2,997	3,210	3,817	5,039	6,418	7,488	9,761

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات

جدول 12/3

القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في البحرين (مليون دولار)

	2004	2005	2006	2007	2008	تغيير 07-08
صناعات المواد الغذائية	122	146	165	184	222	21
صناعة الورق	27	38	49	51	59	16
صناعات بيتروكيميائية	411	603	892	1,243	1,489	20
صناعات الألومينيوم	341	368	535	711	816	15
صناعات معدنية	154	243	265	311	400	29
مواد البناء	95	154	219	246	289	18
صناعات أخرى	86	105	108	127	146	15
المجموع	1,235	1,657	2,232	2,873	3,421	19

المصدر: البنك المركزي والتقرير الاقتصادي السنوي 2008

شكل 10/3

القطاعات الصناعية الرئيسية في البحرين عام 2008 (% من الناتج المحلي الاجمالي التحويلي)

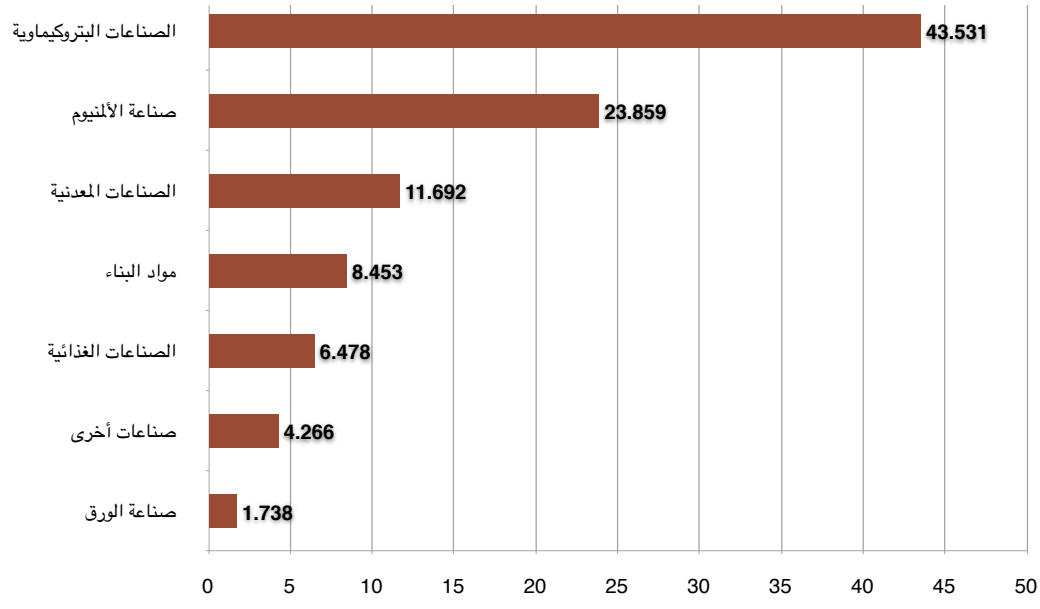

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات

شكل 3 / 11

إنتاج الألمنيوم
في البحرين
(ألف طن متري)

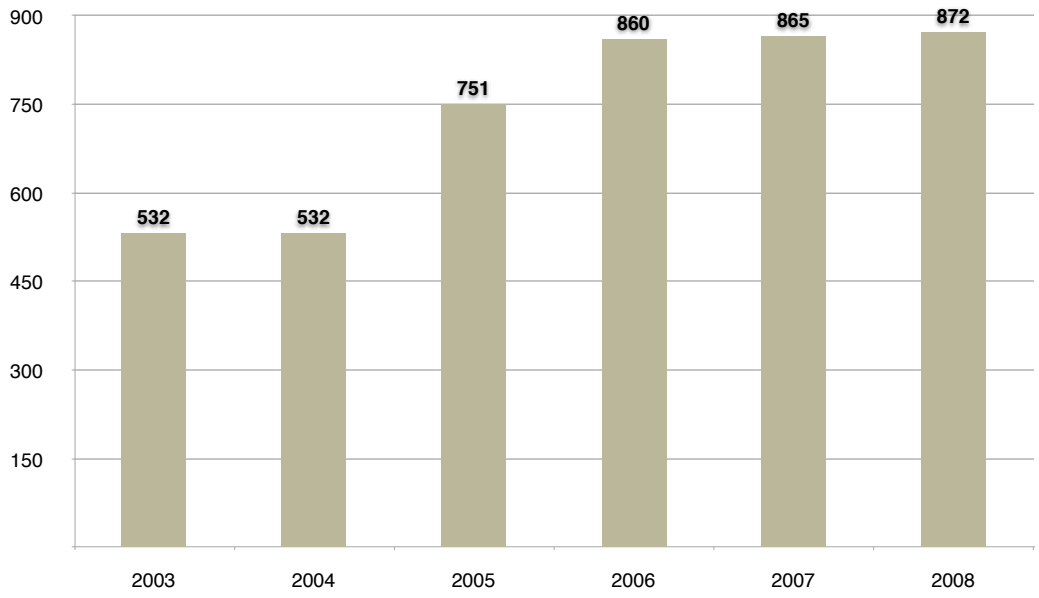

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز ووزارة الكهرباء والماء

المضافة للقطاع الصناعي حيث حققت أعلى قيمة لها منذ سبعة أعوام، فبلغت 3.4 مليار دولار عام 2008 مقابل 2.8مليار دولار عام 2007. ويرجع هذا الأداء الجيد لقطاع الصناعة التحويلية أساسا إلى نمو صناعة الألمنيوم (+15 ٪) و الصناعات البتروكيماوية (+20 ٪) والصناعات المعدنية (+29 ٪).

يلعب قطاع صناعة الألمونيوم دورا استراتيجيا في البحرين حيث يمثل 24 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي ويحتل الصدارة في منطقة الشرق الأوسط حيث يفوق إنتاجه 871 ألف طن/متري. وتعتبر شركة ألمنيوم البحرين -ألبا- المنتج الرئيسي لهذه الصناعة وتمتلك الدولة حصة 77٪ من رأسمالها بينما يتوزع الباقي بين صناديق استثمارية حكومية للمملكة العربية السعودية ومستثمرين ألمان وإنجليز.

أما بنسبة للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية فهي تساهم بحوالي 44٪ من قيمة الناتج الصناعي التحويلي وتستقطب أكبر حصة من إجمالي الاستثمارات الثابتة، أي بما يعادل 47 ٪ من إجمالي الاستثمارات الموجهة للأنشطة التحويلية. وقد شهد إنتاج الصناعات البتروكيماوية تحسنا ملحوظا خلال عام 2008 بعد أن سجل الإنتاج 1545 طن متري مقارنة ب 1373 طن متري عام 2007.

- إن قطاع المعارض في مملكة البحرين قد حقق نقلة نوعية كبيرة في السنوات الماضية على صعيد استضافة المعارض الدولية المتخصصة، وأصبحت البحرين قبلة للمعارض الكبرى، وموقعا لجذب الشركات والمؤسسات العارضة والزوار من مختلف دول العالم، إذ أثمر ذلك إيجابا في تزايد أهمية هذه الصناعة وتصدرها

شكل 3 / 12

إنتاج البتروكيماويات
في البحرين
(ألف طن متري)

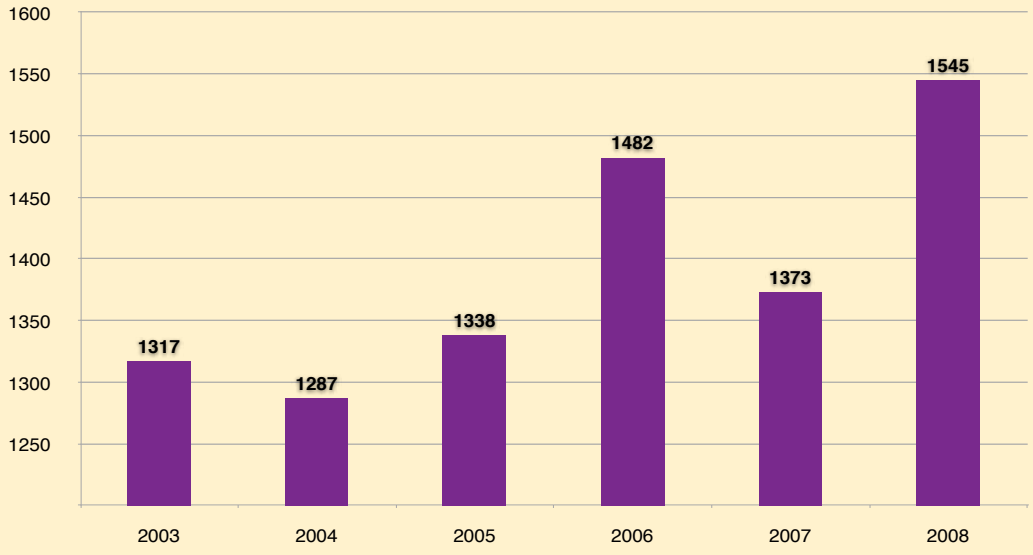

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز ووزارة الكهرباء والماء

شكل 13/3

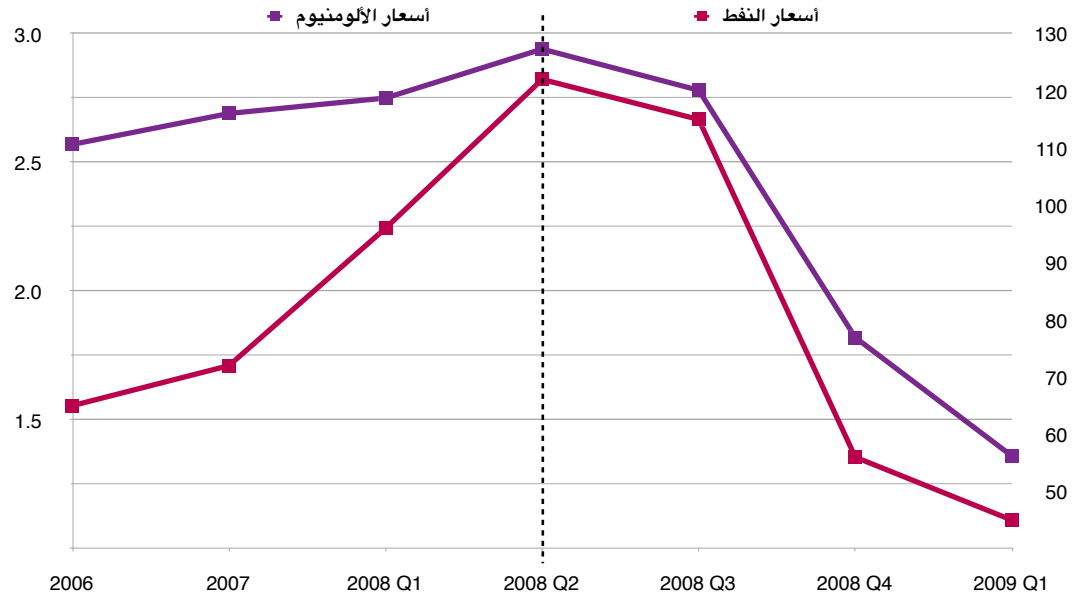

تطور أسعار الألمنيوم والنفط الخام إثر الأزمة المالية (دولار)

المصدر: تقرير ميزان الأداءات بنك البحرين المركزي، البحرين

لإستراتيجيات المملكة ضمن توجهها الطموح إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستثمار والاقتصاد الوطني، إضافة إلى إسهامه القوي في زيادة ثقة المؤسسات العالمية في البحرين وقدراتها الاقتصادية.

أن حكومة البحرين ووزارة الصناعة والتجارة تعمل على إقامة مدينة متكاملة للمعارض والمؤتمرات والفعاليات المصاحبة، وذلك في منطقة الصخير بالقرب من حلبة البحرين الدولية، وبتكلفة استثمارية مقدرة بـ 287 مليون دينار وسوف يتم أنشاء شركة خاصة من ثلاث أطراف مكونه من هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات وشركة ممتلكات البحرين القابضة ومستثمرين وبنوك خاصة لتملك وإدارة المشروع .

ويذكر أن إنشاء مدينة المعارض الجديدة هذه يتناسب مع إستراتيجية البحرين الاقتصادية في خلق شراكة بين القطاع العام والخاص وفي التنمية والمحافظة على ثروات المستثمرين في قطاع الاجتماعات وحوافز السفر والمؤتمرات والمعارض بالبحرين والتمييز إقليميا في هذا المجال وسوف يخلق المشروع العديد من فرص العمل حيث سينشأ على مساحة تفوق عشر مرات أكبر من المساحة الحالية لمركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات وسيشمل ثلاثة فنادق مترابطة بسعة 1200 غرفة بالإضافة إلى قاعات متعددة الإغراض وقاعات احتفالات بالإضافة إلى صالات العرض المختلفة.

البحرين والأزمة المالية العالمية

اشتدت الأزمة المالية خلال عام 2009 و كانت لها آثار سلبية على الاقتصاد العالمي حيث انخفضت أسعار السلع وتراجعت التجارة العالمية بشكل ملحوظ.

شكل 14/3

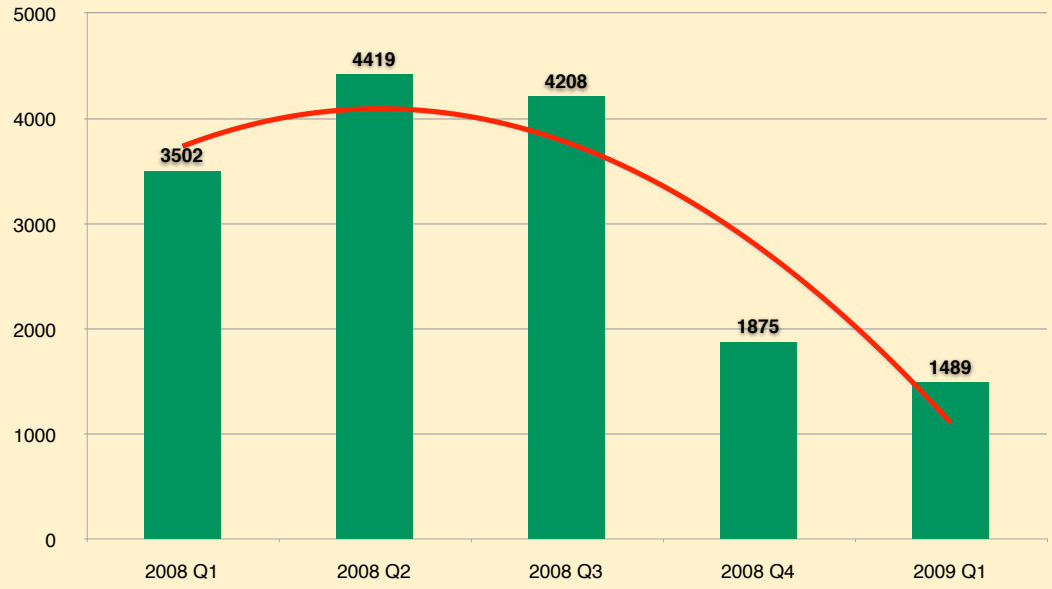

صادرات النفط في البحرين 2008 - 2009 (مليون دولار)

المصدر: OPEC

وفي إطار هذه الأوضاع المزرية، تأثرت مملكة البحرين بالأزمة من خلال الانخفاض الحاد لأسعار النفط و الألمونيوم الذي أثر على إنتاج وصادرات الصناعتين الرئيسيتين للمملكة و هما صناعة الألمنيوم وصناعة البتروكيماويات.

وكما هو مبين في الشكل رقم 13/3 انخفض سعر الالومنيوم بنسبة 50 ٪ بسبب الانكماش الحاد في الطلب العالمي حيث تراجع من 2750 دولار للطن في النصف الأول من عام 2008 إلى 1360 دولار للطن في النصف الأول من عام 2009, مما تسبب في انخفاض أرباح صناعة الألومنيوم وبالتالي انخفاض في إنتاجه في غضون أشهر قليلة، حيث انخفض من 221 ألف طن في الربع الثالث من عام 2008 إلى 215 ألف طن في نهاية العام ليستقر خلال عام 2009 في حوالي 213 ألف طن.

كما تأثرت صادرات النفط بشكل كبير بسبب الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط التي تراجعت بشكل ملحوظ إلى ما يقرب 40 دولار للبرميل في أوائل عام 2009 مقابل 121 دولار للبرميل في منتصف عام 2008، أي بانخفاض بأكثر من 66 ٪.

و لقد أدى انخفاض الأسعار إلى هبوط حاد في صادرات النفط حيث تراجعت من 3.5 مليار دولار في النصف الأول من عام 2008 إلى 1.4 مليار دولار للنصف الأول من عام 2009 أي تراجع بنسبة 57 ٪ (جدول 13/3). كما أدى هذا الانخفاض الذي شهدته الصادرات عام 2009 إلى انخفاض حاد في إيرادات الميزانية والدخل.

بالإضافة إلى ذلك, انخفضت حصة عائدات الحكومة في الناتج المحلي الإجمالي من 33 ٪ في عام 2008 إلى 25 ٪ في عام 2009, مما نتج عنه زيادة في حصة الدين الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي التي ارتفعت إلى 24 ٪ في عام 2009 مقابل 15 ٪ في عام 2008. و علاوة عل ذلك، تدهور الحساب الجاري بشكل كبير حيث انخفض من 2,9 مليار دولار في عام 2008 إلى 700 مليون دولار في عام 2009 (جدول 14/3).

ولقد أثر هذا الانكماش الحاد في إنتاج النفط والعائدات النفطية على نسبة النمو في البحرين التي كانت تقدر ب 3 ٪ في عام 2009 مقابل 6 ٪ في عام 2008.

وعلى الرغم من هذا، استطاع اقتصاد البحرين الصمود أمام الآثار السلبية للأزمة بفضل الإجراءات الحكومية التي تمثلت في منح البنوك رأس المال اللازم في الوقت المناسب من جهة و بفضل مواصلة الإنفاق العام الذي تحرص الحكومة على

جدول 13/3

تأثير الأزمة المالية علي اهم المنتجات الصناعية في البحرين

	2008				2009		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
إنتاج الألومنيوم (ألف طن)	217	218	221	215	213	210	213
سعر الألومنيوم (دولار ⁄الطن)	2751	2948	2784	1827	1365	1494	1852
نتاج البيتروكيماويات (الف طن)	394	390	373	388	384	383	380
سعر النفط الخام (دولار⁄ البرميل)	96	122	115	56	45	59	64
صادرات البترول (مليون دولار)	3,502	4,419	4,208	1,875	1,489	2,205	2,621

المصدر : نشرة إحصائية من البنك المركزي البحريني،2009

حدول 14/3

أهم المؤشرات الاقتصادية في البحرين 2005 - 2010

	2005	2006	2007	2008	2009	2010*
معدل النمو الحقيقي (في المئة)	7.9	6.7	8	6.1	3	3.7
معدل التضخم (في المئة)	2.6	2	3.3	3.5	3	2.5
حساب الميزان الجاري (مليار دولار)	1.5	2.2	2.9	2.3	0.7	1.3
مجموع الديون الحكومية (في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)	28.7	23.6	19.3	15.6	24.2	24.9
مجموع العائدات الحكومية (في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)	32.2	30.4	28.9	33.4	25.5	28.4
صادرات السلع و الخدمات (مليار دولار)	13,3	15,5	17,3	21,2	15,6	18
واردات السلع و الخدمات (مليار دولار)	24,6	25,5	33,3	47,5	47,8	50,8

المصدر: محلي و صندوق النقد الدولي

مواصلة تقديمه من أجل دعم النشاط الاقتصادي في المملكة ومن جهة أخرى.

و من المتوقع أن الارتفاع التدريجي لأسعار البرميل الحالية سيعزز النشاط الاقتصادي في عام 2010 وستنتعش عائدات حكومة البحرين تدريجيا. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد تسريعا لوتيرة الإنفاق العام و خاصة ارتفاع الاستثمار في مجال القطاعات النفطية وغير النفطية.

كما ستستأنف الصناعات الرئيسية و هي صناعات الألومنيوم والبتروكيماويات نشاطها بفضل انتعاش الطلب العالمي. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي المقدر بنسبة 3.7 ٪ مقابل 3 ٪ في عام 2009 وانخفاض في معدل التضخم المتوقع نسبته 2.5 ٪ مقابل 3.5 في عام 2008.

و بفضل أيضا إصلاحات كبرى تم القيام بها على مستوى مناخ الأعمال, هناك خطط لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو المملكة بفضل زيادة ثقة المستثمرين الأجانب الذي تم تشجيعهم ببرنامج التحرير الذي يحظى بجاذبية خاصة ويتضمن الإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات وحقوق الملكية للأجانب و غياب قيود على رأس المال الذي يعيده المستثمرين إلى أوطانهم.

ولكن ينبغي للمملكة أن تأخذ الدروس من الأزمة المالية العالمية من خلال محاولة مضاعفة جهودها لتنويع اقتصادها لكي تكون أقل اعتمادا على النفط والسلع الأساسية, حيث تعتمد التنمية الاقتصادية في البحرين اعتمادا كبيرا على الموارد الناتجة عن إنتاج النفط التي تمثل تقريبا 76 ٪ من عائدات التصدير و بالتالي تبقى مملكة البحرين معرضة بشكل كبير لتقلبات و عدم استقرار أسعار سوق النفط و الغاز المتقلبة.

أما بالنسبة لهيكل إنتاج الصناعات التحويلية, فيرتكز أساسا على منتجين رئيسيين و هما الألمنيوم والصناعات البتروكيماوية والتي تمثل تقريبا أكثر من 74 ٪ من الصادرات غير النفطية.

و لهذا فإن تنويع اقتصاد المملكة ضروري لضمان التنمية المستدامة, و من أجل تحقيق هذا الهدف ، فإنه من الضروري تعزيز صناعة أخف لها صلة بصناعة الألمنيوم وتطوير صناعة تجميع المكونات واستخدام تكنولوجيا عالية ومواصلة دعم القطاع الخاص. و يعتبر هذا ضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى للتصدي لأصعب تحدي يواجه البحرين و هو توفير وظائف مؤهلة لسكانها الشباب المتزايد عددهم.

الجمهورية التونسية

تونس

أهم المؤشرات لعام 2008

- تعداد السكان: 10,3 مليون نسمة
- الناتج المحلي الإجمالي: 40 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 4,4 %
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية): 3907 دولار
- الناتج الإجمالي الصناعي (بالقيمة الجارية): 11,6 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي: 10 %
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: 18 %
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر: 2,6 مليار دولار
- القطاعات الصناعية الرئيسة: الصناعات الميكانيكية والكهربائية، صناعة السيارات، صناعة النسيج، الصناعات الغذائية.

شهد الاقتصاد التونسي عام 2008 حدثين أساسيين هما ارتفاع قياسي لأسعار السلع الأساسية لاسيما الطاقة والحبوب، وآثار الأزمة المالية العالمية التي ضربت بشكل أساسي القطاع الاقتصادي الحقيقي و قللت من نشاط القطاعات الأساسية المصدرة و هي صناعة النسيج والصناعات الميكانيكية والإلكترونية.

و نتيجة لذلك شهد معدل النمو الحقيقي للبلد انخفاضا هاما إذ انتقل من 6،3 ٪ عام 2007 إلى 4،4 ٪ عام 2008. و مع ذلك فلقد صمد الاقتصاد بفضل السعي لرفع الاستهلاك و نمو الاستثمار المحلي و خاصة المساهمة القوية للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تضاعف سنة 2008 إذ ارتفع من 1،6 مليار عام 2007 إلى 2،6 مليار عام 2008 .

وتشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مؤشرا رئيسيا لأداء الاقتصاد التونسي حيث تعتمد تونس اعتمادا كبيرا على معطياتها الإستراتجية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمثل 7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 و ساهمت في ارتفاع الاستثمار الخاص بنسبة 38 ٪.

ويقدر مجموع عدد الشركات الأجنبية بتونس 3000 شركة في أواخر 2008. و تعمل أغلبية هذه الشركات في قطاع الصناعات التحويلية، كما تم إحداث أزيد من 200 شركة أجنبية جديدة فضلا عن إنجاز أكثر من 140 عملية توسيع للشركات الموجودة مسبقا.

و تأتي فرنسا على رأس الدول الأكثر استثمارا في القطاع الصناعي بعدد 1،212 شركة عام 2008 تليها إيطاليا (672 شركة) و أخيرا ألمانيا (264 شركة). و يصل عدد الشركات الأوروبية إلى2.577 شركة.

أما بالنسبة للشركات العربية ،فيصل عددها إلى 214 باستثمار قدره 4،2 مليار دولار و تأتي الدول الآسيوية في آخر القائمة ب 25 شركة.

قامت الشركات الأجنبية أيضا بدور هام في خلق مناصب الشغل في تونس عام 2008، إذ تم خلق أزيد من 16 ألف منصب شغل جديد و هو ما يمثل 20 ٪ من مجموع مناصب الشغل التي تم خلقها على المستوى الوطني.

في المقابل كان للأزمة تأثير سلبي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس، في أواخر عام 2008 حيث تراجع في بعض القطاعات. و يتعلق الأمر بقطاع النسيج الذي انخفضت نسبة الاستثمار فيه من 90.3 مليون دينار تونسي إلى 50،3 مليون دينار تونسي و قطاع الصناعات الميكانيكية و الكهربائية و الإلكترونية من 148،6 مليون دينار تونسي إلى 102،1 مليون دينار تونسي عام 2008 بالإضافة إلى قطاع الصناعات الغذائية الذي سجل 15،1 مليون دينار تونسي مقابل 39،4 مليون دينار تونسي عام 2007. وفي المقابل ارتفع الاستثمار في قطاع الطاقة ليصل إلى حوالي 2 مليار دينار تونسي مقابل 1.4 مليار دينار تونسي عام 2007.

و بخصوص أداء الصناعة التحويلية عام 2008، فقد واصلت القيمة المضافة للصناعات التحويلية ارتفاعها لتصل إلى3،7 مليار دولار مقابل 6 مليار دولار بالقيمة الإسمية، كما واصلت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع إذ ارتفعت من 17 ٪ عام 2007 إلى 18 ٪ عام 2008 و بالتالي استمرت في احتلال مكان بارز في النشاط الاقتصادي التونسي.

وتم إنجاز مشروعات كبرى خلال عام 2008 من أجل إنعاش النسيج الصناعي التونسي و تنفيذ حوالي 20 مشروع صناعي

شكل 3/ 15

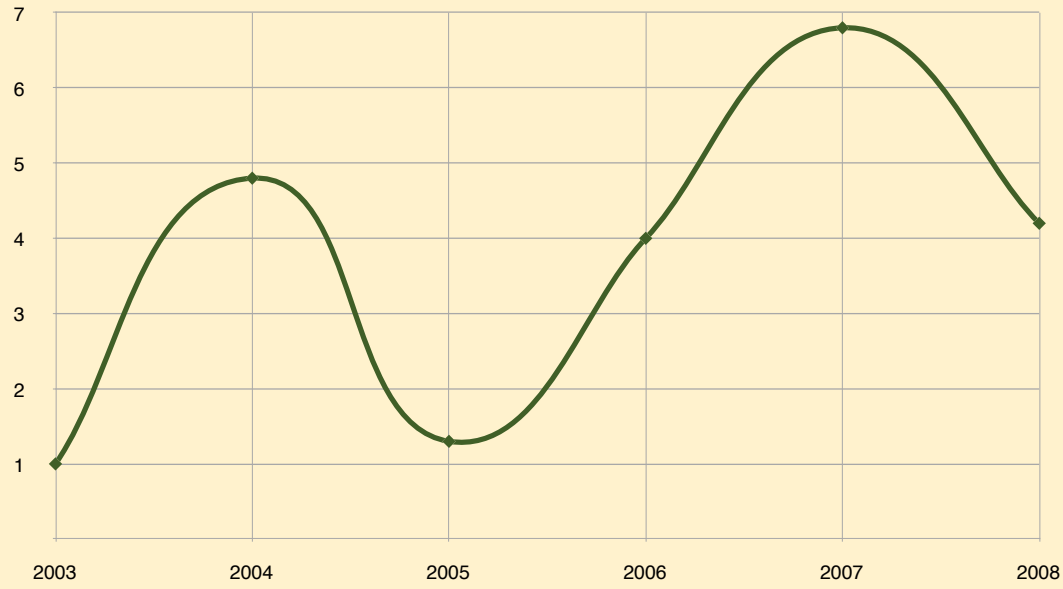

القيمة المضافة التحويلية بالأسعار الثابتة في تونس 2003 - 2008 (مليون دولار)

المصدر: البنك المركزي

جديد في قطاع أجزاء السيارات و الطائرات بالتعاون مع 9 شركاء من شركات عالمية. كما تم أيضا ما بين 2008 و 2009 إنجاز مركبات صناعية و تهيئ العديد من المناطق الصناعية. كما تم هناك بناء معمل لحمض الفوسفوريك في الصخيرة و إحداث مشاريع صناعية و طاقية على امتداد كبيركمعمل الصخيرة للتصفية و المركز الكهربائي الجديد و معامل الإسمنت إلخ.

إلا أن قطاع الصناعات التحويلية تعرض لآثار الأزمة المالية بسبب انكماش حاد في الطلب من الدول الأوروبية. وقد عرفت الصناعات التحويلية منذ شهر أكتوبر لعام 2008 انخفاضا في وتيرة النمو إذ انخفضت إلى 2،4 ٪ مقابل 6،8 ٪ عام 2007 . (شكل 15/3)

ويعتبر قطاع النسيج من بين القطاعات التي تضررت من الأزمة المالية العالمية، فقد تراجع الاستهلاك في المنطقة الأوروبية مما أثر بشكل مباشر على نشاط الإنتاج و وتيرة التصدير نظرا للاعتماد القوي لقطاع النسيج و الألبسة على السوق الأوروبي.

و لذلك عرف نمو صناعات النسيج و الألبسة عام 2008 انخفاضا ليصل إلى 2 ٪ مقابل 5،7 ٪ عام 2007 ،كما هو الشأن بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لهذا القطاع إذ انخفضت عام 2008 من 73 مليون دولار عام 2007 إلى40 مليون دولار عام 2008. وانخفضت بذلك مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 26،6 ٪ إلى 25 ٪ عام 2008.

بالنسبة للصادرات فقد عرفت ركودا إذ سجلت 4،9 مليار دولار مقابل 4،7 مليار دولار عام 2007 و لذلك انخفضت مساهمة القطاع في إجمالي الصادرات للبلاد من 31 ٪ عام 2007 إلى 27 ٪ عام 2008. و قد كان لتباطؤ الصادرات تأثير مباشر على تطور واردات المداخل الرئيسية اللازمة للإنتاج.

وبالرغم من ذلك يبقى قطاع النسيج القطاع الأول للصناعة التونسية و يظل مركز استراتيجيات الحكومة التونسية و يعتبر أيضا واحدا من القطاعات الواعدة للصناعة التونسية. ويملك هذا القطاع آفاقا واعدة لدخول منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ بشكل كامل فاتح يناير 2008. كما تمثل هذه المنطقة فرصا عديدة للشراكة.

و في هذا الصدد، تحتل تونس موقعا جيدا بالنسبة لمنافسيها و ذلك من خلال إعادة تقييم الميزة النسبية و القرب الجغرافي من الأسواق الأوروبية و أسواق الشرق الأوسط الكبرى و كذا توفر بنى تحتية حديثة و جودة الموارد البشرية المؤهلة و سوق جيد نسبيا.

و مع ذلك يبقى إنتاج النسيج في تونس مقتصرا على الأنسجة و صنع الملابس و الأحذية و هي منتجات تعاني من منافسة قوية على منتجات أوروبا و أوروبا الشرقية و الصين و الهند. إضافة إلى ذلك و بشكل موازي تستمر تونس في استيراد المداخل كالخيوط و الغزل بشكل هام و بثمن منخفض مما يحد من تنافسيتها في ما يتعلق بالأسعار. و أخيرا يظل القطاع منقسما إلى وحدات صغيرة تعمل أغلبيتها عبر التعاقد من الباطن.

تأثر قطاع الصناعات الميكانيكية و الكهربائية أيضا بالأزمة المالية العالمية. بعد ما حقق هذا القطاع نموا خلال سنتين متتاليتين، شهدت القيمة المضافة للصناعات الميكانيكية و الكهربائية، المعبر عنها بالأرقام الحقيقية، تباطؤا خلال عام 2008 بقيمة 8، 4 ٪ مقابل 15، 1 ٪ عام 2007 و 18، 7 ٪ عام 2006 و ذلك بسبب انكماش الطلب الخارجي.

و مع ذلك، عرفت حصة القيمة المضافة في الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية تحسنا طفيفا إذ ارتفعت إلى 1،7 مليار دولار عام 2008 مقابل 1،3 مليار دولار عام 2007، و ظل يتلقى هذا القطاع حصة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية مع أن وتيرة الاستثمارات

شكل 16/3

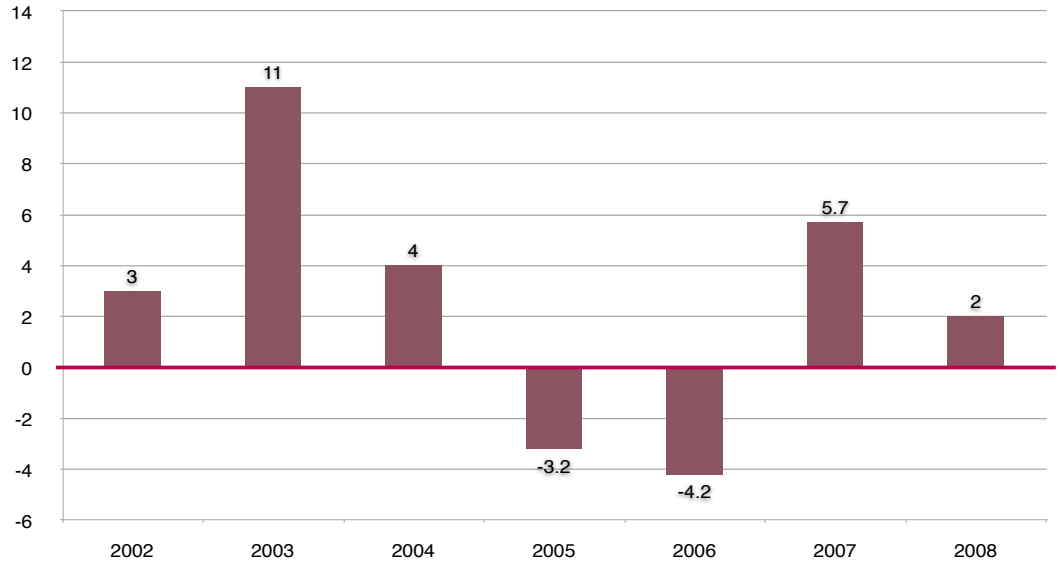

معدل نمو قطاع النسيج في تونس
(%) 2008 - 2002

المصدر : البنك المركزي

جدول 3/15

معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي التونسي 2004 - 2008 (نسبة مئوية)

	2004	2005	2006	2007	2008
صناعات غذائية	12.8	-1.0	4.6	5.4	5.5
معدات البناء والخزف والزجاج	3.9	1.9	3.1	2.2	5.1
الميكانيك والإلكترونيك	8.0	8.6	18.7	15.1	8.4
الكيماويات والمطاط	3.5	2.0	-0.6	1.9	-2.2
النسيج، الملابس، الجلد	-0.5	-3.2	-4.2	5.7	2.0
صناعات اخرى	4.5	4.7	5.0	5.0	3.7
الاجمالي	4.8	1.3	4.0	6.8	4.2

المصدر: البنك المركزي التونسي

جدول 3/16

تطور صادرات تونس خلال عام 2007 و2008

	2007	2008	تغيير 08/07	2007	2008
	القيمة (مليون $)			نسبة مئوية	
إجمالي الصادرات	15,164	19,217	27	100	100
إجمالي الصناعات التحويلية	12,217	15,230	25	81	79
صناعات غذائية	1,051	1,250	19	7	7
منسوجات وألبسة	4,747	4,958	4	31	26
صناعات ميكانيكية وكهربائية	4,115	5,067	23	27	26
مشتقات الفوسفات	983	2,396	144	6	12
منتجات كيماوية	450	538	20	3	3
مواد بناء	258	323	25	2	2
صناعات تحويلية اخرى	613	699	14	4	4

المصدر: البنك المركزي التونسي

انخفضت عام 2008 من 116 مليون دولار عام 2007 إلى 83 مليون دولار عام 2008. أما بالنسبة لصادرات القطاع، فقد انخفضت وثيرة نمو صادرات المنتجات الميكانيكية و الكهربائية بشكل هام عام 2008 من 31 ٪ عام 2007 إلى 23 ٪ عام 2008.

على الرغم من اعتماده القوي على المعدات و المداخل المستوردة و اعتماده القوي على الأسواق الأوروبية يستمر قطاع الصناعات الميكانيكية و الكهربائية في احتلال المركز الأول في الصناعات التحويلية بنسبة 22،7 ٪ من الاستثمارات المنجزة عام 2008 و 24 ٪ من القيمة المضافة التحويلية و حوالي ثلث الصادرات. و تجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع أصبح عام 2007 لأول مرة القطاع التحويلي المصدر الأول متجاوزا قطاع النسيج.

ونظرا للصعوبات التي يواجهها هذا القطاع والتي ترجع للظرفية العالمية الصعبة، قررت الحكومة اتخاذ إجراءات لإنعاش الاقتصاد دخلت حيز التنفيذ في أوائل شهر يناير 2009 وساهمت في المحافظة على نشاط القطاع و مناصب الشغل و خاصة في عملية إعداده لتعزيز أداءه في المستقبل.

و تجدر الإشارة إلى أن قطاع الصناعات الميكانيكية و الكهربائية عرف تنمية مستدامة خلال السنوات الأخيرة، لاسيما في مجال إنتاج أجزاء السيارات و الطائرات التي تباع في السوق الأوروبي وذلك وفق المعايير العالمية للجودة و بأسعار تنافسية.

و فيما يتعلق بالقطاعات التي تعرضت أيضا لانخفاض وتيرة النمو بسبب آثار الأزمة المالية العالمية، نجد قطاع الصناعة الكيميائية الذي تعرض بشكل قوي لآثار الركود الاقتصادي العالمي حيث سجلت هذه الصناعة انخفاضا في حجم الصادرات بمعدل 2،2 ٪ بالأرقام الثابتة و ذلك بسبب انكماش الطلب الخارجي خلال عام 2008. وتعتبر صناعة تحويل الفوسفات هي الصناعة المهيمنة في الصناعات الكيمائية حيث انخفض إنتاج العديد من المنتجات في صناعة مشتقات الفوسفات لاسيما الحمض الفسفوري، و يعزى ذلك أساسا إلى تراكم المخزون بسبب بعض الصعوبات في البيع لدى الأسواق الخارجية.

و في مستوى التبادل التجاري مع الخارج، سجل إجمالي الصادرات ارتفاعا بقيمة 27 ٪ عام 2008 بفضل تحسن أداء قطاع الصناعة التحويلية الذي يمثل 79 ٪ من إجمالي الصادرات التونسية حيث سجل مبلغ 15،2 ٪ مليار دولار عام 2008.

و يرجع هذا الارتفاع بالخصوص إلى التقدم القوي لصادرات مشتقات الفوسفات التي ارتفعت قيمتها ب 114 ٪ و هي تمثل بذلك أكبر ارتفاع في جميع القطاعات الناشطة. و يرجع هذا الأداء الجيد بالأساس إلى الارتفاع الاستثنائي لأسعار السلع الأساسية مما أدى إلى نمو الصادرات من هذه السلع.

ومن أجل التوضيح، وصل معدل أسعارالحمض الفسفوري إلى حوالي 2.000 دولار للطن في شهر يونيو 2008 في حين وصل إلى 580 دولار خلال عام 2007. و ارتفع أيضا معدل أسعار الفوسفات الخام ارتفاعا كبيرا خلال عام 2008 إذ تعدت قيمته 400 دولار للطن في حين كانت قيمته حوالي 50 دولار للطن عام 2007.

كما حقق قطاع الصناعات الميكانيكية و الكهربائية بدوره أداء جيدا، إذ وصلت صادراته إلى 5 مليار دولار عام 2008 مقابل 4 مليار دولار عام 2007. و نتيجة لذلك أصبح قطاع الصناعات الميكانيكية و الكهربائية منذ عام 2007 القطاع المصدر الأول وهو المركز الذي كان يحتله قطاع النسيج و الألبسة من قبل.

و مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن وتيرة ارتفاع الصادرات تباطأت إذ انخفضت من 30 ٪ عام 2007 إلى 23 ٪ عام 2008. و يرجع هذا التباطؤ أساسا إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الحقيقي.

وتأثرت صناعة السيارات أيضا بانخفاض الطلب الخارجي و خاصة الأوروبي على مبيعات مكونات و أجزاء السيارات التي تمثل أساس الصناعات الميكانيكية و الكهربائية للبلاد و التي يتم تصديرها إلى فرنسا خاصة (20،6 ٪) و إيطاليا (20،3 ٪) و الجزائر (13،5 ٪) و ليبيا (10،4 ٪).

وبعد التقدم الملموس الذي أحرزه قطاع النسيج و الألبسة في العامين السابقين، انخفضت صادراته عام 2008 و احتل بذلك المرتبة الثانية في القطاعات المصدرة لتونس بعد قطاع الصناعات الميكانيكية و الكهربائية. و يرجع هذا الانخفاض كذلك إلى الانكماش القوي للأسواق الأوروبية التي خفضت الطلب على الألبسة تخفيضا كبيرا.

القطاعات الواعدة في تونس

في إطار الظرفية العالمية الصعبة و من أجل تحسين القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية ، تتمحور الإستراتيجية الصناعية التونسية لأفق 2016 حول أربع نقاط:

- مضاعفة الصادرات بحلول عام 2016.
- تحسين الجودة عن طريق تطوير النسيج الصناعي، الوسيلة الوحيدة للرد على منافسين جدد لاسيما الآسيويين منهم.
- تنويع القطاعات من خلال إنشاء قطاعات تعتبر ذات قيمة مضافة عالية (صناعة الإلكترونيات و السيارات و الهندسة التقنية

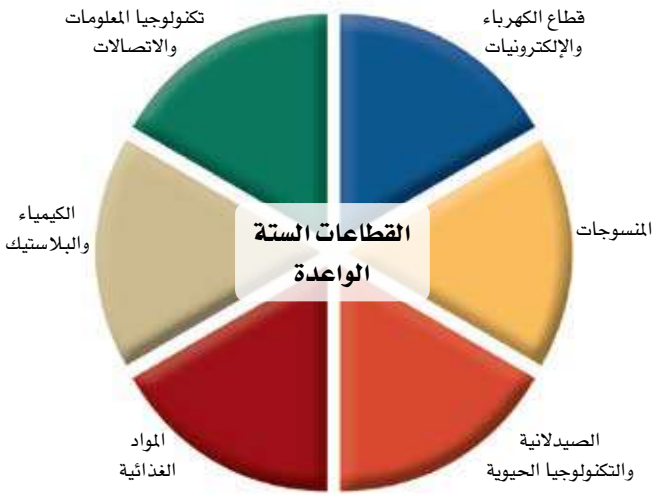

جدول 17/3

الصادرات التونسية (مليون دينار)

	2005	2006	2007	2008	2009	تغيير 09/08
الفلاحة و الصناعات الزراعية	1,471	1,886	1,888	2,156	1,850	-14
الطاقة و زيوت التشحيم	1,757	2,018	3,138	4,080	2,638	-35
المعادن و الفوسفاط و مشتقاته	954	1,034	1,448	3,323	1,660	-50
المنسوجات و الملابس و الجلد	5,179	5,191	6,076	6,098	5,558	-9
الصناعات الميكانيكية و الكهربائية	3,250	4,025	5,267	6,233	6,001	-4
معدات النقل	359	461	551	537	527	-2
صناعات ميكانيكية أخرى	966	1,215	1,521	1,839	1,703	-7
صناعات كهربائية	1,925	2,349	3,195	3,857	3,771	-2
صناعات تحويلية أخرى	1,184	1,405	1,592	1,748	1,763	1
مجموع المنتجات	13,794	15,558	19,410	23,637	19,469	-18

المصدر: البنك المركزي التونسي

و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و خاصة مراكز الخدمات).

- الإعداد لموجة القطاعات و الشركات التي ستجدد النسيج الاقتصادي التونسي.

و في هذا الشأن، تم تحديد ستة مجالات كمحرك للنمو الاقتصادي و هي:

النسيج و الألبسة

بعد تجربة دامت أربعين عاما تمت إعادة توجيه قطاع النسيج و الألبسة و الجلد و الأحذية منذ أوائل عام 2000 إذ يملك هذا القطاع آفاقا واعدة بعد دخول منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في فاتح يناير 2008. فمن جهة توفر هذه المنطقة العديد من فرص الشراكة ولكن تشمل تحديات يجب التصدي لها من حيث تحسين القدرة على التنافس و احترام المعايير الدولية من جهة أخرى.

و لهذا السبب، من أجل مواجهة هذه التحديات بدأت تونس في إنشاء برنامج ثاني للنمو و الابتكار يقوم على المفاهيم التالية:

- التركيز على fast- fashion و تقنية المنسوجات
- المرور من المناولة إلى المشاركة في التعاقد

قطاع الصناعة الغذائية

تتمتع الصناعة الغذائية بآفاق كبيرة، حيث أن تونس هي المصدر العالمي الثاني لزيت الزيتون بعد الإتحاد الأوروبي. كما استمرت أيضا شركات القطاع في التوجه نحو ابتكار و تطوير شراكة تقنية و تجارية مع مجموعات أجنبية كبرى، لاسيما الأوروبية منها من أجل تلبية الطلبات محليا و خارجيا بأفضل سعر و جودة حيث ارتفعت الاستثمارات بنسبة 3،7 ٪ لتصل إلى 280 مليون دينار تونسي، و هو ما يمثل 20 ٪ من إجمالي رأس المال الثابت الذي حققته الصناعات التحويلية. كما تم أيضا إعداد برامج للابتكار التكنولوجي للمواد الأولية تستهدف خلق 34 ألف منصب شغل و رفع حصة قطاع الصناعة الغذائية في التصدير الصناعي إلى 12 ٪.

قطاع الصناعات الكهربائية والميكانيكية والإلكترونية

تعتبر تونس المنتج الثاني للمكونات الكهربائية و الميكانيكية في إفريقيا، فقد احتل قطاع الصناعات الكهربائية و الميكانيكية مركزا متقدما في الصناعات التحويلية باستثمارات بنسبة 22،7 ٪ تم إنجازها عام 2008 وقيمة مضافة اسمية بنسبة 13،6 ٪ و حوالي ثلث الصادرات.

و في هذا الصدد، تقدم تونس للشركات الصناعية قاعدة قوية للنمو، و هي الوحيدة التي تم تعزيزها وسط هذه الظرفية الصعبة الناتجة عن الأزمة، حيث اختارت بعض الدول الأوروبية تونس لغرض الاستثمار وتوسيع نشاطاتها مما أدهش البعض. على سبيل المثال، شركة الطيران الكبيرة «أيروليا» التي استثمرت مبلغ 60 مليون أور في إنشاء وحدات صناعية ستكون جاهزة في أواخر 2009.

وشهد قطاع الصناعات الكهربائية و الميكانيكية إحداث العديد من المشاريع التقنية:

- إنشاء الشركات لمراكز الأبحاث و التطوير و مكاتب الدراسات و التصاميم.
- إنشاء مشاريع لإنتاج لشاشات الكريستال السائل والبلازما...
- تطوير قواعد الخدمات اللوجستية
- رفع حصة المناولة في ما يتعلق بأجزاء السيارات و الطائرات
- تطوير الاندماج بين الفروع : تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الالكترونيات و الميكانيك والبلاستيك.

و يهدف هذا البرنامج إلى رفع المساهمة بـ46 ٪ من الصادرات الصناعية و خلق 65 ألف منصب شغل.

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تمت الاستعانة بهذا القطاع ليكون الرائد الجديد للاقتصاد التونسي و محرك التصدير الوطني للخدمات. و هو من بين الصناعات الأكثر نشاطا وتتجه تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات نحو الخدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة كتطوير البرمجيات و تكامل الأنظمة.

كما شهد قطاع تعهيد الخدمات تطورا واضحا حيث أصبحت تونس في السنوات الأخيرة وجهة للكفاءات المعترف بها في ما يتعلق بتوفير خدمات ذات جودة في هذا المجال و يهدف هذا البرنامج إلى خلق 15 ألف منصب شغل و المساهمة ب 8 ٪ في الناتج المحلي الإجمالي.

تونس والأزمة المالية العالمية

لم تأثر الأزمة العالمية إلى حد الآن على القطاع المالي التونسي. إذ لا تتجاوز قروض السكن 10 ٪ من مجموع القروض مقابل 87 ٪ بالولايات المتحدة الأمريكية. فضلا عن أن قليلا جدا ما تلجأ المؤسسات المالية التونسية إلى القروض الدولية.

ففي المقابل تأثر الاقتصاد الحقيقي بسبب الروابط التجارية الوثيقة التي تجمع تونس بأوروبا (تصدر تونس 75 في المائة من صادراتها إلى أوروبا). و لهذا السبب تراجعت الصادرات التونسية بنسبة 18 ٪ عام 2009 بسبب الركود الأوروبي حيث تضررت قطاعات التصدير الرئيسية إذ انخفضت صادرات المنسوجات بنسبة 9 ٪ والصناعة الميكانيكية بنسبة 7 ٪ و الصناعات الكهربائية بنسبة 2 ٪ أما معدات النقل فقد انخفضت بنسبة 2 ٪.

و مع ذلك، يبدو أن هذه الصناعات كانت أكثر صمودا أمام الأزمة مقارنة مع الصناعات الاستخراجية التي شهدت انخفاضا ملحوظا في صادرتها وصل إلى 50 ٪ بالنسبة للفوسفات و 35 ٪ بالنسبة للطاقة.

ويدل هذا على أن تونس في حاجة إلى مواصلة جهودها لتنويع اقتصادها و صناعاتها لتكون قادرة على الصمود أمام الاضطرابات الاقتصادية المستقبلية على نحو أفضل.

وبالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام2008 شهد هذا الأخير تراجعا في بعض القطاعات. يتعلق الأمر بقطاع النسيج الذي انخفض من 90،3 مليون دينار تونسي عام 2007 إلى 50،3 مليون دينار تونسي عام 2008. أما بالنسبة للصناعات الميكانيكية و الكهربائية و الإلكترونية فقد انخفض الاستثمار فيها من 148،6 مليون دينار تونسي عام 2007 إلى 102،1 مليون دينار تونسي عام 2008 .وسجل قطاع الصناعة الغذائية 15،1 مليون دينار تونسي مقابل 39،4 مليون دينار تونسي عام 2007. و نتيجة لذلك، فقد انخفض النمو الاقتصادي من 6 ٪ عام 2007 إلى 4 ٪ عام 2009.

وبالرغم من تعرض تونس للأزمة الاقتصادية العالمية فقد تمكنت من التغلب على آثارها نسبيا إلى حد الآن. إذ أن النشاط القوي لقطاعات الصناعات الاستخراجية و الطاقة و كذا بعض الخدمات خففت جزئيا من حدة الأزمة المالية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجزائر

أهم المؤشرات لعام 2008

- تعداد السكان: 34,8 مليون نسمة
- الناتج المحلي الإجمالي:159,6 مليار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي:3 %
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الولايات المتحدة بالأسعار الجارية): 4588 دولار
- الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي (القيمة الحالية): 85,4 مليار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي:48 %
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي:5 %
- الاستثمار الأجنبي المباشر:2,6 مليار دولار
- القطاعات الصناعية الرئيسية:الصناعة.
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات:98 %

على الرغم من الأزمة المالية الدولية، شهد اقتصاد الجزائر أداء جيدا للسنة الخامسة على التوالي حيث بلغ معدل النمو الحقيقي٪3.5 مقابل ٪3 عام 2008. ويعزى هذا الأداء الجيد إلى التوسع في بعض القطاعات مثل قطاع البناء و قطاع الخدمات إضافة إلى برامج الاستثمارات الكبيرة التي تقوم بها الحكومة.

و لقد شهد الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ارتفاعا خلال عشرة أعوام بفضل الاستفادة من عائدات النفط حيث ارتفع من 48 مليار دولار إلى 159 مليار دولار عام 2008، كما شهد متوسط دخل الفرد ارتفاعا حيث انتقل من 1600 دولار أمريكي إلى 4588 دولار و ذلك بالنسبة لعدد سكان يعرف وتيرة نمو بنسبة 1,5 ٪ سنويا (34 مليون نسمة عام 2008).

ومن أجل تشجيع النمو وخفض البطالة، تسعى الجزائر حاليا إلى تنويع اقتصادها من خلال تطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والسياحة والخدمات التجارية والعقارية.

و وعيا منها بأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية و لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تعهدت الحكومة برنامجا واسع النطاق من الإصلاحات الرامية إلى تغيير قطاع الإنتاج وإعادة هيكلته, كما أنها تأمل تحسين القدرة التنافسية للشركات المحلية لتدخل إلى الأسواق الخارجية.

و في هذا الصدد، تم إطلاق مشاريع كبرى في القطاعات الرئيسية الأربعة للاقتصاد و هي الصناعة والزراعة والصيد البحري والسياحة.

أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية، فقد تم اعتماد تدابير إجرائية لتشجيع الاستثمارات حيث تستهدف الحكومة القطاعات ذات إمكانات نمو عالية مثل صناعات تجهيز الموارد الأولية والبتروكيماويات والأسمدة والصلب والتعدين ومواد البناء و أيضا الصناعات الواعدة في الجزائر كصناعة المستحضرات الصيدلانية والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر، فإنها تظل مصدرا رئيسيا للمواد الهيدروكربونية حيث أن صادرات النفط تمثل ما يقرب من 98 ٪ من إجمالي الصادرات، و لقد بلغت حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي 48 ٪ في عام 2008 مقابل 33 ٪ في عام 2001.

وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة عالميا كأكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا و تعتبر من أكبر الدول المصدرة للغاز الطبيعي حيث تنتج 1.37 مليون برميل يوميا في المتوسط من النفط الخام 310 ألف برميل يوميا من الغاز الطبيعي.

شهد عام 2008 تحسنا في أداء القطاع الصناعي حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي الصناعي 85.4 مليار دولار في عام 2008 مقابل 65 مليار دولار في عام 2007، ويعتبر هذا أعلى نمو صناعي تسجله الجزائر منذ عام 2001. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية عام 2008 والذي كان قوة دافعة لارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية.

كما سجل قطاع الصناعات التحويلية أيضا أداء جيدا مقارنة بالأعوام السابقة, ففي عام 2008 بلغت القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي 6.8 مليار دولار مقابل 6 مليارات دولار ، أي بنسبة 13.5 ٪ .و يعزى هذا الارتفاع إلى الأداء الجيد الذي حققه قطاع الصناعات الغذائية الذي يعتبر من القطاعات الهامة في الاقتصاد الجزائري حيث يمثل 47 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي،

شكل 3 / 17

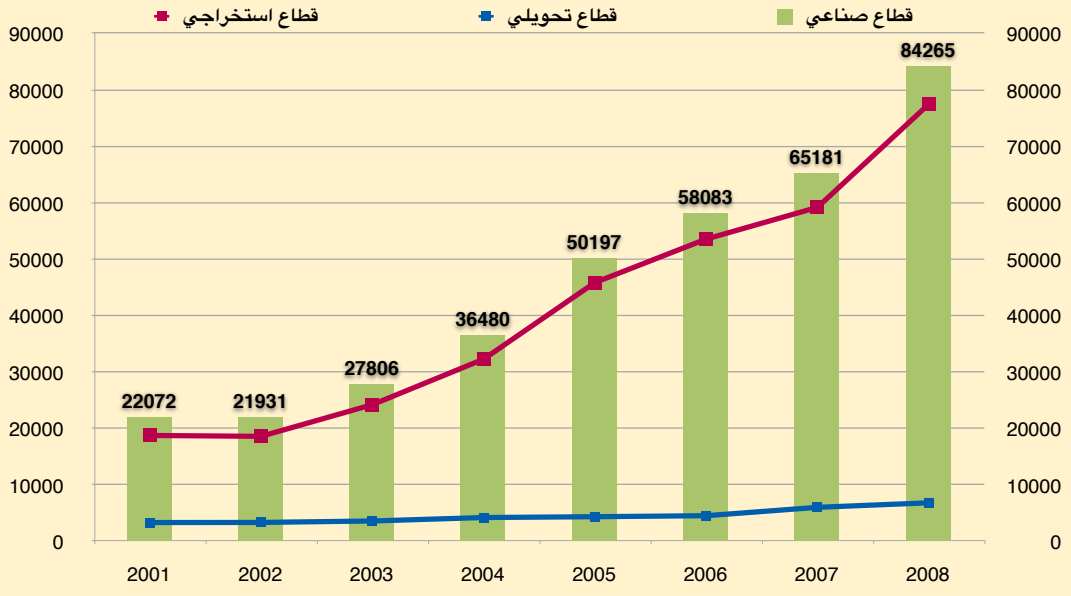

تطور الناتج المحلي الصناعي في الجزائر 2001-2008
(مليون دولار)

المصدر: البنك المركزي

جدول 3/18

القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر 2001 – 2008 (مليون دولار)

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قطاع استخراجي	18,753	18,593	24,208	32,271	45,843	53,550	59,166	77,446
الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية	430	429	494	595	595	610	769	1,000
مواد البناء	422	407	419	529	573	597	929	1,068
الصناعات الكيماوية، المطاط والبلاستك	256	230	237	336	343	361	1,006	1,092
الصناعات الغذائية	1,393	1,416	1,491	1,663	1,726	1,857	2,852	3,181
النسيج والألبسة	156	153	170	187	193	187	192	202
الجلد والأحدية	29	33	32	37	37	35	34	39
الخشب والفلين والورق	150	163	170	214	212	222	211	237
صناعات اخرى	483	508	585	648	675	663	22	22,91
قطاع تحويلي	3,319	3,338	3,598	4,209	4,354	4,533	6,015	6,819
قطاع صناعي	22,072	21,931	27,805	36,480	50,197	58,083	65,181	84,265

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

ففي عام 2008 ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع بنسبة 15 ٪ لتصل إلى 3 مليار دولار مقابل 2 مليار دولار في عام 2007.

و تجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص يدير معظم الصناعات الغذائية في حين انخفضت حصة القطاع العام في هذه الصناعات بشكل كبير حيث انخفضت من 89 ٪ عام 2005 لتصل إلى 16 ٪ عام 2007.

و يعتبر قطاع الصلب هو القطاع الثاني الذي حقق أداء جيدا عام 2008 حيث ارتفع بنسبة 30 ٪ ليصل إلى 1 مليار دولار مقابل 769 مليون دولار أمريكي عام 2007. ويعزى هذا الارتفاع إلى الطلب القوي في قطاع التشييد والبناء.

أما بخصوص صناعة مواد البناء, فقد استمرت في أداءها الجيد للسنة السادسة على التوالي وحقق قطاع الاسمنت في الجزائر نتائج مرموقة حيث وصل الإنتاج فيه عام 2008 أكثر من 17 مليون طن و 18.2 مليون طن عام 2009 أي بزيادة مليون طن كل سنة و هذا بفضل الاستثمارات الخاصة الجديدة التي استقطبها هذا القطاع في السنوات الأخيرة و ارتفاع الطلب نتيجة البرامج الكبيرة التي أعدت من طرف الحكومة الجزائرية في قطاع السكن و البنية التحتية. (شكل 19/3)

وعلى الرغم من الأداء الجيد الذي عرفه قطاع الصناعة التحويلية في مجمله عام 2008 لا يزال يعتبر أدنى مساهم في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري (5 ٪) بالمقارنة مع قطاع الصناعة الاستخراجية الذي يساهم ب 48 ٪.

وعلاوة على ذلك، لا يزال القطاع الصناعي يعاني من فقدان شركاته حيث تم إنشاء فقط 273 شركة تصنيع في القطاع العام والخاص عام 2008 (5.4 ٪ من إجمالي الشركات) و في المقابل 629 مؤسسة صناعية أغلقت أبوابها منذ عام 2000.

شكل 3/18

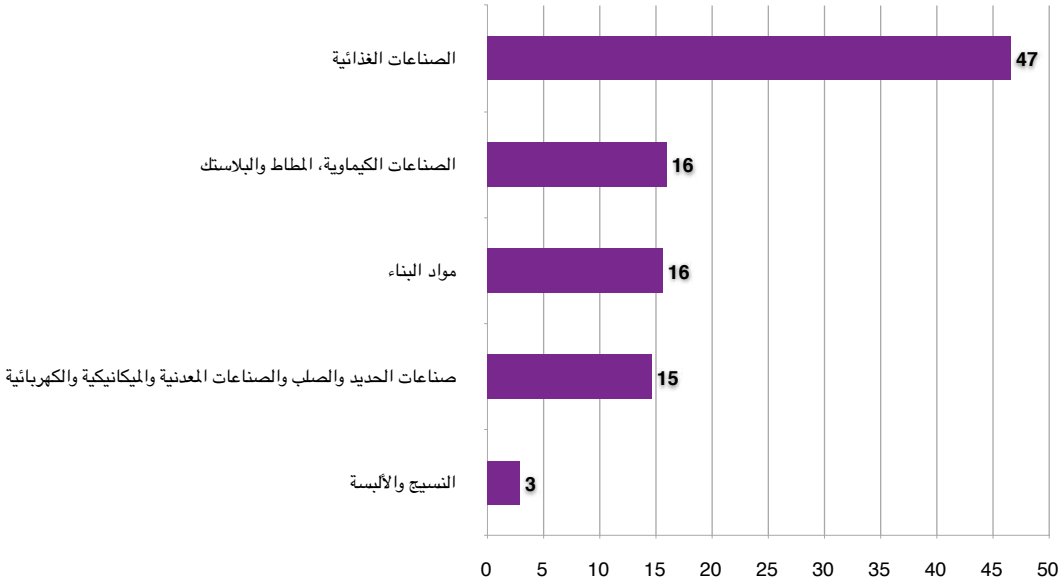

القطاعات الصناعية الرئيسة في الجزائر عام 2008 (% من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي)

المصدر: المكتب الوطني للإحصاءات

و حسب التقرير السنوي للبنك المركزي فقد فقدت الصناعة العمومية أكثر من 80 ٪ من إمكاناتها منذ سنة 1989 وتقوم ثلاثة قطاعات فقط باستخدام قدراتها الإنتاجية بمعدلات تفوق 70 ٪ و هم النفط (95.5 ٪) والتعدين واستغلال المحاجر (72.1 ٪) ومواد البناء (72.7 ٪).

بالإضافة إلى ذلك، تهيمن الواردات بشكل متزايد على السوق المحلي بسبب انخفاض القدرة التنافسية للإنتاج المحلي حيث أصبحت المواد المستوردة أرخص وأكثر تنافسية من خلال خفض التعريفات الجمركية.

أما الصادرات، فقد عرفت أداء جيدا بفضل الارتفاع المستمر لأسعار النفط العالمية حيث بلغت قيمة الصادرات 79 مليار دولار مقابل 59 مليار دولار عام 2006 ، و ذلك بزيادة نسبتها 30 ٪ (جدول 19/3).

و لا زالت تعتمد صادرات الجزائر من البضائع اعتمادا كبيرا على النفط والغاز حيث أنها مثلت 97.5 ٪ من إجمالي الصادرات عام 2008.

وفي ما يتعلق بالصادرات غير النفطية فهي في المقابل غير ضعيفة (1.9 مليار دولار عام 2008) و تمثل 2.5 ٪ من إجمالي

شكل 3/19

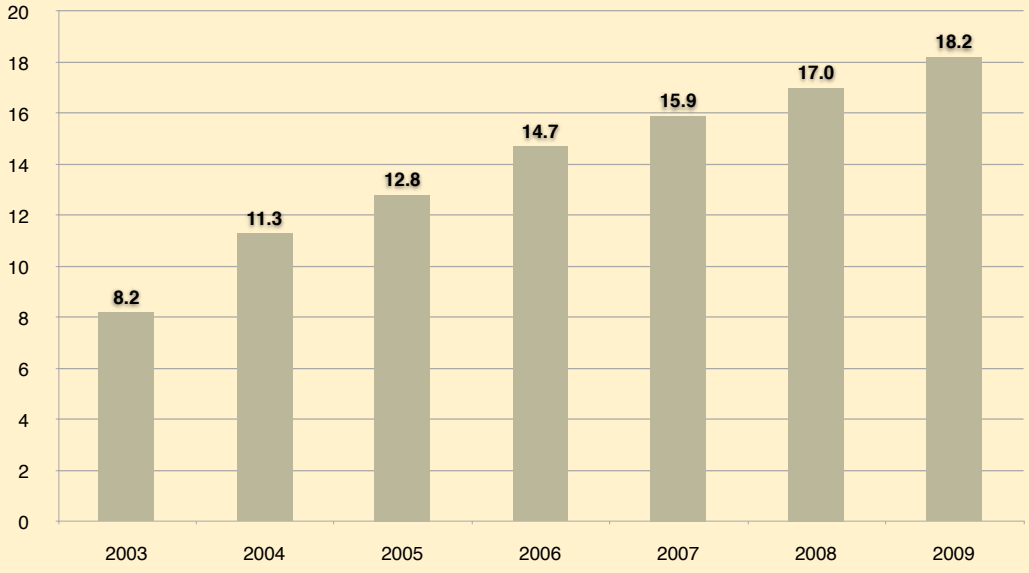

تطور إنتاج الإسمنت في الجزائر 2003-2009 (مليون طن)

المصدر: المكتب الوطني للإحصاءات

جدول رقم 19/3

تطور الصادرات الجزائرية (مليون دولار)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	تغير 07/08	اهمية نسبية
محروقات	23,988	1,548	45,572	53,608	59,303	77,192	30	98
الصادرات غير النفطية	477	660	910	1,185	1,312	1,954	49	2.5
مواد غذائية	47	66	67	73	92	121	32	0.2
مواد أولية	49	97	134	195	153	340	122	0.4
مواد نصف تامة	316	432	651	828	988	1,390	41	1.8
تجهيزات صناعية	29	50	38	44	44	69	57	0.1
مواد الاستهلاك	35	15	20	44	34	34	0	0.0
إجمالي الصادرات	24,465	32,208	46,482	54,793	60,615	79,147	31	100

المصدر: البنك المركزي الجزائر

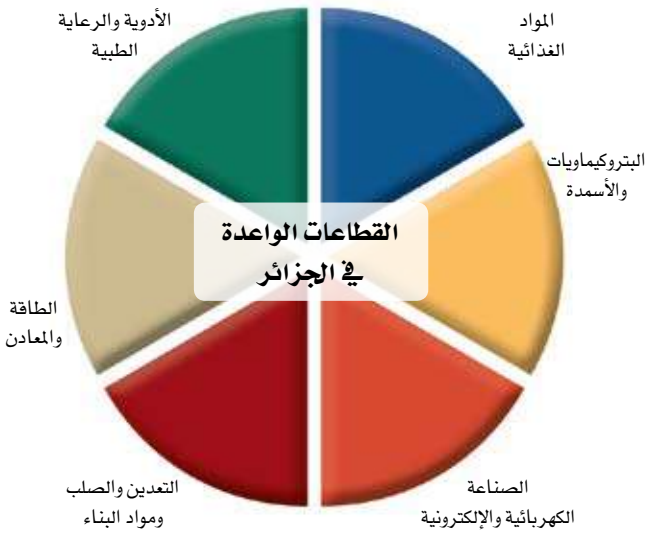

الصادرات. و نجد من بين هذه الصادرات المنتجات الزراعية المصنعة (التمور، وزبدة الكاكاو، والمياه المعدنية والمواد الذهنية) و نصف المصنعة (المذيبات، والأمونيا، والميثانول) الموجهة أساسا إلى أوروبا.

القطاعات الواعدة في الجزائر

من أجل إنعاش قطاع الصناعات التحويلية و تطوير الصناعات الصغيرة و المتوسطة قامت الحكومة الجزائرية بتبني برنامج إصلاحي واسع يهدف إلى تحويل و إعادة هيكلة قطاع الإنتاج كما تأمل الحكومة في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المنتجة.

وفي هذا الصدد، تم اتخاذ تدابير لتشجيع الاستثمارات حيث تستهدف الحكومة القطاعات ذات إمكانات نمو عالية و هي البتروكيماويات والأسمدة والصلب والتعدين ومواد البناء وصناعة المواد الغذائية إضافة إلى الصناعات الواعدة في الجزائر كصناعة المستحضرات الصيدلانية والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

البتروكيماويات والأسمدة

نظرا للطلب القوي الذي تشهده الجزائر على المستويين المحلي والدولي، تسعى الحكومة الجزائرية لاستغلال موارد الغاز الكبيرة التي توجد في الجزائر لتطوير مصدر إنتاج البتروكيماويات ، و لاسيما البلاستيك والألياف الأخرى. و ستتمكن الجزائر من خلال موارد الغاز من التخصص في إنتاج وتصدير اليوريا.

و لقد أدى ارتفاع الطلب العالمي على الأسمدة إلى استغلال أكثر لاحتياطات الجزائر الهائلة من الفوسفات الموجود في جبل Onk و التي تستغل بشكل كبير (1.5 مليون طن سنويا لتكوين احتياطي من 2 مليار طن) ويجري حاليا تنظيم فرع لاستخراج حامض الفوسفوريك.

و من الفرص المتاحة في هذا القطاع نجد إنتاج البلاستيك والراتنجات والبلاستيك والألياف النسيجية الأخرى ومشروع لإنتاج اليوريا وإنتاج الأسمدة.

ومن بين المشاريع الجارية للبتروكيماويات نجد أقطاب للقدرة التنافسية في حاسي –مسعود –ورقلة و غرداية– قسنطينة وعنابة –سكيكدة بالإضافة إلى فتح شركات من قبل الجماعات الأجنبية بشراكة مع شركات محلية(«سوناطراك» للأمونيا واليوريا والأسمدة ، و«بيتروزير» لمواد التشحيم).

النفط والطاقة والمعادن

تعتبر الجزائر ثالث أكبر منتج للنفط بعد نيجيريا وليبيا نظرا لتوفرها على موارد نفطية وغازية كبيرة. و لقد تم افتتاح القطاع في التسعينيات ويمثل قطاع النفط 48 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي و 98 ٪ من عائدات التصدير.

و من المقرر إنشاء العديد من محطات توليد الكهرباء و مضاعفة الشبكة الداخلية لتوزيع الغاز بثلاثة أضعاف و ذلك من أجل مواجهة الارتفاع الحاد في الاستهلاك(12 مليار دولار من الاستثمارات خلال الفترة 2000–2010).

كما تهدف الجزائر إلى توفير 6 ٪ من الطاقة المتجددة في إجمالي إنتاج الكهرباء بحلول عام 2015, و تأمل تطوير استغلال التعدين و لذا فمن الضروري ضخ استثمارات ضخمة في البنية التحتية.

و من الفرص المتاحة في الجزائر أيضا نجد استغلال الغاز وبناء خط الأنابيب وتوليد الطاقة واستغلال المعادن كما يجرى حاليا تنفيذ مشاريع جديدة كمشروع المدينة الجديدة لحاسي مسعود و أقطاب القدرة التنافسية للبتروكيماويات والطاقة المتجددة .

الصناعات الكهربائية واللالكترونية

تسعى الحكومة الجزائرية إلى تطوير الصناعات الكهربائية والإلكترونية نظرا لحجم الطلب المحلي و ذلك من خلال الابتكار وتنويع المنتجات كما تشجع الدولة تنمية الالكترونيات المتخصصة.

و نجد كفرص للاستثمار في هذا القطاع إنتاج وتصدير الكابلات الكهربائية و المكونات الالكترونية والأجهزة المنزلية والالكترونيات وتطوير الطاقة الشمسية ومحطات الطاقة.

و لقد جذب هذا القطاع استثمار شركات دولية حيث نجد بشكل رئيسي شركة «إل جي الكترونيكس» الكورية و«فيليبس» الهولندية و«فاكتس «الفرنسية والمجموعة المصرية «السويدي للكابلات» و الإماراتية «إلكتروكاب إمارات».

الطب والصيدلة والرعاية الطبية

تعاني صناعة الأدوية الجزائرية في تغطية الطلب المحلي حيث سجلت انخفاضا في معدلات النمو بين عامي 1999 و 2006 و تتزايد وارداتها أكثر فأكثر مثقلة بذلك ميزانية الدولة حيث وصلت إلى 1.6 مليار في عام 2006.

و من أجل الحد من هذا الاعتماد المتزايد تسعى الجزائر إلى توسيع نطاق منتجاتها وزيادة الصناعات والقطاعات في مجالات الطب. والهدف من ذلك هو تغطية 65 ٪ من احتياجات الأدوية مع إعطاء الأولوية لتطوير الأدوية الجنيسة.

و في هذا الصدد, فإنه من المقرر فتح رأس المال الشركة المحلية الرئيسية « صيدال» والتي تعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الأدوية في الجزائر. و تقيم حاليا «صيدال» شراكات مع مجموعات دولية من أجل تطوير وإنتاج أدوية جديدة.

و نجد من بين هذه الشراكات هناك الفرع الفرنسي «هارتمان» و الأمريكي «فايزر» و« أسترا» من المملكة العربية السعودية و من بريطانيا شركة «غلاكسو سميث كلاين».

و هناك أيضا حاليا مشاريع أقطاب أخرى للقدرة التنافسية تغطي الصناعات الدوائية .

قطاع الزراعة و المواد الغذائية

يعتبر قطاع الزراعة والمواد الغذائية من أحد أكبر القطاعات الواعدة في الجزائر. ونظرا لعدم كفاية الاستثمار سجلت الجزائر تراجعا في هذا القطاع . ولذلك تهدف الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والتنمية القروية إلى الحد من اعتماد الجزائر على الواردات و ذلك بتخصيص ميزانية تبلغ 350 مليار دينار جزائري لهذا الغرض.

وبفضل ارتفاع عدد الأراضي الزراعية وتحسين المحاصيل, تم خلق العديد من فرص العمل وتسجيل معدل نمو سنوي بنسبة 6 ٪. بالإضافة إلى ذلك، تعتزم الحكومة اتخاذ تدابير لخلق التآزر بين الزراعة والقطاع الزراعي الغذائي من خلال القانون الذي تم اعتماده عام 2008, كما يستفيد قطاع الصيد البحري من خطة مماثلة بميزانية قدرها 4.9 مليار دينار جزائري.

ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع إنتاج الحبوب والحليب

واللحوم البيضاء والبطاطس وزيت الزيتون وتجهيز الفواكه والخضروات وتخزين المنتجات الغذائية الباردة و منتجات الصيد البحري.

وتستقر اليوم العديد من الشركات الأجنبية في الجزائر منها مجموعة «كارجيل»الأمريكية و«أرلا فودز» الدانمركية وEIIC الإماراتية والفرنسية «لاكتاليس» و«نستله» السويسرية و«صافولا» السعودية.

ومن المتوقع إنشاء مشروع عشر أقطاب زراعية متكاملة فضلا عن أقطاب للأغذية والزراعة بالإضافة إلى مشروع تنازل الدولة عن أراضي زراعية للقطاع الخاص.

و تشهد الجزائر بفضل عوائد المحروقات وضعية اقتصادية ملائمة وتدفقا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأعوام الأخيرة في العديد من القطاعات كالمحروقات وصناعة الحديد والصلب وصناعة الكيماويات والصيدلة والبناء ولوجستيك الموانئ وصناعة الإسمنت.

وشهدت الجزائر أيضا انفتاحا اقتصاديا متزايدا وتحسنا نسبيا في بيئة أعمالها، كما تتوفر على موارد هامة من المحروقات (ثالث احتياطي نفط في إفر يقيا)، ويفترض أن تساهم كل هذه الميزات في تحقيق تنمية اقتصادية وصناعية قصد تعزيز تنافسية الجزائر على المستوى العالمي .

قدر الفائض التجاري للجزائر خلال الربع الأول من عام 2010 ب 4.38 مليار دولار و هو ما يمثل ارتفاعا ملحوظا مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي و التي قدر فيها هذا الفائض ب 213 مليون دولار حسب الاحصائيات التي نشرها المركز الوطني للمعلومات و الاحصائيات التابع للجمارك. كما ارتفعت الصادرات لتصل إلى 13.8 مليار دولار مقابل 10.38 مليار دولار في الربع الأول من عام 2009 أي بارتفاع قدره 32.8٪ . أما الواردات فقد تراجعت لتسجل 9.4 مليار دولار مقابل 10.1 مليار دولار في الربع الأول من 2009 أي بانخفاض قدره 6.8٪. و يعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى المساهمة الجديدة التي فرضتها السلطات الجزائرية على الواردات.

تشهد الجزائر بفضل عوائد المحروقات وضعية اقتصادية ملائمة وتدفقا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأعوام الأخيرة في العديد من القطاعات كالمحروقات وصناعة الحديد والصلب وصناعة الكيماويات والصيدلة والبناء ولوجستيك الموانئ وصناعة الإسمنت.

كما تشهد الجزائر أيضا انفتاحا اقتصاديا متزايدا وتحسنا نسبيا في بيئة أعمالها، كما تتوفر على موارد هامة من المحروقات (ثالث احتياطي نفط في إفر يقيا)، ويفترض أن تساهم كل هذه الميزات في تحقيق تنمية إقتصادية وصناعية قصد تعظيم تنافسية الجزائر على المستوى العالمي .

وعلى الرغم من ذلك، تواجه الجزائر تحديات كبيرة تحد من تنمية اقتصادها وصناعتها، ومنها على وجه الخصوص:

اعتماد قوي على صادرات النفط التي تمثل 98 ٪ من إجمالي الصادرات مما يعرضها لمخاطر التقلبات الظرفية في أسعار المحروقات و يقلص من مداخيل الدولة.

لم تساعد عوائد النفط الهامة من تنويع الاقتصاد الجزائري و ذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات خلال العشرة أعوام الأخيرة حيث يلاحظ أن مساهمة المحروقات في الإنتاج الوطني تزايدت من 33 ٪ عام 2002 إلى 48 ٪ عام 2008 .بينما تراجعت في نفس الفترة مساهمة الصناعة التحويلية من 7,4 ٪ إلى 4 ٪ والتي تعتبر لوحدها مفتاح التنمية المستدامة ودعم التنافسية الخارجية للجزائر خاصة بعد دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ وتقدم المفاوضات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

رغم تحسن مناخ الاستثمار، لازال دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي محدودا خاصة في بعض القطاعات حيث يواجه هذا القطاع معوقات عدة، من بينها صعوبة الحصول على قروض لتمويل إستثماراته.

تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضا عدة معوقات في مجال الموارد البشرية، من بينها التدريب المستمر غير الملائم وضعف المعارف الفنية والعلمية، وتعاني الصناعة الجزائرية أيضا من نقص في التأطير الصناعي على مستوى التدبير والتحكم في التكنولوجيا.

على الرغم مما حققته الجزائر من نتائج إيجابية على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض القطاعات كالمحروقات، لم تستفد بعض الصناعات المتعلقة بالكيماويات والبتروكيماويات والصناعات التحويلية بصفة عامة من العوائد الإيجابية للاستثمارات الأجنبية من حيث إحداث مناصب الشغل ونقل التكنولوجيا والمعارف العملية وتطوير مشاريع صناعية تحويلية قصد تنويع الصادرات الجزائرية.

وبالنظر إلى هذه التحديات، هناك ضرورة لأن تنوع الجزائر من اقتصادها لتخفض من اعتمادها على النفط وتحقق تنمية مستدامة. ولبلوغ هذا الهدف، لابد من تطوير صناعة مرتبطة بقطاع المحروقات وصناعات أخرى ذات قيمة مضافة عالية وتساهم في تكامل الأنشطة ذات الصلة بالقطاع الصناعي التحويلي.

ولذلك، ينبغي الاهتمام أكثر بالقطاع البنكي كأداة دعم للتنمية بتعزيز مساهمة ودور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية واستقطاب إضافي للاستثمارات الأجنبية والمحلية وتنويعها قصد دعم القطاعات الإنتاجية، وذلك من خلال تحسين التشريعات الإدارية والقانونية وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية.

وهناك أيضا ضرورة لتحسين منظومة التربية والتعليم وتكثيف التدريب المستمر لتلبية حاجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحداث مناصب عمل لصالح فئة الشباب.

ومن جهة أخرى، يتطلب الأمر الاهتمام بالأطر الشابة والعلماء لمواجهة إشكالية هجرة هذه الفئات إلى الخارج حيث تتمتع بمواقع مرموقة ومتميزة كما تحظى باهتمام كبير خاصة في دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

المملكة العربية السعودية

السعودية

أهم المؤشرات لعام 2008

- تعداد السكان: 24,8 مليون نسمة
- الناتج المحلي الإجمالي: 481 مليار دولار
- نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 4.4 %
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية): 19345 دولار
- الناتج الإجمالي الصناعي (بالقيمة الجارية): 306,7 مليون دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي: 55.7 %
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: 8 %
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر: 38,2 مليار دولار
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات: 65 %
- القطاعات الصناعية الرئيسة: الصناعات البتروكيماوية، صناعة الإسمنت وصناعة الحديد والصلب.

واصل الاقتصاد السعودي مسيرة نموه، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 376 مليار دولار في عام 2007 إلى نحو 481 مليار دولار في عام 2008، أي بمعدل نمو سنوي قدره (4.4 ٪)، مما أدى إلى رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 15481 دولار في عام 2007 إلى نحو 19345 دولار في عام 2008.

كما شهد الاقتصاد السعودي خلال السنوات الماضية تحديات محلية وإقليمية ودولية عديدة ، تفاوتت حدتها بمدى انعكاساتها على آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المملكة ، فقد كان لارتفاع معدلات التضخم وأزمة الغذاء العالمية وكذلك أزمة ارتفاع أسعار السلع الأساسية أثر سلبي على الاقتصاد السعودي ، قابلته الفورة النفطية وارتفاع الإيرادات النفطية بشكل كبير . وقد عملت الحكومة السعودية على استغلال هذه الوفرة النفطية بكفاءة عالية، حيث وجهت الوفورات المالية نحو دعم تنويع القاعدة الاقتصادية والإنتاجية ، وخصوصا في مجال الصناعات البتر وكيماوية والصناعات التحويلية . و لقد تمكنت السعودية بفضل هذا التوجه من الاستمرار في احتلال المركز الاقتصادي الأول بين الدول العربية وفي تبؤ المركز الأول في الصادرات الصناعية العربية.

وتُعد قطاعات البناء والتشييد، والصناعة، والكهرباء والغاز والمياه من أهم القطاعات الإنتاجية المحركة للنشاط الاقتصادي خلال عام (2008) بمعدلات نمو بلغت نحو (3.6 ٪)، و(4.2 ٪)، و(6.7 ٪) على التوالي.

أما بخصوص الأداء الصناعي، فقد نجحت المملكة خلال العقود الأربعة الماضية في تحقيق نقلة تنموية وحضارية كبيرة مكنتها من التحول من مجتمع بسيط إلى اقتصاد صناعي واعد. و بفضل هذه النقلة الكبرى، تبوأت المملكة مرتبة مرموقة بين أكبر 24 اقتصاداً على مستوى العالم بالنظر إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي قدر بنحو 481 مليار دولار في عام 2008. فلا يمكن لاقتصاد بمثل هذا الحجم أن يبقى بعيداً عن مراكز صناعة القرار العالمي.

ولقد واصل القطاع الصناعي نموه عام 2008 بفضل نمو القطاع الصناعي الاستخراجي الذي ساهم بنسبة 87 ٪ من القيمة المضافة الصناعية مسجلا تزايدا بنسبة 29 ٪ ، والقطاع التحويلي من جهة أخرى حيث بلغت قيمته المضافة 39 مليار دولار عام 2008 مقابل 36 مليار دولار عام 2007، أي بنسبة تزايد 8 ٪.

ويحتل القطاع الصناعي موقعا استراتيجيا في الاقتصاد السعودي حيث يساهم القطاع الصناعي الاستخراجي لوحده أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر القطاع الاقتصادي الأول في السعودية. ونتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، تزايدت نسبة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 37.6 ٪ عام 2001 إلى 57.5 ٪ عام 2008.أما القطاع الصناعي التحويلي، فقد ساهم بنسبة 8.3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

وفي هذا السياق قفز عدد المصانع المنتجة في المملكة العربية السعودية ليصل في نهاية عام 2008 إلى 4167 مصنعاً منتجاً فشكل بذلك حصيلة نهضة صناعية حولت المملكة العربية السعودية خلال فترة وجيزة من بلد يستورد معظم احتياجاته إلى بلد يصنع كثيراً من المنتجات فضلاً عن تصدير جزء كبير منها. و لقد قدرت الإحصاءات الرسمية إجمالي رأس المال المستثمر في هذه المصانع حتى نهاية العام 2008 بنحو 95.86 مليون دولار، أما عدد العاملين بها فارتفع إلى نحو 467 ألف موظف وعامل. كما ساهم صندوق التنمية الصناعية السعودية في تطوير ودعم القطاع الصناعي

شكل 3 / 20

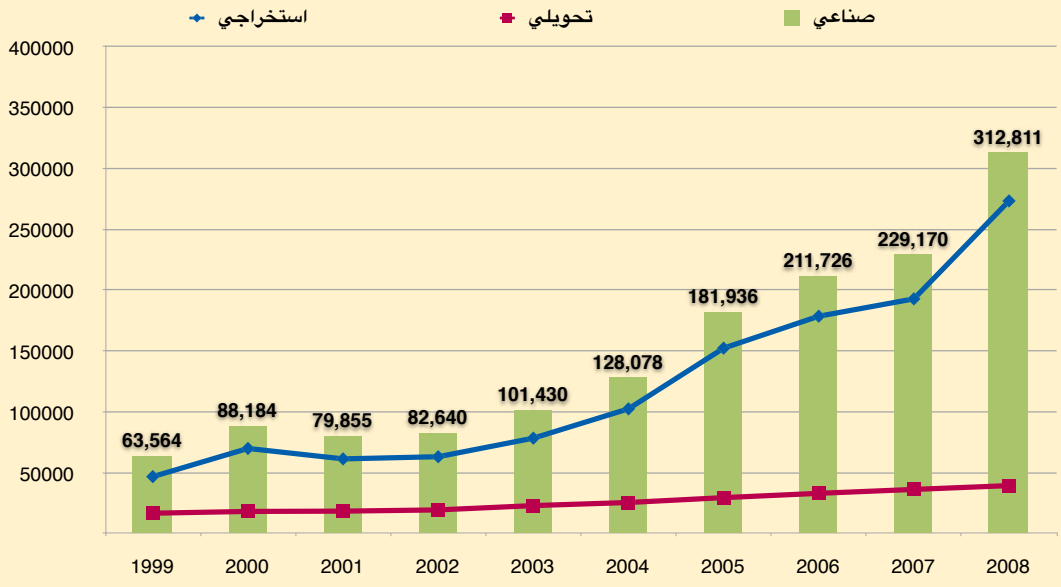

تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في السعودية عام 2008 (مليون دولار)

المصدر : وزارة التجارة والصناعة

جدول رقم 20/3

الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الصناعي في السعودية بالأسعار الجارية (مليون دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التعدين والتحجير	46 818	69 973	61 400	63 180	78 430	102 525	152 391	178 639	192 883	273 378
الزيت الخام والغاز الطبيعي	46 161	69 293	60 695	62 455	77 687	101 755	151 586	177 799	192 005	272 457
نشاطات تعدينية أخرى	657	680	704	725	742	769	804	839	878	921
الصناعات التحويلية	16 747	18 211	18 455	19 460	23 005	25 553	29 545	33 087	36 287	39 433
تكرير الزيت	4 806	5 622	5 162	5 449	7 929	8 649	10 529	11 672	12 385	12 260
صناعات أخرى	11 941	12 588	13 293	14 011	15 076	16 905	19 016	21 416	23 902	27 173
المجموع	63 564	88 184	79 855	82 640	101 430	128 078	181 936	211 726	229 170	312 811

المصدر: وزارة التجارة والصناعة السعودية

من خلال تقديم القروض الصناعية للمستثمرين والتي بلغت حتى نهاية العام نفسه 3020 قرضاً صناعياً. كما تقدم الدولة الكثير من الامتيازات والتسهيلات الأخرى مثل الإعفاءات الجمركية وخدمات الكهرباء والماء وغيرها، مما انعكس إيجاباً على نمو وتطور القطاع الصناعي وكافة الأنشطة الاقتصادية.

استحوذت صناعة المنتجات البترولية المكررة، 75 مصنعا ، على ما نسبته 40.4 ٪ من إجمالي تمويل المصانع القائمة بالمملكة العربية السعودية، أي ما يوازي 38.72 مليون دولار، تليها صناعة منتجات المعادن اللاَّفلزية الأخرى، 679 مصنعاً، بنسبة 13.4 ٪ من إجمالي التمويل، أي 12.85 مليون دولار، ثم صناعة المواد والمنتجات الكيمائية، 422 مصنعاً، بنسبة 10.5 ٪ ، ثم الصناعات الأساسية للمعادن، 296 مصنعاً، وصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، 668 مصنعاً، بنسبة 9.8 ٪. وقد استحوذت هذه الصناعات الخمس، 2140 مصنعاً، على ما نسبته 51.4 ٪ من إجمالي عدد المصانع القائمة بالمملكة العربية السعودية، وبنسبة 83.9 ٪ من إجمالي تمويلها.

تعتبر المملكة من أهم دول العالم في إنتاج وتصدير البتروكيماويات نظرا لما تتمتع به من ميزة نسبية فيما يتعلق بتوافر الغاز الطبيعي وانخفاض تكاليف نقله، ويمثل إنتاج المملكة حوالي 7 ٪ من الإنتاج العالمي للمنتجات البتروكيماوية الأساسية، وحوالي

شكل 21/3

عدد المصانع السعودية في المملكة العربية السعودية عام 2008

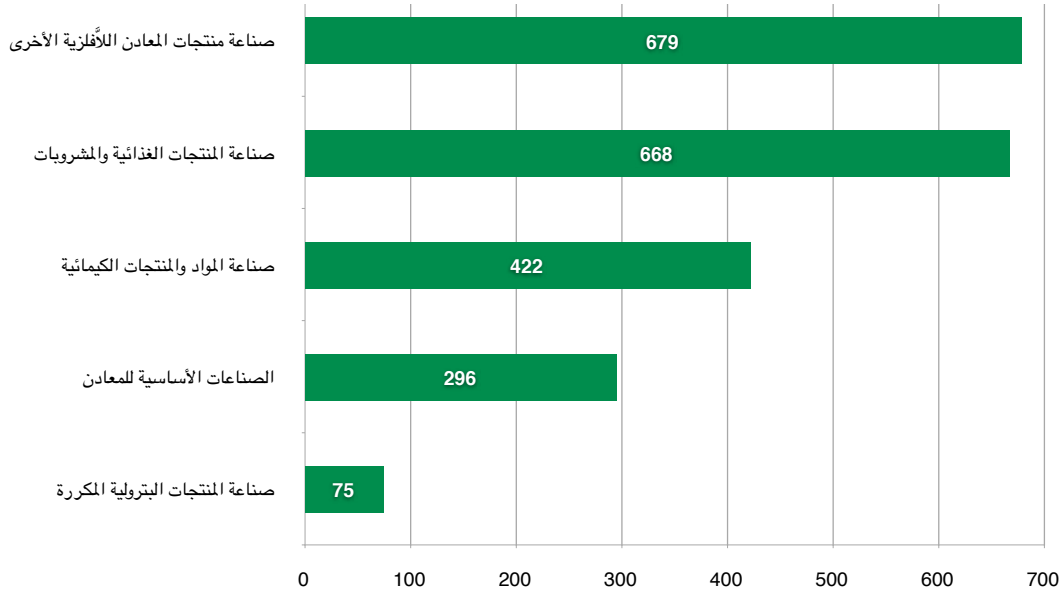

المصدر: وزارة التجارة والصناعة

70 ٪ من إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من هذه المنتجات، وتتركز صناعة البتروكيماويات في المملكة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، وتضم هذه الصناعة مجموعة كبيرة من الشركات الرائدة في هذا المجال، يأتي على رأسها شركة سابك التي تقود هذه الصناعة منذ الثمانينات، وتستحوذ على 95 ٪ من الإنتاج المحلي من البتروكيماويات، كما تمتلك الحكومة حصة تقدر بحوالي 70 ٪ من أسهمها، بينما يتملك المواطنون نسبة 30 ٪الباقية، ويتبع سابك حوالي 17 شركة فرعية في المملكة تعمل وفقا للمقاييس العالمية، و تدخل 8 شركات منها في شراكة أجنبية، وهناك 6 شركات تضامنية محلية مع مستثمرين محليين وإقليميين يتبعها 12 مصنعا للمواد الكيماوية،وأربعة مصانع للأسمدة ومصنعا واحدا للمعادن.

وتعتبر سابك أكبر منتج للبولي أوليفينات والثالثة في إنتاج البولي إيثلين، كما إنها تحتل المرتبة السادسة في إنتاج البروبلين على مستوى العالم، وأيضا هي المنتج والمصدر الأكبر والوحيد لإنتاج اليوريا الحبيبية على مستوى العالم.

ويعتبر قطاع البتروكيماويات من القطاعات الاقتصادية الهامة في المملكة، حيث يأتي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي الهيدروكربونات والخدمات الحكومية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والجدير بالذكر أن مساهمة هذا القطاع قد ارتفعت من 7 ٪ في التسعينات إلى 9 ٪ خلال عام 2008.

ونظرا لارتباط نشاط هذا القطاع بالقطاع النفطي فقد ساهم الارتفاع في أسعار النفط خلال الفترة الماضية إلى ارتفاع الإيرادات المحققة من هذا القطاع، الأمر الذي كان له مردود ايجابي في تحقيق فوائض عالية ساهمت في تخفيض الدين العام للمملكة من 100 ٪ من الناتج المحلى الإجمالي في التسعينات إلى 13.5 ٪ في نهاية عام 2008 ، كما ساهمت هذه العوائد من ناحية أخرى في تمكين المملكة من تطوير العديد من المشاريع البتروكيماوية والدخول في شراكات مع شركات عالمية رائدة في هذا المجال .

حققت الشركة السعودية للصناعات الأساسية)سابك(في عام 2008 أعلى أرقام منذ إنشاء الشركة في حجم الإنتاج والمبيعات، حيث بلغ إنتاج الشركة في عام 2008 نحو 56,4 مليون طن بارتفاع نسبته 2,2 في المئة مقارنة بنحو 55,2 مليون طن في العام السابق.

وتعزى هذه الزيادة إلى دخول مصانع إنتاجية جديدة وارتفاع الطاقات الإنتاجية لبعض المصانع. ولقد شهد عام 2008 تسويق 43,7 مليون طن بانخفاض نسبته 1,0 في المئة مقارنة بنحو 44,2 مليون طن في العام السابق، وارتفعت إيرادات المبيعات بنسبة 19,8 في المئة لتبلغ 151 مليار ريال مقارنة بنحو 126 مليار ريال في العام السابق. وبلغت الأرباح الصافية التي حققتها الشركة عام 2008 نحو 22 مليار ريال، بانخفاض نسبته 18,5 في المئة مقارنة بنحو 27 مليار ريال في العام السابق، ويعزى هذا إلى التراجع الحاد في الطلب على المنتجات البتروكيماوية والمعادن مع بداية الرابع من العام 2008 بسبب حالة الركود الاقتصادي التي أصابت الاقتصاديات الرئيسية في العالم. كما استمرت شركة سابك بتنويع قنوات التمويل لمشاريعها حيث أصدرت خلال العام 2008 الإصدار الثالث من الصكوك بقيمة 5 مليار ريال مقابل 8 مليار ريال في العام السابق، وذلك بالقيمة الاسمية دون خصم أو علاوة إصدار. واستمرت الشركة في مشاريعها التوسعية في إطار رؤيتها الاستراتيجية حيث أنجز مشروع الرازي الخامس لشركة الرازي (تمتلك سابك 50 في المئة من الشركة) ، ومشروع شركة غاز في الجبيل وينبع الصناعية (تمتلك سابك70 في المئة من الشركة) ، ومشروع مصنع البولي بروبلين الثالث في شركة زهر (تمتلك سابك 80 في المئة) ، أما مجمع كيان السعودية بالجبيل (تمتلك سابك 35 في المئة من أسهمها) فمن المتوقع انجازه في نهاية عام 2010 بينما يتوقع انجاز مشروع مجمع شركة شرق بمدينة الجبيل (تمتلك سابك 50 في المئة من الشركة)خلال النصف الثاني من عام 2009، ومشروع مجمع ينساب في

جدول رقم 21/3

انتاج الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) 2004-2008 (الف طن متري)

	2004	2005	2006	2007	2008
الكيماويات الأساسية	18,898	20,432	20,981	24,072	23,691
المعادن	3,624	3,765	3,856	4,794	4,716
المنتجات الوسيطة	7,623	9,444	10,341	10,130	11,756
الاسمدة	5,226	5,418	5,922	7,515	7,050
البوليميرات	7,546	7,760	8,043	8,266	7,905
المجموع	42,917	46,819	49,143	54,777	55,118

المصدر : التقرير السنوي الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

شكل 3 / 22

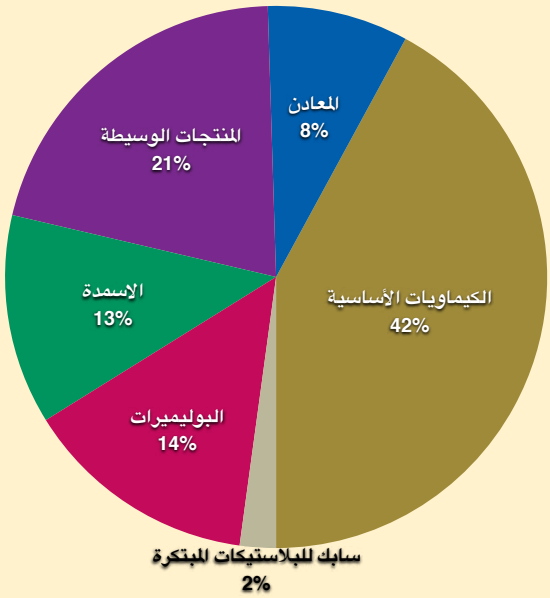

توزيع انتاج الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) (%) 2008

المصدر: الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

ينبع (تمتلك سابك 55 في المئة من الشركة) خلال النصف الأول من عام 2009.

ويعتبر الاستثمار في مجال البتروكيماويات بالمملكة من أهم الاستثمارات مرتفعة العوائد بعد الاستثمار في النفط، وتعتبر الضمانة الأولى لنجاح الاستثمارات في هذا القطاع بالمملكة وجود الغاز الطبيعي الذي يوفر ميزة كبيرة لصناعة البتروكيماويات باعتباره العمود الفقري لهذه الصناعة، ومن ناحية أخرى يعتبر الاستثمار في هذا القطاع من الاستثمارات الآمنة وقليلة المخاطر والجاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وتعتبر المملكة من أكثر الدول الخليجية استثمارا في المشروعات البتروكيماوية حيث من المنتظر أن تزيد حصتها عن 63 ٪ من قيمة الاستثمارات المخطط لها في المنطقة خلال السنوات الخمس القادمة. كما تشير التوقعات إلى ارتفاع حجم الاستثمارات في قطاع البتروكيماويات والتكرير في المملكة خلال العام 2010 لتصل إلى 95 مليار دولار، كما أن المملكة خصصت استثمارات ضخمة تفوق 172.5 مليار ريال سعودي لإقامة المشاريع البتروكيماوية تعتبر من بين أضخم المشاريع في العالم.

ومن المتوقع أن تشهد الفترة القادمة نموا في قطاع البتروكيماويات خاصة في ظل انتهاء الأزمة المالية العالمية وعودة الانتعاش الاقتصادي وزيادة الطلب على المنتجات البتروكيماوية

شكل 3 / 23

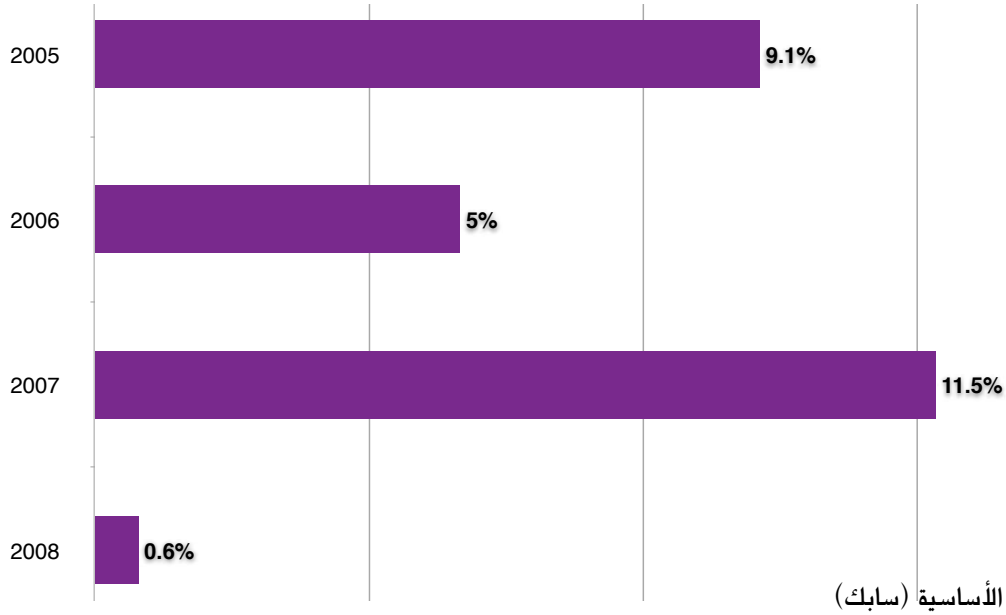

تطور نسبة نمو إنتاج شركة (سابك) (%)

المصدر: الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

شكل 3/24

إنتاج الاسمنت في المملكة العربية السعودية
2009 - 1999
(مليون طن)

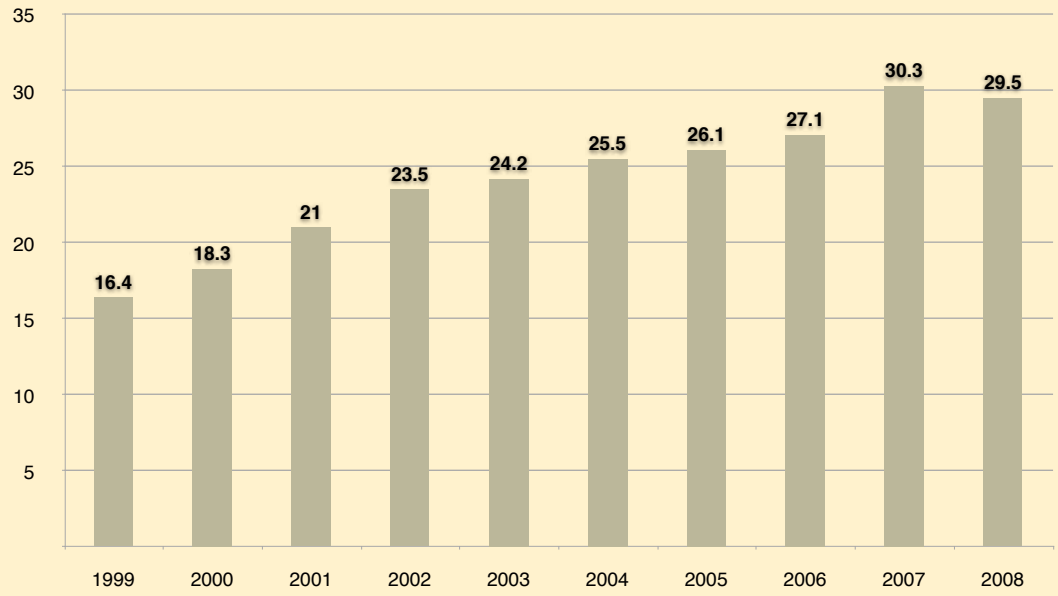

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، الكتاب الإحصائي السنوي 2008

والنفط، وهو ما سيعزز دور هذا القطاع باعتباره من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار والقطاع الحيوي في معظم الدول النفطية، ويدعم ذلك الميزة النسبية التي تتمتع بها المملكة من ناحية التكلفة المنخفضة، وتوفر المواد الخام الأساسية لهذه الصناعة، والدليل على ذلك أن الشهور الأخيرة من عام 2009 قد شهدت نموا في الطلب العالمي على مواد البتروكيماويات، حيث صرحت سابك بأن الكميات المتاحة زادت خلال هذه الفترة بنسبة 2 ٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من العام 2008 لتصل إلى 22.9 مليون طن .

من ناحية أخرى فإن انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية سيتيح فرصة أكبر أمام الشركات الوطنية للوصول إلى الأسواق العالمية، واكتشاف أسواق جديدة للمنتجات البتروكيماوية، خاصة وأن اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد أكدت على حق المملكة في إبقاء أسعار المواد الخام (الهيدركربونات) منخفضة، وأن انخفاض أسعار المواد الخام من الهيدروكربونات لا تندرج ضمن الإعانات، من ناحية أخرى أقرت الاتفاقية نظام التسعير المزدوج الذي تعمل به المملكة وذلك بالنسبة للمواد الخام، إذ تدفع بموجبه الشركات المحلية سعرا أقل من أسعار التصدير، وذلك من منطلق أن العملاء المحليين ليسوا بحاجة إلى بنية تحتية للتصدير وتسويق الصادرات من هذه المنتجات.

ومن ناحية أخرى فإن التوقعات تشير إلى ارتفاع معدلات استهلاك الأسواق الناشئة كالصين والهند من المنتجات .

وتمثل صناعة الإسمنت ثاني أهم قطاع صناعي سعودي حيث تحتل السعودية المرتبة الثانية على المستوى العربي من حيث إنتاج الإسمنت بعد مصر. و لقد بلغ إجمالي إنتاج شركات الاسمنت في المملكة خلال عام 2008 ما يقارب 29.8 مليون طن، بانخفاض قدره 4.5 في المئة عن العام السابق.

احتلت شركة الاسمنت السعودية المرتبة الأولى من حيث كمية الإنتاج البالغة نسبتها 18.1 ٪ من إجمالي إنتاج شركات الاسمنت خلال عام 2008، تليها في المرتبة الثانية من حيث الإنتاج شركة اسمنت المنطقة الجنوبية بنسبة 16.3 ٪ ، ومن ثم شركات اسمنت ينبع واسمنت اليمامة واسمنت القصيم بنسب بلغت 14.6 ٪ و14.2 ٪ و10.9 ٪ على التوالي.

ويلاحظ بأن هذه الشركات الخمس مجتمعة قد استحوذت على ما يعادل 74.0 ٪ من الإنتاج الإجمالي لشركات الاسمنت العاملة في المملكة، في حين أنتجت الشركات الخمس الأخرى الجزء المتبقي من الإنتاج، وبنسب بلغت 10.0 ٪ و 9.3 ٪ و3.9 ٪ و2.1 ٪ و1.5 ٪من إجمالي الإنتاج لصالح شركات اسمنت الشرقية واسمنت العربية واسمنت تبوك واسمنت الجبس الأهلية والاسمنت الأبيض السعودي على التوالي.

وقد كانت جل مبيعات الاسمنت المنتج من نصيب السوق المحلي. حيث بلغت كمية الاسمنت المباعة في الأسواق المحلية حوالي 28.1 مليون طن أي ما يعادل 94.9 ٪ من إجمالي إنتاج هذا العام، بينما بلغت كمية الاسمنت المصدر إلى خارج المملكة حوالي 1.8 مليون طن.

أما بخصوص صناعات الحديد والصلب، تعتبر السعودية ثاني أكبر منتج عربي بعد مصر حيث تنتج حوالي 36 ٪ من إجمالي الإنتاج العربي من الحديد والصلب، وقد بلغ إنتاج هذه الصناعات 5.9 مليون طن عام 2008 مقابل 6.1 مليون طن عام 2007، أي بنسبة انخفاض 2.97 ٪، ويعود السبب في ذلك إلى أن الشركات اعتمدت تخفيض الإنتاج لمواجهة انخفاض الطلب والأسعار الشديدة نتيجة الأزمة المالية العالمية.

وحسب الأرقام الأولية للتجارة الخارجية لعام 2008، بلغ حجم التجارة السلعية للمملكة نحو 427 مليون دولار، بارتفاع قيمة كل من إجمالي الصادرات والواردات. وكمقياس لدرجة الانفتاح على

شكل 3/25

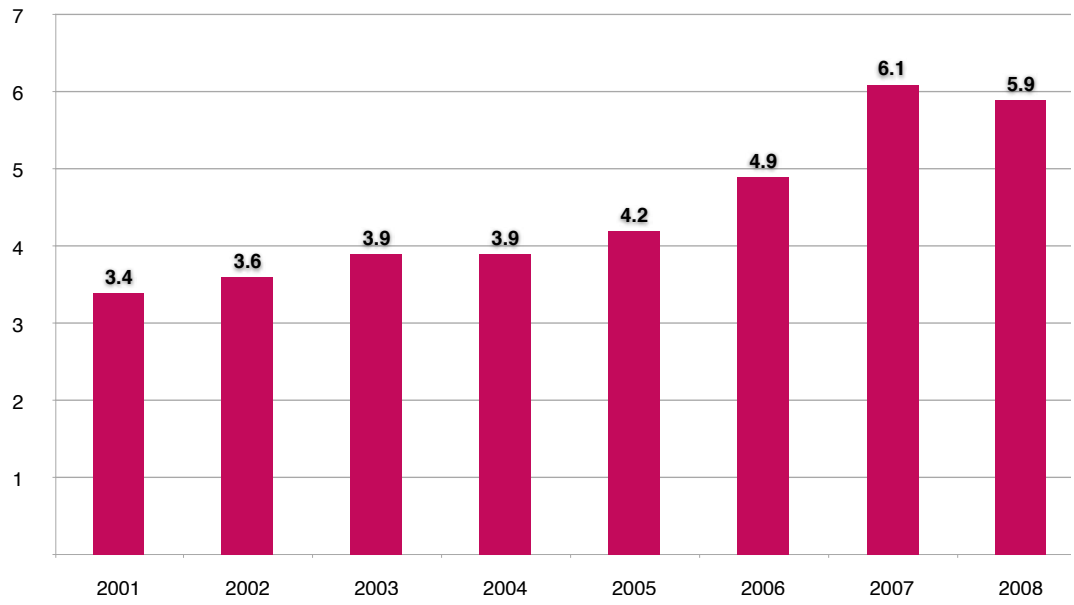

إنتاج الحديد والصلب في السعودية 2001 - 2008 (مليون طن)

المصدر: الاتحاد العربي للحديد والصلب

الاقتصاد العالمي بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي للمملكة حوالي 91.4 ٪ في عام 2008 مقارنة بنسبة 84.2 ٪ في العام السابق.

و أيضا حسب الأرقام الأولية، بلغت قيمة إجمالي صادرات المملكة السلعية خلال عام 2008 حوالي 313 مليون دولار مقابل 233 مليون دولار في عام 2007 مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 34.4 ٪ (جدول رقم 22/3). وتمثل الصادرات النفطية حوالي 89.7 ٪ من إجمالي صادرات المملكة.

بلغت قيمة صادرات المملكة من النفط خلال عام 2008 بنحو 281 مليار دولار بارتفاع نسبته 36.9 ٪ مقارنة بالعام السابق والبالغة 205 مليار دولار (جدول رقم 22/3). ويعزى الارتفاع في قيمة الصادرات النفطية إلى ارتفاع الأسعار وزيادة إنتاج المملكة من النفط، حيث ارتفع متوسط أسعار النفط الخام العربي الخفيف بما نسبته 37.9 ٪ من 68.74 دولار للبرميل في عام 2007م إلى 94.77 دولار للبرميل في عام 2008م، وارتفع إنتاج المملكة من النفط الخام بنسبة 4.5 ٪ من خلال نفس الفترة.

وحسب للبيانات الأولية الصادرة من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، سجلت صادرات المملكة غير النفطية في عام 2008 ارتفاعا بلغت نسبته 16.4 ٪ لتصل إلى نحو 324 مليون دولار (جدول رقم 21/3). ويعود هذا الارتفاع إلى عدة عوامل من أهمها: ارتفاع قيمة صادرات المملكة من المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية بنسبة 19.3 ٪ مقارنة بالعام السابق لتبلغ

جدول رقم 22/3

صادرات السعودية من السلع (مليون دولار)

	2004	2005	2006	2007	2008	تغير 08/07
الصادرات النفطية	110,746	162,000	188,720	205,316	280,995	36,9
الصادرات غير النفطية	15,252	19,054	22,868	27,858	32,433	16,4
البتروكيماويات	4,979	11,245	12,282	14,359	16,657	16
مواد البناء	1,418	1,645	2,114	2,874	3,381	17,6
زراعة، حيوانات، مواد غذاية	975	1,166	1,398	1,986	2,367	19,3
أخرى	7,879	4,998	7,074	9,707	10,028	16,1
إجمالي الصادرات	125,998	181,055	211,588	232,881	313,428	34,4

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط ، الكتاب الاحصائي السنوي 2008

شكل 26/3

هيكل الصادرات غير النفطية
في العربية السعودية
خلال عام 2008

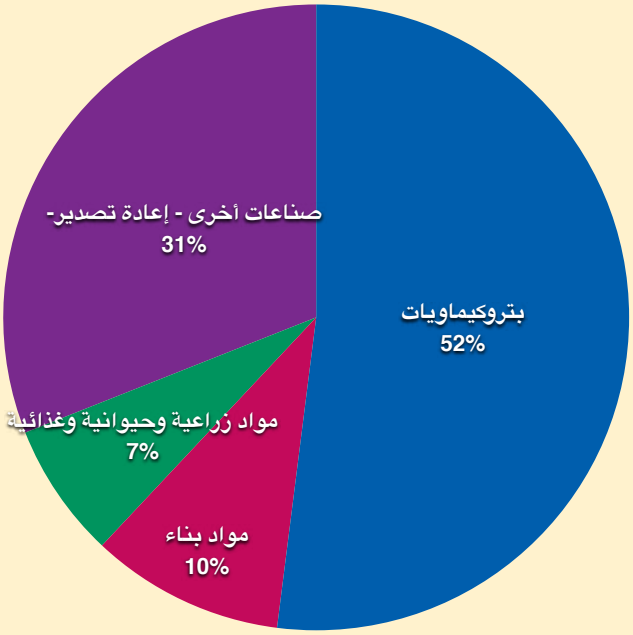

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

حوالي 2.4 مليار دولار. كما ارتفعت قيمة صادرات مواد البناء بنسبة 17.6 ٪ لتبلغ حوالي 3.4 مليار دولار مقابل حوالي 3.4 مليار دولار للعام السابق. وارتفعت قيمة صادرات السلع الأخرى (تشمل إعادة التصدير) بنسبة 16.1 ٪ لتبلغ 10 مليار دولار عام 2008م مقارنة بنحو 9.7 مليار دولار في العام السابق. كما سجلت قيمة صادرات البتروكيماويات ارتفاعا بلغت نسبته 16.0 ٪ خلال عام 2008.

أكدت إستراتيجية تنمية الاقتصاد الوطني التي اعتمدتها خطط التنمية على أهمية تنويع مصادر الإنتاج والدخل في المملكة. وفي هذا الإطار، تم تكثيف الجهود على المستويين العام والخاص بهدف إقامة قاعدة للصناعات الوطنية، فقد نفذت الدولة العديد من مشاريع البنية الأساسية الضخمة، والمرتبطة ارتباطاً مباشراً بالصناعة بهدف تلبية متطلباتها. كما تم تأسيس مشاريع الصناعات البتروكيماوية الأساسية، ومصافي النفط الخام الكبيرة التي مهدت الطريق لتعظيم الاستفادة من ثروات المملكة من النفط الخام والغاز، من خلال إيجاد وتطوير قطاعات وأنشطة صناعية تسهم في زيادة الإنتاج والدخل الوطني وفي زيادة صادرات المملكة.

كما أسست الدولة صناديق التمويل والمؤسسات المعنية بدعم منشآت القطاع الخاص الصناعية ورعايتها: صندوق التنمية الصناعية السعودي والصندوق السعودي للتنمية وهيئة تنمية الصادرات، وعملت على إنشاء المؤسسات لتوفير متطلبات التدريب التقني والمهني لتأهيل القوى العاملة.

لقد وفرت التطورات التي شهدها القطاع الصناعي السعودي خلال العقود الأربعة الماضية أرضية صلبة لمزيد من التطور والتنوع في هذا القطاع. وفي ضوء تلك المؤشرات ومع تنامي الطموحات، شرعت المملكة في وضع إستراتيجية جديدة للصناعة. وبالفعل وبعد مناقشات مطولة وتعاون وثيق فيما بين المعنيين بالصناعة من القطاعين العام والخاص خلص فريق العمل إلى وضع إستراتيجية صناعية مستقبلية ورؤية طموحة لعام (2020)، تستهدف تعزيز القدرات التنافسية وتنويع قاعدة الإنتاج والصادرات الصناعية، وترتكز استراتيجية التنمية الصناعية على العديد من الأسس الرئيسة تمثلت فيما يلي:

1 – التأكيد على أهمية قطاع الصناعة التحويلية في تنويع الاقتصاد الوطني والتقليل من أثر التقلبات الخارجية في الاستقرار الاقتصادي.

2 – زيادة إسهامه في النمو الاقتصادي وتشغيل الأيدي العاملة.

3 – تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة في كل مناطق المملكة.

4 – الإسهام في تحسين مستويات المعيشة.

5 – المشاركة في تطور الاقتصادات الخليجية وزيادة التعاون الاقتصادي العربي والإقليمي والدولي.

وفي ضوء الأسس المشار إليها أعلاه، تستهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية بحلول عام (2020) تحقيق نقلة حقيقية في الجوانب التالية:

- تطوير تقنيات الإنتاج وتنويع المنتجات الصناعية، مع تحفيز تنوع الصناعات ذات الميزة النسبية والصناعات المكملة لها.
- نقل وتوطين التقنيات المناسبة وكذلك تطوير المهارات اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي، وكذلك تطوير وتحديث أداء الأعمال والأنظمة والإجراءات الصناعية إلكترونياً.

• استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية بهدف زيادة القيمة المضافة للصناعات المستهدفة.

• بناء قواعد معلومات صناعية تحقق التشابك والتكامل الصناعي، وكذلك تطوير برامج تطبيقية لتفعيل المواصفات القياسية، والعمل على تحسين الجودة بهدف تسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

• تشجيع الاستثمار في تطوير البنية الأساسية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، مع العناية بتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية والتقليدية.

ويتوقع أن يحقق إنجاز الإستراتيجية بنهاية عام (2020) معدلات النمو التالية:

• رفع القيمة المضافة الصناعية بحوالي ثلاثة أضعاف.

• التمكن من رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى (20 ٪).

• زيادة نسبة المنتجات الصناعية ذات القاعدة التقنية إلى (60 ٪).

• زيادة حصة الصادرات الصناعية إلى حوالي (35 ٪).

• زيادة الصادرات ذات القاعدة التقنية إلى (30 ٪).

• زيادة نسبة العمالة الصناعية السعودية إلى (30 ٪).

• التمكن من تبوّء مرتبة أفضل (30 على الأقل) بين الدول الصناعية من خلال تحسين الترتيب بمعدل مرتبتين كل عام.

السعودية والأزمة المالية العالمية

شهدت المملكة العربية السعودية خلال الأعوام الستة الماضية أداء اقتصاديا قويا بفضل عائدات النفط القوية التي تراكمت نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية. ولكن انتهت هذه الفترة من الازدهار الاقتصادي مع حلول الأزمة المالية العالمية ولقد

جدول رقم 23/3

أهم المؤشرات الاقتصادية السعودية 2002-2009

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009*
الناتج المحلي الإجمالي - الإسمي (مليون $)	188,803	214,859	250,673	309,531	348,604	376,029	481,631	369,066
النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (في المئة)	0.1	7.7	5.3	5.6	3.2	2.0	4.3	0.1
النمو في قطاع النفط (في المئة)	-8.5	18.6	6.6	6.6	-1.1	-4.1	4.3	-7.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - إجمالي السكان ($)	8,785	9,758	11,127	13,658	14,733	15,481	19,345	14,551
				(مليار دولار)				
رصيد ميزانية الدولة	-5	10	29	58	75	47	155	-12
الإيرادات	57	78	105	150	180	171	294	135
النفقات	62	69	76	92	105	124	139	147
				(مليون دولار)				
الصادرات السلعية	66,051	86,480	112,640	180,571	211,023	233,174	313,428	184,533
النفط (النفط الخام والمنتجات المكررة)	64	82	111	162	188	205	279	157
أخرى (غير نفطية)	9	11	15	19	23	28	34	27
إنتاج النفط الخام (مليون برميل/يومياً)	7.1	8.4	8.9	9.5	9.2	8.7	9.2	8.11

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط، حسابات الاقتصاد الكلي ، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي

* معطيات اولية

شكل 3 / 27

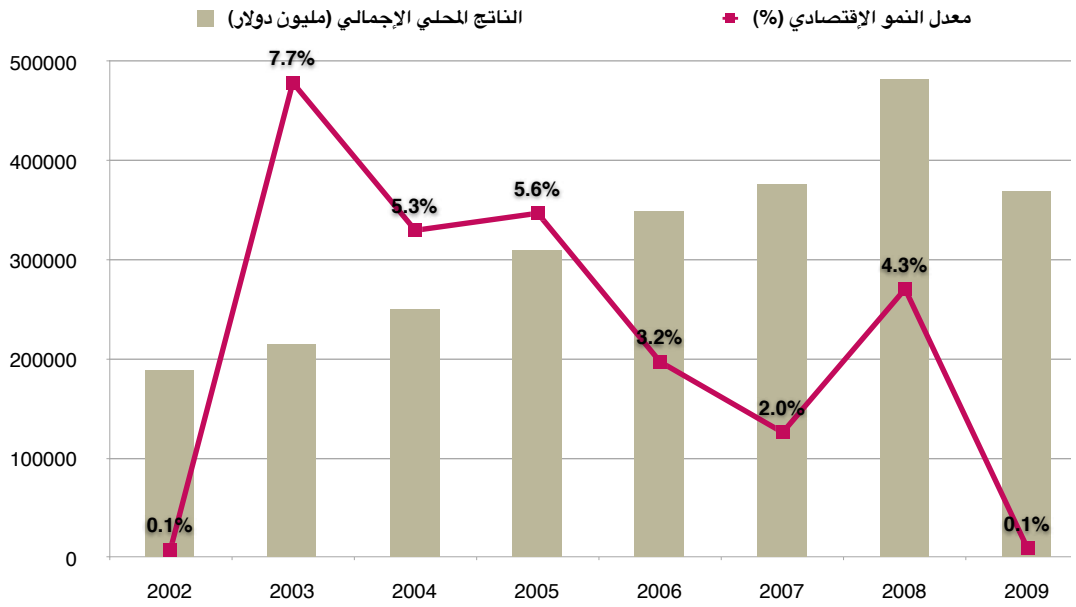

آثار الأزمة المالية العالمية على النمو الاقتصادي في السعودية عام 2009

المصدر: IMF ومصادر وطنية

تأثرت السعودية بآثار الأزمة المالية العالمية من خلال الانخفاض الحاد الذي شهدته الصادرات النفطية وانخفاض أسعار الأسهم بالإضافة إلى شحة القروض المصرفية.

و لقد أصابت الأزمة المالية العالمية القطاع المالي السعودي في أول الأمر حيث شهدت أسواق البورصة انخفاضا قويا و غير مسبوق نظرا لارتباطها بالأسواق المالية الدولية مما أثر على ثقة المستثمرين وتسبب في سحب هائل لرؤوس الأموال الأجنبية. و لقد وصل معدل مؤشرات سوق الأسهم 57- ٪ وهو أكبر انخفاض بعد دولة الإمارات.

ولكن أثرت الأزمة المالية الدولية بشكل رئيسي على القطاع الحقيقي في السعودية، فنتيجة للانخفاض الحاد في الطلب العالمي تراجعت أسعار النفط بشكل ملحوظ ، إذ انخفضت من 150 دولارا للبرميل في منتصف عام 2008 إلى 40 دولارا في أواخر عام 2008 ومطلع 2009 مما دفع المملكة العربية السعودية بموجب قرار أوبك لخفض إنتاجها النفطي بنسبة 13 ٪.

و قد كان لتراجع أسعار النفط التي تلاها خفض إنتاج النفط آثارا سلبية على الاقتصاد السعودي بأكمله حيث انخفضت معظم المؤشرات الاقتصادية وانخفض معها الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ليصل إلى 369 مليار دولار في 2009 مقابل 481 مليار في عام 2008 .

كما انخفض معدل النمو ليبلغ 0.1 ٪ مقابل 4.3 ٪ في عام 2008 و تراجعت الصادرات بنسبة 40 ٪ مما نتج عنه تراجع الإيرادات الحكومية إلى حد كبير لتنتقل من 293 مليار دولار في عام 2008 إلى 134 مليار دولار في عام 2009. (جدول 12/3)

بالإضافة إلى ذلك, شهد رصيد الحساب الجاري انخفاضا حادا ليسجل 20 مليار دولار في 2009 مقابل 132 مليار في عام 2008 حسب المصادر الرسمية السعودية . وبسبب انهيار أسعار النفط ومواصلة الإنفاق الحكومي سجل رصيد ميزانية الدولة انخفاضا هاما من 154 مليار دولار عام 2008 إلى 12- مليار دولار عام 2009.

ومن جهة أخرى حسب مصادر رسمية، تراجع عدد القروض الممنوحة للقطاع الخاص مما ينذر بتراجع الاستثمارات الخاصة والصعوبات التي تواجه عالم الأعمال.

و فيما يتعلق بالصناعات النفطية فقد شهدت انخفاضا في إنتاجها بمقدار 9 ملايين برميل يوميا في عام 2008 إلى 8 ملايين برميل يوميا في عام 2009 ، إذ لم تستأنف الإنتاج منذ ذلك الحين ليستقر عند 8.1 مليون في مارس 2010.

و لقد أثر تراجع أسعار النفط الذي تلاه انخفاض في الإنتاج تأثيرا ملحوظا على الناتج المحلي الإجمالي للصناعات النفطية التي شهدت تراجعا في معدل النمو الذي انخفض من 4.3 ٪ في عام 2008 إلى 7.6 -٪ حسب بيانات رسمية.

وعلى الرغم من آثار الركود الاقتصادي العالمي على النفط لم تتضرر الاستثمارات المخطط لها في قطاع الصناعات الاستخراجية للنفط والغاز بشكل كبير. كما تمت مواصلة الخطط والمشاريع الاستثمارية للحكومات في قطاع النفط والغاز لزيادة إنتاجهما في منطقة الخليج.

علاوة على الاحتفاظ بصفة عامة بمعظم المشاريع النفطية تديرها الشركات المحلية بهدف زيادة طاقة إنتاج النفط.

وقد اقترح وزير النفط مواصلة المرحلة الثانية من مشروع توسيع الإمكانيات النفطية بعد النجاح الذي لقته المرحلة الأولى بهدف زيادة انتاج النفط إلى 15 مليون برميل يوميا.

وعلاوة على ذلك، ودائما من أجل زيادة الإمكانيات النفطية للسعودية تم إطلاق ثلاثة مشاريع أخرى عام 2009 في حقول النعايم و شعبية و قريص.

شكل 3 / 28

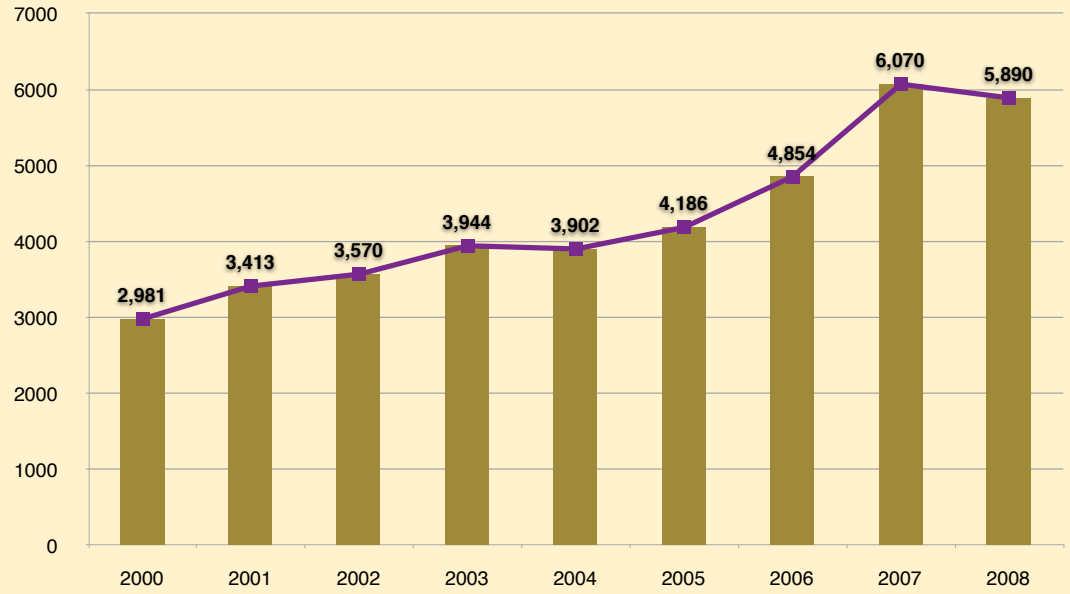

إنتاج الصلب الخام
2008 - 2000
(ألف طن)

المصدر: الاتحاد العربي للحديد والصلب

كما تمت مواصلة المشاريع التي تهدف إلى زيادة إمكانيات المصافي على الرغم من أنه سيتم تنفيذها بوثيرة أبطأ من المتوقع نظرا لأن الشركات الأجنبية هي التي تديرالعديد من المشاريع في هذا المجال و التي قررت تأجيل استثماراتها بسبب الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط العالمية.

وفيما يتعلق بالبتروكيماويات فقد واجه هذا القطاع تحديات بسبب تراجع الأنشطة العالمية. فبفعل ارتباطها بالصناعة النفطية وبالأسواق العالمية تضررت الصناعات البتروكيماوية بتراجع هام في الطلب العالمي وانخفاض أسعار المنتجات البتروكيماوية بأزيد من 50 ٪، ولقد تقلصت أرباح عدة شركات مثل شركة سابك الرائدة كما تم تأجيل عدة مشاريع.

أما بالنسبة لصناعة الحديد والصلب التي تعتبر ثاني الصناعات التحويلية الكبرى في المملكة العربية السعودية فقد تضررت من الركود العالمي الحاد حيث شهد إنتاج المملكة العربية السعودية انخفاضا عام 2008 بلغت نسبته 3 ٪ ليصل إلى 5.89 مليون طن مقارنة بـ 6.07 مليون طن في العام 2007.

ومع ذلك ، أظهر اقتصاد المملكة العربية السعودية بأن له قدرة استثنائية على الصمود في وجه الأزمة المالية العالمية وذلك بفضل تراكمات عائدات النفط في الأعوام الستة السابقة والاستثمارات الضخمة التي تم إطلاقها لا سيما في تطوير البنية التحتية للقطاع النفطي وغير النفطي.

و من المتوقع أن يعزز الارتفاع التدريجي لأسعار البرميل الحالية النشاط الاقتصادي و ينعش عائدات الحكومة تدريجيا خلال عام 2010.

كما يتوقع أيضا أن يشهد الاقتصاد تسريعا لوتيرة الإنفاق العام وزيادة الاستثمارلا سيما في القطاع النفطي وغير النفطي. و أن تستأنف الصناعات الرئيسية نشاطها بفضل الانتعاش في الطلب العالمي. و من المتوقع كذلك حدوث تحسن في معدل النمو الاقتصادي التي قدر بنسبة 2.9 ٪ عام 2010 مقابل 0.1 ٪ عام 2009.

ومع ذلك، ينبغي للمملكة العربية السعودية أخذ الدروس و العبر من الأزمة المالية الدولية لمواجهة التحديات التي تنتظرها على المديين المتوسط والطويل.

ومن إحدى أهم التحديات التي تواجهها العربية السعودية عدم تنوع هيكل صادراتها واعتمادها القوي على النفط، فرغم التقدم الذي أحرزته للزيادة في صادرات الصناعات التحويلية، بقيت المنتجات الطاقية مهيمنة على الصادرات حيث تحتل الصادرات النفطية 88 ٪ من إجمالي الصادرات، أما الصادرات غير النفطية فـ 50 ٪ منها مرتبط بقطاع البتروكيماويات.

أما ثاني أهم تحد، فيتعلق بتشغيل العمالة السعودية حيث يعتمد القطاع الصناعي على 75 ٪ من العمالة الأجنبية. ويرجع ذلك إلى الرواتب المرتفعة التي تتقاضاها اليد العاملة الوطنية، وهي من أعلى المستويات في المنطقة مقابل يد عاملة ذات تكلفة متواضعة آتية خاصة من دول جنوب آسيا.

إلا أنه، ومع تحدي البطالة والإزدياد المستمر في طلب تشغيل اليد العاملة السعودية خاصة فئة الشباب الحاصلة على شهادات، يستوجب الأمر التكفل والاهتمام بهذه الطاقات الشابة من خلال خلق فرص عمل جديدة.

ولكي تعطى الأولوية لليد العاملة السعودية، يقتضي الأمر أن تواصل الحكومة السعودية تنفيذ استراتيجية تشغيل هذه الفئة من خلال الاستثمارفي صناعات ذات قيمة مضافة عالية قصد إحداث مناصب عمل جديدة تستجيب لحاجيات الشباب السعودي.

جمهورية السودان

السودان

أهم المؤشرات لعام 2008

- عدد السكان: 38 مليون نسمة
- الناتج المحلي الإجمالي: 57 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 6,8 %
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية): 1518 دولار
- الناتج المحلي الإجمالي الصناعي: 13,7 مليار
- مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي: 12,5 %
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: 11,3 %
- الاستثمار الأجنبي المباشر: 2,6 مليار دولار
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات: 93 %
- الصناعات الرئيسية: النفط وصناعة السكر.

جدول رقم 3/26

إنتاج الأسمنت في السودان 2007-2008 (ألف طن)

المصانع	الإنتاج الحالي		تغير 07/08
	2007	2008	
عطبرة	232	207	-10.5
ربك	94	39	-58.6
المجموع	326	247	-24.4

المصدر: البنك المركزي السوداني

التي تمثل أكثر من 60 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي.

و من أهم هذه الصناعات التحويلية صناعة السكر حيث تعتبر السودان ثالث أكبر منتج للسكر في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا ومصرو تتوفرعلى أكبر خمسة مصانع أهمها مصنع «كنانة» الذي يوفر 54 ٪ من إجمالي إنتاج السكر الإجمالي في السودان.

و لقد شهد عام 2008 انخفضا في مجموع إنتاج السكر بنسبة 1.7 ٪ ليصل إلى 744 ألف طن مقابل 757 ألف طن عام 2007، و يعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الإنتاج في معظم الصناعات باستثناء صناعة حجر Assalaya . و تجدر الإشارة إلى أن الطاقة الإنتاجية للمصانع تقدر بحوالي 655 ألف طن حسب مؤشرات وزارة المالية والاقتصاد السودانية.

و في هذا الإطار، قامت السودان بإطلاق العديد من المشاريع التي لازالت في طور الإنجاز بهدف إنتاج 10 مليون طن من السكر عام 2015 ،مثل مشروع «سكر النيل الأبيض» الذي يعتبر من بين المشاريع التي ستمكن من مضاعفة إنتاج صناعة السكر و الزيادة من صادراته.و ذلك باللإضافة إلى إنجازمشروع آخر و هو«مشروع الجزيرة» الذي يهدف إلى إنتاج 2.9 مليون طن من السكر و 205 مليون ليتر من الايثانول سنويا.

و تعتبر صناعة الأسمنت هي ثاني أكبر صناعة تحويلية في السودان، غير أن إنتاج الأسمنت عرف انخفاضا حادا عام 2008 حيث بلغ 246 مليون طن عام 2008 مقابل 326 ألف طن عام 2007، أي انخفاض بنسبة 24 ٪ و ذلك بعد الارتفاع الذي عرفه إنتاج هذه الصناعة في الأعوام الثلاثة الماضية. ويرجع السبب الرئيسي للانخفاض المفاجئ في إنتاج الأسمنت الذي قدر بنسبة 58 ٪ إلى توقف مصنع «ربك» عن الإنتاج خلال العام 2008 بسبب الأشغال التي كان يشهدها من أجل إعادة تأهيله وتحديثه بهدف رفع طاقته الإنتاجية في المستقبل من 350 طن إلى 1000 طن.

وتتوفر صناعة الأسمنت في السودان على آفاق واعدة على الرغم من انخفاض إنتاجه، نظرا لأنها تستفيد من وفرة المواد الأولية واليد العاملة المؤهلة و أيضا لأنها تجذب المستثمرين الأجانب بشكل متزايد.

و يعتبر قطاع النسيج والملابس من بين القطاعات الصناعية التي تحظى باهتمام الحكومة، حيث يمثل حوالي 3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي و يستفيد من وفرة المواد الأولية المحلية و هو القطن. و تحظى هذه الصناعة أيضا باهتمام متزايد للمستثمرين الهنديين، حيث منحت الهند قرضا قيمته 4 مليون دولار للسودان من أجل تطوير أربعة مصانع للنسيج تعمل تحمل تحت مراقبة الدولة، غير أن هذه الصناعة لازالت تعاني من مشاكل داخلية وخارجية تحد من قدرتها الإنتاجية.

أما فيما يتعلق بالصادرات من السلع، فقد شهد عام 2008 أداء جيدا حيث بلغت الصادرات 11،6 مليار دولار عام 2008 مقابل 8.9 مليار دولار عام 2007 بنسبة نمو قدرها 30٪ و يعود الفضل بالأساس إلى ارتفاع أسعار النفط خلال العام 2008.

و تجدر الإشارة إلى أن صادرات النفط تمثل 93 ٪ من مجموع الصادرات السودانية و هذا ما يفسر الصادرات السودانية غير المتنوعة و الارتباط القوي للاقتصاد السوداني بتذبذب أسعار النفط العالمية.

و يعتبر السمسم من أكثر المنتجات الغذائية تصديرا بعد النفط، حيث بلغت قيمة صادراته 142 مليون دولار عام 2008 مقابل 92 مليون عام 2007 أي بزيادة قدرها 54 ٪ و ذلك بفضل ارتفاع الأسعار الذي عرفته المنتجات الزراعية في السوق العالمية عام 2008.

و يأتي تصدير الذهب في المرتبة الثانية في السودان بفضل الارتفاع الحاد لأسعار الذهب في السوق العالمية حيث ارتفعت صادرات الذهب بنسبة 77 ٪ لتصل إلى112 مليون دولار عام 2008 مقابل 63 مليون عام 2007.

أما صادرات اللحوم فقد شهدت تراجعا حادا بسبب الانخفاض في كمية من اللحوم المنتجة في تلك السنة، حيث بلغت 46 مليون دولار مقابل 80 مليون دولار مما يمثل انخفاضا قدره 44 ٪ .

ويرتكز التوزيع الجغرافي لصادرات السودان بشكل رئيسي في

جدول رقم 27/3

اجمالي الصادرات السودانية حسب السلع (مليون دولار)

السلعة	2005	2006	2007	2008	تغير 07/08	الاهمية النسبية (في المئة)
البترول ومنتجاته	4,187	5,087	8,403	10,845	29.1	93
قطن	107	82	69	62	-9.8	0.5
ذهب	-	-	63	112	77.8	1.0
صمغ عربي	107	50	52	61	17.3	0.5
فول سوداني	25	0.2	0.8	0.5	-37.5	0.0
سمسم	118	167	92	142	54.1	1.2
حيوانات حية ولحوم	133	126	81	46	-43.2	0.4
أخرى	145	144	179	402	124.6	3.4
المجموع	4,822	5,656	8,939	11,670	30.5	100

المصدر : البنك المركزي السوداني

الدول الآسيوية بنسبة 90 ٪ من الصادرات السودانية حيث تمثل الصين السوق الأولى للسودان بحصة 82 ٪ تليها اليابان بنسبة 8 ٪ من المبيعات.

وبالرغم من أن الصادرات السودانية نحو الدول العربية لا تزال منخفضة إلا أنها زادت عام 2008 حيث بلغت 6 ٪ مقابل 4 ٪ عام 2007.و تعتبر الإمارات العربية السوق الأولى لصادرات السودان تليها المملكة العربية السعودية.

السودان و الأزمة المالية العالمية

تأثر الاقتصاد السوداني بسبب الأزمة المالية العالمية على غرار معظم البلدان بسبب انخفاض صادرات النفط وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تقلص عدد العمال المقيمين بالخارج و تراجع الإعانات و المساعات الدولية.

و يشار إلى أن صادرات السودان من النفط تمثل 93 ٪ من

شكل 3/29

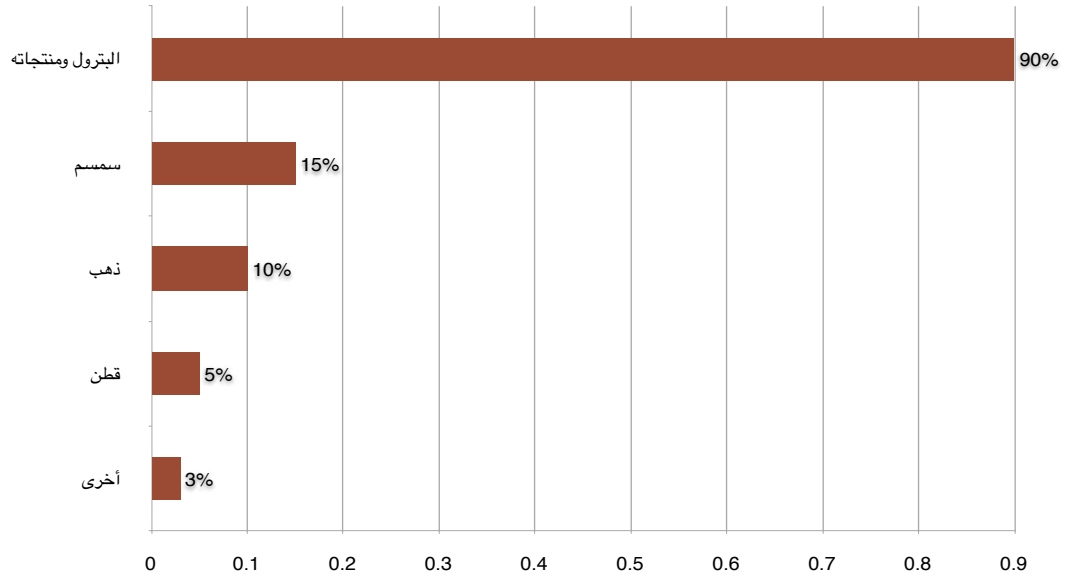

الصادرات الرئيسة للسودان عام 2008

المصدر : البنك المركزي

شهد الاقتصاد السوداني عام 2008 انخفاضا في نموه الاقتصادي حيث قدر معدل النمو الحقيقي بنحو 6,8 ٪ عام 2008 مقابل 10.2 ٪ عام 2007 و يعزى هذا التباطؤ إلى تراجع إنتاج النفط و ركود الاستثمار المحلي والأجنبي بالإضافة إلى غياب الاستقرار السياسي في البلد.

و يتميز الاقتصاد السوداني بهيمنة قطاع الزراعة حيث يمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي ويشغل 80 ٪ من القوى العاملة السودانية. غير أن القطاع النفطي أصبح يلعب دور المحرك في النمو الاقتصادي السوداني خلال السنوات الأخيرة حيث يمثل 12.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي و 93 ٪ من الصادرات السودانية. ويعتبر السودان حاليا ثالث أكبر منتج للنفط في إفريقيا في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بعد نيجيريا وانغولا.

ولقد شهد إنتاج النفط الخام في السودان عام 2008 انخفاضا بنسبة 4 ٪ حيث بلغ 168 مليون برميل مقابل 176.5 مليون عام 2007 (جدول 3/ 24) . ويرجع هذا الانخفاض في إنتاج النفط الخام إلى الركود الذي عرفه استغلال حقول النفط الرئيسية في البلاد و إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في السوق العالمية فضلا عن انكماش الاستثمارات الدولية بسبب الأزمة المالية العالمية.

وبالرغم من انخفاض إنتاج النفط الخام ، فإنه من المتوقع أن تستأنف السودان إنتاج النفط من خلال إطلاق مشاريع و توسيع قطاع النفط عام 2009، كتدشين «القمري» و هو حقل نفطي يقع في أعالي النيل.

و في هذا الصدد وقعت شركة البترول الوطنية الصينية (سى ان بى سى) ثلاثة اتفاقات مع الحكومة السودانية في نوفمبر 2009 من أجل بناء محطات جديدة للنفط وتوسيع مصفاة في الخرطوم توفر 80 ٪ من المنتجات البترولية المكررة في السودان.

أما فيما يتعلق بقطاع الصناعات التحويلية ، فهو يساهم بنسبة 11 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي و يتركز أساسا في الصناعات الغذائية

جدول رقم 3/24

المنتجات الصناعية الرئيسة في السودان 2003-2008

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	تغير 07/08
النفط الخام (مليون برميل)	96	77	103	133	177	169	-4.4
النفط المكرر (مليون برميل)	3	3	3	4	4	4	0.0
السكر (ألف طن)	728	755	712	728	757	745	-1.6
الإسمنت (ألف طن)	272	307	331	202	326	247	-24.2

البنك المركزي، جهاز الاحصاء المركزي

جدول رقم 3/25

إنتاج مصانع السكر في السودان لعام 2008 (ألف طن)

المصانع	الطاقة التصميمية	الانتاج الفعلي		تغير 07/08
	2008	2007	2008	
كنانة	300	405	402	-0.7
حلف الجديدة	75	83	81	-2.4
الجنيد	60	87	85	-2.8
ستار	110	92	86	-7.1
حجر عسلاية	110	90	91	1.6
المجموع	655	757	744	-1.7

المصدر : شركة السكر السودنية و شركة سكر كنانة

شكل 3 / 30

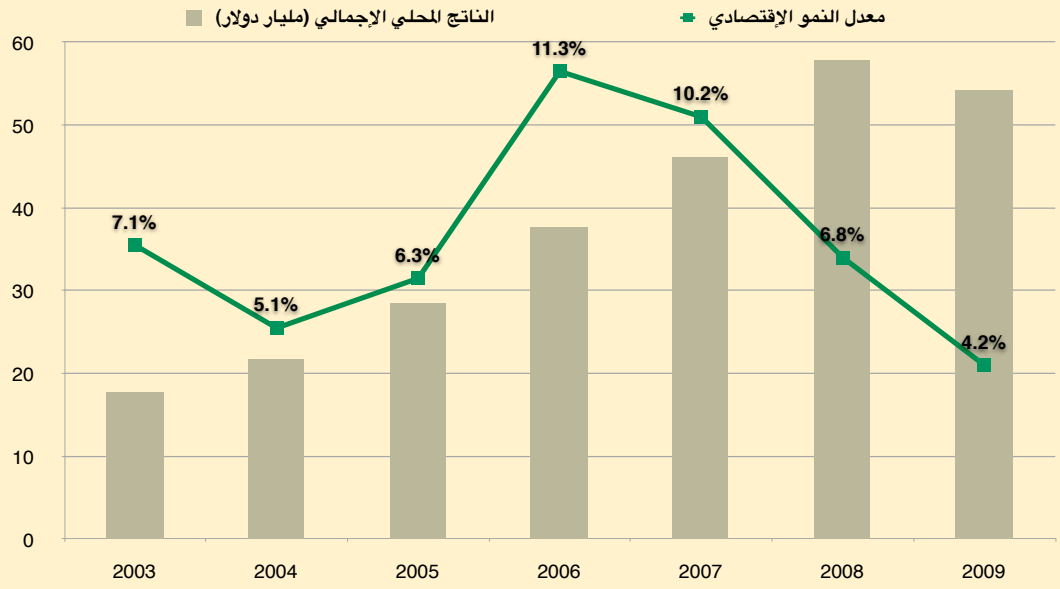

النموالاقتصادي في السودان 2003 - 2009

المصدر: IMF ومصادر وطنية

إجمالي الصادرات و 60 ٪ من عائدات الحكومة، فقد انخفضت هذه الصادرات بنسبة 28 ٪ عام 2009 بسبب الانكماش الحاد للطلب العالمي. ونتيجة لذلك ، تأثرت عائدات الحكومة حيث انخفضت من 12 مليار دولار عام 2008 إلى 8 مليارات دولار عام 2009، مما أدى إلى انكماش حاد في الإنفاق العام الضروري للمواطن والتنمية الاقتصادية للسودان.

وكما هو الشأن كذلك بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انخفض بنسبة 9 ٪ عام 2009 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي وانخفضت معه أيضا تحويلات العمالة في الخارج بنسبة 2 ٪ مقارنة بعام 2008 لتصل إلى 3 مليارات.

و علاوة على هذا، انخفضت قيمة المساعدات الخارجية مما أدى إلى زيادة انخفاض رؤوس الأموال في البنوك و الحد من القروض الممنوحة للبلاد وانخفاض معدل النمو الاقتصادي من 6.8 ٪ عام 2008 إلى 4 ٪ عام 2009 بسبب آثار الأزمة المالية العالمية.

و فيما يخص القطاع الصناعي، فقد تضررت الصناعات النفطية التي تمثل قيمتها المضافة 12.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، فضلا عن المشاكل الهيكلية التي تواجهها صناعة النفط في البلاد، حيث انخفض إنتاج النفط بنسبة 4 ٪ عام 2008، ويتوقع أن يواصل انخفاضه في عام 2009.

أما بالنسبة للصناعات الزراعية التي تهيمن عليها صناعة السكر بشكل أساسي فهي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية، و ذلك بفضل تزايد استهلاك السكر حيث يستهلك المواطن السوداني السكر بشكل كبير، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المتزايدة من الدول العربية التي تشهدها هذه الصناعة الآتية من الإمارات العربية وقطر و السعودية و ليبيا ومصر و أيضا الصين وكوريا الجنوبية.

و رغم الأزمة فقد تم إطلاق العديد من المشاريع في قطاعات الصناعات الغذائية عام 2009 بما في ذلك مشاريع وقعت بين شركة السكر» كنانة» وشركة مصر بلتون المالية وعقد تم توقيعه بين السودان وقطر للاستثمار في الزراعة والغذاء بمبلغ1 مليار دولار أمريكي.

و بالتالي، ينبغي للاقتصاد السوداني أن يأخذ الدروس و العبر من الأزمة المالية العالمية بأن يسعى إلى مضاعفة جهوده لتنويع اقتصاده و تخفيف اعتماده على النفط والسلع الأساسية، حيث ينبغي للسودان تطوير قطاع الزراعة الذي يعتبر القطاع الواعد للبلاد، فعلى الرغم من أن الزراعة هي القطاع الاستراتيجي لهذا البلد ، فإنها لا تزال غير متطورة (نظام ري غير فعال و يتأثر بتقلبات المناخ و نظام تسويق ضعيف و خدمات ضعيفة و كذا استخدام ضعيف للتكنولوجيا) مما يترتب عنه آثارا سلبية على نمو هذا القطاع و على عائدات السكان (80 ٪ من القوة العاملة تعمل في الزراعة) و على صناعة المواد الغذائية التي يمكن أن تكون أكثر تطورا في السودان.

وعلاوة على هذا ، ينبغي التصدي لمشكلة الاستقرار في السودان، ووضع برنامج للبنية التحتية من أجل تشجيع الاستثمار وتحديث الصناعة . وبالتالي، ينبغي للسودان الاستفادة من الفرص الكبيرة المتاحة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تأتي أساسا من الصين والهند للتحرك نحو قطاع الصناعة التحويلية و إقامة شراكات مع المستثمرين بهدف تحسين نقل التكنولوجيا والخبرة إلى السودان، وينبغي لها أيضا تطوير تمويل القروض الصغيرة في القطاع المصرفي لتطوير المشروعات الصغيرة وهو ما يتطلب مشاركة حقيقية للقطاع المالي العام لتلبية مطالب صغار المقاولين.

وتعتبر هذه القروض الصغيرة و متناهية الصغر خدمة حيوية ومربحة على المدى الطويل، حيث أنها تساهم في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للسودان.

الجمهورية العربية السورية

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

سورية

أهم المؤشرات لعام 2008

- تعداد السكان: 19,8 مليون نسمة
- الناتج المحلي الإجمالي: 54,8 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 5.2 %
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية): 2756 دولار
- الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي (بالقيمة الجارية): 16,8 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي: 25%
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: 5.8%
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر: 2.1 مليار دولار
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات: 38%
- القطاعات الصناعية الرئيسة: صناعة النسيج والإسمنت والكيماويات والصناعات الغذائية

واصل الاقتصاد السوري أداءه الجيد خلال عام 2008 حيث بلغ معدل النمو الحقيقي 5.2 ٪ وذلك بفضل تزايد أسعار النفط العالمية و ارتفاع الاستثمار الخاص وزيادة الطلب الاستهلاكي خاصة مع تسارع خطى التحرير التجاري وتحويلات العراقيين المقيمين ووفرة السيولة النقدية المتأتية من دول الخليج والأداء الجيد للصادرات غيرالنفطية.

كما تواصل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الآتية خاصة من دول الخليج، حيث بلغت 2 مليار دولار عام 2008 مقابل 1.2 مليار دولار عام 2007 وقد ساهم هذا الأداء في تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي ليصل إلى 2756 دولار عام 2008.

بدأت سوريا في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ عام 2000 لتحفيز النمو الاقتصادي ودعم القطاع الخاص مع الاهتمام بالقضايا الاجتماعية، كما انخرطت في سلسلة تحديث القطاع المصرفي وخصخصة المنشآت العمومية وتحسين بيئة الأعمال وتبسيط إجراءات الجمارك.

وبهذا تم فتح بعض القطاعات الحكومية خاصة قطاع الحديد والصلب والنسيج وصناعات الألبان، كما ركزت سياسة الإصلاح على منظومة التربية والتعليم.

و وعيا منها بأن التنوع الاقتصادي وإعادة هيكلة القطاع الصناعي العام ضروري لضمان نمو اقتصادي على المدى الطويل وخلق فرص عمل لشبابها الذي يزداد معدل نموه بسرعة، قامت الحكومة بتبني عاشر خطة خمسية للتنمية في عام 2006.

و لقد تم الاحتفاظ بتطوير الاستثمار والقطاع الخاص كمفتاح لنجاح الاقتصاد، حيث حددت الحكومة جدولا زمنيا للإصلاحات الاقتصادية والمشاريع التي سيتم تنفيذها خلال عام 2010.

أولا ، تدعو الخطة إلى إجراء إصلاحات ضريبية وسياسات مالية ونقدية وتجارية مهمة، و برنامجا استثماريا واسعا في البنية التحتية يستهدف تلبية احتياجات شركات عالمية.

بالإضافة إلى مشاريع أخرى متعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العامة و تأهيل الشركات الخاصة لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة و تعزيز رأس المال البشري وتنمية القطاعات الواعدة كالسياحة والزراعة والصناعات الزراعية والصناعة والبناء والنقل. و تستهدف الحوافز الممنوحة للمشاريع الاستثمارية في هذه القطاعات أساسا القطاع الخاص كما تأمل سوريا أن تحول اقتصادها نحو أنشطة كثيفة المعرفة على المدى الطويل.

يلعب القطاع الصناعي دورا استراتيجيا في اقتصاد سوريا حيث يساهم بنسبة 29 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتهيمن الصناعات النفطية بنسبة 25 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتمثل 30 ٪ من مداخيل الصادرات السورية.

وحققت الصناعة السورية أداء جيدا عام 2008 بالرغم من تراجع إنتاج النفط حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي 16،8 مليار دولار عام 2008 وارتفعت بنسبة 45 ٪ مقارنة بعام 2007. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات العالمية.

ولقد حافظ القطاع الاستخراجي على أدائه الجيد حيث ارتفعت قيمته المضافة من 9،1 مليار دولار عام 2007 إلى 13،7 مليار عام 2008 و هذا على الرغم من إنخفاض اسعار النفط في الربع الأخير من 2008.إلا أن الإنتاج في القطاع النفطي يشهد انخفاضا متواصلا منذ 5 سنوات الأخيرة حيث انخفض الإنتاج النفط من 421 ألف

شكل 3 / 31

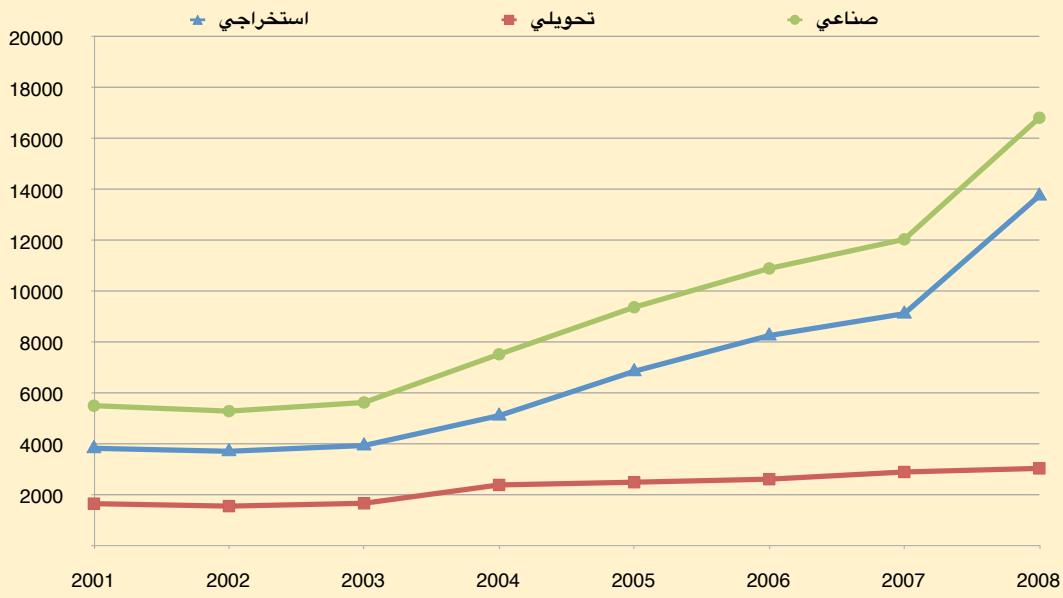

تطور القطاع الصناعي في سوريا 2001 - 2008 (مليون دولار)

المصدر: جهاز الاحصاء السوري

شكل 3/ 32

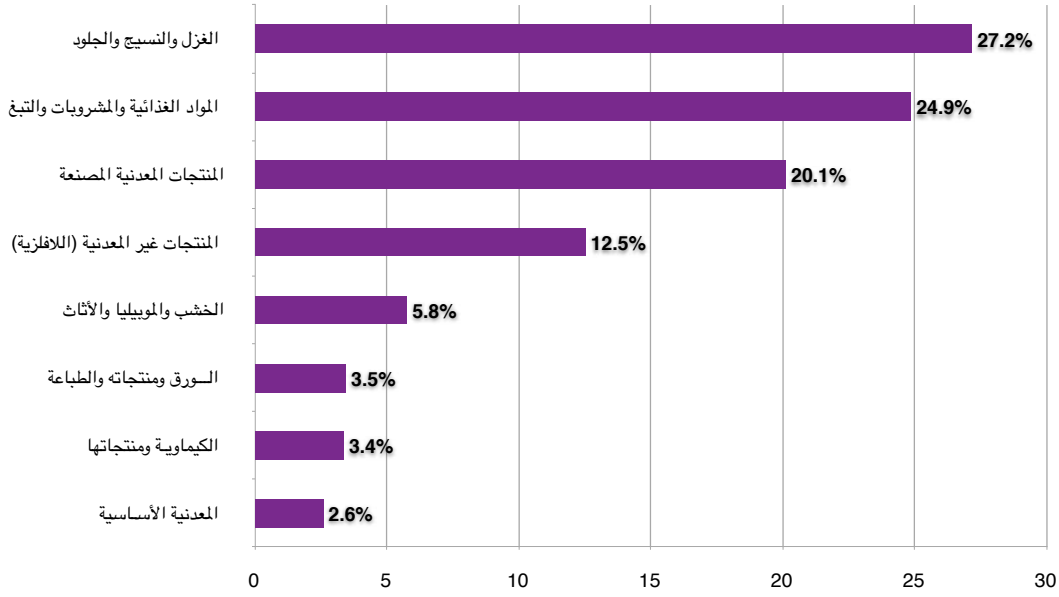

نسبة العمالة حسب القطاعات الصناعية الرئيسية في سوريا في 2008 (%)

المصدر: جهاز الاحصاء السوري

برميل في اليوم عام 2006 إلى 394 ألف برميل في اليوم عام ليصل إلي 390 ألف برميل في اليوم عام 2008 . وحسب التوقعات، سوف يستمر هذا الانخفاض مما يطرح تحديا كبيرا على سوريا مع تزايد الاستهلاك المحلي للطاقة[41].

ولهذا السبب، تحاول الحكومة جذب المستثمرين الأجانب لاكتشاف حقول جديدة كما اتجهت نحو تطوير موارد بديلة عن النفط كقطاع الغاز من خلال عدة مشاريع كمشروع «دير الزور» الغازي كما بدأت سوريا في زيادة وارداتها من الغاز حيث بدأت في شراء الغاز منذ يوليوز 2008 من مصر كما تراهن على إنشاء خط الغاز العربي للزيادة في مشترياتها.

و تخطط سوريا أيضا لتطوير مشاريع في قطاع النفط في المصب، و تتوفر سوريا حاليا على مصفاتين عامتين بطاقة إنتاج تصل إلى 240 ألف برميل يوميا. كما تعتزم الحكومة زيادة إنتاج منتجات أخف وزنا و ذات قيمة مضافة أعلى لتلبية الطلب المتزايد في أوروبا على هذه المنتجات.

و في هذا الصدد، سمح انفتاح هذا القطاع على الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركة الوطنية الصينية للبترول بإبرام اتفاق مع الحكومة لبناء مصفاة تكرير بسعة 100 ألف برميل يوميا في منطقة دير الزور في شرق سوريا

وعلاوة على ذلك ، وقعت الحكومة السورية عقودا مع فنزويلا وماليزيا وايران لبناء مصفاة تبلغ طاقتها 140 ألف برميل في اليوم في منطقة الفركلس ، بالقرب من مدينة حمص.

ومن جانب آخر، بلغت نسبة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5.8 ٪ عام 2008، وتتركز أساسا في صناعة النسيج (27 ٪) و (25 ٪) الصناعات الغذائية و الآلات الميكانيكية والكهربائية (20 ٪) ومواد البناء (13 ٪).

وتهيمن الدولة على هذه الصناعات التحويلية الرئيسة من خلال الشركة العامة لصناعات النسيج (GOTT) التي تشرف على صناعة خيوط القطن والصوف و السجاد والحرير، بينما يهيمن القطاع الخاص على الألبسة الجاهزة والأحذية بحصة 97 ٪ و98 ٪ على التوالي.

كما تشرف الحكومة على الصناعات الكيماوية والصناعات الغذائية[42] وصناعة تركيب الآلات الميكانيكية والكهربائية رغم ما قامت به من جهود لتوجيه هذه الصناعات نحو الخصخصة لتشجيع الاستثمار في هذه القطاعات.

و في عام 2008، كان هناك 99 وحدة للتصنيع في سوريا 659 من بينهم 32511 في قطاع الأغذية و 15520 في قطاع النسيج و 21178 وحدة في قطاع المنتجات المعدنية والآلات الميكانيكية والكهربائية.

ويشغل قطاع الصناعات التحويلية ما يقرب من 979101 موظف يعمل 27 ٪ منهم في قطاع النسيج و 22 ٪ في قطاع الأغذية (شكل 32/3)

و هناك العديد من الإجراءات التي ساهمت إلى حد كبير في رفع القدرة التنافسية للصناعة السورية ومنها:

-1إلغاء ضريبة الآلات التي كانت تشكل جزءاً من تكلفة الإنتاج.

-2 إلغاء ضريبة التركات بموجب المرسوم التشريعي رقم 56 لعام 2005 حفاظاً على المنشآت من البيع والتجزئة

-3 تخفيض الرسوم الجمركية على كافة المواد الأولية الزراعية

---

(41) **وتقدر احتياطات النفط في عام 2009 إلى 2.5 مليون برميل ، أي ما يعادل نصف احتياطات عمان ، و 3 ٪ من احتياطي الكويت حسب مجلة النفط والغاز**

(42) **خمس منتجات غذائية استراتيجية (القطن، القمح، الشعير، التبغ والشمندر).**

جدول رقم 3/28

الانتاج الصناعي في سوريا 2000 2008- (مليون دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصناعات الاستخراجية	5,486	4,124	4,141	4,473	5,560	7,379	8,674	9,197	14,460
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	1,635	1,712	1,838	1,944	2,074	2,168	2,217	2,243	2,840
الغزل والنسيج والجلود	1,221	1,529	1,524	1,610	1,739	1,922	1,989	1,981	2,299
الخشب والموبيليا والأثاث	250	210	220	229	426	460	486	508	478
الورق ومنتجاته والطباعة	38	43	30	35	80	79	80	77	306
الكيماويـــة ومنتجاتها	2,315	2,221	2,219	2,219	2,482	3,884	6,040	6,694	10,284
المنتجات غير المعدنية (اللافلزية)	534	436	430	448	769	876	920	900	1,069
المعدنية الأساسية	89	100	89	91	150	167	172	170	414
المنتجات المعدنية المصنعة	647	686	695	714	971	1,067	1,174	1,164	1,812
متنوعة اخرى (اعادة دوران)	42	20	17	18	22	49	46	89	2
مجموع الصناعات التحويلية	6,772	6,955	7,061	7,308	8,714	10,671	13,123	13,826	19,503

المصدر: جهاز الإحصاء السوري

و الصناعية لتصبح 1 ٪ بهدف تخفيض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية.

4- إنشاء المدن الصناعية في أربع محافظات مع وجود بنية تحتية ملائمة بالإضافة إلى صدور العديد من التشريعات والقوانين المالية وإحداث المصارف المختلفة وشركات التأمين ودخول اتفاقيات التجارة الحرة حيز التنفيذ وكل ذلك ساعد على زيادة الإنتاج الصناعي وزيادة الصادرات ونتج عن هذه التطورات مشاريع استثمارية بما يعادل 40،108 مليار ل.س، وبعدد 100 مشروع ومن خلال مشروع إعادة الهيكلة للوزارة في الشهر الثاني لعام 2008 بعد أن اعتمدت الهيكلة الجديدة قانون إصلاح القطاع العام وقانون تنظيم الصناعة وقانون حماية الصناعات الناشئة.

حققت الصناعات التحويلية أداء جيدا عام 2008 حيث ارتفع الإنتاج من 13.8 مليار دولار عام 2007 إلي 19.5 مليار دولار عام 2008.

وقد ارتفع إنتاج النسيج عام 2008 حيث بلغ 2،2 مليار دولار عام 2008 مقابل 1،9 مليار دولار عام 2007 مما يؤكد صمود الصناعة السورية بعد انتهاء اتفاقية الألياف المتعددة في يناير 2005 و يعزى ذلك إلى تحسين جودة المنتجات المحلية وإلى تنوعها وتخصص صناعاتها في ألبسة القطن التي تتمتع بجودة عالية، وتزايد الطلب على الألبسة الرياضية وألبسة الأطفال وألبسة الموضة للرجال من النوع الرفيع.

ونتيجة لذلك، شهدت صناعة الألبسة الجاهزة نموا هاما حيث أنشئت آلاف الورشات الصغيرة[43] التي تعمل على تحسين جودة منتجاتها لتستجيب للمعايير والمواصفات التي تفرضها الأسواق الخارجية، و تنامي في عدد المصانع التي حصلت على شهادة الأيزو 9001ISO/2000 .

وعلى الرغم من ذلك، تفتقر صناعات النسيج والألبسة إلى الاستثمارات الضرورية لتحديث وسائل إنتاجها والرفع من إنتاجيتها.

وتحتل الصناعات الغذائية المرتبة الثانية في القطاع الصناعي التحويلي في سوريا حيث تساهم بحوالي 25 ٪ من الناتج الصناعي التحويلي و تشغل أكثر من 11 ألف عامل عام 2008، وقد شهد الإنتاج تحسنا ملحوظا عام 2008 حيث بلغ 2،8 مليار دولار مقابل 2،2 مليار دولار عام 2007 إلا أن متوسط النمو السنوي تزايد بصعوبة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة (2 ٪) .

إلا أن الصناعات الغذائية لازالت تواجه صعوبات حيث تحتاج بشكل عام إلى تجهيزات واستقطاب استثمارات إضافية. فعلى سبيل المثال، لازالت 90 ٪ من صناعات منتجات الحليب تقليدية، وتعاني هذه الصناعات من مشاكل متعددة تتعلق بتخزين القمح وأجهزة التعليب بالنسبة لزيت الزيتون و مكننة عمليات فرزالفواكه والخضر والتحكم في آليات التبريد.

أما بخصوص قطاع الكيماويات، فقد سجل نموا بنسبة 53.6٪ عام 2008 حيث بلغ الإنتاج 10،2 مليار دولار مقابل 6،6 مليار دولار عام 2007. ويعزى هذا إلى ارتفاع أسعار المنتجات البتروكيميائية والأسمدة

[43] هناك صعوبة في إحصاء الورشات الصغيرة لعدم تسجيلها في غرف الصناعة.

عام 2008، إلا أن كلفة الاستهلاك الوسيط بقيت مرتفعة حيث لا تزال الدولة تتحمل جزءا من هذه الكلفة من خلال دعمها لهذا القطاع.

ويشغل قطاع الكيماويات أكثر من 13 ألف عامل، أي بنسبة 7 ٪ من إجمالي عمالة الصناعة التحويلية، ويعتمد هذا القطاع على صناعة الطلاء والبلاستيك والمنتجات الكيماوية المستعملة في الزراعة كالأسمدة والمبيدات وعلى المنتجات البتروكيماويات.

أما الصناعات الصيدلية في سوريا، فقد شهدت ازدهار بشكل متواصل حيث تؤمن 86 ٪ من حاجيات السوق المحلية إلا أنها تبقى معتمدة أساسا على المواد الأولية المستوردة.

كما شهدت صناعة الأسمنت ومواد البناء ارتفاعا في الإنتاج حيث بلغ 1 مليار عام 2008 مقابل 900 مليون عام 2007 أي بزيادة نسبتها 18.8 ٪، وتشهد صناعة الأسمنت ومواد البناء تطورا في العديد من المشاريع الجديدة مثل مشروع زجاج الفلوت، ومشروع البريفورم وتدشين معمل الأسمنت حماة بطاقة 2 مليون طن من الأسمنت سنويا.

أما بخصوص الصادرات السورية، فقد شهدت أداء جيدا حيث بلغت 14.3 مليار دولار عام 2008 مقابل 11.6 مليار دولار عام 2007، أي بنسبة نمو 23 ٪ (شكل 33/3). وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى الأداء القوي للصادرات غير النفطية و لاسيما صادرات السلع المصنعة التي بلغت 8 مليارات دولار في عام 2008. ويرجع ذلك إلى تحسين القدرة التنافسية السورية و توسيع وجهاتها إلى الأسواق بما في ذلك دول الخليج التي تحسنت التبادلات التجارية كثيرا فيها بفضل الدخول القوية لرؤوس الأموال الأجنبية من الخليج إلى سورية.

ومن بين أكثر المنتجات الصناعية المصدرة في سوريا في عام 2008، نجد المنتجات الغذائية التي تمثل 28 ٪ من مجموع الصادرات الصناعية التحويلية و منتجات الغزل والنسيج التي تمثل أيضا 28 ٪ من مجموع الصادرات الصناعية التحويلية.

وحسب بعض الخبراء تحسنت الصادرات النسيجية في عام 2008 بفضل تحسين نوعية المنتجات النسيجية المحلية و بفضل الحفاظ على مستويات الأسعار التنافسية ومن خلال التخصص في أقمشة القطن السوري الذي يعتبر مادة قليلة جدا في الصين.

وبالإضافة إلى ذلك، يرجع تزايد أداء قطاع النسيج إلى حد كبير إلى تحسن الانفتاح المتزايد على الأسواق العربية التي تناسب المنتجات السورية فيها مع أذواق المستهلكين في المنطقة العربية.

وتعتبر المواد الكيميائية المنتج الثالث الأكثر تصديرا في سوريا في عام 2008 بنسبة (22 ٪) تليها المنتجات الميكانيكية والكهربائية والآلات. و تجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع الأخير يشهد توسعا لاسيما قطاع السيارات الذي شهد عدة مشاريع جديدة في عامي 2008 و 2009 مثل الشركة الإيرانية لبناء السيارات IKCO التي تم إطلاقها في مايو 2009 و المرحلة الثانية من بناء خط تجميع للسيارات سمند. وهناك مشروع آخر تم في يوليو 2009 من قبل SIVECO لفتح خط التجميع في سوريا التي تهدف إلى بيع 2000 سيارة في العام بالإضافة إلى شركة السيارات الصينية جيلي التي قررت أيضا الاستقرار في سوريا لبيع السيارات في السوق المحلية.

الاستراتيجية الصناعية السورية عام 2015

أهم المعطيات التي تسعى إليها هذه الإستراتيجية هي تحقيق مستوى عال من التكيف مع النظام الاقتصادي الدولي وتحقيق الاندماج السريع في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ورفع القدرة التنافسية للسلع الصناعية السورية والمحافظة على حالة التعددية الاقتصادية السائدة حالياً في الاقتصاد السوري و تشجيع القطاع الخاص الوطني والعربي والأجنبي على زيادة الاستثمارات و إعادة هيكلة مؤسسات وشركات القطاع العام الصناعي وتنمية دور

شكل 33/3

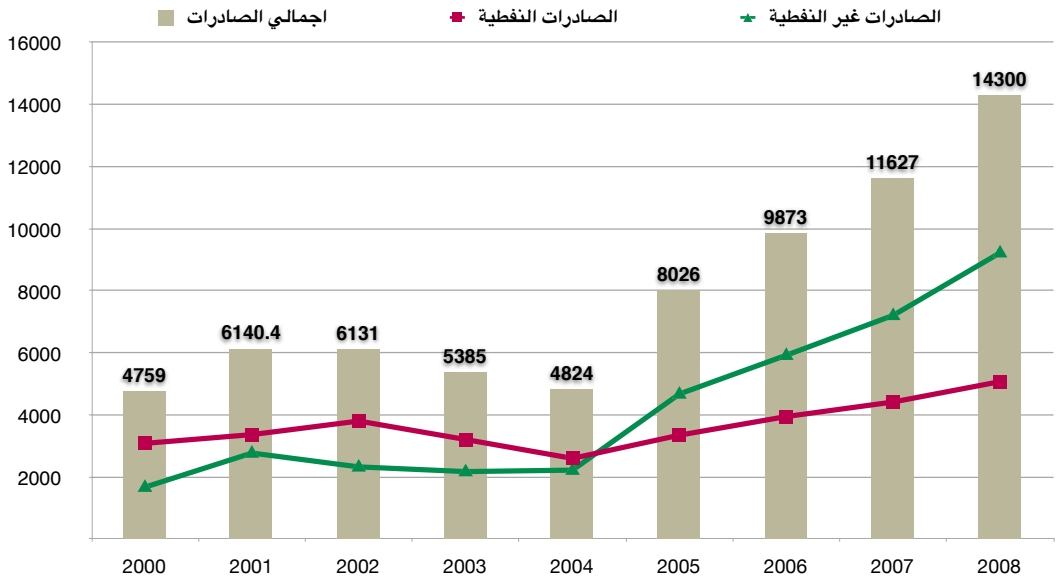

تطور الصادرات النفطية وغير النفطية في سوريا 2000 - 2008 (مليون دولار)

المصدر: جهاز الاحصاء السوري

شكل 3/ 34

المنتجات الرئيسية المصدرة في سوريا في عام 2008 (%)

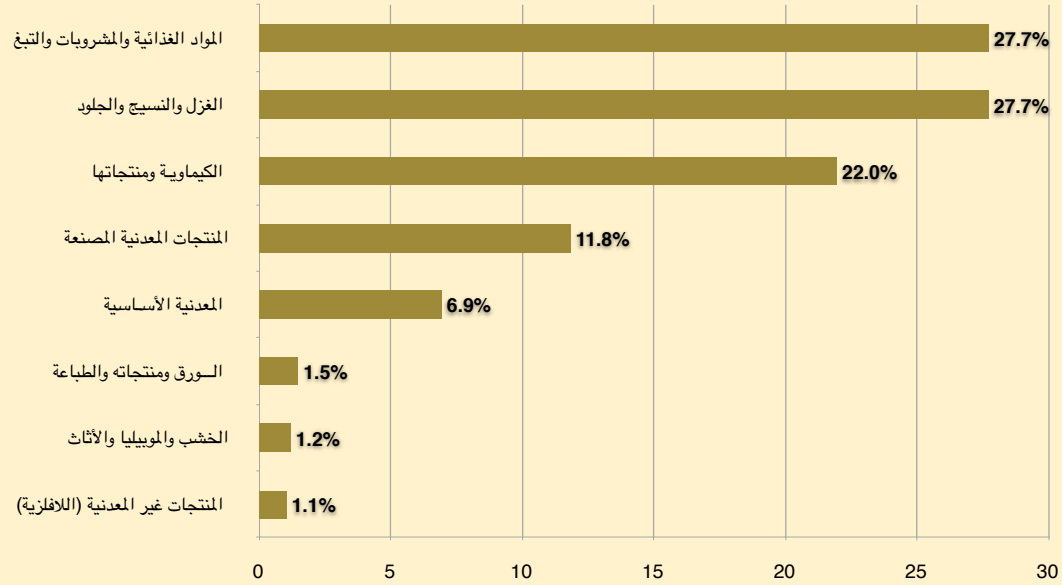

المصدر: جهاز الاحصاء السوري

غرف الصناعة في مشاركتها في صياغة السياسات الصناعية.

ولكن لهذه الإستراتيجية أهداف أخرى مثل: تحقيق معدل نمو سنوي لناتج الصناعة التحويلية بحدود 15 ٪ سنوياً و توظيف استثمارات خلال سنوات القادمة بما لا يقل عن 2،4 مليار دولار سنوياً و تحقيق نمو في الصادرات بمعدل 10 ٪ سنوياً وخلق 50 ألف فرصة عمل سنوياً وتحسين مستوى الدخل للفرد إلى 540 دولاراً شهرياً.

ومن المشاريع الإستراتيجية الجاري تنفيذها الآن ضمن وزارة الصناعة هي:

المشروع الأول: إعادة هيكلة وزارة الصناعة من خلال تعديل الهيكلية الإدارية الحالية القائمة للحصول على أعلى أداء إداري ممكن وينفذ بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

الثاني: إعادة تأهيل القطاع العام الصناعي من خلال إعداد برامج زمنية تنفيذية تتناول الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة، وجعله يعمل وفق آليات السوق مع طلب تعديل بعض القوانين عند الضرورة.

الثالث: برنامج التحديث الصناعي وهو عبارة عن منحة بمقدار 2،2 مليون يورو ممول من الحكومة الإيطالية بالتعاون مع منظمة اليونيدو.

الرابع: تعزيز البنية التحتية للجودة الذي بدأ العمل فيه منذ الشهر الخامس من هذا العام مدته أربع سنوات وبميزانية تقدر ب 12 مليون يورو، ويهدف إلى إدخال مجموعة من التغيرات إلى التشريعات السورية الوطنية بما يتعلق بمواضيع الجودة.

الخامس: الميثاق الأورو-متوسطي، وهو برنامج تعاون يهدف إلى دعم وتمكين اقتصاديات الدول ذات المظلة الأورومتوسطية من النهوض والتطور لتستفيد من الاتفاقيات المرتبطة بمنظومة هذه البلدان، وجعل المنطقة الأوروبية المتوسطية بحلول عام 2010 مساحة كبيرة للتجارة الحرة والانتعاش الاقتصادي ويحوي الميثاق مبادئ عامة يمكن للشركاء في منطقة المتوسط اعتمادها كقاعدة لوضع سياسة خاصة بالمشروعات، حيث ستقوم كل دولة من الدول المتوسطية ومن بينها سورية بتطبيق مبادئ هذا الميثاق.

السادس: تحديث التعليم والتدريب المهني في سورية ككل بميزانية قدرها 21 مليوناً ويساهم هذا المشروع بتطوير القدرة التنافسية للمشاريع السورية وخلق فرص عمل أفضل، وسيركز البرنامج على قطاعين اقتصاديين هما: الألبسة الجاهزة والصيانة الهندسية، وينفذ في مراكز التدريب المهني في دمشق وحمص التابعة لوزارة الصناعة وتقدر كلفة المشروع ب 25 مليون يورو مدته 3 سنوات ينتهي في نهاية هذا العام.

السابع: مشروع التنافسية حيث تم تشكيل فريق عمل لإعداد دراستين قطاعيتين الأولى للألبسة الداخلية والثانية للصناعات.

الثامن: وهو برنامج لتطوير البحث الصناعي والتعريف بأهمية البحث العلمي الصناعي، وأخيراً: مشروع إعادة هيكلة المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، وشركاتها التابعة لتتحول إلى مؤسسة اقتصادية تعمل وفق قواعد السوق. وفيما يتعلق بالتشريعات المرتبطة بتطوير عمل الوزارة فهناك مشاريع قوانين ومراسيم أعدت ورفعت إلى رئاسة مجلس الوزراء مثل مشروع مرسوم إحداث مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية وتحويله إلى هيئة ومشروع قانون حماية الصناعة الناشئة، ومشروع مرسوم تعديل مرسوم الحوافز رقم 1715 لعام 1977 بما يتلاءم مع الواقع الحالي، إضافة للعديد من مشاريع المراسيم لتعديل الملاك العددي للشركات و قوانين أو مراسيم قيد الإعداد.

أما المراسيم التي هي قيد الإعداد فهي مشروع قانون إحداث الاتحادات الوطنية الصناعية النوعية، ومشروع مرسوم تشريعي لإحداث صندوق خاص بإصلاح القطاع العام الصناعي، ومشروع

قانون إحداث مركز التحديث الصناعي ومشروع قانون الحوافز المادية للجهات الإدارية، ومشروع قانون تنظيم للصناعات الكيميائية. فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية رصدت وزارة الصناعة للمؤسسات والجهات التابعة لها اعتمادات استثمارية بقيمة 5750 مليون ليرة سورية خلال عام 2008، وهي موزعة بين 5399 مليون ليرة موارد محلية، 35 مليون ليرة موارد خارجية.

وتسعى الوزارة ضمن رؤيتها المستقبلية إلى تنفيذ وترجمة ما ورد في الخطة الخمسية العاشرة للصناعة التحويلية إلى مشاريع في الخطط السنوية، وسيتم التعاقد مع شركة لتأهيل معمل حديد حماة بتمويل من قرض هندي ب 25 مليون دولار والتعاقد لتنفيذ مشروع زجاج الفلوت، وتنفيذ مشروع البريفورم من ضمن كتلة اعتمادات وزارة الصناعة. ويجرى حالياً تصديق العقد الموقع بين شركة طرطوس للإسمنت لتأهيل المعمل، الذي يتضمن رفع الطاقة الإنتاجية إلى 800 ألف طن/سنوياً ومعالجة مشكلة التلوث فيه، ويتم أيضاً التعاقد هذا العام لتركيب الخط الرابع لإنتاج العبوات الزجاجية الدوائية في شركة زجاج حلب، وغيرها من المشاريع. مع أهمية الرؤية المستقبلية إلا أنه تحتاج الصناعة في الوقت الحالي إلى معونة فنية تدعم فلترة إنشاء عناقيد صناعية إذ إن العديد من التجمعات الصناعية المختلفة القائمة حالياً لنشاطات صناعية تحقق فيها سورية ميزة نسبية، إلا أنها تحتاج إلى بنية فنية ومالية أقوى تعزز ترابطاتها مع القطاعات الأخرى وترفع من قدرتها التنافسية، كما تحتاج الصناعة إلى معونة فنية مالية لتمديد مشروع التحديث الصناعي وإنشاء مركز تحديث صناعي يعنى بتأهيل الصناعة السورية في كافة قطاعاتها. في حديث غرفة الصناعة عن البيئة الاستثمارية في سورية هناك تطورات لهذه البيئة بشكل عام في سورية وخاصة في القطاع الصناعي، وبلغ عدد المنتسبين في غرفة صناعة دمشق وريفها 16987 خلال الأعوام الماضية. قبل الحركة التصحيحية كانت معظم الصناعات تعتمد على استثمارات صغيرة أدواتها بسيطة وكانت السيطرة للصناعات الغذائية ذات المنشأ الزراعي وصناعة الألبسة التي تعتمد على القطن.وبعد الحركة التصحيحية تطورت الصناعة تطوراً كبيراً من حيث النوعية ودخلت صناعات جديدة مثل الصناعات الكيميائية والهندسية والمعدنية ودخلت استثمارات كثيرة على القطاع الصناعي في مجال الإسمنت والحديد الصلب والصناعات التكنولوجية. والتطور شمل عدة نواحي أدت إلى التطور بالقطاع المالي الذي أدى إلى تحسين بيئة الاستثمار من ناحية السماح لعمل البنوك الخاصة ودخول شركات التأمين المحلية. وشمل التطور الصناعي تطوراً وزيادة في عدد المنشآت الصناعية، فقد كان عددها خلال 14 سنة الماضية 318 منشأة، وفي عام 1994 بلغ عددها 13128 منشأة، ووصلت إلى 16987 منشأة في الوقت الحالي وذلك في منطقة دمشق وريفها فقط.

و من أجل النهوض بالتشريعات ودورها في التطور وإيماناً بالدور الذي تلعبه الأطر التشريعية الفعالة في تحفيز دور القطاع الخاص، دأبت سورية على بناء النظم المشجعة للأعمال مركزة على دعم مبادرات رواد الأعمال، وقد فتحت سورية اقتصادها أمام الازدهار والتقدم الذي تجلبه الأعمال والاستثمارات من خلال قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وغيره من التشريعات والإجراءات الهادفة إلى تحسين بيئة الاستثمار. قانون الاستثمار 10 يمنح العديد من الحوافز السخية الجاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب ومنها: رأس المال إذ يمكن أن تكون الشركات المسجلة بموجب هذا القانون أجنبية الملكية بالكامل ويمكن للمستثمرين استيراد الآلات ووسائل النقل والمواد الأولية معفاة من الرسوم الجمركية وقيود الاستيراد الأخرى، وتعفى الشركات المشتركة التي يساهم القطاع العام فيها بنسبة 25 ٪ من رأس المال من كافة ضرائب الدخل وغيرها لمدة تصل إلى سبع سنوات، بينما تعفى المشاريع الخاصة من الضرائب لمدة خمس سنوات، وتعفى المشاريع المشتركة من 50 ٪ من كل الرسوم الضريبية الأخرى، وإذا تجاوزت نسبة السلع أو الخدمات المصدرة 50 ٪ من كامل الإنتاج خلال فترة الإعفاء الأصلية تمنح الشركة سنتين إضافيتين من الإعفاء. كما يمكن للمستثمرين فتح حسابات بالقطع الأجنبي في المصرف التجاري السوري بما يعادل القيمة الإجمالية للاستثمار و75 ٪ من عائدات التصدير، ويسمح لهم بإعادة رأسمال الاستثمار والأرباح إلى وطنهم بعد خمس سنوات. و تجدر الإشارة إلى تطور الصناعات جغرافياً، فبعد أن كانت محصورة بدمشق وحلب، تشهد في الوقت الحالي تطوراً كبيراً في محافظات حماة وحمص واللاذقية وبعض المحافظات الشرقية، وقد اعتبرت الصناعة بالخطة الخمسية العاشرة أنها (قاطرة النمو) وبالتالي كان التركيز كبيراً لإزالة المعوقات الموجودة أمامها وإزالتها. وقد أقيمت ثلاث مدن صناعية رئيسية في سورية/عدرا، وفي منطقة شيخ نجار بحلب وفي حسياء بحمص، حيث تقام هذه المدن على بنية تحتية جيدة كي تجتمع فيها الصناعات لتسهيل الخدمات، وتعتبر هذه المدن الصناعية إحدى النقاط المهمة في تطور الصناعة لأنها موزعة في أماكن مختلفة قد تكون غير خدمية. أهم الصناعات الموجودة في دمشق وريفها تضم القطنيات والألبسة الجاهزة والمنتجات الغذائية، والأدوية البشرية والمنظفات الصناعية والملمعات والدهانات، والكرتون والورق الصحي والأجهزة المنزلية الكهربائية، الكابلات، بروفيلات الألمنيوم. الموارد الطبيعية الرئيسية هي النفط الخام والغاز الطبيعي والفوسفات، الإسفلت والملح الصخري والرخام والجبس، والحديد الخام وفلزات الكروم والمنغنيز. أما المنتجات الزراعية والحيوانية الرئيسية: القطن والقمح والشعير والشوندر السكري والعدس والحمص والزيتون والخضار والفواكه ولحم البقر والغنم والدواجن والبيض والحليب. والقطاعات الصناعية الرئيسية هي التعدين والصناعات النسيجية، الصناعات الغذائية، التشييد وتكرير النفط والبتروكيماويات. و قدر إجمالي الصادرات 5644 مليون دولار، وأهم السلع المصدرة النفط الخام والمنتجات النفطية والفاكهة والخضار والألياف القطنية والملابس واللحوم والحيوانات الحية والقمح.

القطاعات الصناعية الواعدة في سوريا

في إطار جعل الاقتصاد السوري اقتصادا منفتحا ، نفذت سوريا تدريجيا تدابير لتشجيع الاستثمار و لاسيما الأجنبي منه. ففي عام 2007 حل قانون جديد للاستثمار محل قانون عام 1991 و الأكثر أهمية فيه هو إمكانية خلق شركة من دون شريك سوري و إعادة رؤوس أموالها المستثمرة في حالة البيع. كما تم إنشاء وكالة وطنية للاستثمار تحت سلطة رئيس الوزراء.

و ينعكس هذا الانفتاح في التوقيع على اتفاقات تجارية منها إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية في عام 1998 و دخول اتفاقية ثنائية مع تركيا حيز التنفيذ في عام 2005 و التوقيع على اتفاق الشراكة مع أوروبا.

ولقد تم تعويض الجهود التي تبذلها الحكومة بزيادة صافية في الاستثمار الأجنبي المباشر التي تضاعفت بنسبة 3.5 بين 2005 و 2008 حيث تهيمن على هذه الاستثمارات الأجنبية الاستثمارات التركية والعراقية واللبنانية والسعودية والكويتية والأردنية.

أيضا ، من أجل تحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي وتشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اتخذت الحكومة برنامجا واسع النطاق من الإصلاحات لتحويل قطاع الإنتاج وإعادة هيكلته. كما تأمل تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المنتجة.

وفي هذا الصدد، تم اتخاذ تدابير لتشجيع الاستثمار حيث تستهدف الحكومة القطاعات التي تتمتع بإمكانات نمو عالية ألا و هي الصناعات الغذائية والصناعات المعدنية والميكانيكية والآلات والمنسوجات والملابس والصناعات الكيماوية بما في ذلك صناعة الأدوية التي تشهد حاليا توسعا كبيرا.

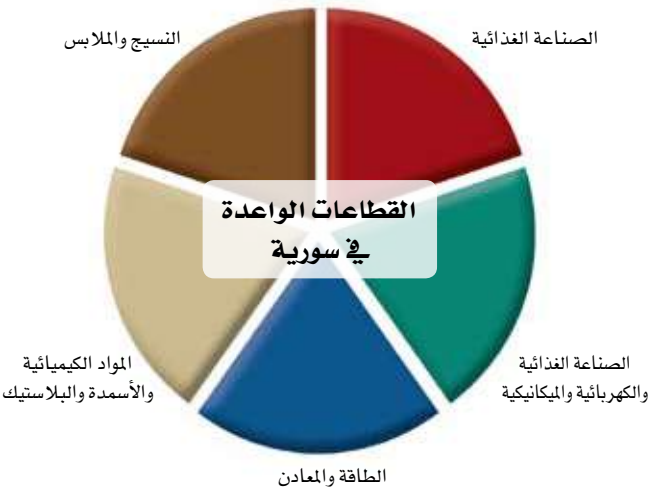

الصناعات الغذائية

تعتبر الحكومة السورية قطاع الصناعات الغذائية قطاعا إستراتيجيا مهما باعتباره منفذا للزراعة الطبيعية. وفي الواقع، إن تحويل الموارد الزراعية إلى منتجات مصنعة يمنع تراكم مخزون المزارعين و يساعد على تلبية الطلب المحلي للغذاء و يساهم في زيادة الصادرات. وقد عملت الحكومة على تحديث أساليب الإنتاج والتعبئة والتغليف بهدف مطابقة معايير الجودة الدولية.

ومن فرص الاستثمار في هذا القطاع ، نجد إنتاج الزيتون والسمن والزبدة ومنتجات الألبان والتعبئة والتغليف والمشروبات ، وعصير البرتقال المركز...

واستثمرت العديد من الشركات الأجنبية في هذا القطاع كمجموعة الأناضول التركية الكبرى المتخصصة في المواد الغذائية و شركة الاتصالات السعودية مجموعة بن لادن و شركة نستله السويسرية و مجموعة الأخرس الإماراتية و المجموعة البرازيلية Cristalsev وشركة التبغ البريطانية الأمريكية Tobacco....

صناعة المنسوجات والملابس

نظرا لتوفرها على موارد كبيرة من القطن والصوف والحرير، تستفيد سوريا من تجربتها الطويلة في مجال المنسوجات والملابس ومن قوة عاملة مؤهلة و خبرة كبيرة في الأعمال اليدوية.

و لقد فتحت تركيا والاتحاد الأوروبي الباب أمام أسواق جديدة لصناعة النسيج السورية. فعلى سبيل المثال هناك طلب كبير على الملابس الداخلية المصنوعة في سورية من قبل الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية أو الكويت.

و تعتبر المنسوجات حاليا المنتج المصنع الأول الأكثر تصديرا بنسبة 28 ٪ من الصادرات الصناعية السورية التحويلية كما لها آفاق كبيرة في المستقبل.

و من أجل جذب الاستثمار في هذا القطاع، تسعى الحكومة لتطوير الطاقة الإنتاجية لسوريا حيث شهد قطاع والمنسوجات والملابس خلال الفترة 2000-2007 ، 1125 مشروعا استثماريا بقيمة 545 مليون دولار ليرة سورية.

و من الفرص المتاحة في هذا القطاع نجد تصنيع وتجهيز الغزل (قطن و بوليستر و نايلون..) وصناعة الملابس الجاهزة والملابس الداخلية ..

كما استقرت العديد من المجموعات الدولية في سوريا كمجموعة ناف ناف و المجموعة الألمانية Addidas و المجموعة التركية Mutaf Oghlu Mustapha.

الصناعات الكيميائية والبلاستيكية

تشهد الصناعات الكيميائية والبلاستيكية تطورا سريعا في سوريا حيث تم إنشاء 923 مشروعا صناعيا ما بين 2000 و 2007 في هذا القطاع الذي يولد استثمارا بقيمة 106 مليون ليرة سورية.

و تعتبر احتياطيات سوريا من الفوسفات من بين اكبر الاحتياطات في العالم بقيمة حوالي 2 مليار طن ولكن تعرقل تطوير القطاع منذ فترة طويلة بسبب انخفاض الطاقة الإنتاجية لسوريا. ففي عام 2005، تم افتتاح أول مصنع لمعالجة الفوسفات الذي بفضله يتوقع أن يصل الإنتاج السنوي إلى 3.8 مليون طن.و نظرا لتوجهه في المقام

تدشين معمل لإنتاج السكر في حمص بطاقة مليون طن سنويا

تم تدشين أول معمل خاص لتكرير السكر في سورية في منطقة جندر قرب حمص تحت اسم «شركة السكر الوطنية » وبطاقة تكريرية تصل إلى مليون طن سنويا.

و من المتوقع أن تتضاعف الطاقة الإنتاجية للمعمل لتصبح 2 مليون طن سنويا بغية تلبية الاحتياجات المحلية واحتياجات الأسواق المجاورة.

ويبلغ استهلاك السوق المحلية من السكر الأبيض قرابة 700 ألف طن سنويا، فيما يبلغ إنتاج سورية حاليا من السكر المستخرج من الشمندر السكري 150 ألف طن، كما يقدر استهلاك دول الجوار (الأردن، لبنان، العراق) نحو 1.5 مليون طن سنوياً من السكر الأبيض.

و من المتوقع أن ترتفع طاقة المعمل التي تفيض عن حاجة السوق السوري و إعطاءه قوة ومرونة أكبر لمزيد من المنافسة بين السلعة المستوردة والسلعة المصنعة محلياً.

ووعد رئيس مجلس إدارة الشركة بأن يبقى سعر مادة السكر الأبيض في السوق المحلية أقل من سعر السكر المستورد ، مع «الحفاظ على مقاربة السعر العالمي».

ويساهم في هذه الشركة مجموعة العساف للاستثمارات المحدودة ، وشركة كارجيل العالمية، ومجموعة كريستالسيف كوميرسيوربريزنتاكو البرازيلية.

وأوضح رئيس مجلس إدارة الشركة أن المصنع بني بتقنية برازيلية ويعتمد على المواد الأولية البرازيلية المنشأ.

ومصفاة شركة السكر الوطنية مصممة كي تعالج 3000 طن من سكر القصب الخام يومياً وتحويلها إلى بلورات سكر أبيض عالي الجودة، برأسمال قرابة 200 مليون دولار.

واعتبر رئيس اتحاد غرف التجارة السورية أن الشركة «أكبر استثمار صناعي يشهده القطاع الخاص الصناعي في سورية »، كما تعتبر واحدة من أضخم شركات تكرير السكر في منطقة الشرق الأوسط.

يذكر أن منشأة أخرى لإنتاج السكر الأبيض يتم العمل على إنجازها في مدينة حسياء الصناعية بطاقة إنتاجية تقدر 600 ألف طن سنويا

الأول نحو أسواق التصدير، سمح تطوير هذا القطاع لسوريا بزيادة إيراداتها من العملة الأجنبية.

و بالمثل شهدت صناعة المستحضرات الصيدلانية تطورا واعدا. حيث تتوفر سوريا على أكبر عدد من صناعات الأدوية من بين الدول العربية وعددها 64 مصنعا،، إثنان منها حكومية. وبلغت صادرات الأدوية 150 مليون عام 2007 حسب المجلس العلمي للصناعات الصيدلية. كما تم وضع تشريعات جديدة لتسهيل الحصول على شهادات المشاريع الصناعية الجديدة كالصناعات الصيدلية حيث سمحت هذه التشريعات بتطوير إنتاج الأدوية الجنيسة (Generic).

ومن بين الفرص المتاحة في قطاع الصناعات الكيميائية والبلاستيكية ، نجد معالجة الفوسفات والنترات وحامض الستريك، وإنتاج الأدوية الكيماوية الطبيعية والأسمدة والمنظفات الصناعية وصناعة الأكياس البلاستيكية وصناعة البلاستيك...

ومن بين المجموعات الدولية المصنعة للمواد الكيميائية في سورية، نجد الفريق الهندي

(Chemicals Ltd Morarji Dhramsi) ومجموعة الكويتية Kuwaiti United Investment Compagny و المجموعة الإماراتية Julfar ...

الصناعات الكهربائية والميكانيكية والمعدنية

من أجل تنويع الاقتصاد، تولي الحكومة السورية اهتماما خاصا للصناعات الكهربائية والميكانيكية والآلات. و مع الانفتاح التدريجي الذي شهده القطاع الخاص، شارك العديد من المستثمرين في مجال إنتاج السيارات حيث تم افتتاح محطتين لتجميع السيارات والكابلات الكهربائية وأجهزة التلفزيون بشراكة سورية إيرانية. ولقد سجل هذا القطاع 5583 مشروع بين عامي 2000 و 2007 وهو ما يمثل 2.281 مليار ليرة سورية من إجمالي استثماراتها .

ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع نجد صناعة قطع غيار السيارات ، والكابلات الكهربائية والهوائيات وقضبان الصلب وتجمع السيارات...

و من بين المجموعات الدولية المستقر في سوريا المجموعة الإيرانية Siamco، Sapa، Sigico و المجموعة السعودية Suadi Binladin Group و المصرية El Sewedy Group و من كوريا الجنوبية KIA Motors و من الصين Haier و المجموعة الكويتية Al Jaz Groupt و Khalaf Trading ....

سوريا والأزمة المالية العالمية

على غرار معظم البلدان ، تأثر الاقتصاد السوري بالأزمة المالية العالمية بسبب انخفاض الصادرات النفطية و غير النفطية وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وتقلص تحويلات العمال الأجانب.

وفي هذا السياق ، انخفض معدل النمو الاقتصادي في عام 2009 من 5.2 ٪ في عام 2008 إلى 3 ٪ في عام 2009. كما تباطأ نشاط القطاع غير النفطي وخاصة قطاع الصناعة التحويلية والتشييد والخدمات بسبب الأزمة المالية العالمية حيث قدر معدل نمو القطاع غير النفطي في عام 2009 4.5 ٪ مقابل 6 ٪ في عام 2008. وارتفع معدل البطالة إلى 11 ٪ في عام 2009 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، أما التضخم فقد انخفض بشكل حاد ليصل إلى 2.5 ٪ ، مما يعكس انخفاض أسعار المواد الغذائية والنفطية.

كما تأثرت الصادرات من السلع والخدمات بسبب الركود الذي شهدته أوروبا و دول الخليج حيث انخفضت من 19 مليار دولار في عام 2008 إلى 16.7 مليار دولار في عام2009.

و لقد أثر انخفاض صادرات النفط التي تشكل 30 ٪ من إجمالي الصادرات على عائدات الحكومة السورية و الحجم الإجمالي للصادرات. و حسب مصادر رسمية تراجعت الصادرات إلى النصف في الأشهر الأخيرة من 2008 لتتراجع أكثر في عام 2009.

وفيما يخص قطاع الصناعة، شهدت صناعة النفط انخفاض أسعار النفط العالمية في أواخر 2008 وأوائل عام 2009. و حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، يمكن أن يشهد هذا القطاع تراجعا قدره 1.9 -٪.

ومع ذلك ، فإن الانكماش الذي شهده هذا القطاع ليس فقط بسبب آثار الأزمة المالية العالمية و لكن بسبب الانخفاض المستمر للاحتياطيات وإنتاج النفط في سوريا الذي دام 5 سنوات.

وفي قطاع الصناعة التحويلية، تأثر قطاع الملابس والمنسوجات الذي يعتبر أكبر مصدر صناعي في سوريا بشكل خاص من انخفاض الصادرات الموجهة نحو أوروبا و دول الخليج. وحسب المجلة الاقتصادية الأسبوعية لسورية فإن عشرات المنشآت الصناعية في حلب أغلقت أبوابها في الأشهر الثلاثة الأخيرة.

علاوة على ذلك، بعد الزيادة التي شهدتها مشاريع الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي في عام 2008، ولا سيما في قطاع السيارات والأسمنت، ساهمت الأزمة المالية العالمية في تباطؤ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية.

و مع ذلك، كانت آثار الأزمة المالية محدودة على الاقتصاد السوري و لم تخلق ركودا في سوريا وذلك بفضل عدة عوامل:

- **أولا**، كان الموسم الزراعي في عام 2009 جيدا وعوض التباطؤ الذي شهده نشاط قطاع الصناعات التحويلية والبناء والخدمات.

- **ثانيا**، لا يزال تنظيم القطاع المصرفي في سوريا صارما ويدار بتحفظ و بالتالي لم يتأثر بعدوى الأزمة المالية العالمية.

- **ثالثا** ، إن تحسين العلاقات الدبلوماسية والسياسة مع دول أوروبا والدول العربية المجاورة سيوفر تربة خصبة للمزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي وزيادة التبادل التجاري بين سوريا و الدول الأخرى على الرغم من الأزمة المالية العالمية.

- **رابعا** ، كان تأثير الأزمة المالية العالمية ضعيفا على قطاع السياحة الذي يعتبر قطاعا مهما في ما يتعلق بالعائدات الحكومية لسوريا. بل ارتفع عدد السياح بنسبة 9 ٪ في النصف الأول من عام 2009 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2008. وكان السياح القادمين من دول الخليج هم السبب الأساسي في هذا الارتفاع، بالإضافة إلى السياح الغربيين الذين يتوافدون على نحو متزايد إلى سوريا منذ الانفتاح الدبلوماسي لسوريا مع الغرب.

ومن أجل التصدي لآثار الأزمة المالية العالمية و في سبيل دعم الإقراض وخاصة للمشروعات الاستثمارية قام المصرف المركزي السوري باتخاذ عدد من الإجراءات منها :

1 – تقليل الاحتياطي الإلزامي بمقدار يصل إلى 5 ٪ للمصارف التي تزيد من إقراضها للمشروعات الاستثمارية.

2 – إلزام بعض المصارف العامة بشطب الجزاءات على الديون المتأخرة، ومد فترة السداد.

3 – تخفيض معدلات سعر الفائدة الإرشادي على الودائع من 7-9 ٪ إلى 6-8 ٪.

4 – وضع تسهيل مقرض الملاذ الأخير.

5 – زيادة سقف الإقراض لمشروعات التنمية من 25 ٪ إلى ما يقرب من 35 ٪ للمشروع الواحد. علاوة على ذلك استحدثت وزارة المالية حوافز ضريبية لتشجيع الشركات على المساهمة في الأهداف

شكل 3/ 35

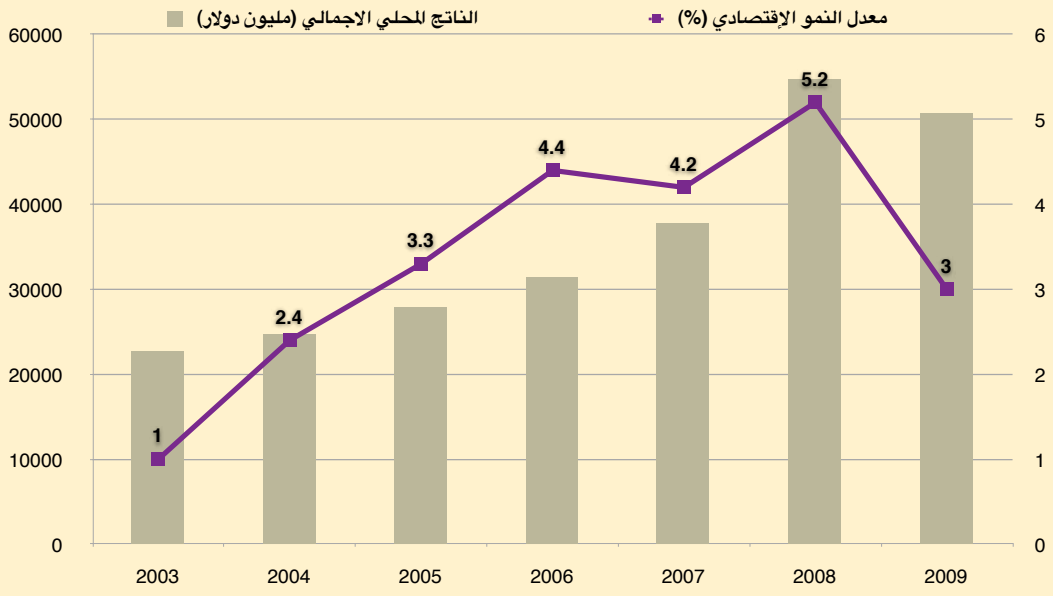

آثار الازمة المالية العالمية على نمو الاقتصاد السوري 2003 – 2009

المصدر : مصرف سورية المركزي

شكل 36/3

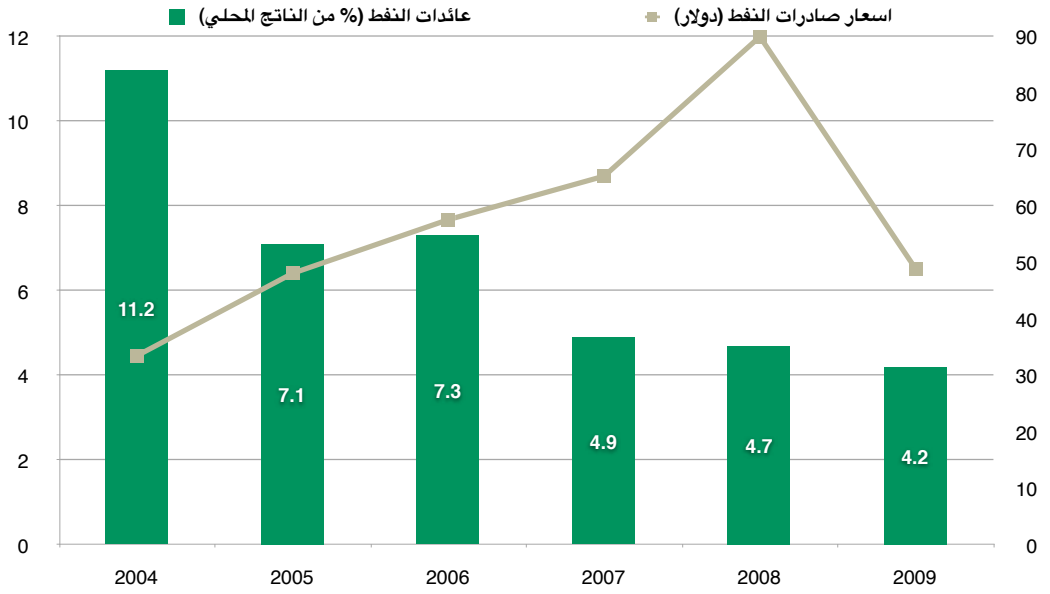

انخفاض عائدات النفط في سوريا بسبب الأزمة المالية العالمية
2009 - 2004

المصدر : IMF و مصادر وطنية

الإستراتيجية مثل ممارسة النشاط في أماكن نائية، و زيادة التوظيف، وطرح إصدارات عامة مبدئية في سوق الأسهم.

وكذلك اتخذت السلطات تدابيراً لتخفيف آثار الجفاف والارتفاع في أسعار الديزل على القطاع الزراعي. وتضمنت هذه التدابير إعفاء المزارعين في المناطق المتضررة من الجفاف من الضرائب، وإعادة جدولة القروض، وشطب الجزاءات على فوائد الائتمان المتأخرة، علاوة على قيام السلطات بزيادة أسعار شراء المحاصيل الزراعية الأساسية.

كما أنشأت الحكومة صندوق الدعم الزراعي في عام 2008 بهدف تقديم تحويلات نقدية مباشرة للفلاحين تحل محل الدعم المتعدد للمدخلات المستخدمة في الزراعة، وتم تخصيص مبلغ 10 مليارات سورية للصندوق في ميزانية 2009.

كما استمرت السلطات في إدخال الإصلاحات الهيكلية بما في ذلك تبسيط إجراءات الاستثمار، وتحديث المعايير المحاسبية، وترشيد النظام الضريبي. وبداية من يونيو 2009 تم رفع حد الأجور المعفاة من الضرائب، ولتعويض الإيرادات العامة تمت زيادة الحد الأقصى لمعدل الضريبة على دخل الأفراد من شريحة 75 ألف ليرة شهريا فما فوق من 20 ٪ إلى 22 ٪.

ومن المتوقع أن يساهم التعافي الاقتصادي الحالي لدى الشركاء التجاريين في زيادة تدريجية في الصادرات، وتحويلات العاملين في الخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك يتوقع أن يستمر القطاع الزراعي في التعافي من الجفاف الحاد الذي أصابه خلال العامين الماضيين. ومن ثم ينتظر أن يحقق النمو غير النفطي حوالي 5 ٪ في عام 2010 بينما يتوقع أن يظل التضخم منخفضا. علاوة على ذلك ينتظر أن يستمر الائتمان المصرفي للقطاع الخاص في النمو بشكل قوي.

ومع ذلك ، فمن المهم استخلاص الدروس من الأزمة المالية الدولية لمواجهة التحديات الرئيسية التالية :

تشكل الصناعات النفطية تحديا كبيرا لسوريا بسبب الانخفاض المتواصل في إنتاج النفط، ويرجع ذلك إلى عدة عوائق منها خاصة محدودية استعمال التكنولوجيا والانخفاض المستمر لاحتياطياتها.

تهيمن الصناعات النفطية على القطاع الصناعي حيث تساهم بنسبة 23 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 30 ٪ من إجمالي الصادرات، كما تتركز الصادرات على منتجات ذات قيمة مضافة ضعيفة النسيج والقطن والصناعات الغذائية.

تعاني الصناعة السورية أيضا من معوقات متنوعة كالنقص في تكوين وتأهيل اليد العاملة وقلة الكوادر المتخصصة في المعارف التقنية والتكنولوجية والعلمية. ويرجع ذلك إلى هجرة الأطر والعلماء إلى خارج سوريا من جهة، وإلى طبيعة منظومة التربية التي لا تتلاءم مع حاجيات سوق العمل من جهة أخرى كما تعاني الصناعات من قلة الاستثمار وضعف الجودة والتسويق لمنتجاتها.

رغم انفتاح اقتصاد سوريا والإصلاحات التي أنجزت، لازال القطاع الحكومي مهيمنا خاصة في القطاعات الهامة كالصناعات الغذائية والكيماويات والإسمنت والمواد الأولية لصناعة النسيج مما يحد من مبادرة القطاع الخاص ويضعف تنافسية هذه القطاعات.

أمام هذه التحديات، تبقى من أولويات الاقتصاد السوري تنويع صناعاته واقتصاده، وفي هذا الاتجاه، هناك ضرورة للتوجه نحو صناعات معتمدة على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار كشرط للتنمية المستدامة. كما لابد من تطوير القطاع الخاص من خلال تحسين مناخ الأعمال ووضع منظومة تربوية ملائمة وتكوين يد عاملة خاصة فئة الشباب التي هي في حاجة ماسة لفرص عمل جديدة. وينبغي للاقتصاد السوري تعزيز وتيرة نموه لمواجهة الضغط الديمغرافي الحالي حيث يتزايد كل من عدد السكان بنسبة 2.5 ٪ سنويا والقوة العاملة بنسبة 3 ٪ إلى 4 ٪ كل عام، يضاف إلى ذلك 1،5 مليون مهاجر عراقي.

سلطنة عمان

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

عمان

أهم المؤشرات لعام 2008

- تعداد السكان: 2,7 مليون نسمة
- الناتج المحلي الإجمالي: 52 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 6.2 %
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية): 18 987 دولار
- الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي (القيمة الحالية): 13.7 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي: 59 %
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: 11.3 %
- الاستثمار الأجنبي المباشر: 2,9 مليار دولار
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات : 93 %
- القطاعات الصناعية الرئيسية: النفط وصناعة السكر.

على الرغم من الأزمة المالية العالمية، شهد اقتصاد سلطنة عمان أداء جيدا للسنة السادسة على التوالي حيث بلغ معدل النمو الحقيقي6.2 ٪ عام 2008. ويعزى هذا الأداء الجيد إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية عام 2008 و إلى إتباع إستراتيجية برنامج الاستثمار العام الذي يهدف إلى تنويع اقتصاد البلاد.

و لقد شهد الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان ارتفاعا خلال 35 عاما بفضل الاستفادة من عائدات النفط حيث ارتفع من 330 مليون دولار إلى 52 مليار دولار عام2008 .

كما عرف متوسط دخل الفرد ارتفاعا أيضا حيث انتقل من 480 دولار أمريكي إلى 18 ألف دولار أمريكي، و ذلك بالنسبة لعدد سكان تضاعف عدده أربع مرات خلال هذه المدة (2.7 مليون نسمة عام 2008).

تعتمد التنمية الاقتصادية العمانية اعتمادا كبيرا على النفط (59 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي و 76 ٪ من عائدات التصدير و 80 ٪ من الإيرادات في عام 2007). و بالتالي انخرطت السلطات العمانية في سياسة واسعة لتنويع اقتصاد البلاد من أجل تخفيف اعتمادها على الطاقة و ذلك من خلال إعطاء الأولوية للمشاريع الكبرى التي تهدف إلى تحديث البلاد ووضع برنامج لاستثمارات كبيرة في البنية التحتية والبناء والخدمات والنفط والصناعة التحويلية.

و وعيا منها بأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية خصصت الحكومة العمانية 8 ٪ من مجموع النفقات عام 2008 لتشجيع القطاع الخاص و ذلك من خلال المنح المقدمة لتمويل مشاريع القطاع الخاص التي تم وضعها بمساعدة من الجهات الفاعلة الحكومية ولا سيما في مجالات النفط والمياه والكهرباء والتعدين. ولقد زادت هذه الإعانات بنسبة 26 ٪ عام 2008 مقارنة بالعام السابق.

و كنتيجة لذلك، ساعدت هذه البرامج الاستثمارية الكبيرة في تطوير القطاعات غير النفطية تطويرا سريعا مثل قطاعات السياحة والخدمات والتجارة والتصنيع وأيضا قطاع الصناعة التحويلية الذي شهد ازدهارا على مدى الأعوام الخمسة الماضية حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة التحويلية عام 2008 ثلاث مرات منذ عام 2004 و بلغ 6،4 مليار دولار مقابل 2.1 مليار دولار عام 2004.

ويرجع هذا التوسع الاقتصادي بالأساس إلى النمو القوي الذي عرفه قطاع البتر وكيماويات الذي يهيمن على صناعة النسيج و الذي يمثل 65 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية لعام 2008. و لقد ساهم الطلب العالمي القوي وارتفاع أسعار النفط في زيادة القيمة المضافة بنسبة 50 ٪ لترتفع من 2.7 مليار دولار إلى 4.2 مليار دولار.

و لقد ارتفع عدد المنشآت الصناعية عام 2008 ليبلغ 53 مؤسسة صناعية مقابل 43 مؤسسة عام 2006 و ذلك نتيجة لنمو صناعات مواد البناء حيث تضاعف عددهم من 9 عام 2006 إلى 18 عام 2008. (جدول 30/3)

وعلى الرغم من أن قطاع صناعة البتر وكيماويات هو القطاع المهيمن في السلطنة، فإن القطاع الصناعي قطاع متنوع بشكل واضح، حيث نجد قطاعات أخرى كالصناعات الغذائية والأسمنت والألومونيوم والصلب.

و تشجع الحكومة العمانية من جانبها تطوير الصناعات التحويلية من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وبناء مشاريع كبيرة للبنية التحتية والنقل و توفير موارد الطاقة اللازمة لتطوير قطاع الصناعة التحويلية.

و تعتبر صناعة المواد الغذائية والأسماك و الألومنيوم والصلب والتعدين من بين الصناعات التي تتطلب اهتماما خاصا. و لهذا الغرض أعلنت سلطنة عمان عن استثمار 5 مليارات دولار من أجل اجتذاب القطاع الخاص للصناعة الأساسية وهي صناعة الصلب و التي تعتمد على تصنيع الصلب لمواد البناء الذي يتواجد في مابيلا.

وتقوم الحكومة أيضا بتشجيع صناعة التعدين من خلال بيع المزيد من الأسهم إلى القطاع الخاص ولا سيما في صناعة الذهب

جدول رقم 29/3

القيمة المضافة الصناعية لعمان 2004-2008 (مليون دولار)

	2004	2005	2006	2007	2008
الصناعات الإستخراجية	10,631	15,288	17,533	19,023	31,094
الصناعة التحويلية	2,160	2,650	4,018	4,601	6,469
صناعة المنتجات النفطية المكررة	64	123	133	318	256
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	1,208	1,505	2,701	2,771	4,213
الصناعات التحويلية الأخرى	887	1,021	1,184	1,512	2,000
إجمالي الأنشطة الصناعية	12,791	17,938	21,551	23,624	37,563

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي 2009

جدول رقم 3/30

توزيع المنشآت الصناعية والاستثمار والعمال حسب القطاع في عمان 2006-2008

النشاط الصناعي	عدد المنشآت			عدد العاملين			إجمالي الاستثمار ر.ع (000)		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008	2006	2007	2008
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	9	9	6	104	196	186	1.161	4.366	421
الغزل والنسيج والملابس والجلود	-	1	2	-	17	147	-	70	224
الخشب والمنتوجات الخشبية بما فيها الأثاث	3	-	5	64	-	73	122	-	248
الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	1	-	2	432	-	7	1	-	60
الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والبلاستيك والزجاج	12	8	5	789	266	629	429.037	121.461	41.837
منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	9	3	18	185	527	516	6.117	1.907	180.043
الصناعات المعدنية الأساسية	1	2	5	13	764	104	70	14.7	2.8
المنتجات المعدنية	4	9	4	132	93	397	1.195	1.377	3.345
صناعات أخرى	4	4	6	22	47	252	635	24.349	66.758
الجملة	43	36	53	1,741	1,910	2,311	439.337	168.23	295,736

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي 2009

والنحاس نظرا للإقبال الشديد عليهم من الهند.

و نتيجة لذلك تمت تنمية العديد من المناطق الصناعية بما في ذلك ست مناطق جديدة من بينها الرسيل وريسوت و صحار و نزيوة حيث تستطيع هذه المناطق الصناعية استضافة أكثر من 300 مشروعا صناعيا وحوالي 35 ٪ من المشاريع المشتركة مع الشركاء الأجانب.

وهناك مشروع كبير تم إطلاقه في أوائل عام 2009 في منطقة تدعى «صحار المنطقة الاقتصادية الخاصة» وهو مشروع لشركة مشتركة بين الشركة الحكومية «صحار للتنمية الدولية «وشركة هندية كبيرة متخصصة في البنى التحتية «SKILL» وشركة هولندية «Netherland Port of Rottardam» .

وسوف يتم وضع هذا المشروع في أربع مراحل و ذلك على مساحة 4500 هكتار بالقرب من ميناء صحار، حيث يهدف إلى إنشاء منطقة اقتصادية خاصة تحتوي على عدد كبير من الصناعات والأنشطة والخدمات ذات الصلة بهذه الصناعات.

ولا يزال قطاع النفط يهيمن على الاقتصاد العماني حيث يساهم ب 59 ٪ في الناتج المحلي الإجمالي، و كنتيجة للارتفاع الاستثنائي الذي عرفته أسعار النفط عام 2008، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة 63 ٪ ليصل إلى 31 مليار دولار عام 2008 مقابل 19 مليار دولار عام 2007.

و بعد أربعة أعوام من التراجع في إنتاج النفط، شهد هذا الإنتاج ارتفاعا عام 2008 بنسبة 7 ٪ ليصل إلى 277 مليون برميل مقارنة ب 259 مليون برميل في عام 2007.

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة النفط تلعب دورا مركزيا في تنمية الصناعات التحويلية حيث أنها توفر المواد الأولية لصناعة البتروكيماويات والأسمدة، وصناعات الألمنيوم والصناعات الكهربائية وتحلية المياه بأسعار تنافسية.

حققت الصادرات العمانية أداء جيدا عام 2008 ، نظرا للتطور السريع الذي تعرفه صادرات البلاد غير النفطية والتي تحقق نموا متزايدا. ولقد بلغت قيمة مجموع الصادرات السلعية 38 مليار دولار عام 2008 مقابل 25 مليار دولارعام 2007 ، أي بزيادة قدرها 52 و ذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط العالمية عام 2008. و تتميز الصادرات العمانية أساسا بهيمنة المنتجات النفطية حيث تمثل 76 ٪ من إجمالي الصادرات و لقد ارتفعت هذه الصادرات النفطية عام 2008 بنسبة 52 ٪ لتصل إلى 29 مليار دولار.

و لقد عرفت الصادرات غير النفطية تغيرا سريعا حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي 35 ٪ بين عامي 2004 و 2008، لتسجل في عام 2008 أكبر زيادة لها بنسبة 48 ٪ وذلك بفضل النمو في الصادرات من المواد الكيماوية والبتروكيماويات ، والتي زادت بنسبة 74 ٪ خلال الفترة 2007-2008.

كما ارتفعت الصادرات من منتجات البلاستيك ومشتقاته حيث زادت بنسبة 65 ٪. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الطلب العالمي القوي على هذه المنتجات وخاصة في آسيا، وهذا يدل على أن سلطنة عمان في طريقها لتصبح أكثر قدرة على المنافسة على هذه المنتجات في السوق العالمية.

أما بالنسبة للصادرات من المنتجات الغذائية والزيوت النباتية والحيوانية، فقد شهدت أداء استثنائيا بنمو بلغ 57 ٪ عام 2008.

شكل 37/3

إنتاج البترول في عمان 2004 - 2009 (مليون برميل)

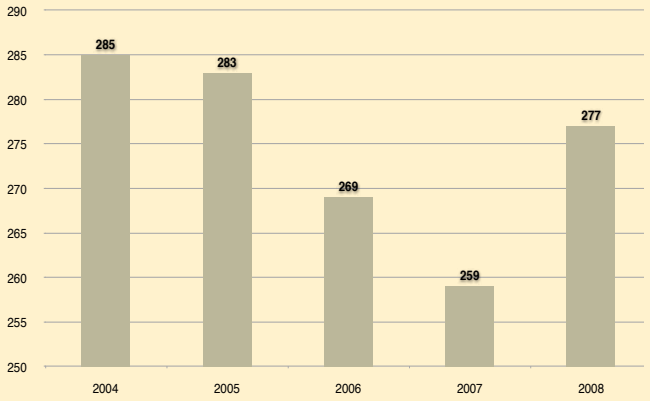

المصدر: البنك المركزي

(جدول 31/3)

و لا تزال الصادرات من المنسوجات تشهد تراجعا زادت حدته عام 2004 و تزامن مع فترة نهاية اتفاقية المنسوجات المتعددة الألياف ، ذلك إضافة إلى أن عمان دولة مفتوحة على حواجز تجارية منخفضة نسبيا مما أدى إلى استيراد كمية ضخمة من المنسوجات من آسيا وخصوصا من الصين. و تعتمد بقية الصادرات العمانية على إعادة التصدير الذي يمثل 51 ٪ من إجمالي الصادرات لعام 2008 حيث يتركز جزئه الأكبر في إعادة تصدير الآلات ومعدات النقل الذي يمثل أكثر من 88 ٪ من الصادرات العمانية.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لصادرات سلطنة عمان الذي لم يسجل أي تغير يذكر وظل مركزا بشدة في عدد قليل من البلدان و خاصة الهند والإمارات اللتان تستقبلان 54 ٪ من الصادرات غير النفطية العمانية مثل المشتقات النفطية والغاز المسال ، والكابلات ، والأسمدة بكميات كبيرة للهند.

و في هذا الصدد، تم الشروع في تنفيذ اتفاقات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في فاتح يناير من عام 2009 بالإضافة إلى التوقيع على اتفاقات مماثلة مع كوريا واليابان واستراليا وسنغافورة التي ستمكن من توسيع وجهات تصدير المنتجات العمانية غير النفطية.

عمان و الأزمة المالية العالمية

تأثر الاقتصاد العماني بالأزمة المالية العالمية نتيجة للانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط العالمية والذي أدى إلى انخفاض قوي لعائدات النفط بنسبة 50 ٪ في النصف الأول من عام 2009 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

و كنتيجة لانخفاض عائدات النفط، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 52 مليار دولار عام 2009 مقابل 43 مليار عام 2008. ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو في عمان ليصل إلى 3 ٪ عام 2009 مقابل 6.2 ٪ في عام 2008.

و لقد أثرت هذه الأزمة بشكل أساسي على القطاع النفطي ، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي من 65.5 مليار دولار أمريكي خلال فترة يناير / مارس 2008 إلى 37.3 بليون دولار عام 2009 أي بانخفاض قدره 75 ٪، بينما حافظ القطاع غير النفطي على

جدول رقم 31/3

صادرات عمان حسب السلع 2004 - 2008 (مليون دولار)

	2004	2005	2006	2007	2008	تغير 07/08 (في المئة)
الصادرات النفطية	10,979	15,916	17,687	18,979	29,010	52.9
الصادرات غير النفطية						
منتجات غذائية وحيوانية وصناعات غذائية	397	447	389	463	728	57.2
نسيج وألبسة	63	39	29	18	12	-33.3
منتجات كيماوية وبتروكيماوية	74	234	363	463	808	74.5
منتجات البلاستك والمطاط ومنتجات مشتقة	82	87	84	297	492	65.7
منتجات معدنية	113	134	568	1,184	1,639	38.4
منتجات الحديد	192	253	326	318	433	36.2
منتجات أخرى	184	266	376	650	921	41.7
المجموع	1,105	1,461	2,137	3,395	5,033	48.2
إعادة التصدير	1,416	1,534	2,016	2,639	3,988	51.1
إجمالي الصادرات	13,500	18,911	21,839	25,013	38,031	52

المصدر: البنك المركزي العماني

شكل 3/38

آثار الأزمة العالمية على الصناعات المعدنية والبتروكيماوية والبلاستيك في عمان(مليون دولار)

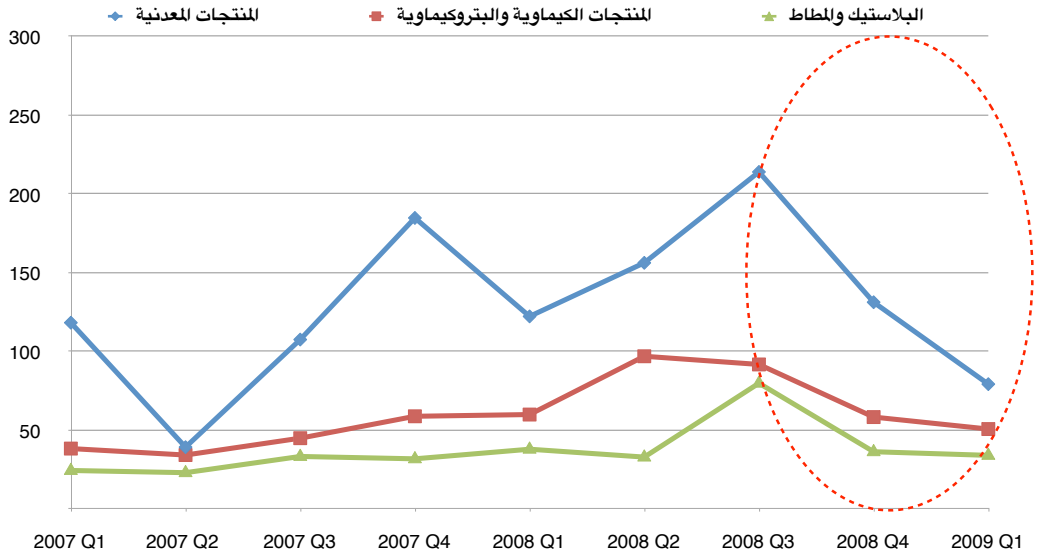

المصدر: البنك المركزي

ديناميكيته على الرغم من الأزمة المالية العالمية وذلك بفضل سياسة الحكومة التي قررت متابعة المشاريع الاستثمارية الكبيرة الجارية.

أما بخصوص القطاع الصناعي، فلقد انخفض إنتاج صناعات النفط نتيجة للانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط العالمية حيث انخفضت من 71.5 مليون برميل في النصف الأخير من عام 2008 لتصل إلى 62.8 في الأول من عام 2009.

كما انخفضت صادرات الصناعات المعدنية بدورها بنسبة 35 ٪ في الربع الأول من عام 2009 مقارنة بالنصف الأول من العام السابق، حيث انخفضت من 321 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2008 إلى 208 ملايين دولار في الربع الأول من عام 2009.

و لقد تأثرت أيضا الصناعات الكيماويات والبتروكيماويات بالانكماش العالمي الحاد حيث انخفضت صادراتها بنسبة 15 ٪ بين النصف الأول من عام 2008 والربع الأول من 2009.

وشهدت الصادرات من منتجات البلاستيك ومشتقاته انخفاضا أيضا حيث بلغت 100 مليون دولار في النصف الأول من عام 2008 لتصل إلى 89 مليون دولار ، أي بانخفاض قدره 10 ٪. (شكل 3/38).

كما انخفضت صادرات الصناعة التحويلية عموما في سلطنة عمان في الربع الأول من عام 2009 بنسبة 11 ٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي (البنك المركزي 2009).

ومع ذلك ، صمد الاقتصاد العماني في وجه الأزمة المالية الدولية حيث استفاد من تراكم عائدات النفط في الأعوام الخمسة السابقة و الاستثمارات الضخمة التي تم إطلاقها و التي ستمكن من زيادة إنتاج النفط والغاز و ضمان عائدات ضخمة في السلطنة خلال السنوات المقبلة.

أما بالنسبة لعام 2010 ، فسوف يؤدي الارتفاع التدريجي لأسعار البرميل الحالية إلى تشجيع النشاط الاقتصادي و إنعاش الإيرادات العامة للبلد تدريجيا.

و من المتوقع أن يعرف الاقتصاد تسارعا في وتيرة الإنفاق العام وزيادة الاستثمار خاصة في القطاع غير النفطي. ومن المتوقع أيضا أن تستأنف الصناعات الرئيسة نشاطها بفضل انتعاش الطلب العالمي، و أن يتحسن معدل النمو الاقتصادي عام 2010 بنحو 3.7 ٪ مقابل 3 ٪ عام 2009 و أن انخفض معدل التضخم ليبلغ 2.5 ٪ مقابل 3.5 ٪ عام 2008.

وبفضل الإصلاحات الكبرى لمناخ الأعمال فمن المرتقب تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة نتيجة لتزايد ثقة المستثمرين الأجانب الذين تم تشجيعهم عن طريق إطلاق برنامج التحرر الذي يحظى بجاذبية خاصة.

ومع ذلك، ينبغي لسلطنة عمان أن تأخذ دروسا من الأزمة المالية العالمية بأن تسعى إلى مضاعفة جهودها لتنويع اقتصادها ليكون أقل اعتمادا على النفط والسلع.

ونظرا لاعتماد التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان بشكل كبير على الموارد المتولدة عن إنتاج النفط والغاز والتي تمثل ما يقرب من 76 ٪ من عائدات التصدير، فلا زالت سلطة عمان عرضة لتقلبات أسعار السوق من المواد الهيدروكربونية .

وفضلا عن ذلك ينبغي للاقتصاد العماني أن يواجه تحديا رئيسيا آخرا و هو خلق فرص العمل حيث أن المشاريع لا تخلق فرص عمل تكفي لاستيعاب الشباب في سوق العمل حيث يتراوح معدل البطالة ما بين 10 و 15 ٪ من القوى العاملة على الرغم من التدابير التي نفذتها السلطات العمانية في عمليات التدريب و «تعمين» الوظائف.

و كنتيجة لذلك فإن معدل الاستثمار المنخفض في القطاع غير النفطي يبطئ من انتعاش منافذ جديدة و من الإصلاحات الهيكلية المرغوب فيها. و لهذا السبب، ترتكز إستراتيجية الحكومة على التطور و ذلك من خلال إقامة صناعات ذات قيمة مضافة عالية وذات رأس مال كثيف، حيث يمكن خلق فرص عمل مؤهلة.

دولـــة فلسطيـن

فلسطين

أهم المؤشرات لعام 2008

- تعداد السكان : 3,6 مليون نسمة
- الناتج المحلي الإجمالي: 5 مليار دولار
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: 1412 دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي: 0.3 %
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: 17 %
- مساهمة الاستثمار الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي: 18 %
- قيمة صادرات السلع والخدمات: 737 مليون دولار

القطاعات الصناعية الرئيسة: الصناعات الغذائية و صناعة النسيج وصناعة الأثاث والخشب.

شهد عام 2008 استمرار تراجع العديد من مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني وذلك نتيجة للظروف التي واجهها خلال العام، وأهمها استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية ضده لاسيما ما يتعلق بتصعيد مستويات الحصار وإغلاق المعابر واستمرار مصادرة الأراضي وبناء الجدار.

ونتيجة لذلك، لم يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلا بنسبة متواضعة ليصل إلى 5 مليار دولار مقابل 4.5 مليار عام 2007، وتجدر الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد بلغت 1412 دولار.

ويتبع اتجاه العمالة بصورة عامة، مسار الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ معدل البطالة 29 ٪ في عام 2008 مقارنة بمعدل قدره 21 ٪ في عام 2000، وتدل بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على أن معدل البطالة في قطاع غزة أعلى بكثير حيث بلغ في 35.2 ٪ عام 2008 مقارنة بمعدل قدره 24.5 ٪ في الضفة الغربية ويفرض تراجع العمل في القطاع الخاص ضغوطا على السلطة الفلسطينية في اتجاه توسيع فرص العمل في القطاع العام وتقديم الإعانات كصمامات أمان لضمان الاستقرار الاجتماعي على الرغم من الكلفة المالية العالية. وقد توسعت العمالة في القطاع العام ليصل إلي 64 ٪ عام 2008.

ونتيجة لارتفاع معدل البطالة، وسياسة الإغلاق الاستراتيجية، ظل الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة يزداد حدة وانتشارا ، واتسعت الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة الأكثر عزلة. فمنذ عام 2000، فقدت 62 ٪ من الأسر الفلسطينية ما يزيد عن 80 ٪ من دخلها (السلطة الوطنية الفلسطينية 2008).

ونتيجة لتزايد حدة الفقر، اضطرت الأسر الفلسطينية إلى خفض إنفاقها على الاحتياجات الأساسية وبيع الممتلكات، وتأخير سداد الفواتير، وإيقاف الأطفال عن الدراسة (منظمة أوكسفام، 2008، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2008). كما أن الأزمة التي طال أمدها قد تجلت في تردي نوعية التعليم والخدمات الصحية،

وإذا كان من المعترف به أن أكثر من ثلث رأس المال المادي الفلسطيني قد دمر، فإنه لم يجر بعد تقييم لمدى الخسارة في رأس المال البشري حاضرا ومستقبلا وآثارها على المدى الطويل.

وفي ظل الظروف الراهنة، يتوقع أن يزداد الفقر حدة في عام 2009 لأن النمو الاقتصادي المتواضع المتوقع لن يكون كافيا لمجاراة النمو السكاني أو للتأثير على حالة البطالة، خاصة في غزة.

ولعمليات الإغلاق ونقاط التفتيش والحواجز، الذى ارتفع عددها من 376 عام 2005 الى 600 عام 2008 ، تأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني من خلال قنوات متعددة، فهي تحد من إمكانية حصول المنتجين على المدخلات المستوردة اللازمة للإنتاج ، كما أنها تعرقل في الوقت نفسه وصولهم إلى أسواق التصدير والأسواق المحلية. وتؤدي عمليات الإغلاق إلى ارتفاع تكاليف المدخلات المستوردة والنقل والتخزين. ومن المسلم به على نطاق واسع أن سياسة الإغلاق الإسرائيلية تشكل أحد العوامل الأشد تدميرا التي تقيد الاقتصاد الفلسطيني (السلطة الوطنية الفلسطينية والبنك الدولي ومكتب العمل الدولي، 2008).

وبهذا تحول الاقتصاد الفلسطيني من اقتصاد تقوده استثمارات القطاع الخاص إلى اقتصاد متدهور جراء أوضاع شبيهة بأوضاع الحرب، وأصبح الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا يعتمد على موارد القطاع العام والمعونة الخارجية التي باتت الآن موجهة نحو تلبية احتياجات الاستهلاك الضرورية وتوفير الإغاثة بدلا من الاستثمار.

ونتيجة استمرار السياسات الإسرائيلية ضد الإقتصاد الفلسطيني لاسيما فيما يتعلق بتقييد و تضييق قاعدته الإنتاجية، يتوجه الاقتصاد في قطاع غزة وفي الضفة الغربية اليوم أساسا نحو قطاع الخدمات حيث يساهم هذا الأخير بنسبة 76،8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، يليه القطاع الصناعي الذي يمثل 14٪ والقطاع الزراعي بنسبة 9،1 ٪، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يساهم بنسبة 2،7 ٪. وكما يظهر من الشكل 39/3، فباستثناء قطاع الخدمات، تراجعت مساهمة جميع القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عام 2000.

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي، فيعتمد أساسا على صناعات صغيرة يبلغ عددها 10904 منشأة في قطاع غزة والضفة الغربية، 91 ٪ منها منشآت تابعة للقطاع الخاص و90 ٪ عبارة عن صناعات صغيرة جدا تشغل أقل من 5 أشخاص.

فحسب مكتب الإحصاءات الفلسطيني، يشغل القطاع الصناعي حوالي 12.6 ٪ من إجمالي العمالة في فلسطين، ويعتمد القطاع الصناعي أساسا على الصناعات التحويلية التي تساهم بـ 98 ٪ من القيمة المضافة وتشغل 98 ٪ من العمال.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يفتقر عموما إلى الموارد الطبيعية وأن الصناعات الاستخراجية و خاصة الحجر و الرخام تتركز فى الضفة الغربية أما قطاع غزة فلا يحتوى على أية صناعة استخراجة سوى الرمل التى يتم استخراجها دون تخطيط.

ارتفعت قيمة الناتج الصناعي التحويلي من حوالي 647 مليون دولار في عام 2007 إلى 863 مليون دولار في عام 2008 محققا معدل نمو بلغ 33 ٪، حسب تقديرات المكتب الأحصائي الفلسطيني.

ألا أن إجراءات الإغلاق الإسرائيلية ضد قطاع غزة، أسفرت عن توقف النشاط في نحو 90 ٪ من المؤسسات الصناعية في القطاع و تشغيل النسبة الباقية بأقل من 40 ٪ من طاقتها الإنتاجية.

ويهيمن على الصناعة الفلسطينية أربع قطاعات، منها المنتجات الغذائية والتبغ التي تساهم بنسبة 30 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي، تليها صناعة مواد البناء بنسبة 17 ٪ وصناعة المنسوجات والملابس بنسبة 13 ٪ وصناعة الخشب ومنتجاته والأثاث بنسبة 9 ٪ (شكل 39/3).

يتميز قطاع الصناعات الغذائية بشكل خاص بميزة استراتيجية بالنسبة للاقتصاد وللساكنة الفلسطينية، فهو يؤمن حاجيات الغذاء للساكنة التي تتزايد بقوة (3.3 ٪) كما يلعب دورا أساسيا في تشغيل

جدول 32/3

أهم المؤشرات الاقتصادية في فلسطين(الضفة الغربية وقطاع غزة) (مليون دولار)

السكان وقوى العمل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السكان (بالألف)	3,212	3,335	3,455	3,576	3,700	3,825	3,952	4,081	3612
القوة العاملة (بالألف)	695	675	694	758	790	827	872	913	875
عدد العاملين (بالألف)	597	505	477	564	578	633	872	913	626
معدل البطالة ٪	21	25	41	33	33	29.0	29.6	28.9	29
العمالة في إسرائيل (بالألف)	117	70	49	55	50	63	63	67	75
توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات									
الزراعة ٪	14	12	15	16	16	14	16	16	13
الصناعة ٪	14	14	13	13	13	13	12	13	12
البناء والتشييد ٪	20	15	11	13	12	12	12	11	11
الخدمات والفروع الأخرى ٪	52	60	61	59	60	60	61	61	64
الأداء الماكرو إقتصادي									
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	4,116	3,816	3,484	3,920	4,144	4,480	4,394	4,512	5099
الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية	5,274	4,404	4,010	4,461	4,740	4,758	4,929	5,037	6107
نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار	1,281	1,144	1,009	1,096	1,120	1,171	1,112	1,106	1412
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بالدولار	1,327	1,175	1,030	1,117	1,148	1,165	1,050	945	1285
الاستثمار العام	595	499	367	472	293	298	150	176	688
الاستثمار الخاص	851	623	311	654	743	751	664	640	810
إجمالي الاستثمار	1,446	1,122	678	1,126	1,036	1,008	814	816	1498
نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي ٪	35	29	20	29	25	23	19	18	29
التجارة الخارجية									
صادرات السلع والخدمات	731	507	418	436	482	538	370	500	737
واردات السلع والخدمات	2,986	2,339	2,129	2,405	2,749	3,120	3,118	3,615	3769
فجوة الموارد	-2,254	-1,832	-1,710	-1,969	-2,267	-2,582	-2,748	-3,115	-3032
نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	18	13	12	11	12	12	8	11	15
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	73	61	61	61	66	70	71	80	74

1 تشمل الارقام سكان الضفة الغربية وقطاع غزة 1

المصادر: سلطة النقد الفلسطينية، مكتب الإحصاءات المركزي الفلسطيني، الاونكتاد، التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2009.

الفلسطينيين حيث يشغل أزيد من 9660 عاملا. أما أهم المنتجات فهي زيت الزيتون والزيتون والفرولة.

وبلغت القيمة المضافة للصناعات الغذائية 262 مليون دولار عام 2008 مقابل 171 مليون دولار عام 2007، أي بنسبة تزايد 53 ٪، إلا أن عدد المنشآت الصناعية في هذا القطاع واصل انخفاضه حيث تراجع من 1793 وحدة عام 2001 إلى 1558 وحدة عام 2006، أي بنسبة انخفاض 13 ٪.

وهذا يبين طبيعة وحجم الصعوبات التي تعيق ازدهار هذا القطاع بسبب الإغلاقات المفروضة من إسرائيل والتي تمنع المنتجين من الحصول على المنتجات الوسيطة ومن الولوج إلى الأسواق المحلية والأجنبية ومن الحصول على الرساميل الضرورية للاستثمار كما تعيق حركة النقل والعمال.

ويعتبر قطاع مواد البناء ثاني أهم قطاع صناعي تحويلي في فلسطين حيث يساهم بنسبة 18 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويشغل حوالي 8000 عاملا. ويكتسي هذا القطاع أهمية بالغة حيث يحظى بأولوية لدى السلطة الفلسطينية لتلبية حاجيات قطاع البناء والأشغال العمومية ولضمان النمو الاقتصادي .

ولقد تطور بناء السكن بسرعة كبيرة أساسا بفضل عودة مستثمري الشتات الفلسطيني إلى داخل بلدهم. كما منحت السلطة الفلسطينية أراضي الملك العمومي للساكنة لتشجيع البناء. و نتيجت ذلك سجلت القيمة المضافة لهذا القطاع إرتفاعا بـ 11 ٪ عام 2008 حيث بلغت 149 مليون دولار مقابل 134 مليون دولار عام 2007.

إلا أن العديد من ورشات البناء في قطاع غزة والضفة الغربية توقفت، كما تم توقيف جميع مشاريع المؤسسات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية ووكالة الغوث الدولية والتي قدرت بـ 116 مليون دولار بسبب ندرة مواد البناء.

وصرحت نقابة الصناعة الفلسطينية أن حصار غزة تسبب في غلق وتوقف مجموع مصانع مواد البناء، 13 في الزليج و30 في الإسمنت و145 في الرخام و250 في الآجر وبالتالي فقدان 3500 عاملا لمناصب عملهم.

وتعتبر صناعة النسيج والألبسة ثالث قطاع صناعي تحويلي في فلسطين حيث يساهم بنسبة 13 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي، ويعتبر أول مشغل لليد العاملة الصناعية في فلسطين، ويتكون هذاالقطاع من المئات من المؤسسات الصناعية الصغيرة تشتغل في المنازل وعادة ما تكون غير منظمة، و70 ٪ من الشركات مجهولة الإسم فردية و30 ٪ الباقية انشأت عبر «الشراكة».

يوجد أهم تجمع لورشات النسيج والألبسة بالضفة الغربية بنابلس وقطاع غزة التي يوجد بها حوالي 760 مصنعا. تنتمي مصانع النسيج في قطاع غزة أساسا للقطاع الخاص وتتميز بخبرتها اليدوية وبجودتها العالية وبالدقة في احترام مواعيد التسليم حيث 95 ٪ من الإنتاج يصدر أو يعاد تصديره عبر إسرائيل.

وحقق قطاع النسيج في فلسطين قيمة مضافة بلغت 111 مليون دولار عام 2008 مقابل 82 مليون دولار عام 2007، إلا أن نسبته في الناتج المحلي الإجمالي التحويلي انخفضت بشكل عام من 20 ٪ عام 2001 إلى 13 ٪ عام 2008.

ويفسر ذلك بسياسة العنف والحصار الإسرائيلية التي تهدف إلى تدمير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني.

فبين عام 2001 و عام 2006، تراجع عدد صناعات النسيج والألبسة إلى النصف حيث انخفض من 3248 منشأة إلى 1510 منشأة عام 2006، كما انخفض عدد العمال بـ 35 ٪ في هذا القطاع ولنفس الفترة.

أما في غزة المحاصرة، فالوضعية أكثر استفحالا حيث، وحسب نقابة الصناعة الفلسطينية، أغلقت 99 ٪ من مصانع النسيج

شكل 3 / 39

مساهمات القطاعات الصناعية الرئيسة في الناتج المحلي في فلسطين لعام 2008

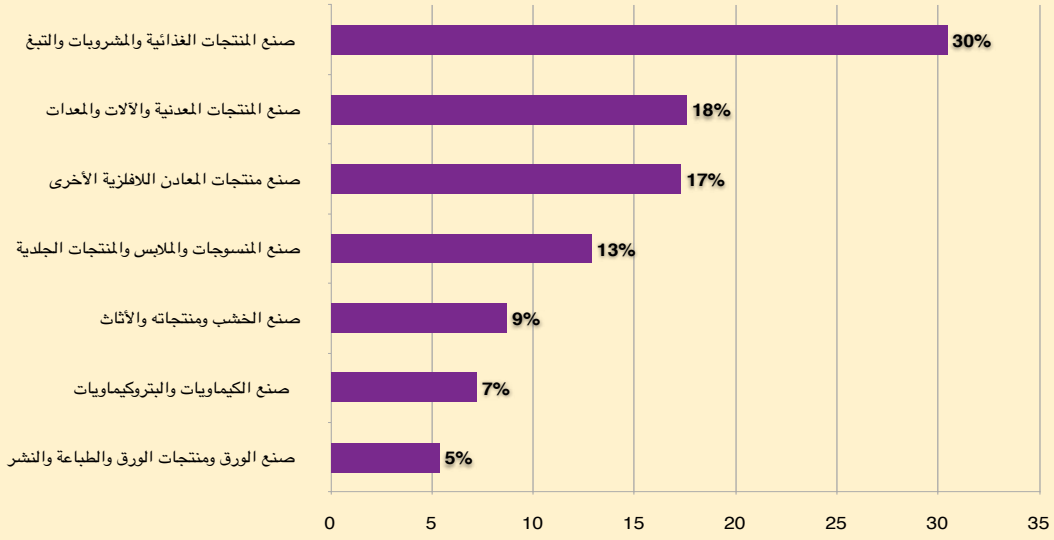

المصدر: المكتب المركزي للإحصاءات الفلسطينية

جدول رقم 3/33

القيمة المضافة للصناعات الفلسطينية (مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مجموع الصناعات التحويلية	420	330	445	600	585	566	647	864
صناعة المنتجات الغذائية	131	77	131	128	133	144	172	263
صناعة المنسوجات و الملابس	84	65	84	82	82	62	82	111
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	216	32	69	47	59	45	76	75
صناعة الورق و منتجات الورق	13	6	8	20	23	14	20	46
صناعة الكيماويات	40	29	43	48	50	41	44	62
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	72	80	69	137	129	213	135	149
صناعة المعادن الأساسية	1	1	0	2	1	2	3	4
صناعة المنتجات المعدنية و الآلات و المعدات	38	38	38	65	36	40	110	152
صناعات تحويلية أخرى	255	2	3	70	71	4	5	299

المصدر :المكتب المركزي للإحصاءات الفلسطينية

حيث شلت بسبب النقص في المواد الأولية وارتفاع كلفات الأجهزة والخسائر المضاعفة في رقم معاملتها.

أما رابع أهم قطاع تحويلي، فهو صناعة الأثاث والخشب ويتميز خاصة بالخبرة حيث تساهم صناعة الأثاث بـ 9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتشغل حوالي 9520 عاملا عام 2008. و لقد تم إحصاء 551 مصنعا في قطاع غزة والضفة الغربية، وتعرف مصانع الأثاث والخشب في فلسطين بخبرتها الواسعة وبجودة منتجاتها حيث 67 ٪ من الأثاث المصنع يخصص لحاجيات الأسر و20 ٪ لحاجيات المكاتب بينما يستعمل 13 ٪ في قطاع البناء.

إستقرت القيمة المضافة لصناعات الأثاث والخشب وبلغت 75 مليون دولار عام 2008 ويرجع هذا التدهور، كباقي القطاعات، إلى سياسة الحصار والعنف الإسرائيلي.

ففي غزة مثلا، 90 ٪ من مصانع الأثاث توقفت بينما 95 ٪ من مصانع النجارة أغلقت أبوابها مما أدى إلى فقدان أزيد من 6000 عاملا .

ميزات وتحديات وآفاق الصناعة لفلسطينية

تعد فلسطين بناء على موقعها الاستراتيجي وعلى حاجياتها من تنمية البنية الأساسية سوقا صاعدة غير مستغلة بالنظر إلى مؤهلاتها، فهي تتمتع بساكنة جيدة التكوين حيث معدل الأمية لايتجاوز 7.7 ٪ وبنسبة تمدرس في المستوى الثانوي بلغت 58 ٪.

كما تتميز فلسطين بوجود قطاع خاص نشيط يعتمد على يد عاملة ذات كلفة منخفضة نسبيا ومتحفزة وذات خبرة خاصة في صنع النسيج والأثاث والخشب حيث أصبح هذا القطاع ذي سمعة على المستوى العالمي.

لكن لا يزال الإقتصاد الفلسطيني يواجه تحديات كبيرة أهمها استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية ضده، لا سيما فيما يتعلق بتصعيد مستويات الحصار وإغلاق المعابر واستمرار مصادرة الأراضي وبناء الجدار.

و نتج عن هذه السياسات تدمير وتآكل القدرة الإنتاجية الفلسطينية وتحول الاقتصاد من اقتصاد تقوده استثمارات القطاع الخاص إلى اقتصاد متدهور وأصبح الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا يعتمد على موارد القطاع العام والمعونة الخارجية التي باتت الآن موجهة نحو تلبية احتياجات الاستهلاك الضرورية وتوفير الإغاثة بدلا من الاستثمار.

وفي هذا السياق ذي الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، هناك ضرورة لاستثمارات هامة لمواصلة جهود إعادة إعمار فلسطين وتطوير وتحديث البنية الأساسية.

ولذلك فإن جهود الإصلاح المالي التي تبذلها السلطة الفلسطينية ينبغي أن تكون متسلسلة على نحو يراعي ظروف الفقر والبطالة التي يعاني منها المواطن الفلسطيني وأن تكون مسبوقة بتدفق مطرد للمعونة الخارجية.

فلابد إذن من جهود مكثفة وفعالة من المجتمع الدولي لإنهاء سياسة الإغلاق المفروضة على الاراضي الفلسطينية قصد إستقطاب ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية.

دولـــة قطـــر

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

قطر

أهم المؤشرات لعام 2008

- تعداد السكان : 1 مليون نسمة
- الناتج المحلي الإجمالي: 102 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 16 %
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية): 93204 دولار
- الناتج الإجمالي الصناعي (بالقيمة الجارية): 70 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي: 62 %
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: 6.8 %
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر: 6,7 مليار دولار

حافظ الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر على وتيرة نموه التي يشهدها منذ سنوات عديدة، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الإسمية إلى 102 مليار دولار في عام 2008 مقارنة مع 71 مليار دولارالتي تم تسجيلها عام 2007.كما سجل معدل النمو الحقيقي ارتفاعا بلغ 16٪ عام 2008 مقابل 15٪ عام 2007.

وعند تحليل معدل النمو في مختلف القطاعات الفرعية المكونة لهذا القطاع، يلاحظ أن جميع القطاعات الفرعية ساهمت في تحقيق تلك الزيادة وإن تباينت نسب مساهمتها في ذلك.

وبالنظر إلى القطاعات الاقتصادية غير النفطية وفقا لطبيعتها، نجد أنها شهدت خلال عام 2008 تواصلا في معدل نموها، حيث حققت خلال عام 2008 معدل نمو مقداره 26.9 ٪ وبلغ ناتج هذا القطاع 39.3 مليار دولار مشكلا نحو 39.2 ٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

نفذت دولة قطر العديد من المشاريع لتطوير مواردها من النفط والغاز، شملت مجالات الاستكشاف والتجميع والمعالجة والتصنيع والتصدير، كما تشهد الآن إقامة وتطوير وتحديث البنية الأساسية لمشروعات ضخمة لتجميع الغاز وتسييله وتصديره، وأصبحت دولة قطر في عام 2008 من أكبر مصدري الغاز المسال في العالم، حيث قطعت خطوات متقدمة في مجال صناعة تسييل الغاز، وإنشاء المرافق والتجهيزات الفنية المتطورة لتصديره، مما أدى في النهاية إلى المساهمة النشيطة في تنويع مصادر الدخل، وتنشيط الاقتصاد الوطني، وزيادة القيمة المضافة النابعة من

جدول رقم 3/34

تطور الناتج المحلي الإجمالي في قطر 2006-2008 (مليون دولار)

	2006	2007	2008
النفط والغاز	32,539	40,240	61,023
النسبة	% 57	% 57	% 62
معدل النمو	% 29	% 24	% 52
القطاعات غير النفطية	24,231	31,026	39,383
النسبة	% 43	% 44	% 39
معدل النمو	% 41	% 28	% 27

المصدر: البنك المركزالقطري

شكل 3/40

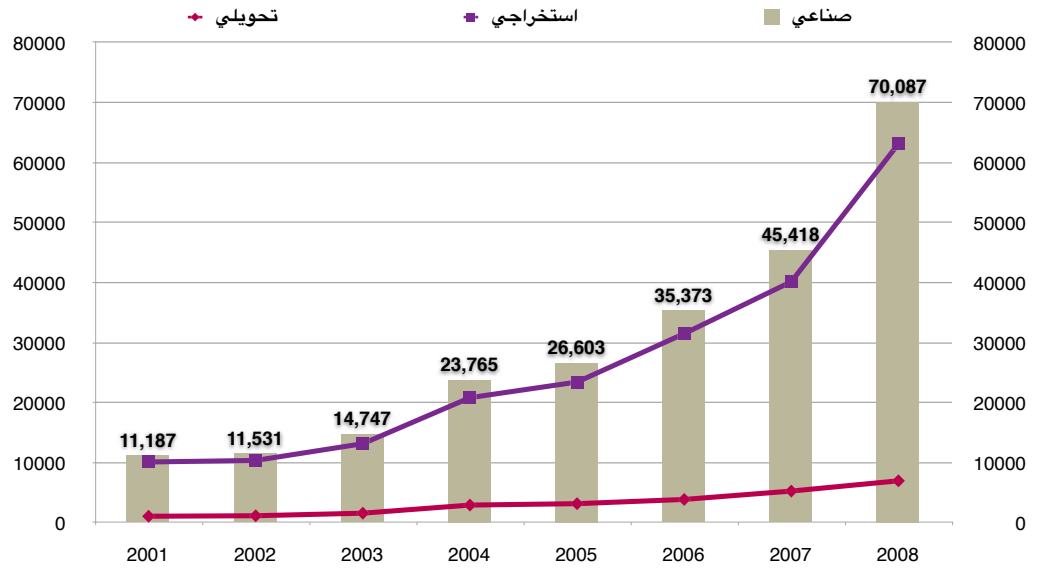

تطور الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في قطر 2001-2008 (مليون دولار)

المصدر: وزارة التخطيط

عملية التصنيع، و خلق المزيد من فرص العمل.

و نتيجة لذلك سجل قطاع النفط والغاز، المكون الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، قفزة هائلة، وذلك على الرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال النصف الثاني من العام. فقد سجل القطاع ناتجا مقداره 63 مليار دولار في 2008، محققا بذلك زيادة حوالي 52 ٪ خلال 2008. و يعزى ذلك بالأساس إلى أن معظم صادرات دولة قطر متكونة من الغاز المسال التي تتم وفقا لعقود طويلة الأجل بأسعار ثابتة، يضاف إلى ذلك ما شاهدته أسعار النفط من ارتفاع تجاوز معها سعر برميل النفط في الأسواق الدولية معدل 130 دولار للبرميل خلال النصف الأول من العام.

وقد ساعد النمو الإيجابي غير المسبوق في قطاع النفط والغاز على زيادة نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحوالي 4.3 ٪. وعلى ذلك وصل نصيب قطاع النفط والغاز النسبي إلى 61 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الكلي.

ومن جانب آخر، حقق قطاع الصناعة التحويلية زيادة كبيرة خلال العام، فقد وصل ناتج القطاع إلى 6،9 مليار دولارللعام 2008، مسجلا بذلك معدل نمو بنسبة 32.4 ٪، مقارنة مع 5،2 مليار دولار في عام 2007. وعلى الرغم من أن قطاع الصناعة التحويلية له روابط مباشرة بالاقتصاد الخارجي، إلا أنه لم يتأثر بشدة من جراء الانهيار العالمي، وربما ساهمت إلى حد بعيد الاستثمارات الحكومية الكبيرة في مجال صناعة البتروكيماويات فضلا عن غيرها من المبادرات، في تقليل الآثار السلبية وتخطيها ليتحقق هذا النمو الكبير.

وساعد دعم الاستثمارات الحكومية المتزايدة معدل النمو المرتفع للقطاع في الحفاظ على مرتبته الثالثة بين الناتج الكلي للقطاعات الاقتصادية. وبلغت أهمية القطاع النسبية 6.8 ٪ عام 2008.

كما تعمل السلطات القطرية حاليا على وضع سياسة تشجيع مشاريع صناعية جديدة تجذب المستثمرين الأجانب للقطاع التحويلي وتنمية المشاريع الصغرى والمتوسطة من خلال إقامة مناطق صناعية حرة.

فقد عرفت دولة قطر عدة مشاريع صناعية مهمة رغم التباطؤ الاقتصادي العالمي من بينها إقامة منطقة الصناعات الصغيرة و المتوسطة لتشجيع و استقطاب الاستثمارات المحلية و الاستثمار الأجنبي المباشر و الارتقاء بتقنية التصنيع ورفع كفاءة الإنتاج و التقدم الصناعي و من بين الصناعات المسموح بها في هذه المنطقة: صناعة المواد الغذائية و المشروبات و التبغ و الغزل و النسيج و الملابس و الجلود و صناعات الكيماويات و المنتجات البتروكيماوية و منتجات البترول و الفحم و الصناعات المعدنية الأساسية.

علاوة على ذلك، تم إنشاء قطر فارما وهو أول مصنع للصناعات الدوائية بقطر بتكلفة 220مليون ريال للمرحلة الأولى. و توجد 549 وحدة صناعية في قطر تشغل حوالي 38349 عاملا غير أن 83 ٪ من العمال هم أجانب حسب وزارة الطاقة والصناعة.

ومن هذا المنطلق، أعدّت السلطات القطرية برنامجا جديدا يقضي بإعطاء الأولوية للقطريين في العمل داخل القطاعين الصناعي وغير الصناعي.

أما بالنسبة للاستثمار في الصناعات التحويلية، فقد ارتفع بنسبة 10.8 ٪ في عام 2008 حيث بلغ 12.7 مليار دولار مقابل 11.5 مليار دولار في عام 2007. و لايزال هذا القطاع يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ارتفعت مساهمته من 30.4 ٪ إلى 37.5 ٪ في إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع.

و تتجه 36 ٪ من الاستثمارات الأجنبية نحو قطاع الغزل

شكل 3/41

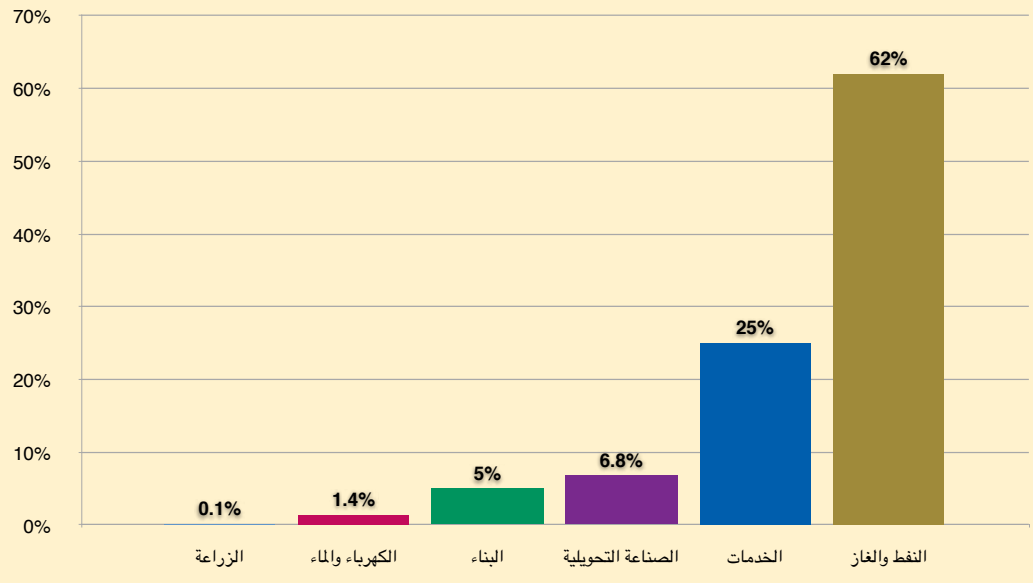

توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية في قطر عام 2008

المصدر: وزارة التخطيط

جدول رقم 3/35

المؤشرات الصناعية لقطر 2007 – 2008

	الإستثمار مليون دولار		نسبة الأستثمار الأجنبي%		عدد المنشآت	عدد العاملين
	2007	2008	2007	2008	2007	2008
صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	274	275	16	16,4	52	2,461
صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	57	57	36,4	36,4	37	9,577
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	25	28	5	5	46	2,177
صناعة الورق ومنتجاته	49	55	0,2	0,6	34	1,592
صناعة الكيماويات والفحم والبلاستيك	9,813	10,914	32,3	35,5	104	8,865
صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	518	609	10,6	12	140	7,082
الصناعات المعجنية الأساسية	426	428	0,7	0,4	4	1,295
صناعة المنتجات المعدنية والماكينات	380	421	3,9	4,8	123	5,015
صناعات تحويلية أخرى	6	13	29,5	29,5	9	285
الإجمالي	11,547	12,799	30,4	37,5	549	38,349

المصدر: وزارة الطاقة و الصناعة

والنسيج نظرا للآفاق الجيدة التي يتمتع بها السوق القطري. كما تتجه 35 ٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطاع البتروكيماويات.

و بلغت الطاقة الإنتاجية في قطاع البتروكيماويات لدولة قطر نهاية عام 2007 نسبة 7.5 ٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية في العالم، ومن جهة أخرى، احتفظت قطر بنسبة 11.3 ٪ من الطاقة الإنتاجية في قطاع البتروكيماويات على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتهيمن شركتان حكوميتان على قطاع البتروكيماويات في قطر، وهما «قطر للبترول» و«صناعات قطر»، كما أن غالبية الدعم المالي

شكل 3/42

القطاعات الرئيسية في قطر (% من الناتج الإجمالي المحلي التحويلي)

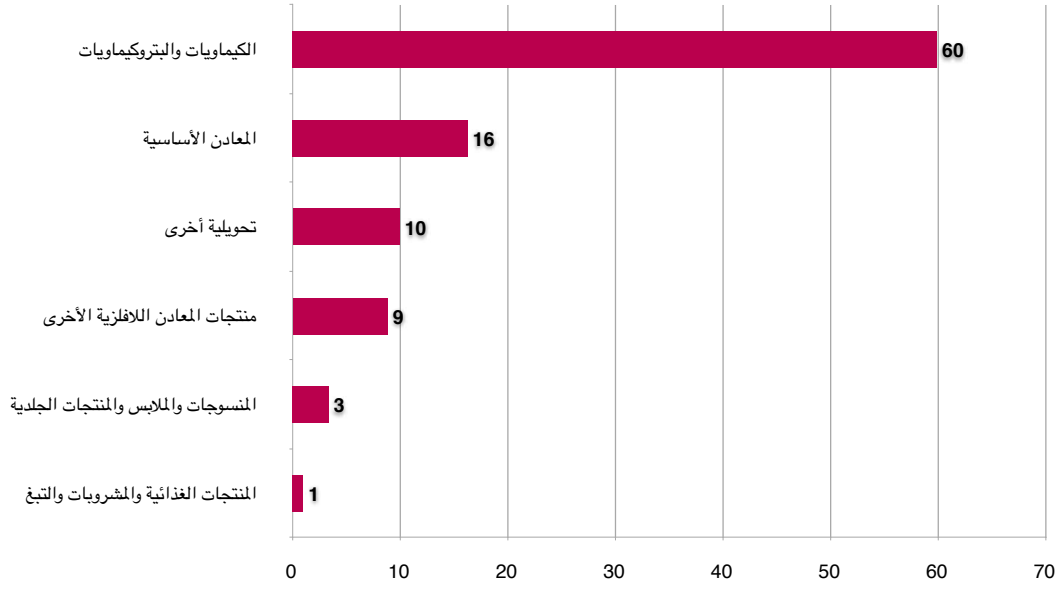

المصدر: وزارة التخطيط

لشركة «صناعات قطر» تم من قبل «قطر للبترول» وهو الأمر الذي جعل شركة صناعات قطر شركة تابعة لهذه الأخيرة.

وقد بلغ معدل نمو قطاع البتروكيماويات السنوي 38 ٪ مما يبين الصعود القوي لهذا القطاع وتزايد تنافسيته على المستوى العالمي، وينتظر أن يصبح هذا القطاع رائدا عالميا بالنظر إلى احتياطي الغاز الذي تتوفر عليه قطر، وكذلك نتيجة لبرنامج تنمية مشاريع كبيرة تم استثمارها من طرف السلطات القطرية في أفق 2012 حيث قدرت بمبلغ 14،9 مليار دولار.

ومن جهة أخرى، يحتل قطاع الأسمدة موقعا هاما بين الصناعات التحويلية حيث يشهد نموا قويا بفضل الطلب العالمي المتزايد خاصة من الهند، وستشهد هذه الصناعات نموا في الأعوام المقبلة نتيجة مشاريع صناعية كبرى كالمشروع الضخم الذي أطلقته شركة قطر للأسمدة منذ عام 2007 قدرت قيمته بمبلغ 3،2 مليار دولار حيث تم توسيع مصانعها لتصبح قطر أول منتج عالمي «لليوريا» و«الأمونياك».

وتعتبر صناعات الحديد والصلب ثاني أهم قطاع تحويلي بعد الصناعات البتروكيماوية حيث تساهم بحوالي 16% من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي.

فخلال بضع أعوام، تزايد إنتاج الصلب من 72 ألف طن عام 2000 إلى 1.4 مليون طن عام 2008 (شكل 43/3)، ولقد أطلقت شركة «قطر ستيل»، والتي تؤمن الجزء الأهم من إنتاج الصلب في قطر، برنامج توسع طموح يهدف إلى الرفع من إنتاج الصلب إلى 2،3 مليون طن.

وينتظر أن ينمو قطاع الصلب بشكل ملحوظ في الأعوام القادمة مع المشاريع الكبيرة التي تم إطلاقها، وسوف يتم استثمار حوالي 7 مليار دولار في هذا القطاع في أفق 2010.

أما من جهة أخرى، وعلى غرار جيرانها من دول الخليج، وبعد عشرين عاما من التشاور، سوف تنشأ قطر مصنعا لإنتاج الألمنيوم عام 2009 حيث سيستثمر مبلغ 5 مليار دولار في مشروع «ألمنيوم قطر» كثمرة شراكة بين «قطر للبترول» وشركة «هيدرو» النرويجية.

تنويع الاستثمار في القطاع الصناعي في قطر

تمكنت قطر من تطوير خطط إستراتيجية لاستغلال ثرواتها الطبيعية من خلال برنامج استثماري متكامل في صناعة النفط والغاز وفي الصناعات البتروكيماوية وفي تحويل الغاز إلى سوائل وبناء أكبر أساطيل السفن لنقل الغاز القطري إلى الأسواق العالمية إلى جانب تنويع القاعدة الاقتصادية.

وإن ما حققته قطر في قطاع الطاقة يعد ثورة لم تحدث في قطاع الطاقة فقد قفز إنتاج قطر من 3 مليارات قدم مكعبة من الغاز في عام 2002 إلى 11 مليار قدم مكعب بنهاية هذا العام ومن المتوقع أن يصل إلى 22 مليار قدم مكعب في عام 2013.

و يعد هذا الإنجاز إنجازا غير مسبوق في صناعة النفط والغاز وهو ما يعد نجاحا استراتيجيا في الصناعة تم ذلك من خلال عمل شاق وتخطيط سليم و إجراءات تمويل وشروط مرنة كانت الأقل تكلفة في مشاريع الطاقة على مستوى المنطقة. فعلى سبيل المثال فإن مجموع ما تم ترتيبه من أموال في قطاع الطاقة خلال الخمس سنوات الماضية تجاوز45 مليار دولار ومن خلال فترات سداد طويلة تصل إلى 15 و28 عاما في بعض المشروعات وتمكنت قطر من تحقيق أكبر العائدات من إنتاج الغاز ومن خلال أسعار

شكل 43/3

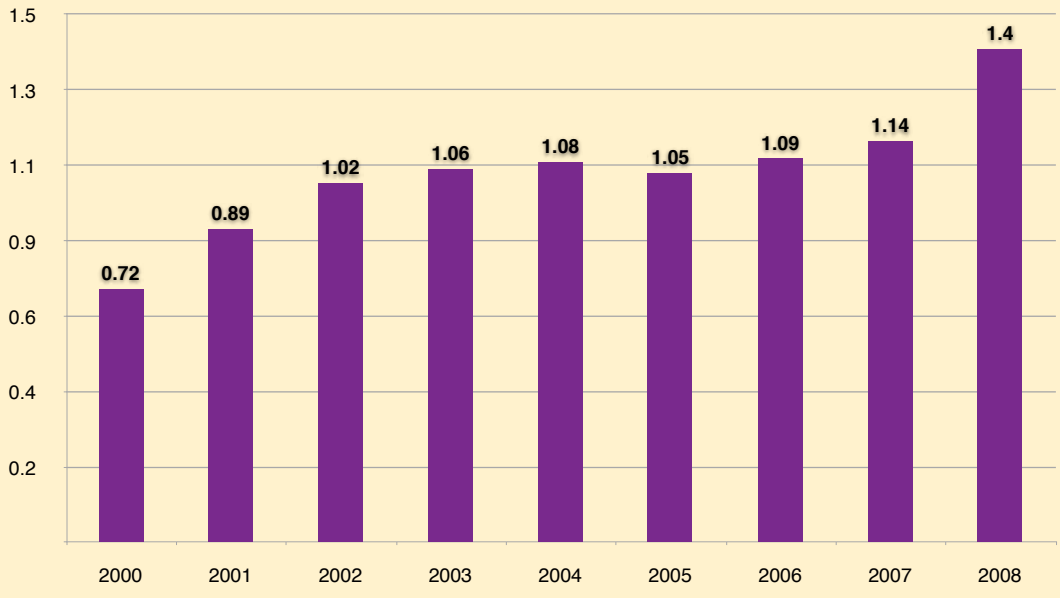

إنتاج الصلب الخام
2000 - 2008
(مليون طن)

المصدر: الاتحاد العربي للحديد والصلب

أفضل في الأسواق العالمية.

كما تشهد قطر مشروعات كبرى في مجالات الغاز والصناعات المرتبطة بها على الرغم من الأزمة المالية التي تشهدها الأسواق العالمية والتي شكلت عبئا ثقيلا على موازنات الدول في العالم واعتبرها الكثيرون سنة صعبة إلا أن قطر تعتبر بفضل الله وبفضل انجازاتها الكبرى في صناعة النفط والغاز والصناعات المرتبطة في مركز مالي واقتصادي قوي وسوف تساعد تلك المشروعات في تحقيق فائض في موازنة الدولة خلال السنوات القادمة .

ويؤكد الخبراء أن تلك الإنجازات تمت من خلال جهد تم فيه اختيار شركاء أجانب وشركات نفط عالمية كبرى وأسماء كبيرة في صناعة النفط والغاز ومن خلال استخدام تقنيات حديثة في صناعة النفط والغاز ساهمت بشكل كبير في تقليل التكلفة هذا بالإضافة إلى تراكم الخبرات في مجال البناء وإدارة المشاريع الكبرى مما أعطى درجات عالية من الاطمئنان في قدرة المشروعات القطرية على السداد وكشف مدى قدرة اقتصاديات المشاريع في توفير تدفقات نقدية كبيرة قادرة على سداد القروض فضلا عن تنامي قدرة الاقتصاد القطري وقوة مركز قطر المالي مما ساعد في تحسين التصنيف الائتماني للدولة فقد ارتفع تصنيف قطر من BBB في أواسط التسعينات إلى AA حاليا وهذا يعد تقدما كبيرا يعكس مدى قوة المركز المالي والاقتصادي لقطر وهو عامل مساعد أسهم في زيادة استقطاب أموال ضخمة وكبيرة لتمويل مشروعاتها وساعدت تلك الأموال الهائلة في إنجاز المشروعات القطرية في زمن قياسي واستكمال المشاريع الكبرى قبل الأزمة المالية العالمية مما جعلها في وضع أفضل من حيث قوة اقتصادها ومركزها المالي وتطور ونمو اقتصادها مقارنة باقتصاديات دول المنطقة.

ويشير الخبراء أن قطاع النفط والغاز يعتبر المحرك الأساسي للنهضة الاقتصادية في قطر بسبب السياسات الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وتوجيهاته الكريمة بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية للبلاد وتحويلها إلى قيمة مضافة وتنويع الاقتصاد الوطني والعمل على تأمين مستقبل أفضل للأجيال القادمة، فقطر تمتلك جميع المقومات للنهوض بواقع اقتصادي متميز، فهي تمثل بيئة استثمارية خصبة تزخر بالكثير من الفرص الاستثمارية التي تستشرف مستقبلاً واعداً من شأنه أن يرتقي بالدولة إلى مصاف المراكز المالية العالمية، فالمقومات الرئيسة لقطر تساعدها في النهوض بواقع اقتصادي متميز يحفز كبرى الشركات والمؤسسات المالية الضخمة الباحثة عن فرص نمو أكبر في الأسواق الناشئة حول العالم، فهناك رغبة عارمة من قبل المستثمرين الأجانب للدخول إلى السوق القطري نظراً لما تتمتع به الدولة من مقومات تؤهلها لتبوء مكانة رائدة في عالم المال والاستثمار على الصعيد العالمي.

ويتوقع الخبراء أن تشكل قطاعات الطاقة و«النفط و الغاز» و البتروكيماويات و المعادن وصناعات الطيران والصناعات الدوائية والتقنية الحيوية والسياحة وخدمات الرعاية الطبية والنقل والتجارة والخدمات اللوجستية و التعليم والإعلام والصناعات الصغيرة والمتوسطة محركات النمو والتنويع الاقتصادي في قطر.

و يشار إلى أن هناك فرص متوفرة في قطرتلعب دورا أكبر في الاقتصاد العالمي نظرا لأن الأسواق العالمية كلها الآن مفتوحة أمام قطر وذلك نتيجة للدور الرائد الذي تقوم به قطر في مجال صناعة النفط والغاز وتوفير إمدادات الطاقة النظيفة في العالم حيث من المتوقع أن يرتفع إنتاج قطر إلى نحو 77 مليون طن في عام 2011 هذا فضلا عن الصناعات المرتبطة بها خاصة في مجال الصناعات البتروكيماوية والأسمدة، فقطر تعد اليوم من اللاعبين الأساسيين في إنتاج وتصدير اليوريا والأمونيا في العالم ومن المتوقع أن يرتفع إنتاجها إلى معدلات ضخمة في الأسواق العالمية وهي بذلك تعزز فرص وجودها بشكل كثيف في الأسواق الدولية. هذا إلى جانب صناعة الألومنيوم والمنتجات الصناعية المتعلقة بالمكثفات وسوائل الغاز والصناعات البلاستيكية وغيرها من الصناعات .

كما أن قطر تتمتع به باقتصاد قوي وفرص كبيرة في مجالات الاستثمارات وقوانين توفر امتيازات وحوافز كبيرة للمستثمرين الأجانب ستكون أيضا مؤهلة لاستقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الأساس في عمليات النهوض الصناعي وتوفر منتجات واسعة للتصدير وهي قادرة على المنافسة عالميا وذلك لتوفر المواد الخام في قطر وقربها من الأسواق في آسيا وأوروبا وإفريقيا.

وفي نظر الخبراء فإن التطور في صناعة النفط والغاز قد ساهم في إقامة أكبر قاعدة للصناعات البتروكيماوية في قطر إلى جانب التوسع في الصناعات الأولية والصناعات الصغيرة حيث شرعت قطر في خطط كبيرة للتوسع والاستثمار في هذه الصناعات المهمة وذلك لما تمثله من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني حيث إن إجمالي الاستثمارات القطرية في مجال الصناعات البتروكيماوية خلال الخمس السنوات القادمة ستصل إلى أكثر من 12 مليار دولار حيث تقوم وزارة الطاقة والصناعة حاليا بالاستغلال الأمثل لكل موارد البلاد الاقتصادية ومن المتوقع أن تزيد من عدد المشاريع الضخمة والتي يتم تنفيذها في مجال البتروكيماويات من إنتاج دولة قطر إلى نحو 28 مليون طن في عام 2012.

و ستجعل هذه المشروعات دولة قطر الدولة الرابعة في صناعة البتروكيماويات في العالم وسوف تعزز عمليات تنويع الأنشطة الاقتصادية كما ستعزز حركة النمو والتطور الاقتصادي لدولة قطر للسنوات القادمة بقوة وثبات.

قطر تقدم منتجات نهائية

وعن الفرص المتوفرة لقطر والتي تجعلها تلعب دورا أكبر في الاقتصاد العالمي فإن الحوافز الصناعية التي تقدمها قطر لا يوجد لها مثيل في دول العالم فالصناعات في مختلف دول العالم تواجه عمليات تعثر في أوروبا وأمريكا ولكن دولة قطر تقدم حزمة من الحوافز والامتيازات وهي بدورها تسهم في استقطاب مزيد

من الاستثمارات الأجنبية للعمل في القطاعات الصناعية لتقديم منتجات نهائية تقدم قيمة مضافة للاقتصاد القطري فهناك العديد من الصناعات التي تمكنت قطر من إقامتها وهي تستطيع أن تنافس بها في الأسواق بما تتمتع بقطر من مركز اقتصادي قوي وموقع جغرافي يتوسط قارات العالم يساعدها في تسويق منتجاتها بأقصى سرعة بالإضافة إلى توفر الطاقة وبأسعار رخيصة جدا لا تتوفر في الكثير من دول العالم.

و من المتوقع أن يخلق قانون الاستثمار الجديد في قطر بيئة مناسبة للمستثمرين وتهيئة المناخ لاستقطاب المستثمرين الأجانب وتوفير آلية لضمان الصادرات للمنافسة في الأسواق العالمية كما يجب السعي التدريجي لتغيير القوانين الخاصة بالاستثمار والعمل على تقوية الاقتصاد مما يخلق وعيا كبيرا لدى المستثمرين و أمام قطر فرصا كبيرة للعب دور أكبر في الاقتصاد العالمي خاصة في ظل إنتاجها الكبير في مجالات الطاقة وفي ظل التطور في استقطاب الاستثمارات لتطوير الصناعات خاصة الصناعات البتروكيماوية وصناعة الألومنيوم والصناعات الصغيرة والمتوسطة وسعي الدول لاقتناص الفرص العالمية في مختلف المواقع الجغرافية و الأسواق والقطاعات ودخول الاستثمارات القطرية إلى البورصات العالمية، فواقع الاقتصاد القطري يساعد في تحقيق العديد من النجاحات لتوفر المواد الخام وتطور الصناعة والاهتمام بالتعليم وتوطين التقنية إلى جانب الحوافز التي تقدمها الدولة للمستثمرين وقوانين الاستثمار مما يساعد في تنمية الصادرات من خلال إقامة صناعات ناجحة تنافس بقوة في الأسواق العالمية.

كما أن صناعة الغاز في قطر أسهمت في قيام العديد من الصناعات كالصناعات البتركيماوية وصناعة الألمونيوم. ويشار إلى أن المصانع الكبيرة ستسهم في قيام صناعات أخرى في مجالات التغليف والتعبئة والتدريب.

وبما يعرف بتكامل الصناعات إلى جانب نقل التكنولوجيا فالاستثمار في الصناعة يلعب دورا مهما في قيام دوائر اقتصادية متكاملة ويساعد على تنويع الاستثمارات ويحقق لقطر التوازن في مدخولها الاقتصادي ويبعدها عن مخاطر التذبذب في أسعار النفط والغاز كما الصناعات تؤمن لقطر مصادر دخل قوية تحقق لها التوازن الاقتصادي بتوفير رؤوس الأموال وتسهم في خلق الوظائف ونقل التكنولوجيا وتساعد في تدريب الكوادر الوطنية وفوق ذلك توفر منتجات نهائية للتصدير بما يعزز فرص وتواجد قطر في الأسواق العالمية.

فقد أحدثت قطر بفضل إسهامات قطاع النفط والغاز نموا اقتصاديا هائلا ومتسارعا حققت به الدولة تطورا كبيرا في أزمان قياسية وفي كافة القطاعات الاقتصادية والصناعية والتعليمية والتنموية، فقد تضاعف الناتج الإجمالي للدولة بفضل عائدات النفط والغاز من 62 مليار ريال في عام 2001 إلى 372.4 مليار ريال قطري في 2008. كما استثمرت دولة قطر أكثر من 100 مليار دولار لتنمية وتطوير قطاع الطاقة والمشروعات المرتبطة به فقطر تتمتع بثقة كبيرة في الأوساط والمؤسسات المالية العالمية ساعدها على جذب استثمارات هائلة في لقطاع النفط والغاز ومن المتوقع ان يرتفع النمو من نسبة 9 ٪ في هذا العام والى نسبة 16 ٪ في العام القادم.

وقد جاء النمو الاقتصادي مدفوعاً بالدرجة الأولى من قبل الاستثمارات الهائلة في قطاعي الغاز والبنية التحتية التي تمت خلال السنوات القليلة الماضية. كما أسهمت هذه الاستثمارات في مساندة القطاع غير النفطي للبلاد، الأمر الذي أفسح المجال أمام قطر للتفوق على دول المنطقة، وقد مكنت السياسات الاقتصادية الرشيدة دولة قطر من تحقيق تقدم ملحوظ في اقتصادها أسهم في تحصين اقتصادها وبشكل كبير من تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث يشكل قطاع الغاز اليوم حجر الأساس للاقتصاد القطري كما ساهم هذا القطاع كذلك في نمو القطاعات غير النفطية بمعدلات كبيرة وفي تنويع القاعدة الاقتصادية للدولة لمختلف القطاعات الصناعية والخدمية والبنية التحتية والاتصالات والتعليم والتدريب.

إن أمام دولة قطر فرص كبيرة لتلعب دورا هاما في الاقتصاد العالمي، فعلى الرغم من المساحة الجغرافية الصغيرة التي تحتلها قطر في خريطة العالم إلا أن قطر تمكنت من تحقيق انجازات كبيرة، فالاقتصاد القطري بما توفر له من مصادر الطاقة من النفط والغاز والاستثمارات الهائلة والذكية التي وظفت في قطاع الطاقة والصناعات المرتبطة به، شكلت أرضية ثابتة وقوية لقطر لتلعب دورا اكبر في الاقتصاد العالمي. فقطر تشهد كل يوم وعلى مختلف المستويات توقيع اتفاقيات تعاون وبروتكولات تجارية مع مختلف دول العالم وكل الشركات الكبرى والمؤسسات المالية تبحث الآن عن مؤطء قدم لها لثقتها الكبيرة في الاقتصاد القطري والفرص المتعددة المتوفرة والنمو الكبير السريع الذي يحظى به الاقتصاد القطري باعتباره من أسرع معدلات النمو في العالم فالكثير من الدول والشركات الكبرى في العالم تسعى للتعاون والدخول معها في استثمارات متعددة في مختلف القطاعات .

و لقد شكلت تلك الاستثمارات بنية كبيرة توفر مجالات واسعة للقطاع الخاص القطري للدخول في شراكات واستثمارات مع العديد من المؤسسات والشركات العالمية لإقامة مشروعات مشتركة سيكون لها دورا هاما في السوق القطري وفي مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والعقارية. كما أن أمام قطر العديد من الفرص المشرقة في مجال الصناعات الصغيرة المتوسطة لتسهم بدور تطور وازدهار الاقتصاد القطري وتوفير منتجات منافسة في الأسواق العالمية.

فقطر تشهد اليوم حركة دائبة ومتصلة في مجال تحديث البنية التحتية في الطرق والاتصالات والمعمار والصحة والتعليم والبنوك وكل تلك القطاعات تشكل فرص كبيرة لاستقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وهذا ما تتميز به قطر عن كل دول المنطقة، فإلى جانب البنية التحتية هناك الاهتمام بالتعليم ومراكز البحث

العلمي من خلال ما تقوم به مؤسسة قطر والجامعات للاهتمام بالموارد البشرية باعتبار الإنسان أداة للتنمية وغاياتها ولإقامة اقتصادات قائمة على المعرفة والتكنولوجيا تدعمها مؤسسات قوية مما يمهد الطريق أمام الاقتصاد القطري للنهوض وبالتالي لعب دور مهم وبارز وفاعل على الساحة العالمية .

ويؤكد خبراء اقتصاديون أن قطر تتمتع باقتصاد ديناميكي يشجع على جذب العديد من الشركات العالمية للاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تؤمنها دولة قطر بفضل التطور الكبير في قطاع الطاقة والصناعات المرتبطة وتوجه الدولة إلى تنويع الاقتصاد.

وقد تمكن مركز قطر للمال من جذب مجموعة واسعة من المؤسسات المالية المحلية، والإقليمية، والدولية، وذلك يعود بشكل كبير لبيئة العمل ذات المستوى العالمي التي يتمتع بها، إلى جانب الفرص العديدة بفضل اقتصاد دولة قطر الديناميكي، الأمر الذي يشجّع الشركات على جلب طاقات جديدة إلى قطاع الخدمات المالية المتنامي في الدولة، وللمنطقة ككلّ، حيث تقوم إستراتيجية مركز قطر للمال على تعزيز مكانة قطر لتكون كمركز مالي رئيسي في منطقة الخليج والشرق الأوسط، مع الالتزام بالاستثمار في الثقافة، والتنمية الاجتماعية.

ومن خلال مركز قطر للمال تستطيع الشركات تقديم منتجات جديدة، وخدمات أوسع في مجالات التامين وإعادة التامين كما ستكون قادرة على تأمين فرص عمل جديدة لليد العاملة القطرية. وتجدر الإشارة إلى أن مركز قطر للمال قد اصدر حتى الآن 108 رخصة لكبرى الشركات العالمية لتعمل في السوق القطري من خلال بيئة عمل مميزة.

ويؤكد اقتصاديون أن مستقبل الاقتصاد القطري يعد واعدا في ظل إستراتيجية دولة قطر المتكاملة لتوفير إمدادات الغاز لكل قارات العالم و تطوير بنى تحتية تستند على تكنولوجيا متقدمة في صناعة الغاز وتسييله وشحنه لمختلف الأسواق العالمية ، فالطاقة التصديرية للبلاد تبلغ اليوم حوالي 54 مليون طن في السنة ، وسوف تتضاعف خلال عامين و لتصل إلى 22 مليار قدم مكعب في السنة بحلول 2011 حيث تمتلك دولة قطر مجموعة متكاملة من مقومات جذب الاستثمار الأجنبي.

ومن أبرز هذه المقومات الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتوفر جملة من عوامل الإنتاج التي تقدم مزايا نسبية للصناعات ذات الاستهلاك الكبير للطاقة حيث يتوفر لدى قطر أكبر حقل منفرد للغاز غير المصاحب في العالم مما يمثل ثقلا اقتصاديا للدولة بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المتواجد في مركز منطقة الخليج والتكوين الجغرافي للدولة كشبه جزيرة ممتدة عبر مياه الخليج مما يضيف لها ميزة وجود منافذ بحرية وسواحل ممتدة عبر مياه الخليج الأمر الذي يزيد من فرص الدولة لأن تصبح مركزا جيدا للقيام بالأعمال الاستثمارية، إضافة إلى أن قطر تتبع سياسة الاقتصاد الحر وتقوم بسن القوانين والتشريعات وتقوم بتحديثها لإرساء ودعم هذا التوجه الاقتصادي المفتوح على كافة دول العالم وليست هناك أية أعباء جمركية أو قيود على القيام بالأعمال أو إجراء المعاملات والتحويلات المالية إلى الخارج فضلا عن أن الدولة قامت بسن بعض القوانين والتشريعات لتوفير الحوافز والتسهيلات التي من شأنها رفع معدلات ربحية المشروعات التي تقام فيها.

ولقد حظيت البنية الأساسية من طرق ومرافق وموانئ ووسائل اتصال بنصيب وافر من أولويات الدولة في إطار سياستها لتحقيق عملية التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية للمشاركة بدور فعال في عملية تنويع مصادر الدخل القومي. وتسمح قطر باستيراد العمالة اللازمة لتشغيل المشروعات من أي من دول العالم.

ويرخص قانون الاستثمار الأجنبي لوزارة الاقتصاد والتجارة بالسماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بشرط أن يكون لديهم شريك قطري أو أكثر لا تقل مساهمتهم عن 51 ٪ من رأس المال، وأن تكون الشركة قد أسست على وجه صحيح، وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية.و يجوز بقرار من الوزير السماح للمستثمرين الأجانب بتجاوز نسبة مساهماتهم من 49 ٪ وحتى 100 ٪ من رأس المال للمشروع في مجالات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والسياحة وتنمية واستغلال الموارد الطبيعية أو الطاقة والتعدين، بشرط أن تتماشى مع خطة التنمية في الدولة وعلى أن يراعى تفضيل المشروعات التي تستخدم منتجات وخامات محلية تساعد على زيادة القيمة المضافة، والمشروعات التي تحقق الاستغلال الأمثل للمواد الخام المتاحة محليا، والصناعات التصديرية أو التي تقدم منتجا جديدا، أو تستخدم تقنية حديثة، وكذلك المشروعات التي تعمل على توطين صناعات ذات شهرة عالمية، والمشروعات التي تهتم بتدريب الكوادر الوطنية وتأهيلها.

قطر والأزمة المالية العالمية

من المتوقع أن تسجل قطر عام 2010 أعلى معدل نمو للناتج الحقيقي في المنطقة والذي يعتبر من بين أعلى المعدلات في العالم حسب توقعات مصادر مرجعية دولية رئيسة. و تشير جميع التحاليل إلى أنه من بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي ، تعتبر قطر الدولة الأقل تأثرا بالأزمة المالية العالمية.

وعلى الرغم من ذلك و نظرا إلى اندماجها في العالم تأثرت قطر بتداعيات الأزمة العالمية من خلال :

1 – انهيار أسعار النفط.

2 – تقلص قطاع العقار واضطراب القطاع المالي[2].

---

[2] من المتوقع أن يسجل القطاع غير النفطي نسبة ضعيفة من الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بسبب انهيار القطاع المالي والعقاري وقطاع الخدمات.

جدول رقم 36/3

اهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في قطر 2006-2009

	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليون دولار)	96	111	102	106
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	15	15.3	16	9
نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط و الغاز (%)	10.7	12.9	17	10
نموالناتج المحي الإجمالي للقطاع غير النفطي (%)	19.9	14.5	14.5	8
معدل التضخم (%)	11.8	13.8	15	-5.5
(% من الناتج المحلي الإجمالي)				
عائدات الحكومة المركزية	39	41.3	40.3	46.1
عائدات النفط و الغاز	25	25	23	19.5
مجموع النفقات الحكومية	30.5	29.7	28.3	34.3
إنتاج الغاز السائل (مليون طن في العام)	24.7	25.2	31.5	39
إنتاج النفط الخام (ألف برميل يوميا)	803	839	855	800
(مليون دولار)				
الصادرات	34,353	42,020	54,912	45,201
صادرات الغاز الطبيعي المسال	8,738	13,360	18,710	30,808
النفط و المنتجات المرتبطة	14,122	17,840	21,178	28,092

المصدر: البنك المركزي القطري، توقعات صندوق النقد الدولي أكتوبر 2009

3 – التشدد في شروط الائتمان وتباطؤ الاستثمار الخاص وتدفق الاستثمارات الأجنبية.

إلا أنه بفضل عوائد نفطية عامة واحتياطات مالية متراكمة خلال أعوام الازدهار، واصلت حكومة قطر إنفاقها الحكومي وبرامجها الاستثمارية الواسعة مما دعم الطلب الداخلي وخفف من آثار الأزمة المالية العالمية.

وكما يظهر في الجدول 36/3، رغم الأزمة المالية العالمية ظلت نسبة الإنفاق الحكومي في قطر مستقرة خلال الفترة 2005-2008 وارتفعت بنسبة 34٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009.

كما تم تخفيف آثار الأزمة المالية أيضا بفضل قطاع الطاقة الذي يشهد توسعا هاما في قطر كما تضاعفت قدرات إنتاج الغاز السائل نتيجة تشغيل محطات جديدة للغاز الطبيعي.

ونظرا لأن قطر تعتمد اعتمادا كبيرا على صادرات الغاز الطبيعي المسال تم تخفيف آثار الانكماش إلى حد ما. فعلى عكس النفط الخام ، يتم بيع معظم الغاز الطبيعي المسال بناء على عقود طويلة الأجل و بأسعار ثابتة تكون عادة بين 10 و 15 سنة باعتماد صيغ تسعير تم الاتفاق عليها مسبقا.

ونتيجة لهذا التوسع في قطاع الطاقة من المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي 9 ٪ عام 2009 مقابل 16 ٪ عام 2009.

كما استطاعت حكومة قطر أمام اضطرابات الأجهزة المصرفية مثل جيرانها التحرك بسرعة بتيسير سياساتها النقدية ودعم البنوك التجارية بضخ السيولة وتأمين الودائع لدى المؤسسات المالية.

إلا أنه بسبب انهيار أسعار النفط ومواصلة الإنفاق الحكومي

شكل 3/44

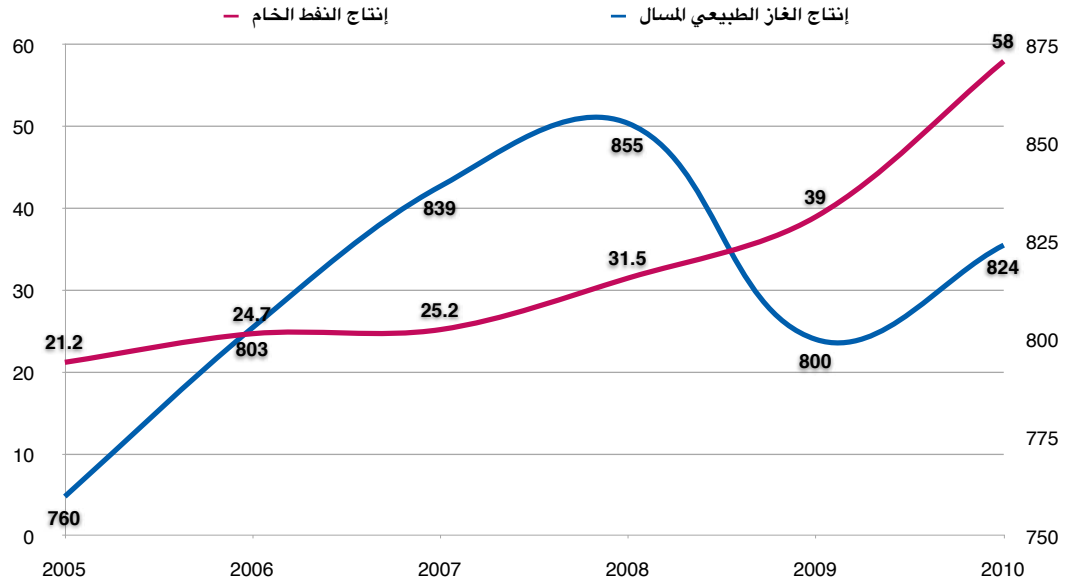

تطور إنتاج النفط والغاز في قطر
2010 - 2005

المصدر: البنك المركزي

من المتوقع أن يسجل الحساب الجاري الخارجي انخفاضا هاما من 36 مليار دولار عام 2008 إلى 7.4 مليار دولار عام 2009.

ومن جهة أخرى حسب مصادر رسمية، تراجع عدد القروض الممنوحة للقطاع الخاص مما ينذر بتراجع الاستثمارات الخاصة والصعوبات التي ستواجه عالم الأعمال.

صناعة الطاقة

يواجه قطاع الطاقة تحديات جديدة نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية من خلال التراجع المفاجئ للأنشطة الاقتصادية العالمية والانخفاض الهام في أسعار النفط والنقص في السيولة وفي القروض الدولية.

وانخفض إجمالي صادرات قطر في عام 2009 من 54 مليار دولار إلى 45 مليار دولار أي بنسبة 17.4 ٪ بالمقارنة مع العام الماضي، و ذلك بسبب انخفاض صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة التي انخفضت بنسبة 38.7 ٪ وصادرات الغاز الطبيعي المسال التي انخفضت بدورها بنسبة 23.3 ٪ لتصل إلى 17 مليار دولار مقابل 28 مليار دولار في عام 2008. (شكل 3/36)

كما لم تستطع صناعة الطاقة في قطر تجنب هذه الأزمة فلقد تأثرت الاستثمارات في قطاع الطاقة نتيجة انخفاض أسعار النفط، وأجلت عدة شركات مشاريع استثمارها وقرارات توسيعها بسبب غياب التمويل أو بسبب انخفاض عائدات المشاريع، وتأثرت مشاريع القطاع الاستخراجي أكثر بسبب طبيعتها المتطلبة لاستثمارات ضخمة. إلا أن على الرغم من انخفاض وتأجيل بعض المشاريع في صناعة المحروقات لم تتأثر هذه الأخيرة في قطر بقوة للأسباب التالية :

دولة قطرلها احتياطات مالية ضخمة منذ عام 2004 مما ساعدها على مواصلة تنفيذ مشاريعها.

تملك دولة قطر أهم صناعات المحروقات مما يمكنها من الحصول بسهولة على قروض من البنوك التجارية وعلى المدى البعيد.

بفضل احتياطات الغاز الهامة لديها تشهد الصناعة القطرية توسعا وازدهارا كبيرا حيث يتوقع أن يتزايد إنتاج النفط والغاز الطبيعي في قطر بـ 76.6 ٪ في أفق عام 2018، وبحجم 2.11 مليون برميل في اليوم كما يتوقع أن يتواصل تزايد الطلب العالمي على الغاز، عند انتهاء الأزمة نتيجة الحاجات المتزايدة لمحطات الكهرباء في العالم.

صناعة البتروكيماويات

واجه قطاع البتروكيماويات أيضا تحديات بسبب تراجع الأنشطة العالمية. فبفعل ارتباطها بالأسواق العالمية تضررت الصناعات البتروكيماوية بتراجع الطلب العالمي وانخفاض أسعار المنتجات البتروكيماوية بأكثر من 50 ٪، ولقد تقلصت أرباح عدة شركات وتم تأجيل عدة مشاريع كالمشروع المشترك بين «قطر القابضة» و«هونام» من كوريا الجنوبية.

وعلى الرغم من ذلك، تأثرت الصناعات البتروكيماوية بشكل أقل من الصناعات الأخرى في باقي دول العالم حيث تستفيد من عدة امتيازات، منها :

حققت الصناعات البتروكيماوية أرباحا هامة خلال الخمسة أعوام الأخيرة مما هيئها لمواجهة هذه الأزمة.

تتميز الصناعات البتروكيماوية وخاصة في قطر بتنافسية في الأسواق العالمية بخصوص منتجات الإيثلين والبولي اثلين بفضل مميزاتها الملحوظة من حيث كلفات الطاقة الغازية منها خاصة،

شكل 45/3

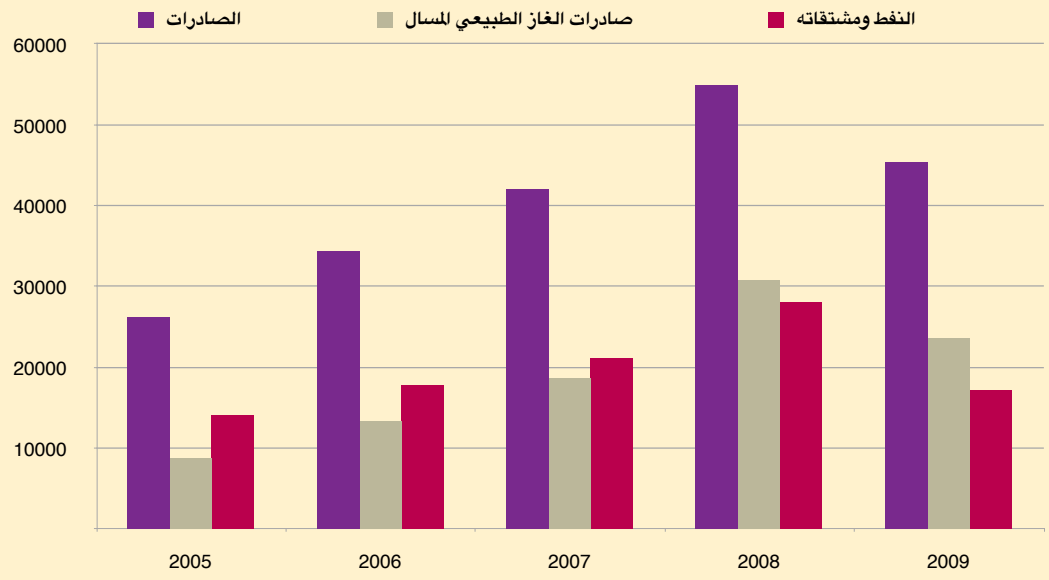

آثار الأزمة المالية على صادرات قطر 2009 (مليون دولار)

المصدر: IMF ومصادر وطنية

لكن يمكن لهذه الامتيازات أن تتلاشى إذا ما استمرت الأزمة وواصلت أسعار منتجات النفط انخفاضها [3].

صناعة الصلب

بينما ارتفعت كلفة اليد العاملة ومواد الحديد والصلب إلى أقصاها الصيف السابق في قطر، انخفضت أسعار الصلب بـ 2/3 مما زاد من حيرة شركات هذا القطاع بفعل تأخر إنجاز عدة مشاريع وتراجع الأرباح وتباطؤ وتيرة المشاريع الجديدة.

الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تضررت الصناعات الصغيرة والمتوسطة أكثر بفعل الأزمة حيث تعاني من صعوبة الحصول على القروض وارتفاع كلفتها، ويؤثر ذلك بشكل ملحوظ على الاستثمارات الخاصة ويحد من مشاريع التوسع وتطوير هذه الصناعات، ويمثل هذا المشكل أهمية قصوى لما تمثله مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من ضرورة لدينامية النشاط الاقتصادي وإحداث فرص العمل في دولة قطر.

إلا أن الاقتصاد القطري أظهر قدرة استثنائية على الصمود في وجه الأزمة المالية العالمية و ذلك بفضل تراكمات عائدات النفط في السنوات الخمس السابقة و الاستثمارات الكبيرة لاسيما في تطوير و إنتاج الغاز المسال و في تطوير البنية التحتية والقطاع غير النفطي.

إن الارتفاع التدريجي لأسعار البرميل الحالية ستعزز النشاط الاقتصادي في عام 2010 و ستنتعش عائدات الحكومة القطرية تدريجيا. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد تسريعا لوتيرة الإنفاق العام و خاصة ارتفاع الاستثمار في مجال القطاعات النفط وغير النفطية.

ومن المتوقع أن تستأنف الصناعات الرئيسية نشاطها مع انتعاش الطلب العالمي. و من المتوقع أيضا أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي في عام 2010 الذي يقدر بنسبة 18.5 ٪ مقابل 9 ٪ في عام 2009 ومع انخفاض ملحوظ في معدلات التضخم المتوقعة أن تبلغ 1 ٪ بالمقارنة مع 15 ٪ في عام 2008.

ومع ذلك، ينبغي لقطر أخذ الدروس و العبر من الأزمة المالية الدولية لمواجهة التحديات التي تنتظرها على المديين المتوسط والطويل و التي تتمثل في تنويع اقتصادها وتشغيل الشباب. و من أجل هذا، فمن الضروري أن تأخذ قطر النقطتين التاليتين في عين الاعتبار:

1 – ضرورة مواصلة تنويع الاقتصاد القطري خارج قطاع المحروقات والقطاعات غير المستقرة كالقطاع المالي والعقاري والاهتمام أكثر بالاقتصاد الحقيقي. وفي هذا المجال هناك ضرورة للتخصص أكثر في صناعات ذات ميزة نسبية كصناعات البتروكيماويات. ويمكن للأزمة أن تكون فرصة لتعزيز الاستثمارات في القطاع الصناعي.

2 – سوف تشهد صناعة النفط في قطر نموا سريعا في الأعوام القادمة وتمثل قضية توفير يد عاملة مؤهلة أحد أولويات قطر، ومن ثم هناك ضرورة لتأهيل اليد العاملة الوطنية للاستجابة لهذه الحاجيات، ولتحقيق ذلك يتعين تعزيز التعاون بين شركات النفط ووزارة الطاقة والقطاع الأكاديمي.

---

[3] لازالت أسعار منتجات الإيثان في تزايد لعدم ارتباطها بأسعار الأسواق الدولية.

دولـة الكـويت

الكويت

أهم المؤشرات لعام 2008

- تعداد السكان: 3,4 مليون نسمة
- الناتج المحلي الإجمالي:158 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي:6.3 %
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية):45920 دولار
- الناتج الإجمالي الصناعي (بالقيمة الجارية):92 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي:53 %
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي:5 %

تعتبر دولة الكويت من الدول التي يعتمد اقتصادها على النفط حيث يبلغ احتياطيها الثابت رسمياً حوالي 104 مليار برميل أي حوالي 7.8 ٪ من احتياطيات النفط الخام في العالم وحوالي 21.2 ٪ من احتياطيات النفط الخام بدول مجلس التعاون الخليجي حيث يعتبر الإحتياطي الثاني بعد المملكة العربية السعودية. ويبلغ مستوى الإنتاج الحالي حوالي 2,613 مليون برميل يوميا.

ويشكل البترول حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 95 ٪ من إجمالي إيرادات الصادرات ونسبة 80 ٪ من الإيرادات الحكومية. كما يشكل المناخ الكويتي عائقا للتنمية الزراعية وبالتالي فإنها تعتمد اعتمادا كلياً على استيراد الأغذية باستثناء الأسماك، كما أن حوالي 75 ٪ من مياه الشرب يتم تحليتها أو استيرداها.

ويتجه الاقتصاد الكويتي بقوة نحو الأمام من خلال تحقيق قدرته في بناء الميزانية والفوائض التجارية والاحتياطيات الأجنبية على خلفية قوة الطلب على النفط في السوق العالمية خلال عام 2003 إلى أواخر عام 2008.

كما شهد عام 2008 نمواً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 158.09 مليار دولار مقارنةً بعام 2007 حيث كان 111.67 مليار دولار ، مدعوماً بأسعار النفط القوية وحجم الصادرات النفطية مجتمعةً مع زيادة الاستثمار الأجنبي في الدولة حتى أواخر عام 2008.

ومن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة – 32.8 ٪ إلى 106.21 مليار دولار أمريكي في عام 2009. ويتوقع أن يستعيد ارتفاعه بنسبة 14.1 ٪ ليصل إلى 121.2 مليار دولار أمريكي في عام 2010. وقد زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.3 ٪ في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كانت نسبة زيادته 4.6 ٪ .

ولكي يخفض من اعتماده على النفط الخام، نهج الكويت سياسة تشجيع للاستثمار موجهة للقطاع غير النفطي خاصة قطاع البتروكيماويات.وتشكل إستراتيجية الاستثمار في القطاعات المعتمدة على الصناعات النفطية كالصناعات البتروكيماوية أحد النجاحات المحققة في هذا المجال.

ويتوفر الكويت على ثلاث محطات لتكرير النفط كما يتوفر على عدة مصانع كبرى مركزة أساسا في منطقة «سهيبة» وهي أكثر المناطق الصناعية تحديثا وتجذب باستمرار المزيد من المشاريع الصناعية[34] .

أما ثاني إستراتيجية اعتمدتها حكومة الكويت، فتتعلق بتشجيع القطاع الخاص من خلال خصخصة عدة شركات حكومية خاصة في قطاع الاتصالات والقطاع المصرفي وقطاع العقار والقطاع التجاري. كما بدأت الدولة أيضا بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات المعتمدة على النفط من خلال المساهمة في رأسمال شركات حكومية عاملة في مجال البتروكيماويات واستغلال وتوزيع النفط.

ومن بين أهم الأحداث والمشاريع الكويتية خلال عام 2008 افتتاح المجمع النفطي الجديد وهو يأتي ضمن اهتمامات الحكومة بعمليات التطوير والإنتاج في القطاع النفطي.

و من جهة أخرى تم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للصناعة والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول مجال تأمين ائتمان الصادرات الصناعية الكويتية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية المرتبطة بعملية التصدير.

كما أن الشركة الوطنية ونفط الكويت وقعتا عقدين مهمين مع شركتين هنديتين يبلغ إجمالي قيمتهما 12.13 مليون دينار حول

شكل 3 / 46

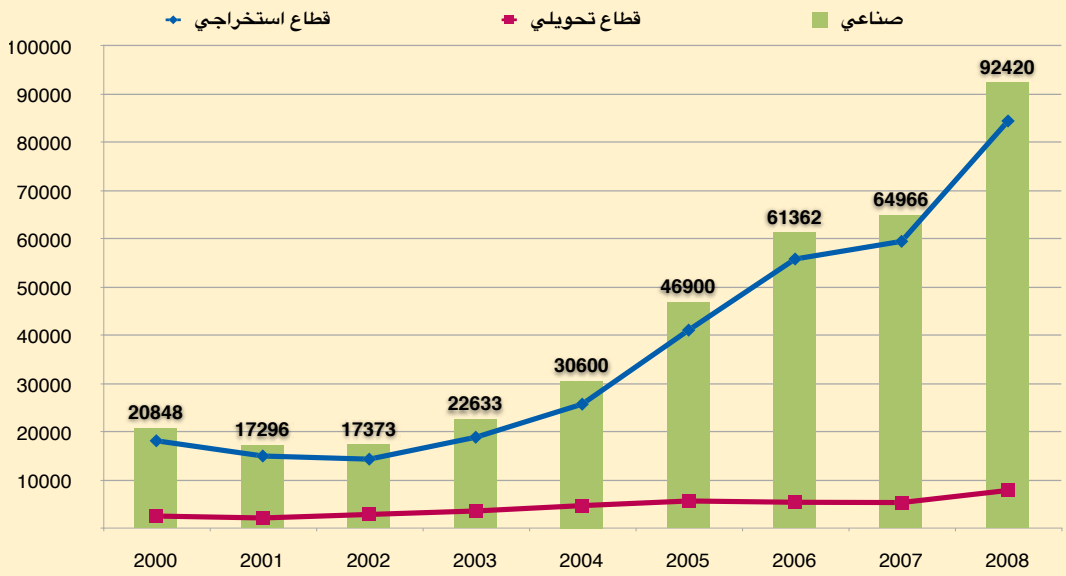

تطور القطاع الصناعي في الكويت 2000-2008 (مليون دولار)

المصدر: البنك الوطني الكويتي

[34] ممارسة الأعمال في الكويت، تقرير 2008.

تصنيع وتوريد 22 جهاز لتكسير وإزالة رواسب الكبريت الجوي بقيمة 117.89مليون دينار أي ما يعادل 421 مليون دولار إضافة إلى صنع خزان لشركة نفط الكويت للنفط الخام في مركز التجميع.

وقد وقعت شركة نفط الكويت عقدا مع شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة لتوريد برجين للحفر العميق قيمة كل منهما 29 مليون دينار في حقول شمال الكويت بهدف تعزيز القدرات الإنتاجية من الغاز وصولا إلى مليار قدم مكعب في اليوم بحلول عام 2015.

كما أعلنت شركة البترول الوطنية طرح نوعين جديدين من الوقود متوافقين مع المواصفات الأوروبية بمحتوى كبريتي منخفض جدا هما بنزين محركات اليورو 4 وديزل محركات اليورو 4.

ووقعت شركة إيكويت للبتروكيماويات اتفاقية لتزويد شركة عالمية بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج من إحدى وحدات شركة إيكويت وتنص هذه الاتفاقية التي تعد الأولى من نوعها على المستوى الإقليمي على استخدام غاز ثاني أكسيد الكربون بهدف دعم المشاريع الرامية إلى الحد من انتشار غازات الإنبعاثات الحرارية في المحيط الجوي. كما تم تدشين ستة خزانات للغاز المسال بالشعيبة، كما أعلنت شركة إيكويت للبتروكيماويات من جهة أخرى عن تشغيل مصنع الإيثيلين الثاني .

وخلال العام 2009 وقعت شركة نفط الكويت عقدا مع شركة سينوبيك الصينية وتبلغ قيمته 117 مليون دينار كويتي تقريبا تقوم بموجبه الشركة الصينية بتوريد وتشغيل خمسة أبراج حفر للشركة الكويتية لتحقيق إستراتيجية العام 2020 الهادفة للوصول بالقدرة الكويتية إلى إنتاج أربعة ملايين برميل نفط يوميا كما استلمت الكويت في أواسط أغسطس 2009 لشحنتها التجارية الأولى من الغاز الطبيعي المسال بعدما غادرت شحنة تجريبية المرفأ الذي أنشئ حديثا لهذا الغرض .

ومن جهة أخرى تم توقيع اتفاقية بين مؤسسة البترول الكويتية ومعهد الكويت للأبحاث العلمية لاستغلال الطاقة الشمسية والمساهمة في الجهود الرامية لترشيد الاستهلاك . كما رفعت الكويت طاقتها الإنتاجية من النفط إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020.

كما أن شركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية بدأت بتشغيل مصنع للمركبات العطرية بلغت تكلفته ملياري دولار كما تم افتتاح مصنع إصلاح أنابيب الحفر بين الشركة الكويتية لصناعات الأنابيب والخدمات النفطية بالتعاون مع شركة فرنسية لخدمات النفط والغاز.

واصل القطاع الصناعي نموه عام 2008 بفضل نمو قطاع الغاز والنفط الذي ارتفعت قيمته المضافة من 59.5مليار دولار عام 2006 إلى 84.4 مليار دولار عام 2008، أي بنسبة 41 ٪ و هذا بفضل تواصل ارتفاع الأسعار النفطية في الأسواق العالمية عام 2008.

ولقد بلغ إنتاج النفط في الكويت 2،6 مليون برميل لليوم عام 2008 مقابل 2،6 مليون برميل لليوم[36] عام 2007، و هذا على الرغم من الحصص التي فرضتها منظمة الدول المصدرة للنفط من جهة ومحدودية القدرة الإنتاجية لهذا القطاع من جهة أخرى، بالإضافة إلى بعض الصعوبات التي تواجهها دولة الكويت في عمليات استكشاف حقول نفط جديدة.

أما فيما يتعلق بالقطاع التحويلي، فقد سجلت قيمته المضافة ارتفاعا ملحوظا من 5،48 مليار دولار عام 2007 إلى 7،93 مليار دولار عام 2008، أي بنسبة 46 ٪. ويعزى هذا الارتفاع إلى تواصل ارتفاع الأسعار النفطية في الأسواق العالمية عام 2008 الذي شجع إنتاج المنتجات و المواد المكررة.

ويشغل قطاع الصناعة التحويلية حوالي 185 95 عاملا، 91 ٪ منهم أجنبي الجنسية [37] ، وتجدر الإشارة إلى أن عمالة الصناعة

شكل 3 / 47

الأهمية النسبية لقطاعات الصناعة التحويلية في الكويت عام 2008 (٪)

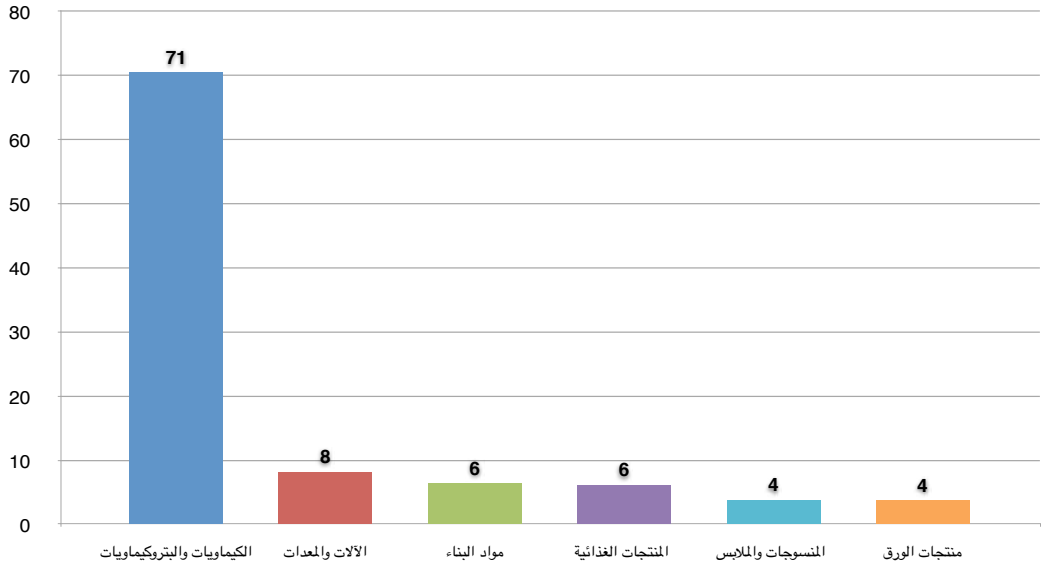

المصدر: وزارة التخطيط الكويتية

[36] قاعدة بيانات الأوبك.

[37] الهيأة العامة للمعلومات المدنية.

شكل 3 / 48

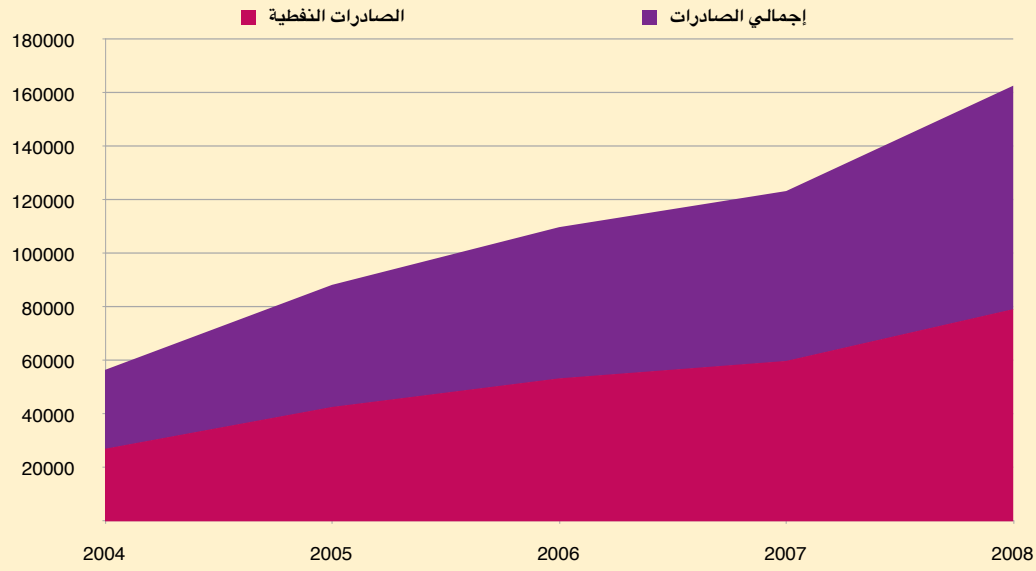

الصادرات الإجمالية والنفطية للكويت 2004 - 2008 (مليون دولار)

المصدر: البنك المركزي الكويتي

التحويلية تمثل 5 ٪ من إجمالي القوة العاملة في الكويت.

ولكي تتمكن من تطوير المشاريع الصناعية التحويلية، قامت حكومة الكويت بعدة إصلاحات لتشجيع المبادرة الخاصة الوطنية والأجنبية وأنشأت بهذا الصدد عدة مناطق صناعية مع تقديم قروض تفضيلية لتحفيز الاستثمار في هذا القطاع.

وكما يظهر في الشكل 47/3، يهيمن قطاع البتروكيماويات على القطاع التحويلي حيث يساهم بنسبة 71 ٪ من الناتج الصناعي التحويلي. وقد شهد هذا القطاع، الذي ينتج أساسا مواد نفطية مكررة والإثلين، نموا سريعا خلال الأعوام الأخيرة بفضل تنافسيته المتزايدة وكلفة الطاقة المنخفضة نسبيا.

ولقد أدى توسع هذا القطاع إلى برمجة عدة مشاريع بتروكيماوية قدرت قيمتها بـ 6 مليار دولار في أفق 2010. ومن بين هذه المشاريع، مشروع ثاني أكبر مركب للبتروكيماويات في منطقة «سهيبة» الذي أنشئ من طرف شركة نفط الكويت.

وحسب آخر تقرير «مجموعة أكسفورد للأعمال، تبلغ قدرة الصناعات البتروكيماوية حاليا 2،7 مليون طن و يمكن أن تصل إلى 6،9 مليون طن عام 2010 وذلك بفضل المشاريع الكبرى التي وضعتها الحكومة والتي تخطط لاستثمار 6 مليارات دولار في قطاع البتروكيماويات.

و حسب بعض الخبراء، فإن قطاع صناعة البتروكيماويات هو القطاع الرائد في الكويت ومن الضروري تطوير الصناعات التحويلية مثل البوليمرات و المواد الكيميائية الخاصة والمنتجات النهائية مثل البلاستيك التي سوف تخلق أكبر قيمة مضافة وأفضل عائدات للصناعات و ستوفر فرص عمل لجيل المستقبل.

وتحتل الصناعات المعدنية الموقع الثاني في الصناعات التحويلية في الكويت وهي تمثل ما يقرب من 8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي ومن المتوقع أن يبلغ الإنتاج 1،7 مليون طن عام 2012.

وتتوفر صناعة الصلب على آفاق كبيرة في الكويت حيث تكاليف الطاقة رخيصة وسيكون هناك طلب في المستقبل والذي تأتي أساسا من بلدان الخليج المجاورة التي وصل استهلاكها إلى 645 كيلوغرام من الصلب للفرد و هو أعلى بكثير من المتوسط العالمي الذي هو 240 كيلوغراما للفرد الواحد.

و من أهم الصناعات الأخرى نجد صناعة الأسمنت الذي يعرف قفزة نوعية نتيجة التزايد الهام في نشاط البناء خلال الأعوام الأخيرة.

شكل 3 / 49

تمثّل الصادرات النفطية 95 ٪ من إجمالي الصادرات عام 2008 في الكويت

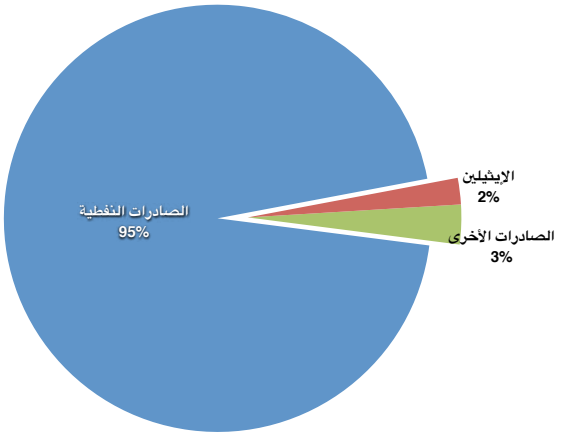

المصدر: البنك المركزي الكويتي

الخطة التنموية في قطاع الصناعة

تضمنت خطة الدولة التنموية دورا مهما للقطاع الصناعي في

التنمية الاقتصادية والبشرية، فمن خلال الصناعة يمكن المساهمة في إيجاد الحلول للإخلالات الهيكلية الرئيسية التي تم تشخيصها في الخطة ومن ذلك إيجاد الوظائف للعمالة الوطنية وتصحيح التركيبة السكانية وتنويع مصادر الدخل.

وقد أوردت الخطة زيادة إعداد العمالة الوطنية في القطاع الخاص من نحو 5 في المائة إلى 8 في المائة وهي محاولة لإحلال المواطنين محل الوافدين وتوفير فرص توظيف للكويتيين خصوصا وان مخرجات التعليم من الباحثين عن العمل تناهز20 ألفا سنويا.

والمطلوب هو أن تحرص الحكومة على دعم ومؤازرة القطاع الصناعي وتحفيزه لخلق المزيد من قطاعات الأعمال لاستيعاب العمالة الوطنية الداخلة لسوق العمل وذلك يأتي بطبيعة الحال من خلال تطبيق قرارات إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية في مشاريع الحكومة وفي مشاريع مشتريات الحكومة وإصدار التشريعات المحفزة للاقتصاد وتسهيل الإجراءات وما إلى ذلك.

أما بالنسبة للصادرات، فقد شهدت أداء جيدا بفضل الارتفاع الحاد الذي عرفته أسعار النفط العالمية حيث بلغت الصادرات 83 مليار دولار عام 2008 مقابل 63 مليار دولار عام 2007 ، أي بزيادة نسبتها 31 ٪.

وبلغت صادرات النفط 79 مليار دولار مقابل 59 مليار دولار حيث تمثل صادرات النفط 95 ٪ من الصادرات الكويتية. مما يدل على عدم وجود تنويع في الإنتاج الكويتي على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الكويتية.

أما الصادرات غير النفطية على الرغم من أنها لا تمثل سوى 5 ٪ من مجموع الصادرات ، غير أنها تتطور بسرعة و ذلك بفضل الأداء الجيد للصادرات من الاثيلين التي تمثل 47 ٪ من الصادرات غير النفطية. و تتكون الصادرات الأخرى من الأسمدة والبلاستيك والمطاط ومنتجات الصلب.

وبخصوص المنتجات التي يعاد تصديرها فقد انخفضت بشكل سريع و ذلك بسبب انقطاع التبادلات التجارية مع العراق و هي تشكل حوالي 25 ٪ من الصادرات غير النفطية.

وفي ما يخص التوزيع الجغرافي للصادرات فقد ظلت مركزة بشدة في عدد قليل من البلدان وأساسا اليابان الذي لا يزال يعتبر الوجهة الأولى لصادرات الكويت تليه البلدان الآسيوية الناشئة مثل الصين والهند التي تشهد التبادلات التجارية معها نموا كبيرا.

و من أجل زيادة حجم التبادلات التجارية، تسعى الكويت لتوسيع نطاق الاتفاقات التجارية، و لاسيما التوقيع على اتفاق للتجارة الحرة مع الدول العربية (منطقة التجارة الحرة) واتفاقية تجارة حرة ثنائية مع كوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا وماليزيا. كما وقعت الكويت على اتفاق تبادل سيؤدي إلى اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة.

الكويت و الأزمة المالية العالمية

تأثرت الكويت كسائر الدول العربية بآثار الأزمة المالية العالمية وكان أكبر نتائجها على الكويت هو انخفاض أسعار النفط والذي له تأثير كبير على :

-النمو الاقتصادي الذي انخفض من 6،3 ٪ في عام 2008 إلى 1،1 -٪ في عام 2009 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

-الصادرات التي شهدت انخفاضا حادا من 79 مليار دولار عام 2008 إلى 40 مليار دولار عام 2009، أي بانخفاض نسبته 49 ٪.

- الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي أثر أيضا على الحالة المالية للدولة.

و لقد انخفضت عائدات النفط التي مثلت 65.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 لتصل إلى 48 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009. وبالمثل، فإن فائض الحساب الجاري ارتفع من

جدول رقم 3/37

أهم المؤشرات الاقتصادية في الكويت (2006-2009)

	2006	2007	2008	2009*
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليون دولار)	96	111	158	106
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	5.1	4.6	6.3	-1.1
نمو الناتج المحلي الحقيقي لقطاع النفط و الغاز (%)	2.9	-2.3	4.2	-4.5
نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية (%)	8	8.7	8.7	2.3
معدل التضخم (%)	9.3	11.1	10.5	6
عائدات الحكومة المركزية (%) من الناتج المحلي الإجمالي)	67	67.8	65.5	48
الصادرات (مليار دولار)	59	63	90	40
إنتاج النفط (مليون برميل في اليوم)	2.6	2.6	2.7	2.6

المصدر: البنك المركزي الكويتي ومؤشرات صندوق النقد الدولي أكتوبر 2009

* تقديرات

شكل 3 / 50

آثار الأزمة المالية العالمية على النمو الاقتصادي في الكويت

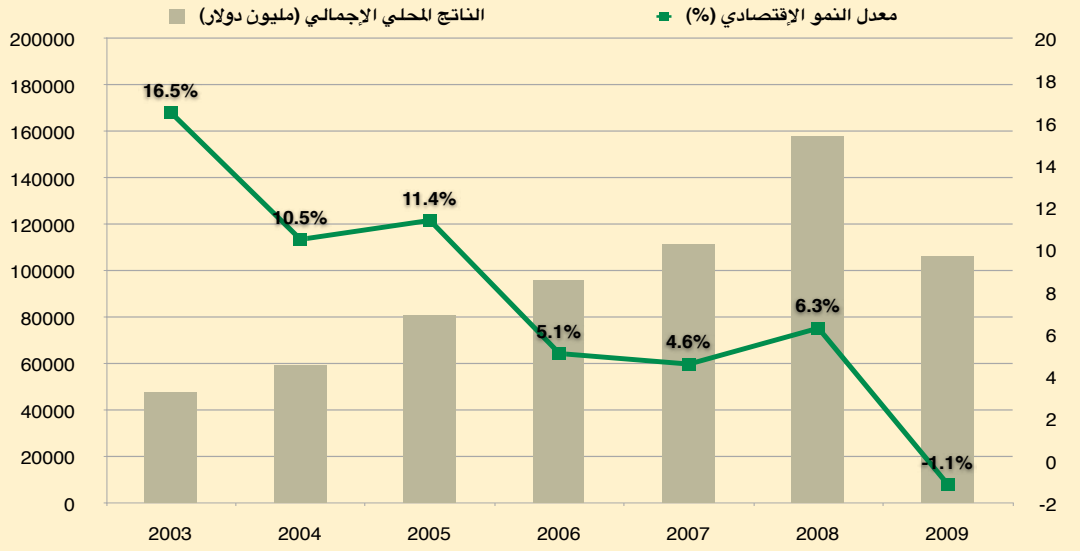

المصدر: IMF ومصادر وطنية

70 مليار دولار إلى 19 مليار دولار عام 2009

كما تأثر قطاع شركات الاستثمار بشكل كبير نتيجة لفقدان الثقة والعامل النفسي لدى المستثمرين، وعانت بعض شركات الاستثمار عندما بدأت مطالبة بعض البنوك العالمية بالتسديد المبكر لبعض القروض قصيرة الأجل ورفض التجديد لها. وعلى الرغم من حجم الأزمة لم تتأثر بها البنوك المحلية بشكل كبير وذلك للانكشاف المحدد للبنوك العالمية والطبيعة المتحفظة للبنوك في الاستثمار في سوق الأسهم.

كما تراجعت المبيعات العقارية بنسبة 60 بالمائة في يناير2009 للشهر العاشر على التوالي خصوصا بسبب قانون جديد صدر عام 2008 يمنع الشركات الخاصة من نشاط بيع وشراء العقارات السكنية بهدف الحد من نسب التضخم .وبمقارنة أداء الربع الثاني من عام 2009 بمثيله من عام2008 يتبين أن إجمالي قيمة الصفقات العقارية قد انخفضت بنسبة 42.5٪.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فإن حركة القطاع الصناعي في الكويت مستقرة ولم تعان كثير خلال الفترة الفائتة باستثناء شركات الحديد والالومنيوم والإنشاءات التي تقلصت أرباحها، حيث أن تأثر تلك النشاطات يرجع في المقام الأول إلى تراجع أسعار تلك المواد عالميا،مقارنة بمستويات أسعارها خلال فترة ما قبل الأزمة، مما كبدها بعض الخسائر في أرباحها.

وفيما يتعلق بالصناعات النفطية فقد أدى انخفاض أسعار النفط و تراجع الإنتاج الذي فرضته منظمة البلدان المصدرة للبترول(أوبك) إلى انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط في الكويت، حيث تراجع النمو الحقيقي للقطاع ليبلغ 4.3 -٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكويت عام 2008، مقابل 4.2 ٪ عام 2009 جدول 3/37.

أما بالنسبة لإنتاج النفط، فلقد سجل انخفاضا منذ ديسمبر عام 2008 ليبلغ 2،6 مليون برميل يوميا عام 2009 مقابل 2،7 برميل يوميا عام 2008.

ومع ذلك، فإن الأزمة المالية العالمية لم تؤثر بشكل كبير على الاستثمارات المخطط لها في قطاع النفط والغاز و تم الإبقاء على الخطط التي تهدف لزيادة إنتاج النفط واستمر تنفيذ المشاريع الاستثمارية في قطاع النفط.

و نفس الشيء بالنسبة لمشاريع التي تتعلق بالغاز فقد خططت الحكومة لزيادة الطاقة الإنتاجية من الغاز و تعتزم إنهاء أول خطة مبرمجة و التي ستهدف إلى زيادة الإنتاج الحالي من الغاز ليصل إلى 150 مليون مكعب.

ولقد تمت برمجة الخطة الثانية للفترة 2011-2012 و التي ستهدف إلى زيادة إنتاج الغاز ليصل إلى 400 مليون متر مكعب في حين أن الشطر الثالث من المشروع يتوقع في الفترة (2015-2016).

و من أجل احتواء الأزمة قامت الحكومة الكويتية بإقرار قانون الاستقرار المالي والذي بموجبه تضمن الحكومة 50 ٪ من قيمة القروض الجديدة للمؤسسات الاستثمارية لتشجيع الدعم المالي للشركات المتعثرة. و قام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الفائدة على الدينار بواقع 25 نقطة لتشجيع الإقراض. كما أن بنك الكويت الصناعي نجح في التعامل مع الأزمة، وذلك من خلال دعمه للمقترضين المتعثرين بشكل ايجابي، وتسهيل عمليات سداد القروض وكذلك من خلال تقديم الدعم الفني والإداري في تفعيل نشاط الشركات التي هي في حاجة إلى الدعم والمساعدة. كما أن المشروعات المتعثرة حالياً لا تتعدى 5 مشاريع من إجمالي 300 مشروع قام البنك بتمويلها.

ولا بد للإشارة هنا بالدور التنموي للصندوق الكويتي للتنمية والذي امتد نشاطه مؤخرا إلى تمويل مشاريع القطاعات الاجتماعية

شكل 51 / 3

آثار الأزمة على إنتاج وصادرات النفط في الكويت

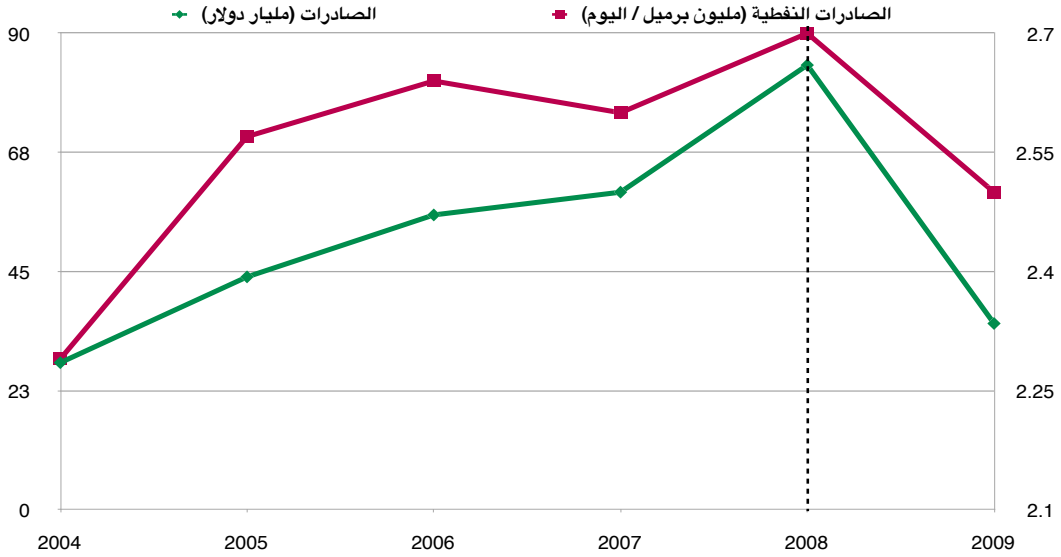

المصدر : IMF ومصادر وطنية

المتعلقة بالصحة والتعليم وتمويل مشاريع البنية الأساسية في قطاعات النقل والطاقة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والصناديق الاجتماعية الإنمائية وتقديم المعونة الفنية في مختلف المجالات التنموية ودعم مؤسسات التمويل الإقليمية المتعددة الأطراف.

وعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية فلاقتصاد الكويتي له قدرة كبيرة على مقاومة الأزمات بفضل تراكم عائدات النفط للأعوام الخمسة السابقة والاستثمارات الضخمة التي تم إطلاقها و التي ستؤدي في السنوات المقبلة إلى زيادة إنتاج النفط و ستضمن عائدات ضخمة للكويت.

كما سيؤدي الارتفاع التدريجي لسعر البرميل الحالي إلى تعزيز النشاط الاقتصادي و تدارك عائدات الحكومة من الكويت تدريجيا عام 2010. ومن المتوقع أن يعرف الاقتصاد تسارع وتيرة الإنفاق العام و ارتفاع الاستثمار لاسيما في قطاع النفط. ومن المتوقع أيضا أن تستأنف الصناعات الرئيسية نشاطها بفضل انتعاش الطلب العالمي.

ومن المتوقع حدوث تحسن في معدل النمو الاقتصادي عام 2010 المقدر ب 2.4 ٪ مقابل -1.1 ٪ عام 2009 وانخفاض في معدل التضخم المتوقع عام 2010 ب 4.8 ٪ مقابل 6 ٪ عام 2009.

ومع ذلك ، فمن المهم استخلاص الدروس من الأزمة المالية الدولية لمواجهة تحديات رئيسية وهي :

● يعتمد اقتصاد الكويت أساسا على قطاع النفط الذي يساهم بأزيد من 53 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل 95 ٪ من إجمالي صادرات الكويت. أما القطاع التحويلي، فيتميز بهيمنة قطاع البتروكيماويات الذي يساهم بـ 71 ٪ من الناتج التحويلي والذي يتوقف إنتاجه على المواد المكررة وعلى الكيماويات الأساسية، وتظهر هذه الوضعية أن الكويت سيظل شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية.

● تكاد تنحصر العمالة داخل القطاع الصناعي في اليد العاملة الأجنبية حيث أزيد من 90 ٪ من عمالة القطاع الصناعي التحويلي ذات جنسية أجنبية، والقليل من مناصب العمل المؤهلة تسند لصالح اليد العاملة الكويتية الأصل.

● يبقى أحد التحديات التي تواجه الكويت هو حجم تدخل الحكومة في المجال الاقتصادي. فرغم جهود الخصخصة وتحرر الدولة من الاقتصاد، لازالت هذه الأخيرة تهيمن على أهم القطاعات الإنتاجية[39] مما يخفض من تنافسية اقتصادها ويحد من نتائج الإصلاحات الاقتصادية وسياسة تنمية مناخ الأعمال.

● تظل قدرات الإنتاج السلعية داخل الكويت محدودة خاصة أمام قوة الطلب المحلي مما يزيد من ظاهرة التضخم.

● تواجه دولة الكويت منافسة شديدة من طرف جيرانها من دول الخليج والتي تنتج سلع شبيهة لمنتجاتها كالإثلين والمنتجات النفطية المكررة. وحتى يتسنى للكويت تنويع اقتصادها، يستحسن مواصلة تنفيذ إستراتيجية مخصصة تميزها عن جيرانها و تعزز من تنافسيتها وتضاعف من أرباحها وتساعد على إحداث المزيد من فرص العمل المؤهلة للاستجابة لحاجيات الشباب الكويتي الحاصل على شهادات.

● ولكي تخفف الكويت من اعتمادها على النفط، هناك ضرورة لتنويع اقتصادها من خلال تشجيع القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب للاستثمار في القطاع الصناعي التحويلي غير النفطي عبر تحسين مناخ الأعمال وتسريع الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية.

(39) .

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

ليبيا

أهم المؤشرات لعام 2008

- الساكنة: 6.2 مليون نسمة
- الناتج الإجمالي المحلي: 100 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 6.1 %
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية): 16114 دولار
- الناتج الإجمالي الصناعي (بالقيمة الجارية): 61.8 مليار دولار.
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي: 57.9 %
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: 3.9 %
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر: 4,1 مليار دولار
- القطاعات الصناعية الرئيسة: صناعة البتروكيماويات وصناعة الحديد والصلب و صناعة الإسمنت.

شهد الاقتصاد الليبي خلال السنوات القليلة الماضية تحولات ملحوظة اشتملت على إصلاحات اقتصادية ومراجعة وتنفيذ جملة من السياسات والإجراءات تستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتقوية دور القطاع الأهلي وتوفير بيئة ومناخ استثماري مناسب لتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية للمساهمة في تطوير بنية الاقتصاد وتنويعه. وفي هذا الإطار، تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات المتعلقة بتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية بما يكفل مساهمتها في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الإنتاجيةوالخدمية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن الاقتصاد الليبي ما يزال الأقل تنويعا بين اقتصاديات بلدان المنطقة نظرا لأن ميزانيته العامة تعتمد بصورة كبيرة على النفط الذي تقدر مساهمته بنحو 92 ٪ في إجمالي الإرادات العامة خلال الفترة 2005-2008، إلا أن هذا الاقتصاد قادر على تحقيق معدلات نمو مستقرة وقابلة للاستمرار، حيث حقق في عام 2008 معدل نمو حقيقي بلغت نسبته 6.1 ٪، في حين بلغ معدل النمو الحقيقي في القطاعات غير النفطية 7.1 ٪ .

و يعود هذا النمو إلى زيادة أنشطة استخراج النفط و الغاز الطبيعي و الأنشطة المتعلقة بهما و نمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية الأخرى كقطاع الإنشاءات و قطاع إمدادت الكهرباء و الغاز و المياه.

كما حققت أنشطة كل من التعدين واستغلال المحاجر والصناعات التحويلية و النقل والتخزين والاتصالات نموا بنسب 19.9 ٪ و 17.7 ٪ و17.7 ٪ على التوالي.

وبالنظر إلى مساهمة الأنشطة الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال عام 2008 نجد أن أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بها قد شكلت نسبة 58 ٪ من إجمالي الناتج فيما شكلت باقي الأنشطة الاقتصادية غير النفطية الأخرى النسبة المتبقية البالغة 29.9 ٪.

وقد أدى نمو الناتج المحلي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من 9372 دولار خلال عام 2007، إلى 16114 دولار خلال عام 2008.

أما فيما يتعلق بتطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في ليبيا، فقد واصل القطاع الصناعي نموه عام 2008 بفضل نمو القطاع الصناعي الاستخراجي الذي سجل زيادة بنسبة 23.8 ٪ ،كما سجل القطاع الصناعي التحويلي قيمة مضافة بلغت 3.9 مليار دولار عام 2008 مقابل 3.2 مليار دولار عام 2007 أي زيادة بنسبة 21.6 ٪.

شكل 3 / 52

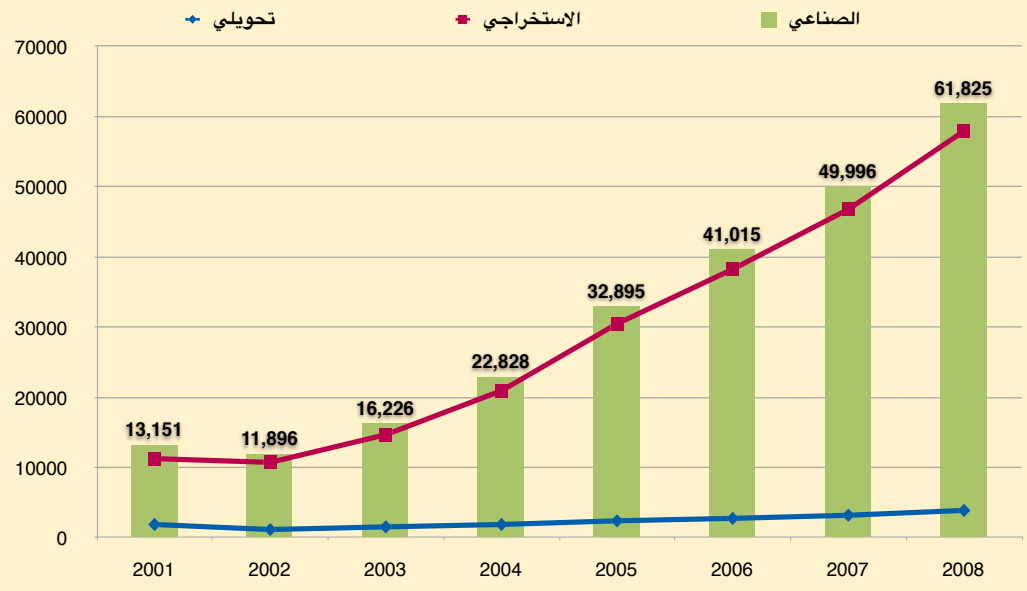

تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في ليبيا عام 2008 (مليون دولار)

المصدر: تقرير البنك الليبي المركزي

شكل 3/53

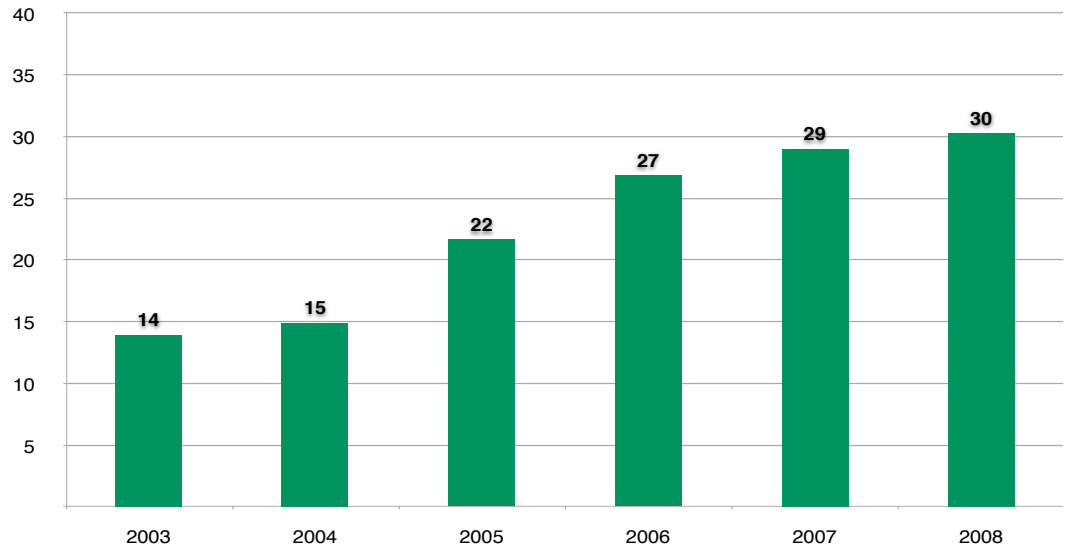

تطور إنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا 2003-2008 (مليار متر مكعب)

المصدر: تقرير البنك الليبي المركزي

وقد سجل إنتاج النفط الخام خلال عام 2008 تراجعا بنسبة 1.6 ٪ ليصل إلى 643.6 مليون برميل، مقابل 653.8 برميل خلال عام 2007، وانخفض تبعا لذلك متوسط الإنتاج اليومي من 1.79 مليون برميل خلال عام 2007 إلى 1.76 مليون برميل خلال عام 2008، ويعزى هذا التراجع إلى قرار منظمة أوبك القاضي بتخفيض إنتاجها إثر الأزمة المالية العالمية.

أما بخصوص الإنتاج من الغاز الطبيعي، فقد شهدت الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي ارتفاعا خلال عام 2008، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال البيانات أسفله والتي تبين أن إنتاج الغاز الطبيعي قد ارتفع ليصل إلى 1070 مليار قدم مكعب، مقابل 1024.4 مليار قدم مكعب خلال عام 2007.

جدول رقم 3/38

الصادرات من النفط والغاز والمنتجات البتروكيماوية في ليبيا

الصادرات	2007	2008
النفط (مليون برميل)	537	526
غازطبيعي مسال (ألف طن)	596	415
غاز طبيعي مليتة (مليون متر مكعب)	8,785	9,381
المنتجات النفطية (ألف طن)	11,355	10,300
البتروكيماويات (ألف طن)	2,309	2,393

المصدر: تقرير البنك الليبي المركزي

أما فيما يتعلق بإنتاج البتروكيماويات، فقد حققت كميات البتروكيماويات المنتجة محليا خلال عام 2008 انخفاضا بلغ 126.4 ألف طن متري، أي بنسبة انخفاض قدرها 4.3 ٪ ، لتصل إلى 2808.7 ألف طن متري، مقابل 2935.1 ألف طن خلال عام 2007. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الكميات المنتجة من اليوريا والأمونيا، حيث بلغت نسب انخفاضها 22.9 ٪ و20.3 ٪ على التوالي.

وفيما يخص مجال الصادرات من النفط الخام، فقد تم تسجيل انخفاض في الكميات المصدرة خلال عام 2008، حيث بلغت 525.8 مليون برميل، مقابل 536.8 مليون برميل عام 2007، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 2 ٪، ويعود ذلك إلى القرار الذي اتخذته منظمة أوبك بشأن تخفيض إنتاجها عند تفاقم مشكلة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسواق النفط العالمية.

كما سجلت صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال عام 2008 انخفاضا بلغ 180.7 ألف طن، أي ما نسبته 30.3 ٪، لتصل إلى 414.9 آلاف طن، مقابل 595.6 ألف طن خلال عام 2007، لينخفض تبعا لذلك متوسط الصادرات اليومي من 1.632 ألف طن خلال عام 2007 إلى 1.137 ألف طن خلال عام 2008، ويعود ذلك إلى عدم تصدير غاز النفط المسال خلال عام 2008 حسب ما ورد في بيانات المؤسسة الوطنية للنفط.

ولقد بلغ إجمالي الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيماوية خلال عام 2008 حوالي 12693 ألف طن متري، شكلت منها المنتجات النفطية ما قيمته 10300 ألف طن متري، فيما شكلت البتروكيماويات ما قيمته 2393.2 ألف طن متري.

ويلاحظ أن إجمالي الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيماوية قد انخفضت خلال عام 2008 مقارنة بعام 2007 بمقدار 970.8 ألف طن متري بنسبة انخفاض بلغت 7.1٪ لتصل إلى 12693.3 ألف طن متري، مقابل 13664.1 ألف طن متري خلال عام 2007. ويعود هذا الانخفاض إلى تناقص الصادرات من المنتجات النفطية، حيث انخفضت بمقدار 1055.3 ألف طن متري.

أما فيما يتعلق بالاتفاقيات الاستثمارية في قطاع النفط، فقد وقعت المؤسسة الوطنية للنفط خلال العام 2008 اتفاقيات مع شركات عالمية متخصصة، الأولى مع شركة شل للإستكشاف ليبيا، لتحديث معمل الغاز التابع لشركة سرت من أجل الرفع من قدرته الإنتاجية لتصل إلى 120ألف برميل يومياً وبتكلفة تصل الى 643 مليون دولار.

وقعت الإتفاقية الثانية مع شركة ستار الإماراتية المكونة من شركة ترانز اسيا العالمية وستار بترو انرجى وذلك لتأسيس شركة مشتركة. ويهدف هذا الاتفاق إلى تطوير مصفاة رأس لانوف ذات الطاقة التصميمية المقدرة بحوالي 220 ألف ب/ي، وذلك لزيادة وتحسين إنتاجها، وتبلغ تكلفة مشروع التطوير نحو 2مليار دولار.

شكل 3 / 54

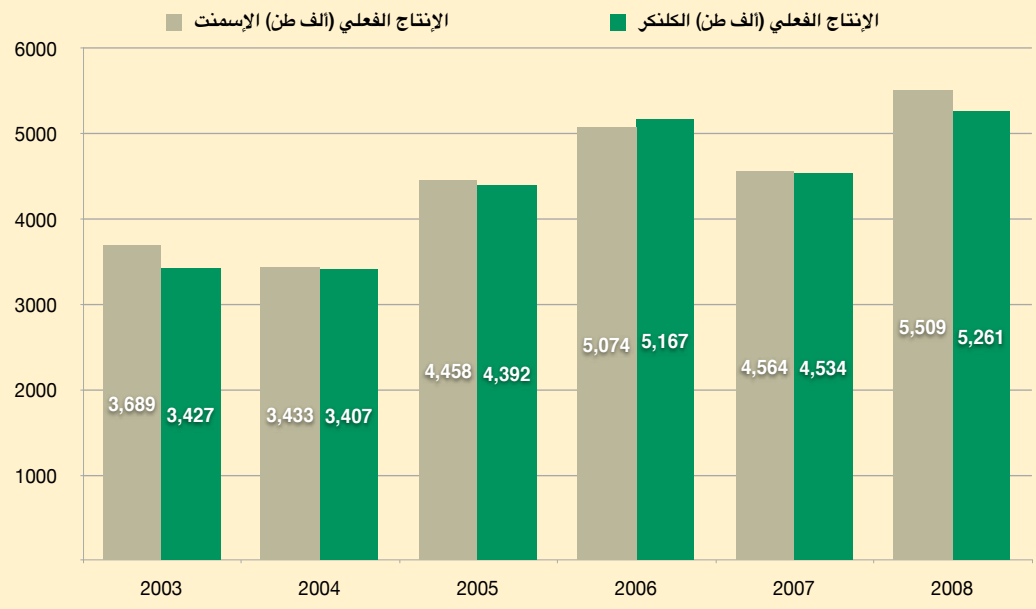

الإنتاج الفعلي من الإسمنت والكلنكر في ليبيا 2008-2003

المصدر: قاعدة صناعة الإسمنت-إيدمو

شكل 3 / 55

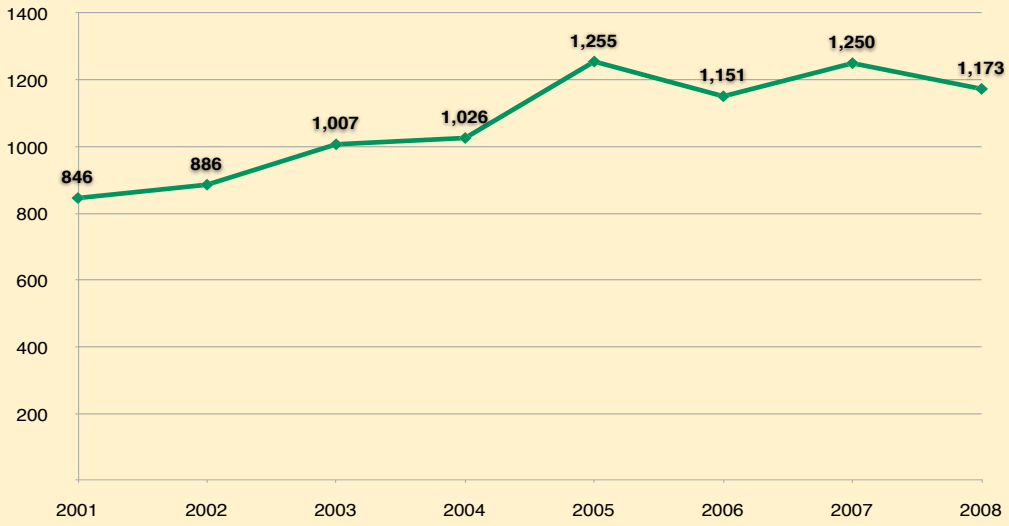

تطور إنتاج الصلب
في ليبيا
2008-2001
(ألف طن)

المصدر: قاعدة صناعة الإسمنت-إيدمو

كما وقعت المؤسسة اتفاقية مع شريك أجنبي للإشراف على مشروع إنشاء مصفاة «مليته» بالقرب من الحدود التونسية، والتي تبلغ طاقتها حوالي 200 ألف ب/ي وتكلفتها نحو 4 مليار دولار.

أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية، فقد أولت ليبيا لهذا القطاع اهتمامًا بالغًا من أجل وضع أسس وقواعد سليمة وفقًا لاستراتيجيات محددة يمكن من خلالها تفعيل دور قطاع الصناعة في دعم الاقتصاد الوطني ، وكذلك خلق قاعدة صناعية حقيقية تقوم على استغلال الموارد الطبيعية المحلية المتاحة ، والمساهمة في استيعاب نسبة هامة من العمالة الداخلة لسوق العمل سنويًا من خلال المحافظة على تحقيق نسبة نمو متقدمة سنويا، و عليه فقد انبثقت مجموعة من البرامج التنفيذية تهدف إلي تحقيق الاستراتيجيات والسياسات الصناعية والتي همت خطط وبرامج لمشاريع الصناعة التحويلية في مجالات صناعة الحديد والصلب،

شكل 3 / 56

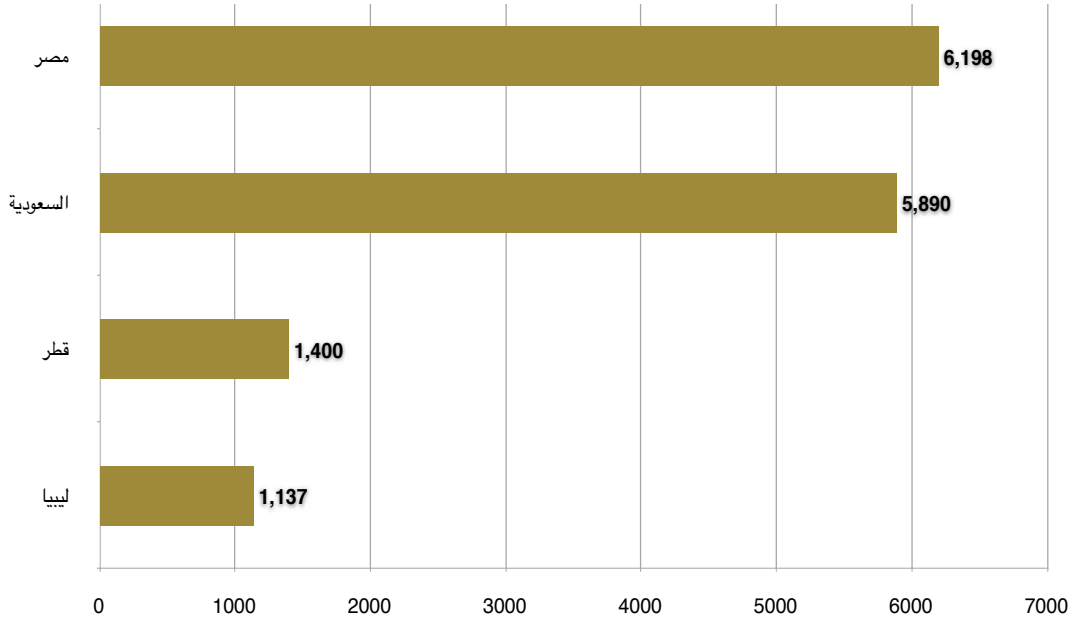

أكبر أربع منتجين
للصلب الخام
في المنطقة العربية
في عام 2008
(مليون طن)

المصدر: الاتحاد العربي للحديد والصلب

صناعة الإسمنت ومواد البناء، الصناعات الغذائية ، الصناعات الكيماوية ....

وتعتبر صناعة الإسمنت في الجماهيرية العظمى من أهم الصناعات التحويلية ، فقد تطلبت مواكبة متطلبات النهضة العمرانية التي تشهدها ليبيا والتي تهم مجالات البنية التحتية والتوسع لإنشاء الوحدات السكنية والتطوير العمراني للمؤسسات والمنشآت والمرافق العامة، إعطاء أولوية لصناعة الإسمنت ومواد البناء والصناعات المرتبطة بها ، بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل للمواد الخام المتاحة محليًا ، وتوفير احتياجات كافة الجهات العامة والأهلية من الحديد والأسمنت وغيرها من مواد البناء.

و لقد بلغ الإنتاج الفعلي من الإسمنت 5،509 ألف طن عام 2008 بزيادة 945 ألف طن مقارنة مع عام 2007 (4564 ألف طن) ، أي ما يعادل نسبة زيادة 20.70 ٪، مما يشكل 73.91 ٪ من الطاقة التصميمية للإسمنت.

بينما حقق إنتاج الكلنكر عام 2008، 5261 ألف طن بزيادة قدرها 727 ألف طن بالمقارنة مع عام 2007 (4534 ألف طن) أي بنسبة زيادة 16.03 ٪، مما يعادل 74.47 ٪من الطاقة التصميمية للكلنكر.

وبخصوص تنفيذ المشاريع الاستثمارية في صناعة الإسمنت، فقد منحت الشركة الافريقية للاسمنت المملوكة للدولة، شركة الصين الوطنية لمواد البناء صفقة لبناء مصنع أسمنت بتكلفة 116.5 مليون دينار (8 ر98 مليون دولار) ، و سيقام المصنع الذي تبلغ طاقته الانتاجية مليون طن سنويا من الكلنكر بمنطقة وادي الشاطيء خارج طرابلس و سيكون «من أحدث المصانع في العالم»، و سيحوز صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي المملوك للدولة 40 في المئة من المصنع.

أما فيما يتعلق بصناعة الحديد والصلب في الجماهيرية العظمى، فهي تعتبر من أهم الصناعات غير النفطية، حيث تعتبر الشركة الليبية للحديد والصلب من أهم الشركات الصناعية حيث تجاوز إنتاجها قي عام 2008 المليون طن من مختلف منتجات الصلب.

وتشكل المنتجات الطويلة من قضبان وأسياخ أكثر من 50 ٪ من إجمالي الإنتاج، حيث أنتجت الشركة 443 ألف طن من القضبان و 130 ألف طن من الأسياخ و 32 ألف طن من القطاعات كما أنتجت 480 ألف طن من اللفائف المدرفلة على الساخن. ولقد وجهت الشركة إجمالي مبيعاتها من القضبان إلى السوق المحلية إضافة إلى الكميات التي تم استيرادها من الأسواق العالمية، حيث بلغ إجمالي الكميات المباعة من حديد التسليح في عام 2008 / 819 ألف طن.

ونظرًا للطلب المتزايد على منتجات الحديد والصلب محليًا وعالميًا، أولت ليبيا اهتماما بالغا للقطاع بهدف تطويرمصانع الشركة الليبية للحديد والصلب ،حيث تم اعتماد خطط طموحة لتوسعات في مصنع الشركة الليبية للحديد والصلب بمصراته لزيادة الطاقة الإنتاجية للصلب الخام إلى 2.37 مليون طن والمنتجات الطويلة إلى 1.34 مليون طن والمسطحات إلى 0.86 مليون طن خلال عامي 2010-2012.

ولم يتأثر إنتاج الشركة خلال عام 2008 إلا بنسبة تصل إلى- 3.57 ٪ ويتمثل ذلك في انخفاض إنتاج المسطحات التي يتوجه أغلبه إلى التصدير.

أما فيما يخص العقود الاستثمارية في صناعة الحديد والصلب بالجماهيرية، بلغ عدد العقود التي أبرمتها الشركة الليبية للحديد والصلب 7 عقود لتطوير عدد من الوحدات في الشركة، بقيمة 119 مليون دولار أمريكي، وقد تم توقيع هذه العقود مع عدة شركات عالمية من الصين، إيطاليا وتركيا والبوسنة.

كما وقعت الشركة الليبية للحديد والصلب مؤخراً عقداً لإنشاء مصنع جديد لدرفلة القضبان بطاقة إنتاجية تقدر بـ 800 ألف طن / سنة، وبتكلفة تقدر بـ 260 مليون دولار أمريكي، مما سيضاعف إنتاج الشركة من هذه المادة بحيث تصل إلى 1.5 مليون طن / سنة مقابل إنتاج فعلي بلغ في عام 2007 ما يزيد قليلاً على نصف مليون طن، حيث بلغ إنتاج الشركة من حديد التسليح 541 ألف طن.

وتم التعاقد لإنجاز مشروع قضبان التسليح مع عدد من الشركات الإيطالية المتخصصة في هذا المجال، ويتوقع أن تستغرق عملية إنجاز هذا المشروع ثلاثين شهراً، ومما تجدر الإشارة إليه أن الشركة قد بدأت بتنفيذ خطة لتطوير لعدد من مصانع الشركة، حيث وقعت عدداً من العقود لتنفيذ هذه المشاريع والتي تستهدف رفع الطاقة الإنتاجية من الصلب السائل إلى 4.168 مليون طن مقابل 1.324 مليون طن التي تشكل الطاقة الحالية.

أما فيما يتعلق بنشاط الاستثمار، تقوم هيئة تشجيع الاستثمار بتنفيذ المهام المسندة لها بالتشريعات ذات العلاقة حيث بلغ عدد المشروعات الاستثمارية عام 2008 التي تم تنفيذها 199 مشروعًا دخل منها حيز التشغيل الفعلي 112 مشروعًا و 87 مشروعًا تحت التنفيذ في مختلف المجالات ، وتشكل المشروعات الصناعية من إجمالي المشاريع الاستثمارية 85 مشروعا، دخل منها حيز التشغيل 42 مشروعا، و43 مشروع تحت التنفيذ في مختلف الصناعات.

و فيما يخص الاستراتيجية الصناعية المستقبلية في ليبيا، تم إعداد البرنامج التنموي للقطاع (2008-2012) و هو برنامج تنموي شامل يساهم بفاعلية في تنمية القطاع وتقديم الدعم لممارسة الأنشطة الصناعية.

ويستند هذا البرنامج التنموي للفترة 2008-2012 على استراتيجية عامة ترتكز بالأساس على توفير الظروف والمناخ الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي الملائم لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود في إيجاد مصادر للنمو المستدام بجانب قطاع النفط ، وفي ذات الوقت تطوير الاحتياطي والطاقة الإنتاجية لهذا القطاع، ثم استغلال الأصول القائمة والقوى البشرية والتنظيمية والإدارية والمؤسسات القائمة والمستحدثة بكفاءة أفضل، بهدف الزيادة في الإنتاج الصناعي. ومن أهداف البرنامج التنموي للفترة 2008-2012 :

في قطاع الصناعة والمعادن:

- الرفع من معدلات التشغيل للطاقات الإنتاجية القائمة للوصول إلى معدل80٪ عام 2012 .

- زيادة قيمة الإنتاج الصناعي من 1.2 مليار دينار عام 2006 م. إلى 3.7 مليار دينار عام 2012.

- إنشاء البنية الأساسية لعدد 32 منطقة صناعية بمختلف الشعبيات .

- العمل على زيادة قيمة الصادرات الصناعية من 447 مليون دينارعام 2006إلى 2 مليار دينار عام 2012 .

- توفير فرص عمل جديدة من خلال المشروعات الصناعية

- زيادة الطاقة الإنتاجية لصناعة الإسمنت من حوالي 5 ملايين طن عام 2007 إلى 15 مليون طن عام 2012.

- زيادة الطاقة الإنتاجية من منتجات الحديد والصلب من 1.6 مليون طن عام 2007 إلى 4.0 مليون طن س عام 2012 مما سينعكس على زيادة الطاقة الإنتاجية لحديد التسليح والبناء من 688 ألف طن عام 2007 إلى1.2 مليون طن عام 2012 .

- ستصل الطاقات الإنتاجية في نهاية البرنامج إلى الإكتفاء الذاتي في عدد من الصناعات ومن بينها الأسمنت وحديد التسليح والطوب الرملي والعصائر وطحن الدقيق وصناعة الأعلاف

في قطاع النفط:

- زيادة كمية إنتاج النفط الخام لتصل إلى 2.4 مليون برميل يوميًا عام 2012 .

- إضافة حوالي 323 مليار قدم مكعب من الغاز المصاحب والحر بحيث يرتفع الإنتاج من حوالي 956 مليار قدم مكعب عام 2008 إلى حوالي 1.28 تريليون قدم مكعب عام 2012

- المحافظة على طاقة التكرير البالغة 380 ألف برميل يوميًا وإنشاء مصفاة في جنوب ليبيا بطاقة إنتاجية قدرها 20 ألف برميل في اليوم.

- الحفاظ على الإنتاج المتوقع من المشتقات النفطية في حدود 16 مليون طن متري خلال فترة البرنامج بمعدل 127 مليون برميل سنويًا، وإضافة مليوني طن متري من منتجات الصناعات البتروكيماوية وتطوير مجمع رأس الأنوف وإنشاء مصنع لتكرير غاز الإيثان.

- دراسة إنشاء مصفاة بتروكيماوية لإنتاج وقود ومواد وسيطة بطاقة تكريرمن 350 إلى 400 ألف برميل في اليوم.

تأثرت ليبيا بالأزمة المالية العالمية باعتبارها بلدا مصدرا للنفط من خلال:

- انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية

- تقلص دخول رؤوس الأموال الأجنبية

و نظرا لأهمية مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد الليبي فقد أدى انخفاض إنتاجه و أسعاره إلى تراجع معدل النمو في ليبيا حيث سجلت 3 ٪ عام 2009.

و لقد مكن تسديد الديون الخارجية الذي قامت به ليبيا مسبقا خلال الفترة 2007- 2008 بالإضافة إلى تمويل الدولة لبرامج استثمارية عمومية ضخمة في البنى التحتية لقطاعات الصحة و التعليم و التشييد و الكهرباء...من تخفيف آثار الأزمة عليها.

جمهورية مصر العربية

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

مصر

أهم المؤشرات لعام 2008

- الساكنة : 75 مليون نسمة
- الناتج الإجمالي المحلي: 162 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 7.2 %
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية): 2748 دولار
- الناتج الإجمالي الصناعي (بالقيمة الجارية): 59,7 مليار دولار.
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي: 16 %
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: 20.7 %
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر: 13,2 مليار دولار
- مساهمة الصادرات غيرالنفطية في إجمالي الصادرات: 54 %
- القطاعات الصناعية الرئيسة: صناعة السيارات و صناعة النسيج و صناعات الصيدلة والأدوية و صناعة الحديد والصلب و صناعة الإسمنت والصناعات الغذائية.

شهد عام 2008 استمرار الأداء الجيد للنمو الاقتصادي في مصر الذي بلغ معدل 7.2% خلال تلك السنة مقابل 7.1% خلال السنة المالية السابقة. وجاء استمرار المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي مدعوما بضخ مزيد من الاستثمارات في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، واستمرار مشاركة القطاع الخاص بقدر كبير من تلك الاستثمارات، كما تجاوزت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 60%. ومما ساعد أيضا على استمرار تحسن الأداء الاقتصادي، نمو الصادرات البترولية وغير البترولية، واستقرار الثقة في كفاءة ومرونة سوق الصرف الأجنبي، وتخفيض الضرائب على الدخول وأرباح الشركات. هذا بالإضافة إلى تدعيم وتطوير القطاع المصرفي لضمان سلامة وقوة وحداته بما يمكنها من مواجهة المنافسة على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتعزيز دورها في دفع عجلة النمو.

ولقد بدأت مصر منذ عام 1991 في تنفيذ برنامج طموح من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية واتخذت مسارا جذريا في الانفتاح الاقتصادي. و يسير برنامج الخصخصة اليوم على ما يرام و تولي مصرأهمية كبيرة للقطاع الخاص الذي يشغل77 ٪ من القوة العاملة ويساهم بأكثر من 60 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. و لقد جرى مؤخرا تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير البنية التحتية لمصر. و مع ذلك، لاتزال الحكومة تسيطرعلى القطاعات الاستراتيجية كقطاع المواد الهيدروكربونية والتعدين والصناعة الثقيلة والمنسوجات...

وقد ساعد تحسين مناخ الأعمال مع الارتفاع السريع لأنشطة الاستثمار الأجنبي التي تعتمد على الميزات النسبية لمصر(الاسمنت والصلب والأسمدة والبتروكيماويات وتجهيز الأغذية) على تطوير وبدء التغيير في الهيكل الاقتصادي المصري. وقد ساهمت البيئة الاقتصادية الإقليمية أيضا في تحقيق هذه النتائج الطيبة حيث أن ازدهار دول نفطية عربية مفيد للغاية لمصر. كما أن تدفقات رؤوس الأموال وتوافد السياح الأثرياء وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية تعزز الاقتصاد بشكل كبير.

و يلاحظ أن الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2008-2012 أعطت الأولوية للقطاعات ذات النمو المرتفع ألا و هي الصناعات التحويلية والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبناء.

ويعتبرتطويرالصادرات من السلع والخدمات التي تراهن على الأعمال الصغيرة والصغيرة جدا عاملا رئيسيا لخلق فرص العمل و فتح جميع الأنشطة الاقتصادية أمام القطاع الخاص وتحسين الظروف المعيشية للفئات ذات الدخل المنخفض وتقليص الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية. ولتحقيق هذه الأهداف ناشدت الحكومة على المبادرة الخاصة.

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي، واصلت مصرأيضا برنامجا وطنيا طموحا يستهدف النهوض بالصناعة المصرية على مستوى الإنتاج والاستثمار والبحث والتطوير والصادرات والعمالة.

ويتوقع هذا البرنامج بناء 1000 مصنعا كبيرا من طرف القطاع الخاص خلال الفترة مابين عام 2005 وعام2011، ويتوقع أن تحدث هذه المصانع 1،5 مليون منصب عمل ضمن هدف أكبر والمتمثل في إحداث 4،5 مليون منصب عمل في أفق 2010-2011.

وتتوقع الهيئة العامة للتنمية الصناعية إحداث عدة مناطق صناعية

شكل 3 / 57

تطور الناتج المحلي لقطاع الصناعات الإستخراجية والتحويلية 2001 - 2008 (مليون دولار)

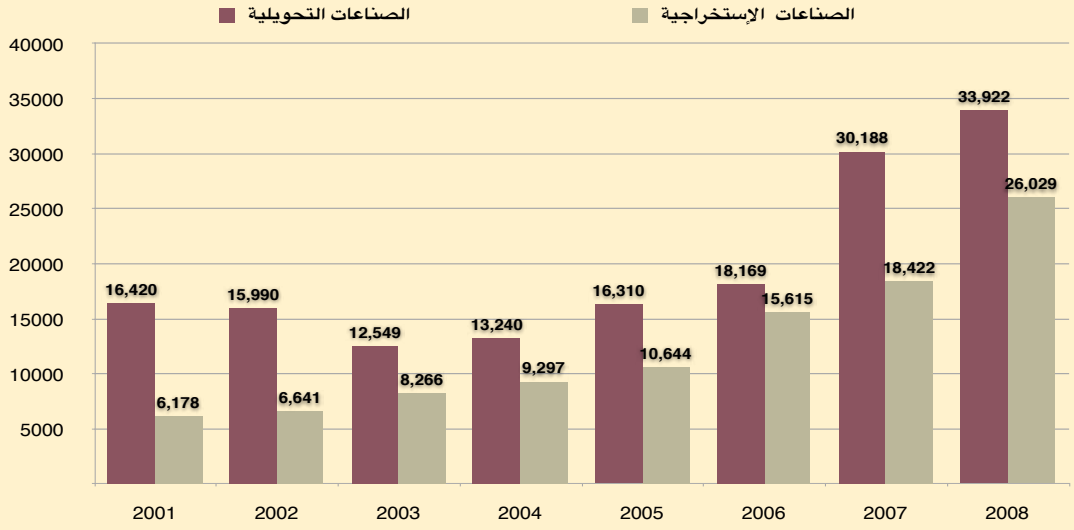

المصدر : غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

شكل 3/58

القطاعات الصناعية التحويلية الرئيسية في مصر في عام 2008 (% من الناتج الإجمالي المحلي التحويلي)

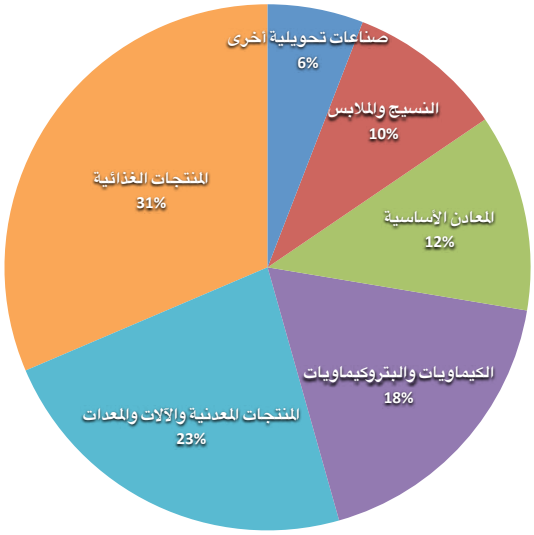

المصدر : غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

حرة بقيمة 4.5 مليار جنيه مصري ستحدث 48500 منصب عمل، كما تتوقع من جهة أخرى، تهيئة 28 منطقة صناعية جديدة تتطلب 61،4 مليار جنيه مصري عام 2007 من الاستثمار وستحدث 850000 وظيفة عمل.

بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي 59 مليار دولار عام 2008 مقابل 42 مليار دولار عام 2007، أي بنسبة نمو 40%. وتعزى هذه النتائج الجيدة إلى الأداء الجيد في القطاع الاستخراجي بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث بلغت القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية 26 مليار دولار مقابل 18.4 مليار دولار في عام 2007 أي بزيادة نسبتها 41 ٪ مقارنة بالعام السابق.

ومن جهة أخرى، يساهم القطاع الصناعي بثلث الناتج المحلي الإجمالي في مصر، وذلك بفضل الديناميكية التي يعرفها القطاع الصناعي التحويلي حيث يساهم بنسبة 20% في الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد دور هذا الأخير في تنوع النسيج الإنتاجي المصري.

في عام 2008، ارتفع قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 12 ٪ وسجل قيمة مضافة بقيمة 33.9 مليار مقارنة ب 30 مليار دولار في 2008. (شكل 3/57) وتعتبر مصر ثالث دولة عربية تحقق أعلى قيمة مضافة تحويلية بعد السعودية والإمارات.

ويعتبر قطاع الصناعات التحويلية قطاعا متنوعا فهو مكونة من الصناعات الغذائية والمنسوجات والصلب والبتروكيماويات وصناعة السيارات (شكل 3/58).

ولقد اجتذب قطاع الصناعات تحويلية اهتماما كبيرا من قبل الحكومة والمستثمرين المحليين حيث تم توجيه استثمارات قدرها 43،1 مليار جنيه للصناعة التحويلية خلال عام 2008 أي بنسبة 3.5 % مقارنة بالاستثمارات المناظرة فى العام السابق، وبلغ إجمالي الاستثمارات المنفذة في قطاع الصناعة التحويلية (غير البترولية) نحو 1،32 مليار جنيه في عام 2008، وهو ما يزيد عن الاعتمادات المعدلة بنحو 10 % وقد شكلت الاستثمارات العامة نسبة تناهز 11 % من الإجمالي.

وتفيد بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية عن المتابعة التنفيذية لبرنامجى «الألف مصنع » و«سوق الأعمال»، أنه قد تم إقامة أكثر من 1500 مصنع (جديد وتوسعات) بأحجام متفاوتة وبإجمالى استثمارات 30.2 مليار جنيه وبطاقة استيعابية نحو 154 ألف فرد، وذلك حتى نهاية يونيو 2007 . أما خلال العام المالي2008 ، تم إقامة 160 مصنعًا (جديد وتوسعات) بتكلفة استثمارية حوالي 6.8 مليار جنيه، وبطاقة تشغيلية نحو 24.3 ألف فرصة عمل.

ويشير التوزيع القطاعي لبرنامج الألف مصنع حتى يونيو 2008 ، استئثار صناعات الغزل والنسيج بأكبر عدد من المصانع (جديدة وتوسعات) وفرص عمل ، ويليها الصناعات الغذائية، ثم الصناعات الكيماوية والهندسية من حيث عدد المشروعات.

ومن حيث التكاليف الاستثمارية، تبرز أهمية ا لصناعات الكيماوية على وجه الخصوص نظرًا لارتفاع كثافتها الرأسمالية . أما من حيث القدرة التشغيلية، فإن صناعات مواد البناء والصناعات الهندسية تحتل أهمية كبيرة حيث تتسم بارتفاع الكثافة العمالية مما يضعهما في المرتبة التالية للصناعات النسجية والغذائية.

وبالنسبة للصناعات الصغيرة ، فقد تم تخصيص نحو13.2 مليون متر مربع لها في 16 مدينة، بالإضافة إلى أنه جاري تخصيص مساحات أخرى إجماليها 1.6 مليون متر مربع . وقد بلغ إجمالي المساحة التي تم تخصيصها لإقامة المشروعات الصناعية في جميع المدن الصناعية (وعددها 16 مدينة) نحو 13.2 مليون متر مربع وهناك نحو1.6 مليون متر مربع جاري تخصيصها.

وفي إطار برنامج الجيل الجديد للتجمعات الصناعية ، قامت الهيئة العامة للتنمية الصناعية بطرح المرحلة الأولي من أراضي التنمية الصناعية بنظام المطور العام منذ منتصف أكتوبر 2006 ، وتم في أكتوبر 2007 توقيع سادس عقد للمطورين الصناعيين لإقامة تجمع صناعي مصري أردني بالعاشر من رمضان كبداية للمرحلة الثانية وتبلغ الاستثمارات الصناعية للمرحلتين بنحو 67 مليار جنيه بطاقة تشغيلية 300 ألف فرد في مدن العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر وبرج العرب والسادات ووادي التكنولوجيا بالإسماعيلية.

ومن ناحية أخرى ، تشيرالبيانات الصناعية بأنه تم خلال عام 2008 تسجيل نحو 829 منشأة صناعية تقدّر استثماراتها بنحو 66.2 مليار جنيه وإنتاجها السنوي 28 مليار جنيه، بطاقة تشغيلية 48 ألف عامل، تقدّر أجورهم السنوية بنحو 249.3 مليون جنيه.

وفيما يتعلق قطاعات الصناعات التحويلية في مصر تعتبر الصناعات الغذائية الصناعة التي تسجل أعلى معدل إنتاج وأعلى قيمة

مضافة فهي تمثل 30 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي وتشغل أكثر من 275 000 شخص حيث شهد هذا القطاع توسعا بشكل سريع في السنوات الأخيرة و ارتفاع معدل نمو السنوي بنسبة 14 ٪ بين عامي 2002 و 2008. و بلغت القيمة المضافة لقطاع المواد الغذائية 10،7 مليار دولار في عام 2008 كما بلغ الإنتاج 21 مليار دولار.

تعد مصر مستهلكا أساسيا للمنتجات الزراعية، و باعتبارها مستوردا و مصدرا في نفس الوقت تريد مصر ضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي وتحسين قدرتها على التصدير. وقد ترتب عن هذه الحاجة، إستراتيجية الحكومة ذات الأولية تدعو إلى استثمارات كبيرة في قطاع معدات (الآلات الزراعية) و كل ما له علاقة بالإنتاج من تعبئة وتغليف وتسويق.

و من المتوقع أن يشهد قطاع إنتاج الأغذية تطورا ملحوظا نتيجة لارتفاع النمو الديموغرافي لمصر و قوته ونظرا لأن هذا المجال يجذب المزيد من المجموعات الغذائية الرئيسية الدولية.

كما واصل قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية نموه عام 2008 محققا قيمة مضافة بنحو 7،8 مليار دولار مقابل 7 مليار دولارعام 2007، وتمثل هذه الصناعات قطاعا محركا للاقتصاد المصري وتهيمن عليها صناعات تركيب السيارات. ولقد تضاعف إنتاج السيارات مرتين حيث تزايد من 46422 سيارة عام 2003 إلى 120400 سيارة عام 2008.

ويرجع هذا الإنجاز الجيد إلى الإصلاحات التي أقدمت عليها الحكومة عام 2004 حيث فتحت السوق المحلي أمام المستثمرين الأجانب مما إستقطب أحسن أنواع السيارات للاستثمار في سوق كبير (73 مليون نسمة) وبمناخ أعمال مناسب ومشجع وموقع جغرافي استراتيجي.

أما إستراتيجية صناعة السيارات المستهدفة في مصرفهي تقوم على 6 محاور أساسية تشمل الالتزام بالمواصفات العالمية وتفعيل اتفاقيات التجارة الحرة بين مصر والدول العالمية وتطوير العمليات اللوجستية ورفع نسبة المكون المحلي وربطه بزيادة الإنتاج والتصدير للخارج كما أن هناك مزايا سترتبط بزيادة نسبة المكون المحلي ومعدلات الإنتاج وهو ما سيقلل التكلفة ويجعل المنتج المحلي قادراً على المنافسة في السوق العالمي ويزيد الاستثمارات وفرص العمالة في هذا القطاع وبالتالي تحصل هذه الصناعة علي دعم من العائد المتوقع من هذه الإستراتيجية ، مشيراً الي أن الإستراتيجية تتضمن ايضا إحلال وتجديد السيارات الملاكي اختياريا مما يساعد في استيعاب إنتاج مصانع السيارات المتزايد ورفع نسبة المكون المحلي كما أن الغرض من الإستراتيجية الوصول بحجم الإنتاج إلى نصف مليون سيارة عام 2020 منها 300 ألف سيارة للتصدير والباقي للسوق المحلي.

من جهة أخرى، تمثل الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية أيضا قطاعا متناميا حيث عرف أقوى نسبة نمو منذ 5 أعوام، وتزايدت قيمته المضافة بنسبة 11% ليصل إلى 6 ملياردولار عام 2008 مقابل 5،5 مليار دولار عام 2007. ويعزى هذا الأداء الجيد إلى ارتفاع أسعار المواد الكيماوية الأساسية والبتروكيماويات[12] في الأسواق العالمية.

و يعتبر قطاع النسيج قطاعا استراتيجيا لأنه من جهة يشغل أكثر من 31 ٪ من مجموع العمالة الصناعية أي ما يقرب من 419 00 موظفا و من جهة أخرى هو واحد من أكبر قطاع التصدير و قد شهد هذا القطاع تحسنا في القيمة المضافة التي بلغت 3،3 مليار دولار عام 2008 مقابل 2،9 مليار دولار عام 2007 حيث ساهمت الظرفية الدولية وإنشاء مناطق صناعية في انطلاقة هذا القطاع الصناعي، كما أنه يتوجه أكثر فأكثر نحو التصدير ويمثل بذلك موردا هاما للعملات الأجنبية فخلال العامين الأخيرين صدرت 203 مؤسسة صناعية ما يعادل 1،3 مليار دولار من المنسوجات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أن هذا القطاع الذي تهيمن عليه الدولة يعاني من سوء التنظيم والتدبير ومن ضعف الاستثمار حيث 85% من التجهيزات لم يتم

جدول رقم 3/39

القيمة المضافة للصناعات التحويلية في مصر 2002 - 2008 (مليون دولار)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	تغيير 08/07
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	4,269	3,471	3,731	4,100	4,509	9,299	10,792	16
صناعة النسيج و الملابس والمنتجات الجلدية	2,296	1,784	1,734	2,268	2,335	2,997	3,301	10
صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث	174	112	53	192	219	352,8	571,8	62
صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	625	356	342	543	623	1296	1378	6
صناعة الكيماويات والبتروكيماويات	2,212	1,707	1,707	2,079	2,376	5,543	6,179	11
صناعة المعادن الأساسية	896	761	726	1,385	1,613	3,835	4,167	9
صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	5,215	4,163	4,803	5,583	6,184	7,218	7,891	9
صناعات تحويلية أخرى	303	195	144	160	310	216	214	-1
مجموع الصناعات التحويلية	15,990	12,549	13,240	16,310	18,169	30,404	33,922	12

المصدر: غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

شكل 3 / 59

إنتاج السيارات في مصر: قطاع في توسّع (وحدة)

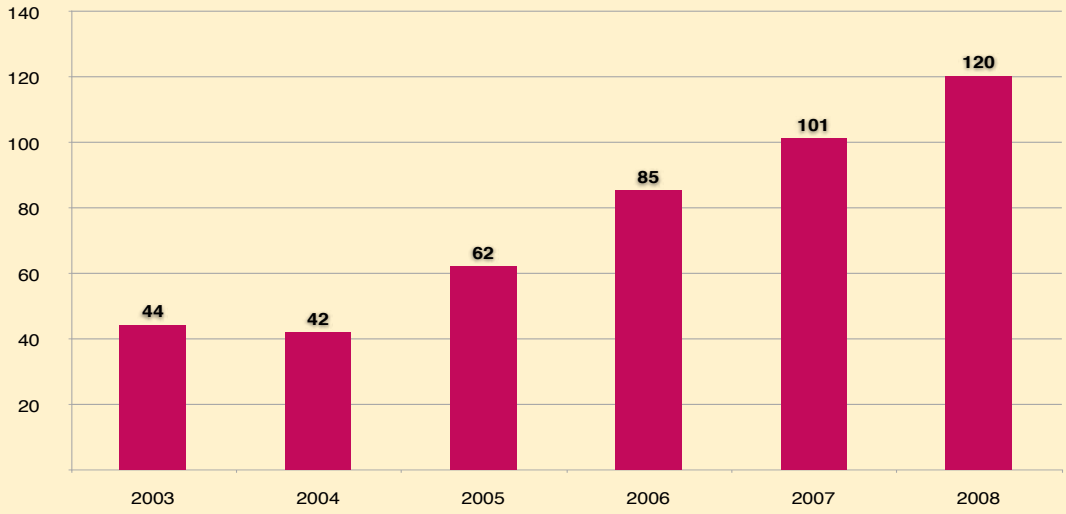

المصدر: غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

تجديدها منذ أكثر من 15 عام.

أما بالنسبة للصادرات، تشهد مصر نشاطا هاما في مجال الاتفاقيات التجارية، فقد أبرمت اتفاقيات ثنائية مع كل من تركيا وروسيا، كما عززت من تعاونها مع الصين وأنشأت عددا من المناطق الصناعية المؤهلة بهدف تحسين صادرتها الموجهة نحو أسواق الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد سجلت صادرات مصر أداء جيدا بنسبة تزايد 31% حيث بلغت صادراتها 29 مليار دولار عام 2008، ويرجع هذا النمو إلى النتائج الجيدة لصادرات السلع غير النفطية التي بلغت 14.9 مليار دولار عام 2008، وذلك بفضل تزايد صادرات المنتجات نصف التامة اللتي تمثل 73.4% من إجمالي الصادرات غير النفطية والتي تتمثل في الآلات، الأجهزة الكهربائية، الأسمنت، مصنوعات الحديد والصلب، المنتجات الصيدلية وأصناف مصنوعة من معادن.

أما بالنسبة للسلع نصف المصنعة فهي تمثل 12.3% من إجمالي الصادرات غير النفطية والتي تحتوي على : الحديد الزهر، المنتجات الكيماوية، اللدائن ومصنوعاتها والشحوم والدهون.

وتتكون باقي الصادرات من المواد الأولية التي تمثل 7.3% من الصادرات غيرالنفطية كالخضر والنباتات، القطن، فواكه وأثمار وخامات حديد.

وفيما يتعلق بصادرات المحروقات، بلغت قيمتها 14.5 مليار دولار وحققت تنوعا طفيفا مقارنة مع العام الفارط، كما عرفت حصتها من إجمالي الصادرات انخفاضا من 45.9% عام 2007 إلى 49.3% عام 2008. (بنك مصر المركزي).

وتظل أوروبا الوجهة الأولى لصادرات مصر بنسبة 33.8%، وتتركز أهم الصادرات في النفط الخام ومنتجات الصلب والحديد والألمنيوم غير المخلوط. وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية بنسبة 31.3% من الصادرات حيث يمثل النفط الخام ومشتقاته والمنتجات الكيماوية والنسيج أهم المنتجات المصدرة إليها.

أما الصادرات الموجهة نحو الدول العربية، فتتجه أساسا نحو السعودية والإمارات والأردن ولبنان وتونس ويمثل النفط الخام ومشتقاته ومنتجات الحديد والصلب والأرز.

مصر والأزمة المالية العالمية

تأثر أداء الاقتصاد المصري خلال السنة المالية 2009 بالأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها، وبلغ هذا التأثير أقصاه خلال الربع الثاني من تلك السنة، وقد تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ليبلغ نحو 4.7%، مقابل 7.2% عام 2008.

فيما يتعلق بجانب العرض، جاء انخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي متأثرا بتراجع معدل النمو الحقيقي لبعض قطاعات النشاط الاقتصادي الرئيسية، وفي مقدمتها قطاع السياحة، والصناعات التحويلية، وقناة السويس، وإن كان قد ساهم في تعويض ذلك جزئيا تحسن أداء بعض قطاعات النشاط الاقتصادي خلال السنة المذكورة، رغم تداعيات الأزمة المالية. ويأتي في مقدمة هذه القطاعات، القطاع الاستخراجي (البترول والغاز والاستخراجات الأخرى) والذي حقق معدل نمو بلغ نحو 6.4% مع دخول العديد من الحقول المكتشفة في مرحلة الإنتاج، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (14.6% مقابل 14.5%)، كما تحسن أداء قطاع الأنشطة العقارية (3.8% مقابل 3.7%).

وفيما يتعلق من جانب الطلب، تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج

---

[12] مصر هي سادس مصدر عالمي للغاز السائل وصادراتها مدعوة للتزايد خلال السنوات القادمة.

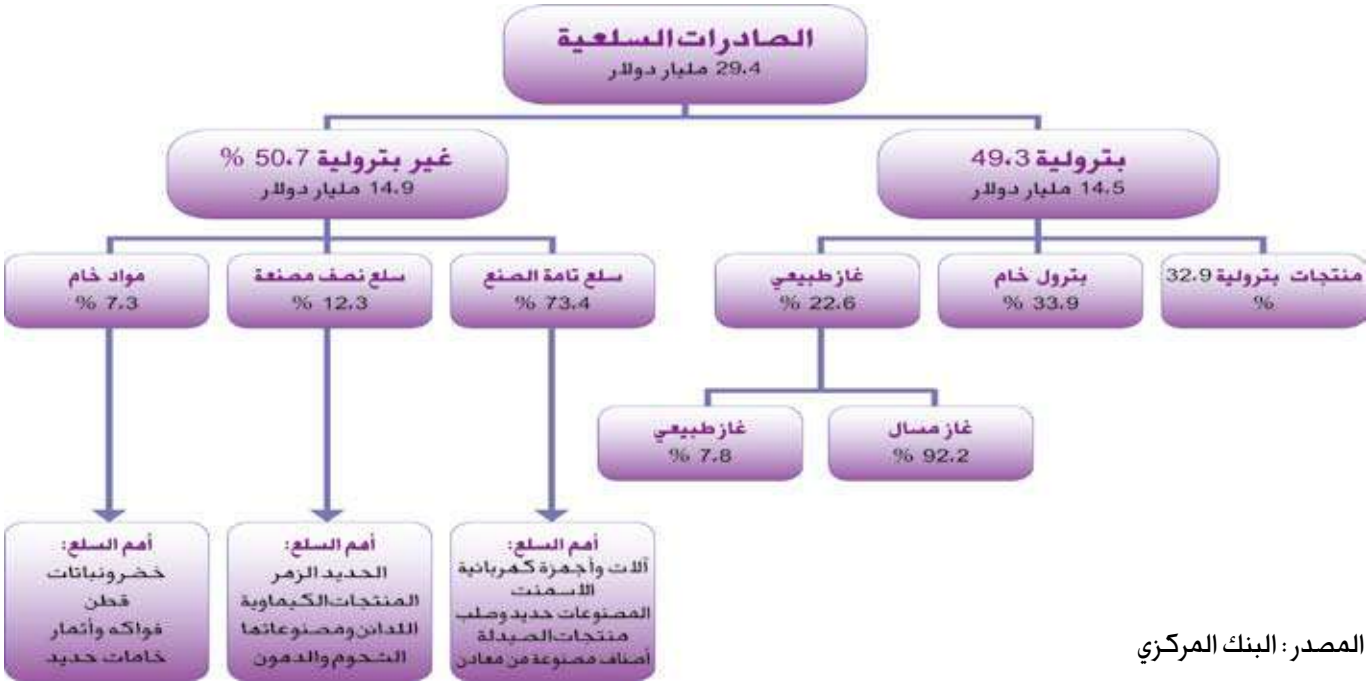

المصدر : البنك المركزي

تسعى مصر إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية والتوسع في إقامة العديد من المناطق الصناعية في مختلف أنحاء

البلاد، كما إن الحكومة أنفقت مبالغ كبير في البنية التحتية للطرق و شق الترع و التوسع في الرقعة الزراعية و التوسع أيضا في عدد المدن الصناعية حيث تخطى عدد المدن الموجودة في مصر حاجز الأربعون مدينة صناعية ، كما لعب ضخ استثمارات كبيره في قطاع تكنولوجيا لمعلومات و الانترنت دورا كبيرا في تحسن وسائل الاتصالات و سهولة تبادل المعلومات و أيضا خلال العقدين السابقين نجحت الدولة بربط بعض التخصصات بسوق العمل و خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات حيث يمثل هذا القطاع اكبر قطاعات الدولة نمو افي السنوات القليلة الماضية ، و لقد ساهم إنشاء القرية الذكية بشكل كبير في إحداث طفرة معلوماتية كبيره ، كما عملت الحكومة في السنوات السابقة بالسعي إلى إعادة تأهيل بعض التخصصات لربطها بسوق العمل المصري، وبدأت الدولة أيضا في الانتقال إلى الحكومة الإليكترونية و السعي الدؤوب في هذا الجانب و يذكر أيضا قيام وزارة الصناعة و التجارة بإنشاء شركة في عام 2009 لإدارة وتنمية وتطوير المدن الصناعية بتكلفة إجمالية خمسة مليارات جنية ، كما أن الإصلاحات الضريبة المستمرة شجعت على جذب وضخ استثمارات جديدة للسوق المصري ، إلى جانب الإصلاحات في قطاع البنوك و التيسيرات على المصدرين ، و لانتهاج الدولة سياسة فتح أسواق جيده للمنتج المصري بشكل ملحوظ عن السابق دورا كبيرا في زيادة صادرات مصر حيث باتت عملية التصدير هي احد أهداف الدولة الرئيسية .

الأفاق

- فتح أسواق جديدة للمنتج المصري عن طريق عقد اتفاقات مع عدد مع من بلدان العالم وخاصة في إفريقيا و أسيا و أمريكا اللاتينية .
- وضع خطة عاجلة لدمج مراكز البحث العلمي مع قطاع الصناعة المصري بما يساعد على تميز المنتج المصري و يصبح قادر على المنافسة عالميا .
- زيادة الرقابة على الصادرات المصرية و الحرص بوضع حزمة من المعايير للصادرات المصرية تتواكب مع المتطلبات العالمية تقلل من تصدير منتجات رديئة للخارج تسئ للمنتج المصري و تفقده أسواق خارجية .
- المحاولة في إعادة دراسة مصادر المواد الخام والتركيز على الاستفادة من المواد الخام الأولية المحلية لتخفيض كلفة المنتج المصري
- الإسراع في مشروع توصيف المهن والوظائف المصرية الذي قد بذلت فيه الدولة شوطا كبير حتى تصبح قيم الأجور قيم عادلة سواء للعمالة أصحاب الخبرات أو للشركات مما ينعكس بشكل أفضل على الأداء و بيئة العمل .
- الإسراع في بناء عدد من المراكز المهنية المتخصصة في تدريب خريجي الجامعات و ربطها بمتطلبات سوق العمل .
- الاستفادة بقطاع التعليم الفني والمهني و الذي يضخ فيه مبالغ طائلة دونما الاستفادة منه و المحاولة لتحديث أدواته و مما سنعكس على مخرجاته.
- الحرص على افتتاح عدد اكبر من المدن الصناعية بشكل يسهم مع الموجود في زيادة حجم الاستثمارات الجديدة .
- محاولة قراءة و تقييم أداء الصندوق الاجتماعي و مدى قدرته الفعلية في ضخ مشروعات صغيرة ومتوسطة إلى قطاع الصناعة المصرية.

شكل 3/60

آثار الأزمة على النمو الاقتصادي في مصر قي عام 2009

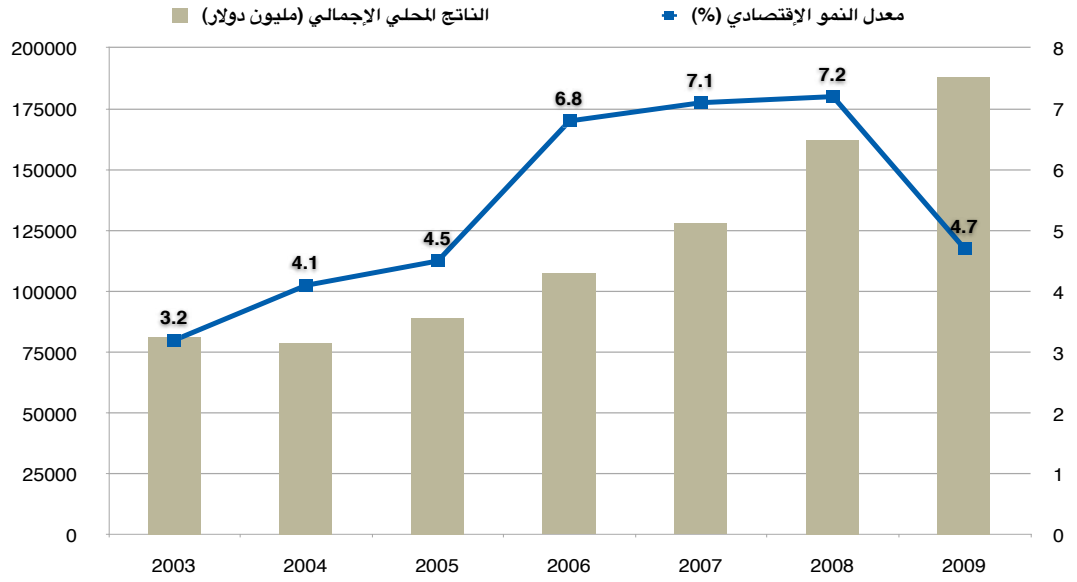

المصدر: البنك المركزي

المحلي الإجمالي، وذلك تأثرا بانخفاض مساهمة التكوين الرأسمالي الإجمالي في المعدل المذكور من 3.2 نقطة مئوية خلال السنة المالية السابقة إلى مساهمة سالبة (جدول 3/40) خلال سنة 2009، هذا بالإضافة إلى تراجع مساهمة الاستهلاك النهائي في معدل النمو من 4.4 نقطة مئوية إلى 4.1 نقطة، مما حد من تباطؤ الأداء الاقتصادي.

إلا أن تصاعد الإنفاق العام الاستثماري مع ضخ الحكومة ما يقرب من 15 مليار جنيه في مشروعات البنية الأساسية (مياه، وصرف صحي، وطرق وكهرباء..)، هو ما عوض النقص في الطلب الخارجي، فقد ارتفع معدل النمو الحقيقي للاستهلاك الحكومي ليصل إلى 8.4% عام 2009 مقابل 2.1% عام 2008.

وقد انخفض معدل النمو الحقيقي الإجمالي متأثرا بنقص الاستثمار

جدول رقم 3/40

أهم المؤشرات الاقتصادية في مصر (%)

	2008	2009
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	7.2	4.7
الطلب المحلي	7.6	2.1
الاستهلاك النهائي	4.4	4.1
خاص	4.2	3.2
عام	0.2	0.9
التكوين الرأسمالي	3.2	-2
صافي الطلب الخارجي	-0.4	2.6
الصادرات السلعية والخدمية	8.7	-4.7
الواردات السلعية والخدمية	-9.1	7.3

المصدر: غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

الخاص، ويعزى ذلك في جانب منه إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر ليبلغ 8.1 مليار دولار مقابل نحو 13.2 مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. ومن أسباب هذا التراجع أيضا، انخفاض صافي الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها (البنك المركزي المصري).

ومع ذلك فإن قطاع الأعمال الخاص مازال يشارك بدور هام في عملية التنمية، وهو ما يعكسه المستوى المرتفع لنسبة مساهمة ناتج القطاع المذكور في الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت 62.9% خلال عام 2009.

وانعكاسا لآثار الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم بدءا من الربع الثاني من السنة المالية 2008-2009 انخفض حجم التجارة الخارجية لمصر خلال تلك السنة بمعدل 8.1% لتسجل نحو 75.5 مليار دولار مقابل 82.1 مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك لانخفاض كل من حصيلة الصادرات السلعية بمعدل 17% لتبلغ 25.2 مليار دولار، والمدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل 4.6% لتبلغ 50.3 مليرا دولار.

ويرجع انخفاض حصيلة الصادرات السلعية إلى تراجع كل من الصادرات البترولية بمعدل 24.0% لتصل إلى 11.0 مليار دولار، والصادرات غير البترولية بمعدل 4.8% لتصل إلى 14.2 مليار.

وقد أدى ذلك إلى اتساع عجز الميزان التجاري بمعدل 7.5% ليبلغ نحو 25.2 مليرا دولار مقابل 23.4 مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، وانخفضت نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية إلى المدفوعات عن الواردات السلعية إلى 50.0% مقابل 55.6%.

وفيما يتعلق بالصناعة، يعتبر قطاع الصناعة التحويلية واحدا من بين القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة المالية العالمية في مصر، حيث تراجعت معدلات النمو الصناعي بحدة من 8 في المائة إلى 4،9 في المائة وانخفضت الصادرات الصناعية وتراجعت إيرادات معظم الشركات تأثرا بالركود

شكل 3/61

آثار الأزمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى إجمالي الصادرات في مصر (مليون دولار)

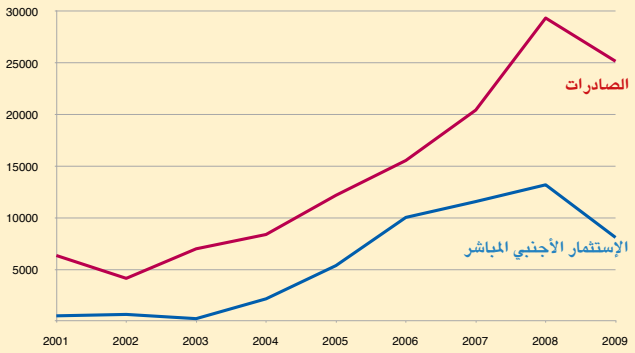

المصدر: البنك المركزي

الكبير الذي أصاب الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية.

كما أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بضخ 15 مليار جنيه لمساندة القطاعات المتضررة من الأزمة المالية وإنفاقها خلال 6 أشهر كان له أثر نسبي في إحداث تحسن إيجابي في مؤشرات أداء عدد من القطاعات خاصة في مجال التصدير.

المصدر: غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

و تعتبرالمنتجات الغذائية من الصادرات الصناعية والتحويلية الأكثر تضررا على إثرالركود الاقتصادي العالمي كالخضر المحفوظة و المجففة و البصل المجفف و الأرز و التي انخفضت صادراتها على التوالي

شكل 3/62

انخفاض الصادرات حسب السلع بسبب الأزمة المالية في مصر (مليون دولار)

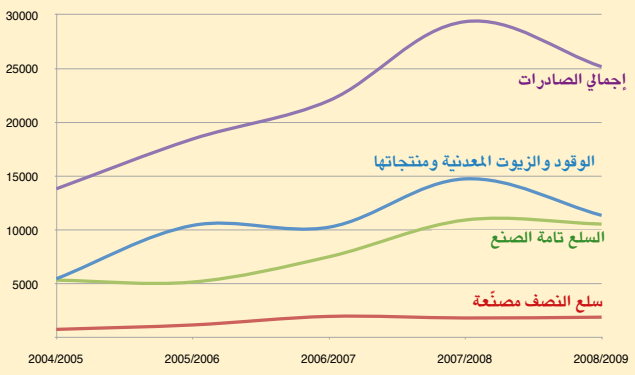

المصدر: غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

بنسبة 71 ٪ و 50 ٪ ثم 71 ٪ في 2009/2008 مقارنة مع السنة المالية السابقة.

كما انخفض حجم الصادرات من الدواء والصيدلة بنسبة 34 ٪ بسبب تراجع الطلب من الدول العربية المجاورة.

كذلك، شهدت صناعة الحديد والصلب والألمنيوم صعوبات مالية في أواخر عام 2008 ومطلع 2009 بسبب انخفاض المبيعات في السوق المحلي والخارجي حيث انخفضت صادرات منتجات الحديد والصلب بنسبة 34 ٪ في السنة المالية 2009/2008 وانخفضت منتجات الالومنيوم بنسبة 26 ٪ مقارنة مع السنة المالية للعام السابق.

وفي المقابل لم تتأثر صادرات الأسمدة والمنسوجات والملابس بالأزمة بما أنها ارتفعت بنسبة 41 ٪ و 90 ٪ على التوالي (جدول 3/41).

ومع ذلك ، يظهر من خلال هذا التحليل أنه على الرغم من التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية على الصادرات الصناعية المصرية، نلاحظ أن صادرات السلع المصنعة كانت أقل تأثرا بالأزمة من المنتجات النفطية والسلع الأساسية، حيث في حين شهدت الصادرات النفطية انخفاضا بنسبة 23 ٪ في عام 2009 ، فإن الصادرات من السلع تامة الصنع انخفضت بنسبة 3 ٪ فقط مما يبين لنا أنه من مصلحة مصرتعجيل تنويع الاقتصاد المصري من أجل حماية نفسها من الأزمات الاقتصادية العالمية.

وعلى الرغم من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية ، استطاعت مصر الصمود أمام الأزمة المالية العالمية أولا لأن سوقها المالية غير مندمج بشكل كبير في الأسواق المالية الدولية وثانيا لأن الحكومة اتخذت التدابير اللازمة في الوقت المناسب لمواجهة هذه الآثار السلبية.

ومن بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتقليل الآثار السلبية على الاقتصاد 2009 هي تنشيط الصادرات المصرية وفتح أسواق جديدة وحث البنوك على التمويل وضخ الأموال لمواجهة آثار الأزمة ساعدت الصناعة ومكنت الشركات من الاستمرار في المنافسة و دعم المستثمرين من خلال تقديم التمويل اللازم لكافة الاستثمارات التي تعتبر الملاذ الوحيد أمام الدولة لتوفير الآلاف من فرص العمل للشباب وخفض معدل البطالة ورفع مستوى المعيشة وجذب مزيد من الاستثمارات الخارجية وتوفير السيولة للمشروعات وتدعيم المهارات والتعليم وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في عام 2010 ولكن ذلك سيعتمد إلى حد كبير على الانتعاش الاقتصادي العالمي و خاصة على الانتعاش الولايات المتحدة التي تمثل ثلث صادرات مصر وثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحوها.

ومن المتوقع أن يستأنف الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة و تحويلات العاملين بالخارج أدائهم نتيجة الانتعاش الاقتصادي الذي ستشهده دول الخليج في السنوات المقبلة.

ومع ذلك ، ينبغي لمصر أن تأخذ الدروس و العبر من الأزمة لمعالجة التحديات الرئيسية التالية:

تعاني المؤسسات الصناعية من النقص في الاستثمار والتكنولوجيا الحديثة و البحث والتطوير. فمصر تنفق 0.6% فقط من ناتجها المحلي

جدول رقم 41/3

الصادرات السلعية حسب درجة التصنيع في مصر 2004-2009 (مليون دولار)

	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	تغيير 08/09
الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها	5,478	10,430	10,266	14,754	11,365	-23
بترول خام	1,938	3,214	3,128	4,911	4,004	-18
منتجات بترولية	3,361	7,009	6,980	9,562	7,000	-27
فحم بأنواعه	37	22	44	126	68	-46
سلع النصف مصنعة منها:	776	1,188	1,982	1,834	1,910	4
كربون	10	25	27	75	74	-1
زيوت عطرية ومواد راتنجية	16	5	9	6	8	33
ألمونيوم غير مخلوط	72	197	331	53	57	8
غزل القطن	117	105	129	93	102	10
السلع تامة الصنع منها:	5,348	5,172	7,519	10,932	10,555	-3
أرز	141	136	146	162	77	-52
خضر محفوظة ومجففة	6	4	17	17	5	-71
بصل مجفف	6	4	7	8	4	-50
منتجات صيدلية	215	125	238	692	455	-34
أسمدة	150	139	306	384	740	93
سجاد وأغطية أرضيات	111	108	125	145	135	-7
مصنوعات من حديد وصلب	623	471	642	737	490	-34
مصنوعات من ألومنيوم	221	132	119	457	337	-26
ملابس جاهزة	297	351	454	431	608	41
منسوجات قطنية	306	226	259	496	519	5
الصادرات الغير الموزعة	1,500	997	1,523	745	419	-44
إجمالي الصادرات	13,833	18,455	22,018	29,356	25,169	-14

المصدر: غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

الإجمالي على قطاع البحث والتطوير، كما أن قطاع البحث العلمي لازال ضعيفا ولا يستجيب لحاجيات المؤسسات، وغالبا ما يتم تدبير المشاريع عائليا كما لا يبذل أصحاب الشركات جهودا كافية للتأقلم مع التغيرات التكنولوجية لتحسين الإنتاجية.

ولمواجهة هذه التحديات وحتى تتمكن مصر من الحد من مستوى البطالة المقدر ب10 % عام 2007 ، لابد من تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وتحديث قاعدتها الصناعية من خلال تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي الخاص والشركات العالمية قصد تحقيق التنمية وإحداث مناصب عمل جديدة ونقل التكنولوجيا.

ولتحسين الهيكل الإنتاجي وتنافسية السلع على المستوى العالمي، يتعين على السلطات المصرية المبادرة في العمل في الإتجاهات التالية:

التخصص اكثر في صناعات ذات قيمة مضافة عالية وتحسين تنافسيتها وتخفيض كلفة الإنتاج فيها وينطبق هذا على الصناعات المتجهة للتصديركالصناعات الكيماوية وصناعة النسيج وصناعة تركيب السيارات والحديد والصلب حيث تتمتع مصربمزايا نسبية في هذا المجال تمكنها من تعزيز موقعها على المستوى العالمي.

تنمية القطاعات الجديدة المتعلقة بالتكنولوجيا والمحدثة لمناصب عمل كالصناعات الغذائية والإلكترونية والكهربائية وصناعة التجهيزات الطبية والأدوية حيث يعتبر هذا القطاع الأخير واعدا باعتبار مصر من الأسواق العشرة الأكثر ديناميكية في العالم بفضل نسبة نمو ساكنتها وضعف الإنتاج المحلي في هذا القطاع.

المملكة المغربية

المغرب

أهم المؤشرات لعام 2008

- الساكنة: 31,4 مليون نسمة
- الناتج المحلي الإجمالي: 86,3 مليار دولار
- معدل النموالحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 5.4 %
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية): 2160 دولار
- الناتج المحلي الإجمالي الصناعي (بالقيمة الجارية): 15,8 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي: 6.7 %
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: 12 %
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر: 2,3 مليار دولار
- القطاعات الصناعية الرئيسة: صناعة السيارات والصناعات الإلكترونية والكهربائية و صناعة النسيج و الصناعات الكيماويات وشبه الكيماوية والصناعات الغذائية.

شهد الاقتصاد المغربي في عام 2008 حدثين و هما ارتفاع قياسي في الأسعار العالمية للسلع الأساسية ، لاسيما الطاقة والحبوب وآثار الأزمة المالية العالمية التي ضربت أساسا القطاع الحقيقي وخفضت من أنشطة قطاعات التصديرالرئيسة.

ومع ذلك، ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 5.6 ٪ في عام 2008 مقابل 2.7 ٪ في عام 2007 نتيجة للأداء الجيد للقطاع الزراعي الذي لا يزال يلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد المغربي.

ويركز المغرب إلى حد اليوم بشكل كبير على السياحة والزراعة والصناعة التحويلية، لذلك فهو يسعى لتنويع اقتصاده من أجل تقليل اعتمادها على الظروف المناخية و العالمية.

وفي هذا السياق، تتمحور إستراتيجية التنمية الاقتصادية حول ثلاثة محاور ألا و هي إصلاحات شاملة لتحسين مناخ الأعمال و تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية.

ومن بين الاستراتيجيات القطاعية ، خطة إنطلاقة ، التي تم اعتمادها في عام 2006 حيث تحدد هذه الخطة الأهداف الإستراتيجية للسياسة الصناعية في المغرب مستهدفة القطاعات الرئيسية التي يتوفر المغرب فيها على ميزة تنافسية.

وعموما، ترتكز الإستراتيجية الصناعية على المهن الدولية في المغرب و هي المهن الموجهة نحو صناعة الطيران والسيارات والالكترونيات و الخدمات عن بعد والحرف التقليدية والصناعات الزراعية والمنسوجات والجلود.

كما اعتمد المغرب برنامجا واسعا للاستثمار في البنية التحتية الأساسية و البنية التحتية الاجتماعية والمناطق الصناعية والمجمعات والإسكان. ولقد شهد الإنفاق على البنية الأساسية ارتفاعا مطردا بين عامي 2005 و 2009 حيث ارتفع من 20.5 إلى 38.2 مليار درهم و من 3.9 ٪ إلى 5.2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويطمح المغرب إلى أن يصبح قاعدة عالمية للتجهيز وتركيب المنتجات الصناعية عن طريق رفع مستوى البنية التحتية في مجال النقل (الطرق والموانئ والسكك الحديدية والمطارات). و نتيجة لذلك، فقد قام بتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بقوة في السنوات الأخيرة .

و لقد أظهرت هذه السياسة نتائج جيدة بما أن المغرب يجتذب المستثمرين الأجانب والشركات العالمية الكبرى بصورة متزايدة في القطاع الصناعي و لاسيما في صناعة الطيران والسيارات والصناعات الزراعية والطاقة والتعدين.

و بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي 179 مليون دولار عام 2008 و207 مليون دولار في قطاع الطاقة والتعدين (مكتب الصرف المغربي، ميزان الأداءات 2009).

وعلى الرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو وارتفاع أسعار المواد الأولية، سجل القطاع الصناعي نموا بنسبة 56٪ عام 2008 حيث بلغت قيمته المضافة 15،8 مليار دولار. ويعزى هذا التحسن إلى النمو الذي شهده قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 19٪ وإلى النمو الاستثنائي الذي سجله قطاع الصناعة الاستخراجية (الفوسفات) نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية عالميا.

تهيمن صناعة الفوسفات بصورة رئيسية على قطاع الصناعة الاستخراجية في المغرب حيث شهدت عاما استثنائيا في عام 2008 لبلوغ أسعارها مستويات لم تشهدها منذ عام 1974.

وتجدر الإشارة إلى أن المكتب الشريف للفوسفاط هو الذي يشرف أساسا على استخراج وإنتاج الفوسفاط. و لقد شهد المكتب عام 2008 أداء استثنائيا حيث بلغ معدل المبيعات 7 مليارات دولار مقابل 3.7 مليار دولار في عام 2007.

شكل 3/63

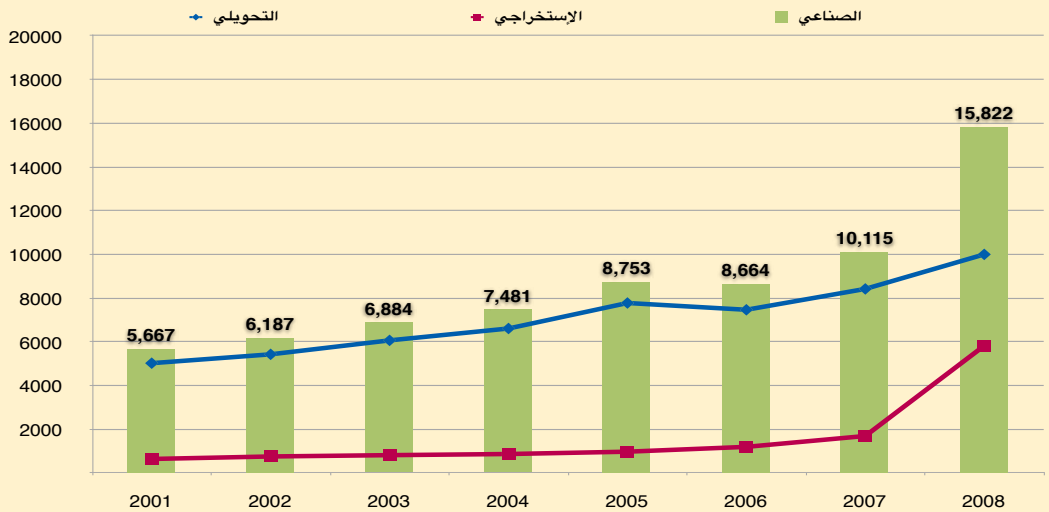

القيمة المضافة للقطاع الصناعي المغربي 2001-2008 (مليون دولار)

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية

جدول رقم 3 / 42

اهم المؤشرات الصناعية في المغرب (مليون دولار)

	عدد المنشآت	الصادرات		الإنتاج		الإستثمار		القيمة المضافة	
	الإجمالي	الإجمالي	النسبة	الإجمالي	النسبة	الإجمالي	النسبة	الإجمالي	النسبة
الصناعات الغذائية	2,031	1,656	15	11,125	27	582	18	2,902	29
الصناعات النسيجية والجلدية	1,697	2,345	21	3,717	9	223	7	1,290	13
الصناعات الكيمياوية والشبه كيمياوية	2,360	4,491	41	17,037	42	1,722	54	3,825	38
الصناعات المعدنية والميكانيكية	1,538	925	8	6,165	15	483	15	1,391	14
الصناعات الإلكترونية والكهربائية	215	1,579	14	2,634	6	190	6	593	6
الإجمالي	7,841	10,996	100	40,678	100	3,200	100	10,001	100

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية.

ونظرا لهذه النتائج، وضع المكتب إستراتيجية صناعية للفترة 2009-2012 من أجل تعزيز مكانته على الصعيد العالمي كفاعل رئيسي في صناعة الفوسفات.

وقد تم تخصيص ميزانية قدرها 5 مليارات دولار لهذه الخطة التي تهدف أولا إلى زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال تشجيع المشاريع الصناعية المشتركة وتطوير البنى التحتية.

كما يخطط المكتب الشريف للفوسفاط لزيادة طاقته الاستخراجية من الفوسفاط من 30 مليون طن إلى 55 مليون خلال السنوات العشر المقبلة.

أما بالنسبة لعملية التحويل، فقد أطلق المكتب عملية اختيار المستثمرين الأجانب الراغبين في الاستقرار في المغرب. و من أجل استقطاب هؤلاء المستثمرين، سيقوم المكتب بتهييئة بنى تحتية تندمج

شكل 3 / 64

القطاعات الصناعية الرئيسية في المغرب في عام 2008 (% من الناتج الإجمالي المحلي التحويلي)

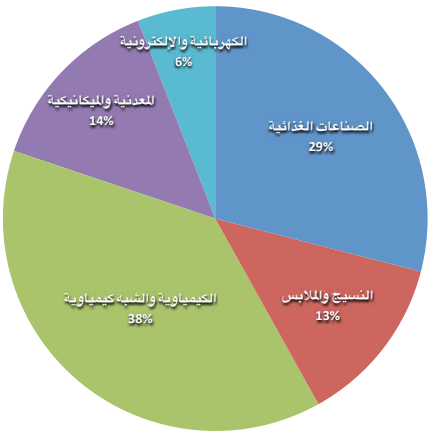

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية

في المشروع. فعلى سبيل المثال مشروع «جرف فوسفات هوب» الذي سيتطلب استثمارا بقيمة 2 مليار دولار بسعة 10 وحدات للاستقبال كما سيقدم ظروفاً مشجعة للإنتاج وتنافسية تحترم المعايير البيئية.

وأخيرا، تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحسين القدرة التنافسية للمكتب الشريف للفوسفات عن طريق تخفيض التكاليف ولا سيما من خلال إقامة خط أنابيب لنقل الخام من مراكز التعدين إلى وحدات المعالجة.

وعلى الرغم من هذا الأداء الجيد، فقد تضررت صناعة الفوسفات بشكل ملحوظ من آثار الأزمة المالية العالمية. فبعد الارتفاع الحاد في الأسعار الذي شهده النصف الأول من العام، شهد النصف الثاني تراجعا نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي. كما انكمش الإنتاج الفعلي للفوسفات بنسبة 10.7 ٪ في عام 2008. ويفسر هذا التراجع بالتخفيض الذي قام به المكتب الشريف في إنتاج الفوسفات في نهاية العام للتكيف مع انخفاض الطلب الخارجي وبالتالي المحافظة على هوامش أرباحه.

وبخصوص قطاع الصناعة التحويلية، تجدر الإشارة إلى أن الصناعة المغربية صناعة متنوعة حيث تتألف من مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع المواد الكيماوية وشبه الكيماوية الذي يعتبر أهم قطاع في المغرب إذ يمثل لوحده 38 ٪ من الناتج المحلي التحويلي و 42 ٪ من مجموع الصناعات التحويلية و يستولي على 54 ٪ من إجمالي الاستثمارات الصناعية و 41 ٪ من إجمالي الصادرات. يليه قطاع الصناعات الغذائية التي يمثل 29 ٪ من الناتج المحلي التحويلي ثم قطاع الصناعة المعدنية و الميكانيكية (14 ٪)، الذي يلعب دورا متزايد الأهمية في تطوير صناعة السيارات. أما قطاع الصناعات النسيجية فهو يساهم بنسبة 13 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي.

و لقد واصل قطاع الصناعة التحويلية في مجمله عام 2008 في أداء دور هام في الاقتصاد المغربي حيث ساهم بنسبة 12 ٪ من

الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 و حقق قيمة مضافة بقيمة 10 مليار دولار (جدول 42/3).

وحسب وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة، وصل عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الصناعي 7841 مشروعا ولقد بلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي 501 429 عاملا خلال عام 2008 حيث تمثل النساء 47٪ من اليد العاملة. وكغالبية الدول العربية، يتكون النسيج الصناعي المغربي أساسا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة 92٪ التي تساهم بشكل فعال في إحداث مناصب العمل وفي دعم التنمية، إلا أن إسهامها يظل دون الإمكانات والقدرات المتوفرة وذلك بالنظر إلى أن مجموع المشاريع لا يحقق إلا 10٪ من القيمة المضافة، بينما تنتج المشاريع الكبرى التي يمثل عددها 8٪ حوالي 90٪ من القيمة المضافة وتغطي 84٪ من كتلة الأجور.

ومع ذلك، في ضوء ارتفاع أسعار السلع الأساسية و مواصلة إلغاء التعريفة وركود منطقة اليورو، ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي ارتفاعا محدودا بنسبة 1.9 ٪ في عام 2008 مقابل 4.6 ٪ في عام 2007. و باستثناء صناعات المواد الغذائية التي شهدت تحسنا، يعزى هذا التباطؤ إلى الانكماش الذي شهده قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والمنسوجات والجلود بالإضافة إلى تباطؤ نشاط الصناعات الكيميائية و شبه الكيميائية والصناعات الكهربائية والإلكترونية.

وهكذا، شهد إنتاج قطاع الصناعات الغذائية ارتفاعا بنسبة 4 ٪ مقابل 2.4 ٪ على الرغم من ارتفاع تكاليف السلع الزراعية. ويرجع هذا التطور أساسا إلى ارتفاع أنشطة المشروبات ومطاحن الدقيق بنسبة 5.9 ٪ و 4.3 ٪على التوالي.

وبالمثل، أظهر إنتاج الأسماك المعلبة وإنتاج الفواكه والخضروات ارتفاعا بنسبة 3 ٪ و 5 ٪ على التوالي نظرا لعلاقتها مع تحسن الصادرات. ومع ذلك، أظهرت صناعة منتجات الألبان انخفاضا طفيفا بنسبة 0.4 ٪ من سنة إلى أخرى.

أما بالنسبة لإنتاج صناعات النسيج والملابس والجلود، فقد سجلت انخفاضا بنسبة 0.6 ٪ (جدول 43/3) نظرا لعلاقتها بانخفاض الطلب الخارجي وزيادة المنافسة و لاسيما بعد إلغاء الحصص المفروضة على المنتجات الصينية.

وبالمثل، انخفض إنتاج صناعة الجلود بنسبة 8.4 ٪ ويرجع ذلك أساسا إلى الانخفاض الذي شهدته صناعة الأحذية. أما بالنسبة لمؤشر إنتاج قطاع الملابس، فقد ارتفع بنسبة 0.9 ٪ على الرغم من الانخفاض في صادرات الملابس المصنعة والتريكو.

كما سجل إنتاج الصناعات المعدنية والميكانيكية انخفاضا بنسبة 0.6٪ و يرجع ذلك أساسا إلى انخفاض تصنيع المنتجات المعدنية. وعلاوة على ذلك، انخفض نمو صناعة السيارات من 23.3 ٪ إلى 1.8 ٪ بسبب انخفاض الطلب الخارجي واستمرار تدهور الأوضاع في قطاع السيارات في جميع أنحاء العالم.وفي المقابل، ارتفع تصنيع الآلات والمعدات ، فضلا عن تصنيع معدات النقل بنسبة 7.7 ٪ و 3.1 ٪ على التوالي.

وفيما يتعلق بنشاط الصناعات الكيميائية و شبه الكيميائية، فقد ارتفعت بنسبة 3.3 ٪ وهو معدل أقل من المعدل المسجل في العام الماضي. و يعود هذا التباطؤ من ناحية إلى تراجع تصنيع المنتجات غير المعدنية الأخرى و نشاط تكرير النفط و من ناحية أخرى إلى انخفاض تصنيع المواد الكيماويات الأساسية بنسبة 2.4 ٪.

ولقد انخفض إنتاج حامض الفوسفوريك والأسمدة الفوسفاتية بنسبة

جدول رقم 3 / 43

التغيرات في الانتاج الصناعي في المغرب (%)

	2006	2007	2008
صناعات المواد الغذائية	3.2	2.4	4
صناعات المنسوجات والجلد	0.5	2.2	-0.6
صناعات المواد الكيمائية وشبه الكيمائية	5.8	4.5	3.3
صناعات المواد الميكانيكية والمعدنية	9	9.6	-0.6
صناعات المواد الكهربائية والإلكترونية	14.5	3.9	1.4
مجموع الصناعات	5.2	4.6	1.9

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاءات)

إستراتيجية الطاقة الجديدة

ترتكز إستراتيجية الطاقة الجديدة التي تنفذها الحكومة و التي تهدف بالخصوص إلى ضمان تأمين إمدادات الطاقة وتوفيرها بتكلفة أقل حول المحاور التالية:

تطوير الطاقات المتجددة و رفع مساهمتها في توليد الكهرباء إلى 18 ٪.

تعزيز النجاعة الطاقية في قطاع الصناعات والنقل مما سيسمح بتوفير الطاقة من 12 ٪ إلى 15 ٪ في عام 2020 و ما يقرب من 20 ٪ وعام 2030.

تعزيز القدرة الإنتاجية وتحسين إدارة الطلب من أجل إعادة التوازن بين العرض والطلب على الكهرباء خلال الفترة 2008-2012.

تعديل مزيج الطاقة الوطنية من خلال رفع حصص الفحم والغاز الطبيعي، و تخفيض حصص المنتجات النفطية من إجمالي الطاقة من 60 ٪ إلى 40 ٪ بحلول عام 2030.

وسوف يتطلب تنفيذ هذه الإستراتيجية استثمار حوالي 80 مليار درهم حيث سيتم تمويل 55 مليار من البنوك في إطار اتفاقية الشراكة التي تم توقيعها في المناظرات الأولى التي تم عقدها حول الطاقة بين وزارة الطاقة و المعادن و الماء و البيئة و المجموعة المهنية للبنوك في المغرب والمكتب الوطني للكهرباء. وعلاوة على ذلك ، يبقى خيار الطاقة النووية ممكنا أيضا على المدى المتوسط والطويل.

19.8 ٪ و 16.3 ٪ على التوالي من عام لآخر بسبب انخفاض الصادرات.

أما بالنسبة للصناعات الكهربائية والإلكترونية، فقد انخفض معدل نموها من 3.9 ٪ إلى 1.4 ٪ تحت تأثير تباطؤ نشاط صناعات الآلات والأجهزة الكهربائية بسبب انخفاض الصادرات من المكونات الإلكترونية من جهة و إلى الركود الذي شهده تصنيع معدات الراديو و التلفزيون والاتصالات من جهة أخرى (جدول 43/3).

القطاعات الواعدة في المغرب

يطمح المغرب لأن يصبح قاعدة للإنتاج و التصدير العالميين من خلال استعماله لنقاط قوته التي تكمن في اليد العاملة الماهرة والموقع الجغرافي الإستراتيجي بالقرب من أوروبا والسوق الأفريقية والدول العربية بالإضافة إلى تحديث البنية التحتية.

و من أجل ذلك، قام المغرب بوضع برنامج واسع للاستثمار في البنية التحتية الأساسية والبنية التحتية الاجتماعية والمناطق الصناعية والتجمعات و الإسكان.

بالإضافة إلى ذلك، واصل المغرب تحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي وتشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و من أجل تحقيق هذه الأهداف، تستهدف الحكومة القطاعات ذات إمكانات نمو عالية ألا وهي قطاع الأغذية والمنسوجات والملابس والطائرات والسيارات والصناعات الكهربائية والإلكترونية.

• قطاع المواد الغذائية

يستفيد اليوم 60 ٪ من سكان المغرب بشكل مباشر أو غير مباشر من القطاع الزراعي، و لذلك من خلال تحديث الزراعة واندماجها في الصناعات الغذائية ، يعتزم المغرب تنويع إنتاجه وإمداد الأسواق الدولية بها. و يعتبر المغرب من أكبر منتجي زيت الزيتون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وتتوقع إستراتيجية «المغرب الأخضر» التي تم اعتمادها في عام 2008 أن يصل مجموع الاستثمارات إلى 10.6 مليار يورو مقابل تحقيق إيرادات إضافية بين 180 و 270 مليون يورو وخلق أكثر من 6 ألف وظيفة جديدة.

ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع نجد معلبات الخضر والفواكه وزيت الزيتون والمنتجات المجففة والمجمدة والمنتجات الطبيعية و منتجات الصيد البحري.

وهناك 6 أقطاب زراعية جاهزة للاشتغال و في قيد التطوير و هي مكناس والغرب وأكادير والحوز و تادلة.

• المنسوجات والجلود والملابس

يعد قطاع المنسوجات والملابس قطاعا استراتيجيا في المغرب حيث يمثل 13 ٪ من إجمالي الناتج المحلي الصناعي وهو أكبر مشغل لليد العاملة في القطاع الصناعي وبالتالي، فهو يلعب دورا رئيسيا في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لباقي المناطق.

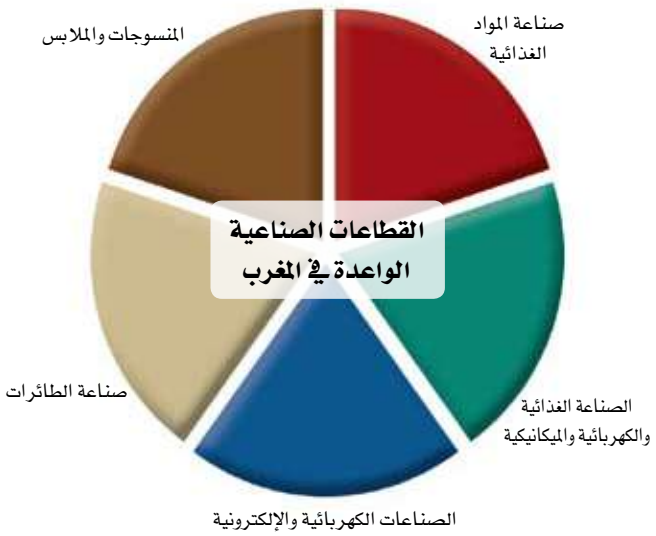

و مع تطور الاستهلاك في الأسواق العالمية، توفر هذه الصناعة فرصا كبيرة للتنمية، وبالتالي زيادة حجم صادرات المغرب.

ومن أجل مواجهة هذه التحديات الجديدة، بدأت السلطات الحكومية عام 2005 الانتقال من المناولة إلى التعاقد المشتركة والاتجاه أكثر نحو الخصخصة.

ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع نجد صناعة «الجينز» والملابس الرياضية والملابس الداخلية وإنتاج الصوف والقطن والألياف الصناعية.

و تستقر بالمغرب شركات كبيرة مثل مجموعة الأطلسي الفرنسية Rousseau والمجموعة الايطالية Legler Martelli و الشركة السويسرية Triumph و المجموعة البرازيلية Tavex.

• صناعة الطيران

ترجع خبرة المغرب في صناعة الطيران إلى 30 عاما حيث تشغل هذه الصناعة 70000 عاملا و يصل معدل نموها السنوي إلى 30 ٪ و يوجد بالمغرب 60 شركة في هذه الصناعة 50 ٪ منها أجنبية.

ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع نجد الأسلاك و الميكانيك الالكترونية و التركيب و الخدمات والصيانة.

ومن بين المجموعات الرئيسية التي استقرت في المغرب نجد المجموعة الفرنسية EADS Safran، Zodiac والمجموعة الأمريكية الكبرى Boeing.

تقع منطقة الطيران الرئيسية في النواصر بالقرب من مطار محمد الخامس و هي مخصصة لأنشطة مناولات عالية (الكهرباء وتكنولوجيا المعدات والهندسة).

• قطاع السيارات

لا تزال صناعة السيارات في المغرب التي تعتمد على تجميع السيارات و هي موجهة أساسا نحو السوق المحلية. لكنها تطمح للتوجه نحو تطوير التصدير مستفيدة من تكاليف الإنتاج المنخفضة

شكل 3/65

آثار الأزمة المالية العالمية على الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب (مليون دولار)

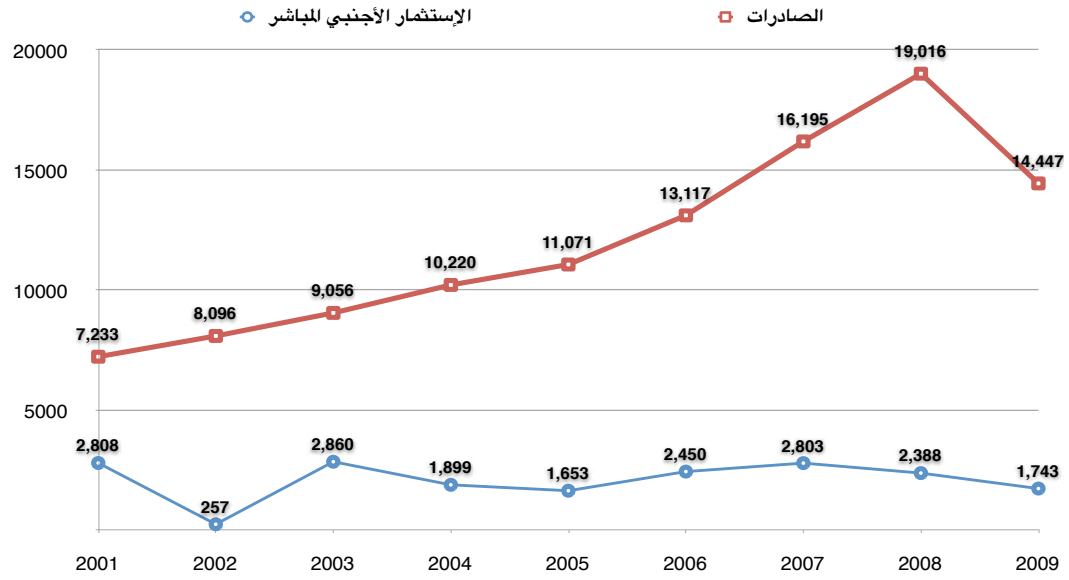

المصدر : ملحق 1/7 و1/10 ومكتب الصرف المغربي

نسبيا وقربها من أوروبا. و من أجل ذلك تخطط صناعة السيارات للاستفادة من المعرفة والخبرة الأوروبية والأجنبية لتحسين الأداء والتكيف مع المعايير الدولية.

يتوفر المغرب على وحدة صناعية تشغل 30 ألف عاملا و يصل معدل نموها السنوي إلى 17،5 ٪ كما يشهد المغرب استقرار شركات عالمية في هذا القطاع .

ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع نجد التجهيزات الإلكترونية و الهياكل الداخلية و الخارجية و أجزاء المحركات.

• الصناعات الكهربائية والإلكترونية

يأمل المغرب تطوير المناولة في قطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية نظرا لتوفره على قوة عاملة ماهرة ورخيصة نسبيا وقرب أوروبا. كما يستهدف الشركات العالمية التي تنتج سلاسل صغيرة ومتوسطة في مجالات الدفاع والمعدات الطبية وتصنيع المكونات الكهربائية...

يوجد بالمغرب 30 وحدة صناعية تشغل 7000 عاملا حيث يتجه 98٪ من الإنتاج إلى التصدير.

ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع نجد الأسلاك الكهربائية و الدارة المتكاملة والبطائق الإلكترونية.

و يشهد المغرب استقرار شركات عالمية كالمجموعة الفرنسية THALES STMICROELECTRONICS وADETEL والألمانية Leoni والأمريكية MINCO وANTELOP...

شكل 3/66

تغير الصادرات الرئيسة المغربية في عام (2009)

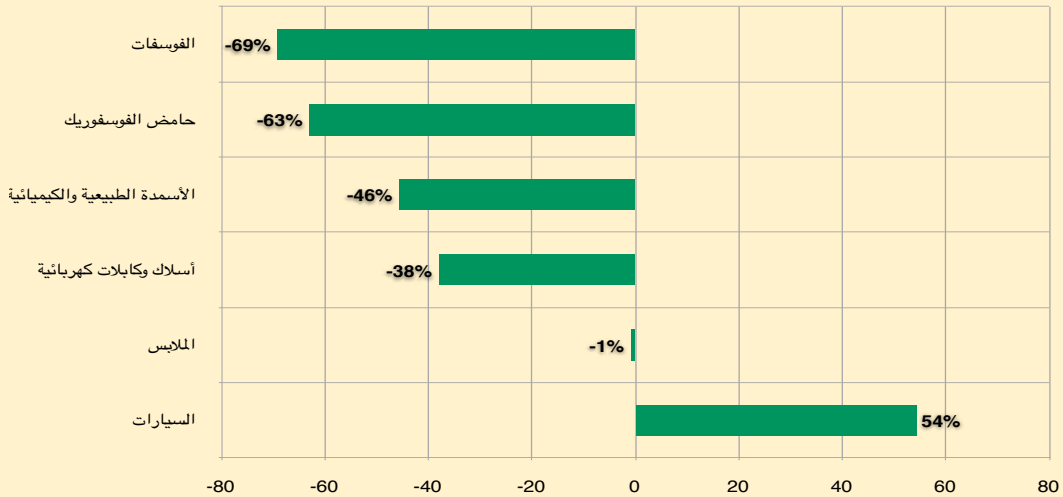

المصدر : مكتب الصرف المغربي 2009

المغرب والأزمة المالية العالمية

لقد كان للأزمة المالية العالمية تأثير محدود و مباشر على المغرب نظرا لكون قطاعه المالي غير مندمج بشكل كبير في الأسواق الدولية و سلامة أمواله العامة والطلب المحلي وتحقيقه لمحاصيل فلاحية استثنائية و بالتالي فمن المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 5 ٪ عام 2010.

غير أن الأزمة المالية العالمية أثرت على الاقتصاد الحقيقي في المغرب حيث أنه تأثر إلى حد كبير بالتباطؤ الاقتصادي الذي شهدته أوروبا التي يعتبر الشريك التجاري الرئيسي للمغرب. و بالتالي انخفضت الصادرات بنسبة 24 ٪ وعائدات السياحة بنسبة 14 ٪ و تحويلات العمال الأجانب بنسبة 12 ٪ والاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 27 ٪ و ذلك حسب مكتب الصرف المغربي

أما بالنسبة للصناعة، فقد أثرت الأزمة المالية الدولية بشكل رئيسي القطاعات الرئيسية المصدرة و هي الفوسفات والأسمدة الطبيعية والمواد الكيميائية والمنتجات الميكانيكية والكهربائية والمنسوجات.

و لقد كانت قطاعات تصدير المواد الخام الأكثر تضررا بآثار الأزمة المالية العالمية لأنها أكثر اعتمادا على أسعار السوق العالمية، وبالتالي أكثر عرضة للاضطرابات الاقتصادية العالمية حيث انخفضت صادرات الفوسفاط عام 2009 بنسبة 69 ٪ والصادرات من الحديد والصلب بنسبة 81 ٪ بسبب الركود العالمي. وفيما يتعلق بقطاع تصدير المنتجات شبه المصنعة، فباستثناء صناعة الأسمنت التي شهدت نموا قويا في عام 2009 شهدت صناعات الأسمدة الطبيعية والكيميائية وحامض الفوسفوريك انخفاضا حادا في صادراتها بنسب 46 ٪ و 63 ٪ على التوالي في عام 2009 مقارنة بالعام السابق.

أما بالنسبة للصناعات التحويلية مثل صناعة المنسوجات والسلع الكهربائية والسيارات، فقد تأثرت هي أيضا بتراجع الطلب الأجنبي و لكنها هي التي قاومت الأزمة أكثر من غيرها مقارنة مع قطاعات تصدير المواد الأساسية وشبه الجاهزة.

فبينما انخفض إجمالي الصادرات من المواد الخام بنسبة 61 ٪ في عام 2009، انخفضت صادرات السلع المصنعة بنسبة 3 ٪ فقط.

من بين صادرات المنتجات النهائية التي تضررت من انخفاض الطلب الخارجي، صادرات المنتجات الكهربائية التي انخفضت بنسبة 38 ٪. كما شهدت صادرات الملابس انخفاضا طفيفا بنسبة 1 ٪ عام 2009. و في المقابل، صمد قطاع السيارات أمام الأزمة حيث ارتفعت صادرته بنسبة 54 ٪ في عام 2009.

يبين لنا هذا التحليل أنه كان للأزمة المالية العالمية آثارا سلبية على صادرات المغرب كما نلاحظ أن صادرات السلع المصنعة كانت أقل تأثرا بالأزمة من المنتجات النفطية والسلع الأساسية و بالتالي فمن مصلحة المغرب أن يسرع في تنويع اقتصاده لحمايته من الأزمات الاقتصادية العالمية.

وعلى الرغم من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على القطاع

جدول رقم 3/44

الصادرات الريسة في المغرب 2008 - 2009 (مليون دولار)

	2008	2009	تغير 09-08
منتجات خام من أصل معدني	2,611	1,031	-61
بما في ذلك:			
الفوسفاط	2,159	666	-69
الحديد والصلب	84	16	-81
منتجات خام من أصل نباتي	291	305	5
منتجات غذائية ومشروبات	3,199	3,089	-3
منتجات نصف مصنعة	6,492	3,895	-40
بما في ذلك:			
الأسمدة الطبيعية والكميائية	1,336	727	-46
الحامض الفوسفوري	2,788	1,038	-63
الأسمنت	5	87	156
المنتجات النهائية	5,990	5,786	-3
بما في ذلك:			
الخيوط والأسلاك الكهربائية	1,085	668	-38
السيارات الصناعية	81	125	54
مكونات إلكترونية	20	14	-31
الملابس	2,311	2,291	-1
النسيج	813	834	3
صادرات أخرى	19,016	14,447	
مجموع الصادرات	19,016	14,447	-24

المصدر: مكتب الصرف المغربي 2009

الحقيقي في المغرب فقد استطاع هذا الأخير الصمود في وجه الأزمة بفضل رد فعل السلطات في الوقت المناسب أمام تدهور الأوضاع.

وسيتمثل التحدي في عام 2010 في مواصلة بذل الجهود لدعم النشاط الاقتصادي لمواجهة الظرفية الخارجية الصعبة. كما أنه إذا انعكس الوضع في أوروبا أسرع مما كان متوقعا، يمكن للمغرب توسيع صادراته الصناعية بشكل أقوى.

وفي هذا السياق، تعتزم السلطات المغربية الحفاظ على الإنفاق على المشاريع الاستثمارية.

وينبغي للمغرب أن يأخذ درسا من الأزمة المالية العالمية من أجل تحفيز النمو ورفع مستوى المعيشة وحل مشكلة استمرار ارتفاع البطالة بين الشباب و مواجهة التحدي المتمثل في القيمة المضافة المنخفضة لصادراته و الذي هو أصل العجز الهيكلي في الميزان التجاري.

الجمهورية اليمنية

اليمن

أهم المؤشرات لعام 2008

- تعداد السكان: 22,9 مليون نسمة
- الناتج المحلي الإجمالي: 27 مليار دولار
- نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 4.6 %
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 1181 دولار.
- الناتج الإجمالي الصناعي: 10,6 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي: 30.7 %
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: 8.5 %
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر: 463 مليون دولار
- مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي: 29 %
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات: 90 %
- القطاعات الصناعية الرئيسة: الصناعات الغذائية والصناعات المرتبطة بالمحروقات.

سجل الاقتصاد الوطني اليمني خلال عام 2008 نتائج ايجابية على الرغم من المتغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم والمنطقة وتداعيات الأزمة المالية والصدمات الخارجية المتمثلة في ارتفاعات أسعار المواد الغذائية، في حين استمرت جهود الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج الرعاية الاجتماعية والإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر والبطالة والتطوير المستمر لبيئة الاستثمارات .

و قد نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام 2008 بنسبة 4.6 ٪ مقارنة مع نمو نسبته 4.3 ٪ في عام 2007 وقد جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل أساسي مدفوعًا بنمو قطاع البناء والتشييد وقطاع النقل والتخزين والمواصلات وقطاع الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع بنسبة 30.6 ٪ و 12.2٪ و11.7٪ على التوالي .

في حين انخفض معدل النمو الحقيقي للقطاعات غير النفطية إلى نحو 7.5٪ من حوالي 8.9٪ في العام الماضي متأثرا بتداعيات الأزمة المالية. وفي عام 2008 أيضًا انخفض معدل التضخم إلى حوالي 10.8٪ مقارنة مع 11٪ في نهاية عام 2007.

وفيما يتعلق بالصناعة في اليمن، فقد واصلت أدائها عام 2008 بفضل ارتفاع أسعار النفط العالمية التي تعزز قطاع الصناعة الاستخراجية بشكل مهم. وبلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي 10.6 مليار دولار عام 2008 مقابل 8.6 مليار دولار عام 2007، أي بزيادة نسبتها 23 ٪. ومع ذلك، عرف نمو القطاع الصناعي انخفاضا بالمقارنة مع السنوات السابقة حيث شهد تباطؤا في نموه و ذلك من جهة بسبب استمرار الانخفاض في إنتاج النفط ومن جهة أخرى بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية الغذائية المستوردة التي أثرت في تكلفة مدخلات القطاعات الرئيسية في اليمن لاسيما قطاع الأغذية.

والجدير بالذكر أن القطاع النفطي يهيمن على الاقتصاد اليمني حيث يمثل 30.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما يشكل 90 ٪ من إجمالي صادرات اليمن.

ولقد سجل قطاع النفط زيادة في قيمته المضافة في عام 2008 والتي بلغت 8.3 مليار دولار في عام 2008 مقابل 7.3 مليار دولار في عام 2007، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط.

وعلى الرغم من هذا الأداء الجيد، انخفض إنتاج النفط بانتظام في اليمن ومن المرجح أن تنفذ الاحتياطيات التي تقدر بنحو 1.1 مليار دولار عام 2021 حسب بعض التقديرات.

وبالتالي سوف يشكل انخفاض احتياطيات النفط مشاكل كبيرة بالنسبة للاقتصاد على المدى المتوسط والطويل لأن عائدات الحكومة ستنخفض و سيكون من الصعب تمويل النفقات اللازمة لتطوير اليمن ، كما أنها ستشكل ضغطا على عجز الحساب الجاري لليمن.

وعلاوة على ذلك سوف يحد انخفاض احتياطي النفط في اليمن من الاستثمار في قطاع النفط مستقبلا مما سيقلل من تدفق الاستثمار الأجنبي في البلاد.

و في إطار الاستثمار في قطاع النفط، وّقع اليمن في الربع الأول من عام 2008 عشر اتفاقيات مع الشركات الفائزة في إطار المنافسة الدولية الثالثة لانتاج واستكشاف واستثمار النفط وتسويق الغاز في سبعة قطاعات بترولية في محافظات الجوف وشبوة وحضرموت. ووفق مصادر حكومية، تأتي هذه الاتفاقيات في إطار الجيل الخامس من الاتفاقيات التي أطلقتها وزارة النفط والمعادن، وتمتاز بوجود كثير من البنود المحسنة لكل أطرافها. كما أن استثمار الغاز هو المحور الأساسي الذي أضيف الى هذه الاتفاقيات.

وبخصوص الصناعات التحويلية، يمثل قطاع الصناعات التحويلية أهمية استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لتمتعه بإمكانيات تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية

شكل 3 / 67

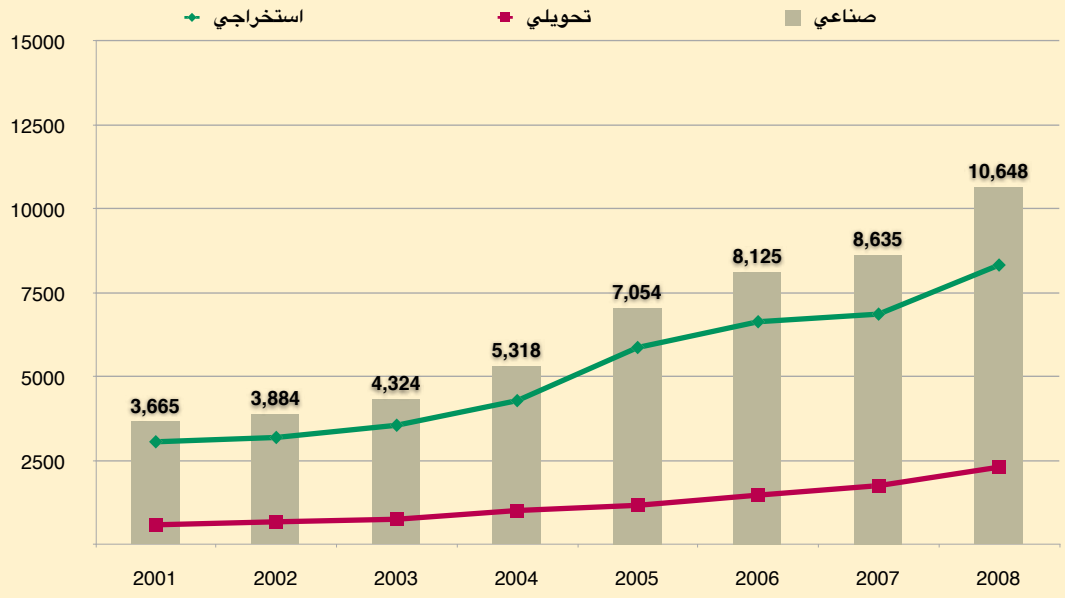

القيمة المضافة للقطاع الصناعي في اليمن 2001 - 2008 (مليون دولار)

المصدر : البنك المركزي

جدول رقم 3/45

القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في اليمن (مليون دولار) 2001--2008 القيمة المضافة ألف دولار

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	220	236	285	551	628	902	1,285	763
الغزل والنسيج والجلود	23	28	42	59	75	107	163	160
الخشب والموبيليا والأثاث	18	21	30	47	60	88	127	117
الورق ومنتجاته والطباعة	28	29	30	54	53	66	94	268
الكيماوية ومنتجاتها	61	70	72	106	139	173	251	463
المنتجات غير المعدنية (اللافلزية)	57	82	80	129	154	199	251	310
المنتجات المعدنية المصنعة	32	51	50	76	100	142	204	234
مجموع الصناعات التحويلية	438	518	589	1,022	1,209	1,676	2,374	2,314

المصدر: الجهاز الإحصائي اليمني

ورفع نصيب الفرد من الدخل القومي.

ويساهم هذا القطاع بنسبة 8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتهيمن الصناعات الصغيرة (بين 1 و4 أشخاص) عليه بنسبة 92 ٪ بينما لا تمثل الصناعات المتوسطة والكبيرة إلا 1 ٪ و7 ٪ على التوالي.

و لقد سجل قطاع الصناعات التحويلية خلال عام 2008 تباطؤًا في الأداء إلى 2.5 ٪ مقارنه مع نمو نسبته 6.22 ٪ في عام2007. ويعود هذا التباطؤ إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية الأساسية والتي شهدت ارتفاعا كبيرا في الأسعار في عام 2008. و لقد أثر هذا الارتفاع الحاد في تكاليف المدخلات على إنتاج الصناعات الغذائية التي شهدت قيمتها المضافة تراجعا بنسبة 40 ٪ في عام 2008 حيث انخفضت من 1.2 مليار دولار في عام 2007 إلى 763 مليون في عام 2008.

و تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج الصناعي التحويلي في اليمن يتركز بشكل قوي حول الصناعات الغذائية التي تمثل أكثر من 33 ٪ من الناتج الإجمالي الصناعي التحويلي.

ويتميز قطاع الصناعات الغذائية بأهمية استراتيجية حيث أن 50 ٪ من المؤسسات التحويلية تعمل في الصناعات الغذائية التي تعتبر المشغل الأول لليد العاملة اليمنية.

و يعتبر قطاع البتروكيماويات هو ثاني قطاع مهم في اليمن و هو يمثل 20 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية حيث بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع 463 مليون دولار عام 2008 مقابل 250 مليون في عام 2008 أي بزيادة نسبتها 84 ٪ و ذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته في عام 2008. ويمكن تناول أداء وتطور قطاع الصناعات التحويلية في النقاط التالية :

شكل 3/68

القطاعات الصناعية الرئيسية في اليمن في عام 2008 (%)

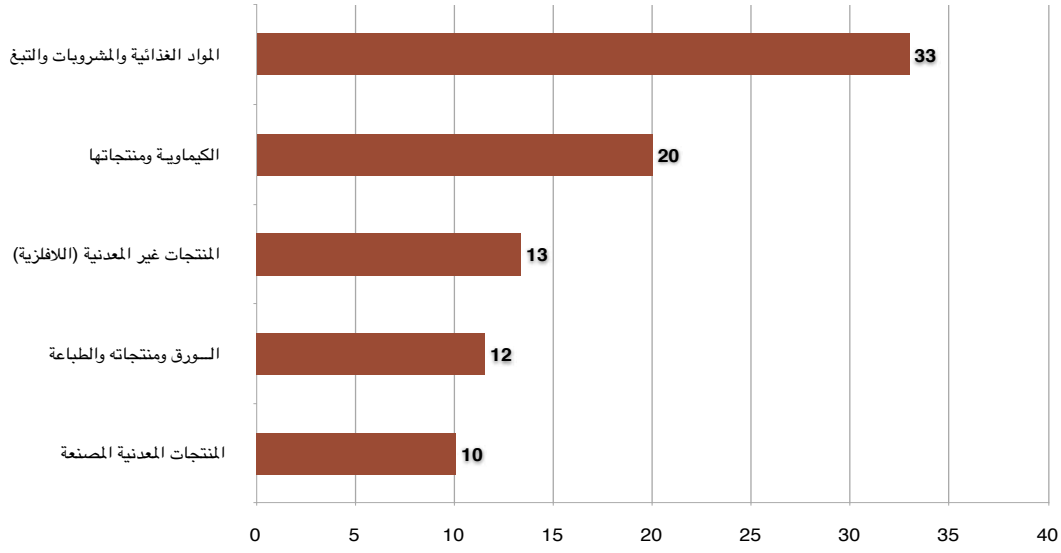

المصدر: الجهاز الإحصائي اليمني

1 - مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه، كان من الممكن أن تكون أكبر من ذلك لولا وجود مجموعة من العوامل والأسباب التي تحد من قدرة هذا القطاع على النمو ومنها:

2 - وجود تحديات كبيرة تعترض نمو وتطور قطاع الصناعات التحويلية وتعمل على شل مقوماته وإمكانيات نهوضه مثل تدني خدمات البنية التحتية في الاقتصاد و التعقيدات البيروقراطية في الجهاز الإداري للدولة وغلبة المنشآت الصغيرة على هيكلة و صعوبة الحصول على تمويل المشاريع الصغيرة وبطء أنشطة القطاع المصرفي في المجالات الاستثمارية المختلفة.

3 - ضعف حافزية البنية الاستثمارية في الوقت الراهن وعدم استجابة المستثمرين للحوافز المالية إلي تضمنها قانون الاستثمار.

4 - الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها القطاع والتي لاتمكنه من تزايد دورة في الحياة الاقتصادية والتطور السريع المنشود ومنها (إن المنشآت الصغيرة تمثل أكثر من 92 ٪ من إجمالي المنشآت بينما المنشآت الكبيرة تمثل فقط 1 ٪ والمتوسطة 7 ٪ - الاعتماد على المواد الخام المستوردة – غلبة المنشآت العائلية المغلقة – تنامي أنشطة القطاع غير المنظم داخل القطاع الصناعي)، وبالتالي فإن عملية تطوير قطاع الصناعة التحويلية وزيادة مساهمته في هيكل الناتج المحلي الإجمالي أمر في غاية الأهمية، إلا أنه يحتاج إلى جهود كبيرة وعمل دؤوب نظرا لحجم التحديات التي تقف أمام هذا القطاع الحيوي.

اليمن والأزمة المالية العالمية

تعرضت اليمن لأزمتين: أزمة الغذاء والأزمة المالية العالمية. فقد عانت اليمن التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المنتجات الغذائية المستوردة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الذي أثر على القوة الشرائية لليمنيين وزاد من تكاليف المدخلات اللازمة للإنتاج ولاسيما في قطاع الصناعات الزراعية. بالإضافة إلى ذلك ، فقد أثرت الأزمة المالية العالمية بشكل كبير على أسعار النفط مما أدى إلى تراجع الصادرات بنسبة 44 ٪ في عام 2009 لتنخفض من 7.7 مليار دولار في عام 2008 إلى 5.3 دولار في عام 2009.

ونتيجة لذلك ، تضررت عائدات الحكومة بشكل ملحوظ حيث انخفضت عائدات النفط بنسبة 75 ٪ بين النصف الأول من عام 2008 والنصف الأول من عام 2009 حسب بيانات البنك الدولي، مما كان له أثر سلبي على الإنفاق العام الذي انخفض من 43 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 30.6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

و لقد أثر الركود العالمي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن ولا سيما الاستثمارات الواردة من دول الخليج كما انخفضت المعونة الدولية والتحويلات المالية من العمال الأجانب. ومع ذلك، بفضل إنتاج قطاع الغاز المسال في عام 2009 نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط والغاز الذي سيرتفع من 5.4 – ٪ في عام 2008 إلى 4.5 ٪ في عام 2009 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

وسيؤدي الارتفاع التدريجي لسعر البرميل الحالي إلى تعزيز النشاط الاقتصادي و تدارك عائدات الحكومة من البلاد تدريجيا عام 2010. ومن المتوقع أن يعرف الاقتصاد تسارع الاستثمار خاصة في قطاع البترول وأن تستأنف الصناعات الرئيسية نشاطها بفضل انتعاش الطلب العالمي. ومن المتوقع حدوث تحسن في معدل النمو الاقتصادي عام 2010 المقدر ب 5 ٪ في عام 2010 مقابل 3.9 ٪ في عام 2009 وانخفاض في التضخم بنسبة 13.6 ٪ في عام 2010.

وبالتالي، فمن المهم أخذ الدروس من الأزمة المالية الدولية لمواجهة التحديات الرئيسية التالية:

- تطوير مصادر جديدة للنمو اليوم ضروري للتعامل مع انخفاض إنتاج النفط في الأعوام المقبلة.
- ضعف البنية التحتية الخاصة بالشبكة الطرقية والاتصالات وشبكة الكهرباء ووسائل النقل.
- صعوبة حصول المشاريع الصغرى على التمويل لاسيما أنها تمثل قاعدة أساسية في القطاع الصناعي اليمني مما يؤثر سلبا على تطورها وتحسن تنافسيتها.
- اعتماد قوي على المنتجات المستوردة حيث تعتمد الصناعات التحويلية كليا على مواد أولية ووسيطة آتية من الخارج.
- اعتماد الاقتصاد اليمني على عوائد الطاقة حيث 90 ٪ من الصادرات اليمنية تتكون من النفط و مشتقاته.

كما يشكل النفط عنصر مخاطرة سيؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي في اليمن بسبب تقلص إحتياطي النفط بداية من عام 2003 من جهة، والتقلبات الحالية في أسعار النفط العالمية من جهة أخرى. ولمواجهة هذا

ميناء عدن

تعمل الحكومة على تطوير ميناء عدن من مختلف النواحي التشغيلية والإدارية والبنية التحتية، بهدف تحويل الميناء إلى مركز إقليمي لمناولة البضائع والشحن والتوزيع، وتوفير خدمات عالية الجودة للمستخدمين، وإعادة الميناء إلى سابق عهده كمركز إقليمي رئيسي للنقل البحري، بالإضافة إلى ما سيوفره ذلك من دخل مالي وتنمية اقتصادية لمدينة عدن ولليمن بشكل عا م. وكجزء من عملية تطوير مرافق الميناء، تم وضع مشروع لتوسيع وتعميق القنوات في المرفأ الداخلي بهدف توفير خدمة أفضل وزيادة هوامش الحماية للسفن والناقلات الكبيرة التي تمر وترسو في ميناء عدن. وتجدر الإشارة إلى أن ميناء عدن يتميز بعدم وجود تغرين في قنواته وأماكن الرسو فيه، مما يخفف من إلزامية صيانة التجريف فيه بشكل دوري.

وتشير البيانات المتوفرة الى ارتفاع عدد السفن التي رست في ميناء عدن بنسبة 2.3 ٪ ليبلغ 2،183 سفينة عام 2008 بالمقارنة مع 2،134 سفينة في العام السابق. ولكن انخفض حجم الواردات عبر الميناء بنحو 23.8 ٪ ليبلغ 2،384 مليون طن عام 2008 بالمقارنة مع 3،127 مليون طن في العام السابق، بينما تحسن حجم الصادرات عبر الميناء بنحو 2.3 ٪ ليبلغ 255 ألف طن عام 2008 مقابل 249 ألف طن في العام السابق.

شكل 6/3

آثار الأزمة على الصادرات النفطية في اليمن

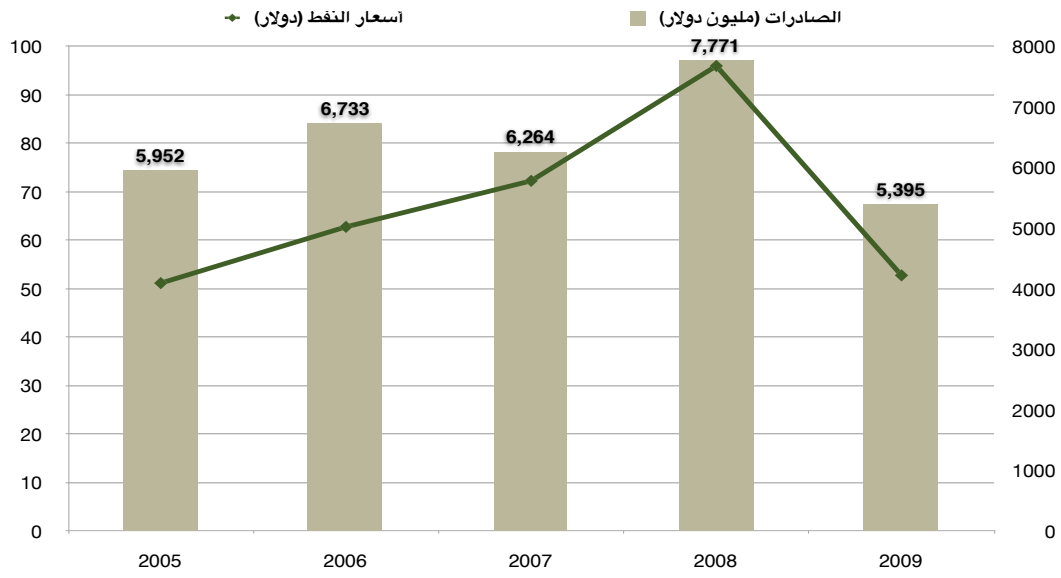

المصدر: IMF ومصادر وطنية

التحدي، لابد من تنويع الصناعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة خاصة منها الصناعات الغذائية كقطاع واعد حيث يتوفر على فرص سانحة لتعزيز صادراته اتجاه بعض الدول العربية والإفريقية كما ان هناك ضرورة لتطويرهذا القطاع من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وهناك أيضا ضرورة لمواصلة جهود تحسين مناخ الأعمال لدعم القطاع الخاص وتنمية المشاريع الصناعية من خلال تشجيع القطاع المصرفي على تيسير تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة قصد تقوية القدرة التنافسية لهذه الصناعات وإنشاء مناطق صناعية مجهزة بالبنية التحتية ومدعمة بالخدمات الضرورية.

على ضوء ما تقدم ،هناك ضرورة قصوى للنهوض بالقطاع الصناعي كي يتمكن اليمن من مواجهة أحد التحديات الكبرى والمتمثلة في نسبة البطالة المرتفعة (35 – 40 ٪) [5] ، وهي من بين أكبر النسب في الدول العربية.

ومن أجل النهوض بدور القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي واستغلال المزايا والإمكانيات الاستثمارية والإنتاجية التي يحتويها فإن الأمر يحتاج إلى اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات الرامية إلى تنميته وذلك كالآتي :

• الصناعات الاستخراجية

– تكثيف عمليات الترويج للاستكشافات النفطية في مختلف المناطق والقطاعات وتوفير المناخ الملائم والتسهيلات المشجعة لجذب الشركات النفطية.

– تشجيع القطاع الخاص المحلي على الاستثمار في تقديم الخدمات والأنشطة المساعدة في مجال النفط والغاز.

– تحسين مستوى خدمات البنية التحتية من خلال زيادة الاستثمارات الحكومية في هذا الجانب كما يمكن الإسهام مع القطاع الخاص في تبني استثمارات وتعزيزها بالكوادر والخبرات وتوفير مستلزماتها، المياه، الطرق...إلخ.

– إيجاد البنية المؤسسية وتعزيزها بالكوادر والخبرات وتوفير مستلزماتها من أجهزة ومعدات.

– استخدام الوسائل الحديثة في الترويج لإقامة الاستثمارات الإنشائية والمعدنية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

• الصناعات التحويلية

– التركيز على الصناعات ذات المدخلات المحلية وذلك لتنشيط الأنشطة الاقتصادية الأخرى سواء الزراعية أو الاستخراجية أو السمكية...إلخ وبالتالي زيادة مستويات التشغيل في الاقتصاد الوطني والحد من معدلات البطالة وزيادة النمو الاقتصادي.

– الاتجاه نحو المشاريع الصناعية الكبيرة نظرا لما تمثله هذه المشاريع من وفورات إنتاجية كبيرة.

– الاهتمام بالصناعات الصغيرة وبالأخص الصناعات التقليدية والحرفية نظرا لما تمثله هذه الصناعات من توفير فرص العمل وتمثل أحد أهم عوامل الجذب السياحي فضلا عن اعتمادها على التكنولوجيا المحلية.

– التركيز على مفهوم الجودة والتميز نظرا لما تمثله المرحلة المقبلة من تحديات تتمثل في العولمة والتكتلات الاقتصادية والتكامل الإنتاجي الأمر الذي أدى إلى إحلال شعار المقدرة على المنافسة بدلا من الميزة النسبية.

– التركيز على المشاريع المتكاملة رأسيا وأفقيا وزيادة العلاقات التشابكية داخل القطاع الصناعي وبين باقي القطاعات الاقتصادية.

– الاهتمام بتطوير خدمات البنى التحتية من أجل خفض التكاليف الزائدة في العديد من المواقع الإنتاجية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات واستغلالها الاستغلال الأمثل وكذلك الاهتمام بتطوير الخدمات المصاحبة للتسويق والتصدير مثل الفرز والتعبئة والتغليف والتدريج وفق مواصفات ومقاييس دولية تضمن جودة المنتج وتساهم في زيادة معدلات التصدير.

[5] قاعدة بيانات وحدة المعلومات الإقتصادية.

الملاحق الإحصائية

ملحق (1/1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربي (مليون دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	8,149	8,461	8,975	9,582	10,196	11,398	12,711	14,318	16,011	20,030
الامارات	55,181	70,221	68,677	75,285	88,579	103,784	133,583	168,263	198,674	260,141
البحرين	6,617	7,966	7,927	8,446	9,734	11180	13,381	16,065	19,660	21,236
تونس	20.76	19,456	19,988	21,054	25,000	28,129	28,817	30,620	35,010	40,348
الجزائر	48,845	54,749	55,181	57,053	68,013	85,016	102,500	114,322	135,502	159,669
السعودية	161,172	188,693	183,257	188,803	214,859	250,673	309,531	348,604	376,029	481,631
السودان	10,723	12,365	13380	14,976	17,780	21,691	28,462	37,564	46,155	57,911
سوريا	16,834	19,861	21,017	22780	22,719	24,703	27,971	31,505	37,760	54,803
العراق	...	20,969	17,682	17,437	10,621	25,800	31,719	50,400	61,700	90,907
عمان	15,711	19,868	19,949	20,325	21,784	24,749	30,733	35,992	40,059	52,584
قطر	12,393	17.76	17,538	19,363	23,534	31,734	42,463	52,722	71,041	102,302
الكويت	30,123	37,721	34,901	38140	47,835	59,268	80781	96,132	111,339	158,089
لبنان	17010	16,822	17,212	18,717	19,802	21,369	22,050	22,622	24,640	28,939
ليبيا	33,957	36,125	32,199	19,832	24,015	30,475	41,632	50,330	57,064	100,071
مصر	89,942	99,155	95,399	87,506	81,384	78,802	89,171	107,375	127,930	162,164
المغرب	35,249	33,335	33,901	36,093	43,813	50,031	52,024	57,407	73,429	86,394
موريتانيا	1,195	1,081	1,122	1150	1,285	1,495	1,938	2,663	2,756	2,979
اليمن	7530	9,561	9,533	9,985	11,869	13,565	16,309	18,700	21,664	27,151
الإجمالي	550,631	656,409	657,838	666,527	742,822	873,862	1,065,776	1,255,604	1,456,423	1,887,319

المصدر: صندوق النقد الدولي: قاعدة المعلومات:اكتوبر2009، مصادر وطنية

ملحق (1/2)

النمو الحقيقي للناتج المحلي في الدول العربية (نسبة مئوية)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	4.2	8.4	7.2	6.3	6.6	5.6
الامارات	11.9	9.7	8.2	9.4	6.3	7.2
البحرين	7.2	5.6	7.9	6.5	8.1	6.1
تونس	5.6	6	4	5.5	6.3	4.4
الجزائر	6.9	5.2	5.1	2	3	3
جيبوتي	3.2	3	3.2	4.8	5.1	5.8
السعودية	7.7	5.3	6.1	3	3.5	4.4
السودان	7.1	5.1	6.3	11.3	10.2	6.8
سوريا	1	2.4	3.3	4.4	4.2	5.2
عمان	2	5.3	6	6.8	6.4	6.2
قطر	6.3	8.2	9.2	15	15.3	16
الكويت	16.5	10.5	11.4	5.1	4.6	6.3
لبنان	4.1	7	1.1	0.6	7.5	8
ليبيا	5.9	5	6.3	10.3	6.8	6.1
مصر	3.2	4.1	4.5	6.8	7.1	7.2
المغرب	6.1	5.2	3	7.8	2.7	5.4
موريتانيا	5.6	5.2	5.4	11.4	1	2.2
اليمن	3.7	4	5.6	3.2	4.3	4.6

المصدر: مصادر وطنية و صندوق النقد الدولي، قاعدة المعلومات ، 2009

ملحق (1/3)

تعداد السكان في الدول العربية (ألف نسمة)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	4,820	4,940	5,070	5,200	5,350	5,487	5,628	5,743	5,854
الامارات	3,247	3,488	3,754	4,041	4,348	4,680	4,229	4,486	4,764
البحرين	638	655	672	690	708	727	743	764	779
تونس	9,564	9,674	9,781	9,878	10,006	10,136	10,172	10,304	10,327
الجزائر	30,416	30,879	31,357	31,848	32,364	32,906	33,800	34,400	34,800
السعودية	20,474	20,976	21,491	22,019	22,674	23,113	23,691	24,289	24,897
السودان	31,100	31,900	32,700	33,600	34,474	35,300	36,218	37,159	38,126
سوريا	16,320	16,761	17,213	17,678	18,155	18,645	18,941	19,405	19,880
العراق	24,086	24,813	25,565	26,340	27,138	27,960	28,695	29,700	30,413
عمان	2,440	2,470	2,490	2,510	2,530	2,507	2,546	2,570	2,769
قطر	623	649	683	718	756	796	838	930	1,098
الكويت	2,217	2,309	2,420	2,547	2,754	2,991	3,096	3,310	3,443
لبنان	3,426	3,471	3,516	3,562	3,608	3,655	3,703	3,751	3,799
ليبيا	5,306	5,412	5,519	5,629	5,740	5,854	5,970	6,089	6,210
مصر	63,975	65,298	66,628	67,976	69,330	70,717	72,131	73,574	75,045
المغرب	28,466	28,833	29,185	29,520	29,839	30,144	30,436	30,732	31,436
موريتانيا	2,508	2,568	2,630	2,693	2,758	2,824	2,892	2,961	3,032
اليمن	21,163	22,046	22,966	23,923	24,912	25,933	21,622	22,290	22,978
الإجمالي	270,789	277,142	283,640	290,372	297,444	304,438	305,351	312,457	319,650

المصادر: قاعدة المعلومات صندوق النقد الدولي 2009 ومصادر وطنية

ملحق (1/4)

نصيب الفرد من الناتج الإجمالي 1999 - 2008 (دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	1,720	1,742	1,803	1,880	1,949	2,133	2,304	2,519	2,795	3,421
الامارات	18,194	23,446	21,685	22,480	24,945	27,595	32,392	38,613	42,934	54,606
البحرين	10,026	11,890	11,720	12,127	13,726	15,601	18,324	21,123	25,731	27,249
تونس	2,195	2,036	2,066	2,152	2,525	2,846	2,891	3,044	3,398	3,907
الجزائر	1,630	1,800	1,773	1,810	2,129	2,631	3,122	3,397	3,825	4,588
السعودية	8,065	9,216	8,736	8,785	9,758	11,127	13,658	14,733	15,481	19,345
السودان	353	398	419	458	529	629	776	1,005	1,242	1,518
سوريا	1,045	1,217	1,257	1,331	1,293	1,392	1,560	1,844	1,946	2,756
عمان	6,631	8,271	8,221	8,316	8,858	9,994	12,335	14,032	15,584	18,987
قطر	21,390	29,290	27,030	28,355	32,788	41,949	53,333	62,914	72,849	93,204
الكويت	13,358	17,013	15,114	15,761	18,783	21,567	27,013	31,014	33,634	45,920
لبنان	5,029	4,909	4,959	5,323	5,559	5,949	5,898	6,147	6,569	7,616
ليبيا	6,527	6,808	5,950	3,594	4,267	5,309	7,123	8,327	9,372	16,114
مصر	1,436	1,550	1,461	1,313	1,197	1,137	1,270	1,489	1,739	2,748
المغرب	1,416	1,302	1,310	1,387	1,688	1,890	1,956	2,149	2,389	2,160
موريتانيا	488	431	437	437	477	542	658	938	931	983
اليمن	439	540	532	560	598	682	799	884	972	1,181
متوسط الدول العربية	2,009	2,521	2,416	2,396	2,626	3,029	3,614	4,188	4,660	5,896

المصادر: مصادر وطنية و قاعدة المعلومات صندوق النقد الدولي 2009

ملحق (1/5)

صافي الحساب الجاري للدول العربية (مليار دولار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	0.06	0.01	0.55	1.25	0.09	-2.20	-1.60	-2.77	-2.40
الامارات	12.14	6.54	3.76	7.59	10.34	24.32	35.94	41.67	41.00
البحرين	0.85	0.23	-0.06	0.20	0.47	1.48	2.11	3.91	2.30
تونس	-0.82	-1.02	-0.75	-0.74	-0.56	-0.31	-0.63	-0.86	37.10
الجزائر	9.14	7.06	4.36	8.81	11.12	21.18	28.95	30.58	37.00
السعودية	14.34	9.37	11.89	28.09	52.00	90.11	95.51	100.77	139.00
السودان	-1.02	-1.68	-1.54	-1.39	-1.40	-2.98	-5.49	-5.43	-5.40
سوريا	1.02	1.20	1.64	0.18	-0.81	-1.18	-2.13	-2.18	-2.20
عمان	3.09	1.95	1.37	0.82	0.59	4.70	4.33	4.00	3.20
قطر	4.13	4.79	4.25	5.95	7.10	14.10	16.11	23.44	36.00
الكويت	14.67	8.33	4.26	9.42	18.17	34.31	51.05	52.73	70.60
لبنان	-2.90	-3.32	-2.66	-2.61	-3.33	-2.93	-1.37	-2.63	-3.30
ليبيا	11.39	4.19	0.66	5.26	7.41	17.44	25.65	24.28	39.20
مصر	-1.16	-0.03	0.61	1.94	3.42	2.91	0.87	1.86	0.90
المغرب	-0.48	1.61	1.48	1.59	0.97	1.13	1.86	-0.07	-4.80
موريتانيا	-0.10	-0.13	0.04	-0.18	-0.52	-0.88	-0.04	-0.18	-0.50
اليمن	1.34	0.67	0.44	0.18	0.23	0.63	0.21	-0.92	-0.50
الإجمالي	65.70	39.75	66.35	105.26	105.26	201.85	251.33	268.18	387.20

المصادر: مصادر وطنية و قاعدة المعلومات صندوق النقد الدولي 2009

ملحق (1/6)

معدل التضخم في الدول العربية (نسبة مئوية)

	2002-1998	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	1.2	1.6	3.4	3.5	6.3	5.4	14.9
الامارات	2.9	3.2	5	6.2	9.3	11	11.5
البحرين	-0.8	1.7	2.3	2.6	2.2	3.4	3.5
تونس	2.6	2.7	3.6	2	4.5	3.1	5
الجزائر	2.7	2.6	3.6	1.6	2.5	3.7	4.5
جيبوتي	1.3	2	3.1	3.1	3.6	5	12
السعودية	-0.7	0.6	0.4	0.6	2.3	4.1	9.9
السودان	10.9	7.7	8.4	8.5	7.2	8	14.2
سوريا	-1.1	5.8	4.4	7.2	10	4.7	14.5
عمان	-0.3	0.2	0.7	1.9	3.2	5.9	12.6
قطر	1.6	2.3	6.8	8.8	11.8	14	15
الكويت	1.5	1	1.3	4.1	3.1	5	10.5
لبنان	1.2	1.3	1.7	-0.7	5.6	4.1	10.7
ليبيا	-3.1	-2.1	-2.2	2.0	3.4	6.7	10
مصر	3.1	3.2	8.1	8.8	4.2	11	11.7
المغرب	1.8	1.2	1.5	1	3.3	2	3.9
موريتانيا	5.9	5.3	10.4	12.1	6.2	7.3	7.3
اليمن	10.9	10.8	12.5	9.9	10.8	11.7	10.8

المصادر: قاعدة الاحصاءات للبنك الدولي 2009 و قاعدة المعلومات لصندوق النقد الدولي 2009 و مصادر وطنية

ملحق (1/7)

اجمالي الصادرات العربية (مليون دولار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	1,284	2,292	2,770	3,081	3,530	4,301	5,357	5,731	7,788
الامارات	40,858	39,870	38,829	49,745	66,767	93,248	111,351	178,752	239,375
البحرين	7,722	8,245	8,364	10,350	13,580	15,970	20,063	13,854	17,594
تونس	5,996	6,609	6,798	8,027	9,679	10,488	11,824	15,165	19,217
الجزائر	21,871	18,319	18,527	24,903	31,829	43,634	54,870	60,590	78,590
جيبوتي	151	236	202	247	252	275	340	79	98
السعودية	74,729	68,764	66,051	86,480	112,640	180,571	211,023	233,174	313,428
السودان	1,621	1,764	1,885	2,587	3,787	4,823	5,510	8,879	11,671
سوريا	4,759	6,140	6,131	5,385	4,824	8,026	9,873	11,756	14,300
الصومال	62	71	108	144	190	250	299	380	394
العراق	14,916	11,064	9,134	8,141	16,119	17,656	23,869	39,590	59,800
عمان	10,663	10,681	11,127	10,361	12,726	17,404	23,548	24,723	38,165
قطر	11,592	10,868	10,977	13,404	18,546	26,182	34,353	42,020	54,912
الكويت	18,761	16,172	15,490	21,791	30,089	46,970	58,633	63,467	89,896
لبنان	714	987	1,017	1,185	1,917	2,173	2,575	3,574	3,478
ليبيا	12,716	11,336	9,882	13,761	19,358	29,019	38,602	48,509	62,965
مصر	6,354	4,140	7,001	8,388	12,185	15,557	20,437	23,384	29,355
المغرب	7,659	7,233	8,096	9,056	10,220	11,071	13,117	16,195	19,016
موريتانيا	529	547	543	594	803	943	1,392	1,411	1,635
اليمن	4,032	3,370	3,271	3,751	4,077	5,606	6,784	7,131	7,717
الإجمالي	246,989	228,707	226,566	278,833	387,334	501,235	620,067	798,364	1,069,394

المصدر: مصادروطنية

ملحق (1/8)

اجمالي واردات الدول العربية (مليون دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	3,665	4,597	4,871	5,020	5,743	8,164	10,497	13,629	13,531	15,007
الامارات	35,746	25,464	29,608	30,353	39,152	74,537	99,268	114,607	142,944	158,900
البحرين	3,429	3,542	3,686	4,061	4,839	5,861	7,103	8,733	10,533	12,530
توني	10,199	8,601	9,570	9,528	10,951	12,726	13,175	16,551	19,845	24,991
الجزائر	9,173	9,025	9,749	11,805	15,373	20,849	23,476	25,109	32,490	39,156
جيبوتي	617	614	720	669	864	896	1,207	1,555	1,962	694
السعودية	28,031	30,299	43,036	48,482	54,252	44,746	59,064	70,579	90,798	115,134
السودان	1,577	1,453	1,864	2,168	2,815	4,396	6,725	8,073	8,775	8,229
سوريا	3,832	5,402	6,414	4,793	4,811	6,336	9,503	10,387	13,664	18,320
الصومال	285	329	338	388	422	547	626	793	982	933
العراق	2,110	3,415	5,619	9,179	9,287	19,917	22,002	26,261	29,020	31,200
عمان	4,674	5,035	5,794	6,005	6,572	7,691	9,669	11,604	16,168	23,194
قطر	2,500	3,252	3,758	4,051	4,895	6,052	10,499	15,807	22,004	27,900
الكويت	7,616	7,359	7,725	8,797	11,405	12,833	15,366	16,686	21,158	23,719
لبنان	6,206	6,228	6,377	6,255	7,636	9,276	9,652	11,152	12,889	16,754
ليبيا	4,253	4,018	4,425	5,517	6,103	8,164	8,770	12,847	18,281	22,013
مصر	15,962	22,041	12,720	19,890	21,351	27,910	32,972	39,718	50,342	52,771
المغرب	11,941	11,839	11,471	12,171	14,577	18,267	20,874	25,257	32,282	41,539
موريتانيا	604	651	711	882	1,001	1,124	1,368	1,463	1,851	1,750
اليمن	2,008	2,323	2,466	2,777	4,404	3,984	4,792	7,197	9,065	6,685
الإجمالي	154,428	155,486	170,921	192,791	226,452	294,275	366,610	438,007	548,583	641,419

المصدر: قاعدة الاحصاءات لوحدة الاستخبارات الاقتصادية EIU، و مصادر وطنية

أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار (متوسط السنوى)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709
الامارات	3.673	3.673	3.673	3.673	3.673	3.673	3.673	3.673	3.673	3.673	3.673
البحرين	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376
تونس	1.139	1.186	1.371	1.439	1.422	1.288	1.245	1.297	1.331	1.281	1.232
الجزائر	58.739	66.574	75.260	77.215	79.682	77.395	72.061	73.276	72.647	69.292	64.582
السعودية	3.750	3.750	3.750	3.750	3.750	3.750	3.750	3.747	3.745	3.748	3.750
السودان	119.447	251.600	257.140	258.700	263.300	260.900	257.900	243.610	217.150	202.000	2.015
سوريا	49.270	48.410	47.770	50.190	51.590	51.580	52.200	53.360	52.890	55.410	46.500
عمان	0.385	0.385	0.385	0.385	0.385	0.385	0.385	0.385	0.385	0.385	0.385
قطر	3.640	3.640	3.640	3.640	3.640	3.640	3.640	3.640	3.640	3.640	3.640
الكويت	0.305	0.304	0.307	0.307	0.304	0.298	0.295	0.292	0.290	0.284	0.284
لبنان	1516.130	1507.840	1507.500	1507.500	1507.500	1507.500	1507.500	1507.500	1507.500	1507.500	1507.500
ليبيا	0.468	0.464	0.512	0.605	1.271	1.293	1.305	1.308	1.314	1.263	1.223
مصر	3.388	3.395	3.472	3.973	4.500	5.851	6.196	5.779	5.733	5.636	5.432
المغرب	9.604	9.804	10.626	11.303	11.021	9.574	8.868	8.865	8.796	8.192	7.750
موريتانيا	188.476	209.514	238.923	255.629	271.739	263.030	257.190	265.528	268.600	268.600	268.000
اليمن	135.882	155.718	161.718	168.672	175.625	183.448	184.776	191.509	197.049	198.953	199.764

المصدر: قاعدة الاحصاءات لوحدة الاستخبارات الاقتصادية EIU، ومصادر وطنية

ملحق (1/10)

الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية (مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	180	75	442	816	1,774	3,219	1,950	1,954
الامارات	1,184	1,307	4,256	10,004	10,900	12,806	14,187	13,700
البحرين	80	217	517	865	1,049	2,915	1,756	1,794
تونس	486	821	584	639	782	3,312	1,618	2,761
الجزائر	1,196	1,065	634	882	1,081	1,795	1,662	2,646
السعودية	504	453	778	1,942	12,097	18,293	24,318	38,223
السودان	574	713	1,349	1,551	2,305	3,541	2,436	2,601
سوريا	110	115	180	275	583	659	1,242	2,116
الصومال	-	-	-	-	24	96	141	87
العراق	-	-	-	-	515	383	485	488
عمان	5	109	489	229	1,538	1,688	3,125	2,928
فلسطين					47	19	28	29
قطر	296	624	625	1,199	2,500	3,500	4,700	6,700
الكويت	-175	4	-67	24	234	122	123	56
لبنان	1,451	257	2,860	1,899	2,624	2,675	2,731	3,606
ليبيا	-113	145	142	357	1,038	2,013	4,689	4,111
مصر	510	647	237	2,157	5,376	10,043	11,578	13,200
المغرب	2,808	257	2,860	1,899	1,653	2,450	2,803	2,388
موريتانيا	77	67	102	392	814	155	153	103
اليمن	102	102	6	144	-302	1,121	917	463
الاجمالي	9,275	6,978	15,994	25,274	46,632	70,805	80,642	99,954

المصدر: قاعدة الاحصاءات للانكتاد 2009

ملحق (1/2)

القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدول العربية(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	1,253	1,554	1,761	2,227	2,481	2,547	2,614	3,338
الامارت	9,566	10,269	11,496	13,659	16,665	23,054	26,330	30,856
البحرين	977	1,019	1,118	1,215	1,615	1,951	2,824	3,421
تونس	3,658	3,917	4,523	5,018	5,004	5,264	6,008	7,309
الجزائر	3,319	3,338	3,598	4,188	4,354	4,533	5,321	7,977
السعودية	18,454	19,460	23,004	25,553	29,453	33,087	35,587	38,736
السودان	912	1,681	1,925	2,479	3,006	4,102	5,193	6,564
سوريا	1,674	1,577	1,690	2,409	2,516	2,636	2,918	3,059
العراق	314	319	157	530	829	824	941	421
عمان	1,659	1,647	1,917	2,081	2,838	3,741	4,601	6,469
قطر	1,074	1,158	1,583	2,935	3,169	3,943	5,269	6,975
الكويت	2,054	3,024	3,886	5,020	5,907	6,805	5,657	7,937
لبنان	2,069	2,159	2,330	2,509	2,511	2,663	2,807	3,328
ليبيا	1,882	1,164	1,544	1,884	2,409	2,753	3,200	3,890
مصر	16,420	15,990	12,549	13,240	16,310	18,169	30,188	33,922
المغرب	5,024	5,429	6,067	6,611	7,777	7,467	8,421	10,000
موريتانيا	64	55	57	39	70	107	102	104
اليمن	596	686	762	1,022	1,177	1,480	1,763	2,314
الإجمالي	70,968	76,288	81,266	93,918	109,796	123,774	149,744	176,620

المصادر:وطنية

ملحق (2/2)

القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية (مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	248	270	274	329	376	392	407	974
الامارات	20,609	19,955	25,210	33,793	47,416	64,784	76,948	94,233
البحرين	1,957	1,978	2,092	2,738	3,556	4,333	4,618	6,340
تونس	838	1,040	1,083	1,266	1,702	2,090	2,520	4,382
الجزائر	18,699	18,530	24,145	32,192	45,760	53,444	59,166	77,446
السعودية	61,399	63,180	78,429	102,524	148,839	173,452	195,374	268,053
السودان	1,139	1,253	1,517	1,893	3,205	5,065	6,888	7,227
سوريا	3,848	3,730	3,957	5,130	6,871	8,275	9,135	13,770
العراق	15,906	14,762	10,414	20,257	27,011	36,670	53,342	50,155
عمان	8,541	8,544	9,047	10,631	15,288	17,533	19,023	31,094
قطر	10,113	10,373	13,164	20,830	23,434	31,500	40,240	63,112
الكويت	14,963	14,743	20,051	27,050	44,363	56,791	62,096	84,483
لبنان	0	0	0	0	0	0	0	0
ليبيا	11,269	10,732	14,682	20,944	30,486	38,262	46,796	57,935
مصر	6,178	6,641	8,266	9,297	10,644	15,615	18,422	26,029
المغرب	643	758	817	870	976	1,197	1,694	5,822
موريتانيا	127	143	120	184	253	815	681	731
اليمن	3,069	3,198	3,562	4,295	5,877	6,645	6,872	8,334
الإجمالي	179,546	179,829	216,831	294,231	416,102	516,494	601,546	800,120

المصادر:وطنية

ملحق (3/2)

نسبة القيمة المضافة التحويلية في الناتج المحلي الأجمالي في الدول العربية (نسبة مئوية)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	13.53	14.73	15.16	16.46	17.17	17.79	19.39	16.7
الامارات	13.93	13.64	12.98	13.16	12.48	11.88	12.60	11.9
البحرين	11.66	11.99	11.25	10.76	13.45	11.58	11.72	16.1
تونس	18.59	18.61	18.04	17.11	17.33	17.32	17.16	18.1
الجزائر	6.02	5.86	5.30	4.93	4.25	3.97	3.70	5.0
السعودية	10.07	10.31	10.71	10.19	9.52	9.43	9.67	8.0
السودان	6.82	11.23	10.83	11.43	10.56	9.06	11.25	11.3
سوريا	7.96	6.92	7.44	9.73	9.00	8.37	7.73	5.8
العراق	1.78	1.83	1.48	2.05	2.61	1.86	1.52	0.5
عمان	8.32	8.17	8.70	8.53	8.42	10.39	10.10	11.8
قطر	6.12	5.98	6.73	9.25	7.46	7.35	7.78	6.8
الكويت	5.89	7.93	8.12	8.47	7.31	7.08	5.08	5.0
لبنان	9.01	11.53	11.77	11.74	10.78	11.17	11.39	11.5
ليبيا	6.11	3.23	2.46	1.92	2.43	2.61	5.61	3.9
مصر	17.21	20.38	17.02	18.41	20.20	18.50	18.49	20.7
المغرب	16.55	16.05	17.54	16.81	17.52	16.83	12.31	12.0
موريتانيا	4.64	5.64	5.48	2.90	3.89	3.92	3.73	3.5
اليمن	6.26	6.87	6.42	7.54	7.22	7.92	8.14	8.5
القيمة المضافة الاجمالية / الناتج المحلي الإجمالي	10.65	11.20	10.80	10.52	10.01	9.62	9.84	8.9

المصدر: حسابات من ملحق (1/1) وملحق (2/1)

ملحق (2/4)

نسبة القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (نسبة مئوية)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاردن	2.76	2.81	2.69	2.89	2.96	2.62	2.75	4.9
الامارات	30.01	26.51	28.46	32.56	35.50	36.34	38.00	36.2
البحرين	24.69	23.42	21.49	21.75	19.45	21.32	26.06	29.9
تونس	4.19	4.94	4.33	4.50	5.90	6.64	7.20	10.9
الجزائر	33.96	32.48	35.50	38.02	45.19	42.59	44.00	48.5
السعودية	33.50	33.46	36.50	40.90	48.09	49.76	51.29	55.7
السودان	8.51	8.36	8.53	8.72	10.96	9.15	11.81	12.5
سوريا	18.31	16.38	17.42	20.77	24.57	26.27	24.19	25.5
العراق	89.96	84.66	98.05	78.52	81.65	56.84	86.45	55.2
عمان	42.81	42.04	41.53	42.96	49.74	48.71	45.60	59.1
قطر	57.66	53.57	55.94	65.64	55.19	61.86	59.25	62.0
الكويت	42.87	38.66	41.92	45.64	54.92	58.31	55.77	53.4
لبنان	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.0
ليبيا	35.00	54.11	61.14	68.73	73.23	70.72	82.01	57.9
مصر	6.48	7.59	10.16	11.80	11.35	11.75	14.40	16.1
المغرب	1.90	2.10	1.87	1.74	1.88	2.04	2.31	6.7
موريتانيا	10.87	17.65	13.69	12.00	15.60	31.80	27.60	24.5
اليمن	32.19	32.03	30.01	31.67	36.04	36.12	33.70	30.7
القيمة المضافة الاجمالية / الناتج المحلي الإجمالي	27.30	26.99	29.20	33.65	38.85	39.24	41.21	42.4

المصدر: حسابات من ملحق (1/1) وملحق (2/2)

ملحق (2/5)

القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الدول العربية (مليون دولار)

	2004			2005			2006			2007			2008		
	تحويلي	استخراجي	صناعي	تحويلي	استخراجي	صناعي	تحويلي	استخراجي	صناعي	تحويلي	استخراجي	صناعي	تحويلي	استخراجي	صناعي
الاردن	2,227	329	2,556	2,481	376	2,857	2,547	375	2,922	2,665	440	3,105	3,338	974	4,312
الامارات	13,659	33,793	47,452	16,665	47,416	64,081	19,998	61,152	81,150	24,998	76,948	101,946	30,856	94,233	125,089
البحرين	1,203	2,432	3,635	1,799	2,603	4,402	1,861	3,424	5,285	2,304	5,123	7,427	3,421	6,340	9,761
تونس	5,018	1,266	6,284	5,004	1,702	6,706	5,264	2,032	7,296	6,008	2,520	8,528	7,309	4,382	11,691
الجزائر	3,197	32,320	35,517	2,749	46,320	49,069	2,885	48,695	51,580	5,321	59,166	64,487	7,977	77,446	85,423
السعودية	25,553	102,524	128,077	29,453	148,839	178,292	32,885	173,452	206,337	36,348	192,883	229,231	38,736	268,053	306,789
السودان	2,479	1,893	4,371	3,006	3,119	6,124	3,405	3,438	6,843	5,193	6,888	12,081	6,564	7,227	13,791
سوريا	2,409	5,130	7,540	2,516	6,871	9,388	2,636	8,275	10,911	2,918	9,135	12,053	3,059	13,770	16,829
العراق	530	20,257	20,787	829	25,899	26,728	939	28,647	29,586	941	53,342	54,283	421	50,155	50,576
عمان	2,081	10,631	12,712	2,838	15,288	18,126	3,741	17,533	21,274	4,046	18,268	22,314	6,209	31,094	37,303
قطر	2,935	20,830	23,765	3,169	23,434	26,603	3,873	32,612	36,485	5,269	40,149	45,418	6,975	63,112	70,087
الكويت	5,020	27,050	32,070	5,907	44,363	50,269	6,805	56,056	62,861	5,657	62,096	67,753	7,937	84,483	92,420
لبنان	2,509	0	2,509	2,377	0	2,377	2,527	0	2,527	2,807	0	2,807	3,328	0	3,328
ليبيا	584	20,944	21,528	1,010	30,486	31,496	1,315	35,592	36,907	3,200	46,796	49,996	3,890	57,935	61,825
مصر	14,510	9,297	23,807	18,009	10,121	28,130	19,863	12,613	32,476	23,657	18,422	42,079	33,708	26,029	59,737
المغرب	7,141	870	8,010	8,300	976	9,276	8,658	1,174	9,832	8,421	1,694	10,115	10,000	5,822	15,822
موريتانيا	39	184	255	70	253	394	107	815	1,019	102	681	494	104	731	835
اليمن	1,022	4,295	5,318	1,208	5,877	7,054	1,676	6,754	8,234	2,374	7,300	8,859	2,314	8,334	10,648
الإجمالي	92,115	294,078	386,193	107,359	414,012	521,371	120,772	492,753	613,525	141,430	601,546	742,976	176,146	800,120	976,266

المصادر: وطنية ودولية

ملحق (6/2)

تطور إنتاج الصلب الخام للبلدان العربية 2000 - 2008 (الف طن)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	842	947	1,091	1,051	1,014	998	1,158	1,310	646
السعودية	2,981	3,413	3,570	3,944	3,902	4,186	4,854	6,070	5,890
قطر	729	891	1,027	1,055	1,089	1,057	1,093	1,110	1,400
ليبيا	1,055	846	886	1,007	1,026	1,255	1,151	1,250	1,137
مصر	2,838	3,799	4,316	4,398	4,810	5,603	6,000	6,224	6,198
المغرب							314	512	478
أخرى	379	389	534	406	496	595	590	622	651
المجموع	8,824	10,285	11,424	11,861	12,337	13,694	15,160	17,098	16,400

المصدر: الاتحاد العربي للحديد والصلب

ملحق (1/3)

كميات الانتاج للصناعات الرئيسة في الاردن (ألف طن)

	الوحدة	2003	2004	2005	2006	2007	2008*
الصناعات الاستخراجية							
الفوسفات	الف طن	6,762	6,223	6,375	5,871	5,541	6,266
البوتاس	الف طن	1,961	1,929	1,829	1,699	1,794	2,005
الصناعات التحويلية							
الاسمدة	الف طن	634	779	790	862	831	788
الاحماض الكيماوية	الف طن	1,499	1,651	1,614	1,669	1,502	1,393
كلنكر	الف طن	3,170	3,401	3,375	3,419	3,367	3,579
الاسمنت	الف طن	3,515	3,908	4,046	3,967	3,696	4,284
المنتجات البترولية	الف طن	3,695	3,947	4,214	4,017	3,740	3,670

المصدر: الشركات الصناعية في الاردن.

ملحق (2/3)

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي في الاردن

	الاهمية النسبية	2003	2004	2005	2006	2007	2008*
الصناعات الاستخراجية والتحويلية	93.552	116.2	130.1	143.5	151	153.9	156.1
الصناعات الاستخراجية	11.027	109.3	105.1	103	95.2	93.9	104.1
الصناعات التحويلية	82.525	117.1	133.4	148.8	158.4	161.9	163
المواد الغذائية والمشروبات	15.396	113.2	130.8	155.1	162.2	152	161.1
منتجات التبغ	2.401	186.4	208	243.4	272.6	303.6	304.4
الملابس والانسجة	2.77	100.7	113.2	107.6	117.7	116	115.5
الأحذية و الجلود	0.636	128.2	146.6	60.9	72.2	8.8	55.0
الاثاث	2.024	95.9	108.7	131.7	138.3	164	157.6
الاخشاب والفلين عدا الاثاث	0.404	44.7	69.7	31.4	30	31.4	31.7
الورق ومنتجاته	2.859	97	122.3	137.5	145.4	157.1	146.3
الاسمدة	10.665	89.7	105.3	106.4	116.1	104.4	104.7
مواد كيميائية عدا الاسمدة	0.535	132.5	12.3	103.6	120.1	118.8	91.2
الدهانات	1.066	140.5	186.3	220	233.4	260.1	283.1
الادوية	4.436	123.1	134.7	163.2	174.1	201.7	227.1
المنظفات والصابون	2.571	72.9	90.9	83.9	90.6	69.1	54.5
المنتجات النفطية المكررة	14.713	113.1	120.9	129.2	123.9	119.7	120.6
منتجات المطاط واللدائن	2.694	143.4	147.5	180.5	164.6	186.2	145.3
الاسمنت والجير	3.309	128.3	142.4	146.8	144.2	145.3	154.3
الحديد والصلب	2.94	114	127.5	160.9	129.6	142.1	133.1
الطباعة والنشر	1.804	80.9	92.5	107.2	110.5	112.2	92.1
الاصناف المنتجة من الخرسانة والاسمنت	2.253	218.1	257.9	317.5	331.7	383.1	355.2
قطع وتشكيل واتمام وتجهيز الاحجار	0.915	102.7	98.3	113.9	119.7	114.1	126.4
الآلات والمعدات	1.25	155.6	189	205.9	366.8	455.4	612.5
الآلات والاجهزة الطبية	0.21	103.8	70	57.8	41.6	26.9	20.7
الآلات والاجهزة الكهربائية	1.285	125.3	177.4	217.4	233.4	279.2	301.7
الفلزات الثمينة وغير الحديدية	0.647	146.7	143.1	118.4	118.7	107	112.5
منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات	2.682	137.3	164.4	182.7	205.5	263.7	275.4
معدات الراديو والتلفزيون والاتصالات	0.652	210.5	309.2	380.8	695.9	645.8	320.6
المركبات ذات المحركات	0.595	225.3	229.8	245.4	207.4	211.5	180.3
اخرى	0.839	77.6	79.9	84	93.5	75.1	108.8
امدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة	6.448	112.5	127.3	136.9	160.1	189	191.1
الرقم القياسي العام	100	116	129.9	143.1	151.4	156.2	158.3

المصدر: دائرة الاحصات العامة

* تقديرات اولية

ملحق (3/3)

التركيب السلعي للصادرات الاردنية حسب التصنيف الدولي (مليون دولار)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المواد الغذائية والحيوانية الحية، منها:	220.9	283.4	387.9	455.0	569.7	723.9
الحيوانات الحية	14.2	15.0	15.1	92.2	1.4	8.2
منتجات الألبان والبيض	11.3	13.0	41.5	18.9	18.8	47.6
الخضروات	140.3	180.1	223.8	228.6	385.0	416.4
الفواكه والمكسرات	16.2	18.9	33.7	35.5	48.1	67.7
1. المشروبات والتبغ	63.2	58.5	67.6	93.1	96.5	107.0
2. المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات، منها:	364.7	437.4	493.9	499.0	613.8	1,411.1
الفوسفات	128.1	166.0	168.3	18.2	195.1	527.4
البوتاس	204.2	230.6	276.6	255.6	321.0	779.1
3. الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة	6.5	22.1	6.6	42.0	37.1	9.4
4. زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	59.0	159.4	102.0	86.9	22.6	25.9
زيوت وشحوم نباتية مهدرجة واجزاءها	47.8	145.4	84.8	67.1	11.7	11.0
5. مواد كيماوية، ومنها:	549.6	708.3	812.0	882.1	1,080.1	1,756.6
منتجات دوائية وصيدلية	184.8	223.6	280.1	297.3	423.3	504.4
الاسمدة	103.9	174.6	172.8	213.7	309.2	594.0
حامض الفوسفوريك	85.5	90.4	98.2	98.0	70.1	247.4
6. بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة، منها:	186.5	223.6	270.5	307.3	375.3	583.1
الورق والكرتون	43.2	50.1	62.6	70.8	98.4	156.1
7. الآلات ومعدات النقل	108.7	145.3	179.3	221.4	241.3	340.4
8. مصنوعات متنوعة، منها:	800.4	1,186.2	1,305.4	1,535.7	1,443.6	1,295.4
الملابس	675.7	1,000.0	1,051.2	1,244.3	1,189.7	1,023.9
9. اصناف ومعاملات غير مصنفة في مكان آخر	3.1	29.2	0.0	9.0	4.7	9.9
المجموع	2,362.6	3,253.3	3,625.1	4,131.6	4,484.6	6,330

المصدر: البنك المركزى الاردنى والنشرة الاحصائية الشهرية

ملحق (3/4)

المنشآت الصناعية والاستثمار والعمال في الإمارات (2003 – 2007)

	عدد المنشآت الصناعية	الاستثمار (مليون دولار)	العمال
2003	2,795	11,893	212,697
2004	3,036	17,160	231,275
2005	3,294	18,589	245,707
2006	3,567	19,189	264,719
2007	3,852	19,792	288,180
2008	4,219	20,993	317,841

المصدر: وزارة الإقتصاد، دولة الإمارات

ملحق (3/5)

القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في البحرين (مليون دولار)

	2004	2005	2006	2007	2008	متغيرات 07 - 08
صناعات المواد الغذائية	122	146	165	184	222	21
صناعة الورق	27	38	49	51	59	16
صناعات بيتروكيميائية	411	603	892	1,243	1,489	20
صناعات الألومينيوم	341	368	535	711	816	15
صناعات معدنية	154	243	265	311	400	29
مواد البناء	95	154	219	246	289	18
صناعات أخرى	86	105	108	127	146	15
المجموع	1,235	1,657	2,232	2,873	3,421	19

ملحق (6/3)

القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي التونسي (مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صناعات غذائية	634	663	773	940	917	973	1,084	1,307
معدات البناء، الخزف الزجاج	307	371	447	492	509	553	625	711
الميكانيك والإلكترونيك	551	595	726	847	923	1,104	1,359	1,727
الكيماويات والمطاط	392	425	480	525	534	540	598	912
النسيج، الملابس، الجلد	1,344	1,390	1,536	1,597	1,488	1,429	1,599	1,845
الخشب والورق	430	474	560	618	633	666	749	807
الاجمالي	3,658	3,917	4,523	5,018	5,004	5,264	6,014	7,309

المصدر البنك المركزي

ملحق (3/7)

الصادرات التونسية (مليون دينار)

	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة و الصناعات الزراعية	1,471	1,886	1,888	2,156	1,850
الطاقة و زيوت التشحيم	1,757	2,018	3,138	4,080	2,638
المعادن و الفوسفاط و مشتقاته	954	1,034	1,448	3,323	1,660
المنسوجات و الملابس و الجلد	5,179	5,191	6,076	6,098	5,558
الصناعات الميكانيكية و الكهربائية	3,250	4,025	5,267	6,233	6,001
معدات النقل	359	461	551	537	527
صناعات ميكانيكية أخرى	966	1,215	1,521	1,839	1,703
صناعات كهربائية	1,925	2,349	3,195	3,857	3,771
صناعات تحويلية أخرى	1,184	1,405	1,592	1,748	1,763
مجموع المنتجات	13,794	15,558	19,410	23,637	19,469

المصدر: البنك المركزي التونسي

ملحق (3/8)

القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر 2001 – 2007 (مليون دولار)

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	var 07/08
قطاع استخراجي	18,753	18,593	24,208	32,271	45,843	53,550	59,166	77,446	31
صناعات الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية	430	429	494	595	595	610	769	1,000	30
مواد البناء	422	407	419	529	573	597	929	1,068	15
الصناعات الكيماوية، المطاط والبلاستك	256	230	237	336	343	361	1,006	1,092	9
الصناعات الغذائية	1,393	1,416	1,491	1,663	1,726	1,857	2,852	3,181	12
النسيج والألبسة	156	153	170	187	193	187	192	202	5
الجلد والأحدية	29	33	32	37	37	35	34	39	15
الخشب والفلين والورق	150	163	170	214	212	222	211	237	12
صناعات اخرى	483	508	585	648	675	663	22	22,91	4
قطاع تحويلي	3,319	3,338	3,598	4,209	4,354	4,533	6,015	6,819	13
قطاع صناعي	22,072	21,931	27,805	36,480	50,197	58,083	65,181	84,265	29

المصدر : المكتب الوطني للإحصاء.

ملحق (3/9)

تطور الصادرات الجزائرية (مليون دولار)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	تغير 08/07	اهمية نسبية
محروقات	23,988	1,548	45,572	53,608	59,303	77,192	30.2	97.5
الصادرات غير النفطية	477	660	910	1,185	1,312	1,954	48.9	2.5
مواد غذائية	47	66	67	73	92	121	31.5	0.2
مواد أولية	49	97	134	195	153	340	122.2	0.4
مواد نصف تامة	316	432	651	828	988	1,390	40.7	1.8
تجهيزات صناعية	29	50	38	44	44	69	56.8	0.1
مواد الاستهلاك	35	15	20	44	34	34	0.0	0.0
إجمالي الصادرات	24,465	32,208	46,482	54,793	60,615	79,147	30.6	100.0

المصدر: البنك المركزى الجزائر

ملحق (10/3)

انتاج الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) حسب مجموعة الا نتاج 2004 - 2008 (الف طن متري)

	2004	2005	2006	2007	2008
الكيماويات الأساسية	18,898	20,432	20,981	24,072	23,691
المعادن	3,624	3,765	3,856	4,794	4,716
المنتجات الوسيطة	7,623	9,444	10,341	10,130	11,756
الاسمدة	5,226	5,418	5,922	7,515	7,050
البوليميرات	7,546	7,760	8,043	8,266	7,905
المجموع	42,917	46,819	49,143	54,777	55,118

المصدر: التقرير السنوي الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

ملحق (11/3)

صادرات المملكة العربية السعودية من السلع (مليون دولار)

	2004	2005	2006	2007	2008	تغير 07/08
الصادرات النفطية	110,746	162,000	188,720	205,316	280,995	36,9
الصادرات غير النفطية	15,252	19,054	22,868	27,858	32,433	16,4
البتروكيماويات	4,979	11,245	12,282	14,359	16,657	16
مواد البناء	1,418	1,645	2,114	2,874	3,381	17,6
زراعة، حيوانات، مواد غذاية	975	1,166	1,398	1,986	2,367	19,3
أخرى	7,879	4,998	7,074	9,707	10,028	16,1
إجمالي الصادرات	125,998	181,055	211,588	232,881	313,428	34,4

المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط ، الكتاب الاحصائي السنوي 2008

ملحق (3/12)

الصادرات السودانية حسب السلع (القيمة بملايين الدولارات والنسبة المئوية للصادرات)

السلعة	2005	2006	2007	2008	تغير 08/07	الاهمية النسبية %
البترول ومنتجاته	4,187	5,087	8,403	10,845	29.1	93
قطن	107	82	69	62	-9.8	0.5
ذهب	-	-	63	112	77.8	1.0
صمغ عربي	107	50	52	61	17.3	0.5
فول سوداني	25	0.2	0.8	0.5	-37.5	0.0
سمسم	118	167	92	142	54.1	1.2
حيوانات حية ولحوم	133	126	81	46	-43.2	0.4
أخرى	145	144	179	402	124.6	3.4
المجموع	4,822	5,656	8,939	11,670	30.5	100

المصدر: البنك المركزي السوداني

ملحق (13/3)

الانتاج حسب النشاط الصناعي في سورية 2000 - 2008 (مليون دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصناعات الاستخراجية	5,486	4,124	4,141	4,473	5,560	7,379	8,674	9,197	14,460
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	1,635	1,712	1,838	1,944	2,074	2,168	2,217	2,243	2,840
الغزل والنسيج والجلود	1,221	1,529	1,524	1,610	1,739	1,922	1,989	1,981	2,299
الخشب والموبيليا والأثاث	250	210	220	229	426	460	486	508	478
الورق ومنتجاته والطباعة	38	43	30	35	80	79	80	77	306
الكيماويـــة ومنتجاتها	2,315	2,221	2,219	2,219	2,482	3,884	6,040	6,694	10,284
المنتجات غير المعدنية (اللافلزية)	534	436	430	448	769	876	920	900	1,069
المعدنية الأساسية	89	100	89	91	150	167	172	170	414
المنتجات المعدنية المصنعة	647	686	695	714	971	1,067	1,174	1,164	1,812
متنوعة اخرى (اعادة دوران)	42	20	17	18	22	49	46	89	2
مجموع الصناعات التحويلية	6,772	6,955	7,061	7,308	8,714	10,671	13,123	13,826	19,503

المصدر: جهاز الإحصاء السوري

ملحق (14/3)

المنشآت الصناعية في سورية 2001 - 2008

سوريا	عدد المنشآت							
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصناعات الإستخراجية	266	287	299	370	365	386	367	338
الصناعات التحويلية	87310	85889	86675	98384	98513	98667	98960	99659
المواد الغذائية والمشروبات	9848	9731	9925	11233	11259	11327	11397	11756
الغزل والنسيج والجلود	22846	22431	22529	26058	26091	26146	26221	26380
الخشب والموبيليا والأثاث	20823	20563	20616	22764	22780	22774	22962	23092
الورق ومنتجاته والطباعة	1027	978	1002	1847	1852	1823	1772	1772
الكيماوية ومنتجاتها	4641	4486	4565	3118	3131	3119	3006	2968
المنتجات غير المعدنية	9534	9373	9611	8424	8436	8579	8555	8667
المعدنية الأساسية	926	871	880	1838	1844	1811	1811	1787
المنتجات المعدنية المصنعة	17440	17241	17331	23024	23042	23010	23157	23163
متنوعة أخرى (إعادة الدوران)	225	215	216	78	78	78	79	74

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

ملحق (15/3)

العمالة السورية حسب القطاع الصناعي 2001 - 2008

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصناعات الإستخراجية								
الصناعات التحويلية	386401	392586	406071	418318	423729	477811	495639	101979
المواد الغذائية والمشروبات	81892	82701	85269	85738	86652	96351	98404	32546
الغزل والنسيج والجلود	111077	116106	119507	122265	122748	152957	158554	29437
الخشب والموبيليا والأثاث	52427	51921	54917	55958	57059	54823	57779	331
الورق ومنتجاته والطباعة	6531	6249	6764	8599	9029	8983	9392	568
الكيماوية ومنتجاتها	30112	30037	30997	31603	32946	33903	36240	15068
المنتجات غير المعدنية	47397	48813	49234	49295	49141	54263	55958	17625
المعدنية الأساسية	4684	4631	4781	6189	6515	6845	7720	1465
المنتجات المعدنية المصنعة	51365	51328	53696	57756	58687	69480	71372	4939
متنوعة أخرى (إعادة الدوران)	916	800	906	915	952	206	220	0

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

ملحق (3/16)

تطور القيمة المضافة الصناعية لعمان 2004 - 2008 (مليون دولار)

	2004	2005	2006	2007	2008
الصناعات الإستخراجية	10,631	15,288	17,533	19,023	31,094
الصناعة التحويلية	2,160	2,650	4,018	4,601	6,469
صناعة المنتجات النفطية المكررة	64	123	133	318	256
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	1,208	1,505	2,701	2,771	4,213
الصناعات التحويلية الأخرى	887	1,021	1,184	1,512	2,000
إجمالي الأنشطة الصناعية	12,791	17,938	21,551	23,624	37,563

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي 2009

ملحق (17/3)

صادرات عمان حسب السلع (مليون دولار)

	2004	2005	2006	2007	2008	تغير 08/07 %
الصادرات النفطية	10,979	15,916	17,687	18,979	29010	
الصادرات غير النفطية						
منتجات غذائية وحيوانية وصناعات غذائية	397	447	389	463	728	57.2
نسيج وألبسة	63	39	29	18	12	-33.3
منتجات كيماوية وبتروكيماوية	74	234	363	463	808	74.5
منتجات البلاستك والمطاط ومنتجات مشتقة	82	87	84	297	492	65.7
منتجات معدنية	113	134	568	1,184	1639	38.4
منتجات الحديد	192	253	326	318	433	36.2
منتجات أخرى	184	266	376	650	921	41.7
المجموع	1,105	1,461	2,137	3,395	5033	48.2
إعادة التصدير	1,416	1,534	2,016	2,639	3988	
إجمالي الصادرات	13,500	18,911	21,839	25,013	38031	

المصدر: البنك المركزي العماني

ملحق (18/3)

اقتصاد فلسطين: (الضفة الغربية و قطاع غزة): أهم المؤشرات

مليون دولار	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السكان وقوى العمل									
السكان (بالألف)	3,212	3,335	3,455	3,576	3,700	3,825	3,952	4,081	3612
القوة العاملة (بالألف)	695	675	694	758	790	827	872	913	875
عدد العاملين (بالألف)	597	505	477	564	578	633	666	716	626
معدل البطالة %	21	25	41	33	33	29.0	29.6	28.9	29
العمالة في إسرائيل (بالألف)	117	70	49	55	50	63	63	67	75
توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات									
الزراعة %	14	12	15	16	16	14	16	16	13
الصناعة %	14	14	13	13	13	13	12	13	12
البناء والتشييد %	20	15	11	13	12	12	12	11	11
الخدمات والفروع الأخرى %	52	60	61	59	60	60	61	61	64
الأداء الماكرو إقتصادي									
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	4,116	3,816	3,484	3,920	4,144	4,480	4,394	4,512	5099
الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية	5,274	4,404	4,010	4,461	4,740	4,758	4,929	5,037	6107
نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار	1,281	1,144	1,009	1,096	1,120	1,171	1,112	1,106	1412
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بالدولار	1,327	1,175	1,030	1,117	1,148	1,165	1,050	945	1285
الاستثمار العام	595	499	367	472	293	298	150	176	688
الاستثمار الخاص	851	623	311	654	743	751	664	640	810
إجمالي الاستثمار	1,446	1,122	678	1,126	1,036	1,008	814	816	1498
نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي %	35	29	20	29	25	23	19	18	29
التجارة الخارجية									
صادرات السلع والخدمات	731	507	418	436	482	538	370	500	737
واردات السلع والخدمات	2,986	2,339	2,129	2,405	2,749	3,120	3,118	3,615	3769
فجوة الموارد	-2,254	-1,832	-1,710	-1,969	-2,267	-2,582	-2,748	-3,115	-3032
نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	18	13	12	11	12	12	8	11	15
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	73	61	61	61	66	70	71	80	74

1 تشمل الارقام سكان الضفة الغربية وقطاع غزة

المصادر: سلطة النقد الفلسطينية، مكتب الإحصاءات المركزى الفلسطينى، الاونكتاد، التقرير الإقتصادى العربى الموحد،2009.

ملحق (19/3)

القيمة المضافة للصناعات الفلسطينية (مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مجموع الصناعات التحويلية	419.8	330.2	445.3	599.6	584.7	566.1	647.3	863.8
صناعة المنتجات الغذائية و المشروبات و التبغ	131.4	77.0	130.7	127.9	132.7	144.0	171.9	262.9
صناعة المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية	84.3	65.5	84.3	81.9	81.6	62.1	82.4	111.3
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	215.7	32.3	69.5	47.3	59.2	45.4	75.6	75.2
صناعة الورق و منتجات الورق و الطباعة و النشر	13.3	6.2	8.2	20.1	23.0	14.4	20.4	46.4
صناعة الكيماويات و البتروكيماويات و الفحم و المطاط و البلاستيك	39.9	28.6	42.8	48.5	49.9	41.1	44.1	62.4
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	72.3	79.6	68.8	136.7	129.4	212.9	134.6	149.4
صناعة المعادن الأساسية	0.6	0.6	0.2	1.7	1.1	1.5	2.9	4.1
صناعة المنتجات المعدنية و الآلات و المعدات	38.2	38.3	38.0	65.1	36.4	40.2	110.5	151.9
صناعات تحويلية أخرى	255.4	2.2	2.7	70.3	71.5	4.4	4.9	299.0

المصدر : المكتب المركزي للإحصاءات الفلسطينية

ملحق (3/20)

المنشآت الصناعية في فلسطين 2001 - 2008

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصناعات الإستخراجية	274	312	301	200	163	173	222	230
الصناعات التحويلية	13957	13475	13043	12033	11610	10732	13881	13910
المواد الغذائية والمشروبات	1793	1598	1540	1848	1723	1572	2014	2084
الغزل والنسيج والجلود	3248	2965	3255	1775	1634	1510	2395	2479
الخشب والموبيليا والأثاث	2689	2922	2763	2636	2530	2411	3253	3175
الورق ومنتجاته والطباعة	228	216	204	268	260	249	334	338
الكيماوية ومنتجاتها	305	337	286	296	272	251	361	373
المنتجات غير المعدنية	1923	1917	1730	1812	1772	1629	1631	1724
المعدنية الأساسية	25	32	20	28	25	22	58	53
المنتجات المعدنية المصنعة	3746	3488	3245	3370	3394	3088	3835	3684
متنوعة أخرى (إعادة الدوران)								

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ملحق (21/3)

العمالة الفلسطينية حسب القطاع الصناعي 2001 - 2008

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصناعات الإستخراجية								
الصناعات التحويلية	66284	62493	58695	55284	54934	47077	58552	56387
المواد الغذائية والمشروبات	10257	7780	7651	8765	8778	8023	9658	10178
الغزل والنسيج والجلود	22437	20190	20634	14004	14766	11656	14539	15003
الخشب والموبيليا والأثاث	8150	7847	8484	7934	8072	6795	9576	8529
الورق ومنتجاته والطباعة	1267	1346	1239	1679	1383	1425	2063	1948
الكيماوية ومنتجاتها	3448	2831	2917	3147	2646	2611	3087	3405
المنتجات غير المعدنية	11295	13746	10403	11553	11599	9615	10660	9577
المعدنية الأساسية	103	110	47	173	99	122	284	279
المنتجات المعدنية المصنعة	9327	8643	7320	8029	7591	6830	8685	7468
متنوعة أخرى (إعادة الدوران)								

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ملحق (22/3)

المؤشرات الصناعية لقطر 2007 – 2008

	الإستثمار مليون دولار		نسبة الأستثمار الأجنبي %		عدد المنشآت	عدد العاملين
	2007	2008	2007	2008	2008	
صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتيغ	274.17	274.75	16	16,4	52	2461
صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	56.59	56.59	36,4	36,4	37	9577
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	24.97	28.02	5	5.3	46	2177
صناعة الورق ومنتجاته	49.45	54.78	0,2	0,6	34	1592
صناعة الكيماويات والفحم والمطاط والبلاستيك	9812.63	10913.84	32,3	35,5	104	8865
صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	518.13	609.31	10,6	12	140	7082
الصناعات المعجنية الأساسية	426.09	427.77	0,7	0,4	4	1295
صناعة المنتجات المعدنية والماكينات	379.58	421.37	3,9	4,8	123	5015
صناعات تحويلية أخرى	5.65	12.66	29,5	29,5	9	285
الإجمالي	11547.44	12799.12	30,4	37,5	549	38349

المصدر: وزارة الطاقة و الصناعة

ملحق (23/3)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في قطر 2006-2009

	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليون دولار)	96.1	111.3	102	106
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	15	15.3	16	9
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط و الغاز (%)	10.7	12.9	17	10
نسبة نموالناتج المحي الإجمالي للقطاع غير النفطي (%)	19.9	14.5	14.5	8
نسبة معدل التضخم (%)	11.8	13.8	15	-5.5
		(من الناتج المحلي الإجمالي %)		
عائدات الحكومة المركزية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	39	41.3	40.3	46.1
عائدات النفط و الغاز	25	25	23	19.5
مجموع النفقات الحكومية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	30.5	29.7	28.3	34.3
إنتاج الغاز السائل (مليون طن في العام)	24.7	25.2	31.5	39
إنتاج النفط الخام (ألف برميل يوميا)	803	839	855	800
		(مليون دولار)		
الصادرات	26,182	34,353	42,020	54,912
صادرات الغاز الطبيعي المسال	8,738	13,360	18,710	30,808
النفط و المنتجات المرتبطة	14,122	17,840	21,178	28,092

المصدر: البنك المركزي القطري, توقعات صندوق النقد الدولي أكتوبر 2009

ملحق (24/3)

المنشآت الصناعية في قطر 2001 - 2009

الصناعات الإستخراجية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصناعات التحويلية	372	389	411	442	479	497	514	549	563
المواد الغذائية والمشروبات	45	48	48	49	50	52	50	52	47
الغزل والنسيج والجلود	32	33	33	34	36	36	37	37	32
الخشب والموبيليا والأثاث	35	35	38	40	43	43	44	46	48
الورق ومنتجاته والطباعة	27	27	29	31	30	30	30	34	34
الكيماوية ومنتجاتها	64	69	77	80	86	91	95	104	109
المنتجات غير المعدنية	87	92	95	109	121	126	129	140	145
المعدنية الأساسية	4	4	4	4	3	3	3	4	8
المنتجات المعدنية المصنعة	76	77	83	91	105	110	119	123	138
متنوعة أخرى (إعادة الدوران)	2	4	4	4	5	6	7	9	2

المصدر: الجهاز الإحصائي

ملحق (25/3)

العمالة القطرية حسب القطاع الصناعي (2001-2009)

الصناعات الإستخراجية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصناعات التحويلية	26,815	28,569	29,703	31,224	32,907	34,357	35,431	38,349	51,030
المواد الغذائية والمشروبات	2,306	2,315	2,315	2,322	2,385	2,435	2,435	2,461	2,606
الغزل والنسيج والجلود	8,960	9,194	9,194	9,207	9,551	9,551	9,577	9,577	7,482
الخشب والموبيليا والأثاث	1,525	1,528	1,596	1,672	1,848	1,848	1,833	2,177	3,224
الورق ومنتجاته والطباعة	1,423	1,423	1,449	1,493	1,493	1,493	1,493	1,592	2,383
الكيماوية ومنتجاتها	5,024	6,090	6,714	6,926	7,100	7,762	7,817	8,865	14,337
المنتجات غير المعدنية	4,294	4,667	4,806	5,291	5,686	5,836	6,108	7,082	9,097
المعدنية الأساسية	1,230	1,230	1,230	1,430	1,205	1,205	1,205	1,295	1,960
المنتجات المعدنية المصنعة	1,980	2,004	2,281	2,765	3,475	4,024	4,724	5,015	9,824
متنوعة أخرى (إعادة الدوران)	73	118	118	118	164	203	239	285	117

المصدر: الجهاز الإحصائي

ملحق (26/3)

القيمة المضافة للصناعات التحويلية في مصر (مليون دولار)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	تغيير 07/08
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	4,269	3,471	3,731	4,100	4,509	9,299	10,792	16
صنع النسيج و الملابس و المنتجات الجلدية	2,296	1,784	1,734	2,268	2,335	2,997	3,301	10
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	174	112	53	192	219	352,8	571,8	62
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	625	356	342	543	623	1296	1378	6
صنع الكيماويات والبتروكيماويات	2,212	1,707	1,707	2,079	2,376	5,543	6,179	11
صنع المعادن الأساسية	896	761	726	1,385	1,613	3,835	4,167	9
صنع المنتجات المعدنية و الآلات والمعدات	5,215	4,163	4,803	5,583	6,184	7,218	7,891	9
صناعات تحويلية أخرى	303	195	144	160	310	216	214	-1
مجموع الصناعات التحويلية	15,990	12,549	13,240	16,310	18,169	30,404	33,922	12

المصدر: غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

ملحق (27/3)

الصادرات السلعية حسب درجة التصنيع في مصر

	السنوات المالية					مليون دولار
	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	تغيير 08/09
الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها	5478	10430	10266	14754	11365	-23
بترول خام	1938	3214	3128	4911	4004	-18
منتجات بترولية	3361	7009	6980	9562	7000	-27
فحم بأنواعه	37	22	44	126	68	-46
سلع النصف مصنعة منها:	776	1188	1982	1834	1910	4
كربون	10	25	27	75	74	-1
زيوت عطرية ومواد راتنجية	16	5	9	6	8	33
ألمونيوم غير مخلوط	72	197	331	53	57	8
غزل القطن	117	105	129	93	102	10
السلع تامة الصنع منها:	5348	5172	7519	10932	10555	-3
أرز	141	136	146	162	77	-52
خضر محفوظة ومجففة	6	4	17	17	5	-71
بصل مجفف	6	4	7	8	4	-50
منتجات صيدلية	215	125	238	692	455	-34
أسمدة	150	139	306	384	740	93
سجاد وأغطية أرضيات	111	108	125	145	135	-7
مصنوعات من حديد وصلب	623	471	642	737	490	-34
مصنوعات من ألومنيوم	221	132	119	457	337	-26
ملابس جاهزة	297	351	454	431	608	41
منسوجات قطنية	306	226	259	496	519	5
الصادرات الغير الموزعة	1500	997	1523	745	419	-44
إجمالي الصادرات	13833	18455	22018	29356	25169	-14

المصدر: غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

ملحق (28/3)

المنشآت الصناعية في مصر 2001 - 2008

الصناعات الإستخراجية	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصناعات التحويلية	9440	10207	10691	9399	9208	24687	24881
المواد الغذائية والمشروبات	4863	4928	4864	4828	4806	5854	6035
الغزل والنسيج والجلود	1526	1577	1498	1396	1368	5433	5588
الخشب والموبيليا والأثاث	272	311	296	276	275	2749	2835
الورق ومنتجاته والطباعة	439	306	306	581	313	1693	1749
الكيماوية ومنتجاتها	586	1285	2009	674	715	3973	3490
المنتجات غير المعدنية	780	775	719	706	730		
المعدنية الأساسية	135	124	113	109	103	566	594
المنتجات المعدنية المصنعة	838	900	871	829	883	4419	4590
متنوعة أخرى (إعادة الدوران)	1	1	15	0	15		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ملحق (29/3)

العمالة المصرية حسب القطاع الصناعي 2002 - 2008

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مجموع الصناعات التحويلية	974,292	965,751	973,467	958,599	1,007,219	1,305,751	1,350,249
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	216,809	214,571	210,530	215,330	221,371	268,031	275,091
صنع النسيج و الملابس و المنتجات الجلدية	291,887	291,246	290,622	275,588	284,809	406,545	418,871
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	15,223	17,632	14,673	15,514	17,178	36,733	38,949
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	39,030	31,648	34,086	32,869	34,039	67,214	68,668
صنع الكيماويات والبتروكيماويات والفحم والمطاط والبلاستك	142,610	148,149	154,717	150,973	160,453	198,171	208,154
صنع المنتجات المعدنية اللافلزية	75,421	70,174	69,804	70,887	90,195	73,148	74,829
صنع المعادن الأساسية	56,371	57,784	56,745	57,023	54,640		
صنع المنتجات المعدنية و الآلات والمعدات	136,915	134,536	142,097	140,415	144,348	255,909	265,687
صناعات تحويلية أخرى	26	11	193	0	186		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ملحق (30/3)

أهم المؤشرات الصناعية في المغرب 2008

	عدد المنشآت	الصادرات		الإنتاج		الإستثمار		القيمة المضافة	
	الإجمالي	الإجمالي	النسبة	الإجمالي	النسبة	الإجمالي	النسبة	الإجمالي	النسبة
الصناعات الغذائية	2,031	1,655,775	15	11,124,887	27	581,985	18	2,902,105	29
الصناعات النسيجية و الجلدية	1,697	2,344,558	21	3,717,122	9	222,571	7	1,289,999	13
الصناعات الكيمياوية والشبه كيمياوية	2,360	4,491,059	41	17,037,481	42	1,722,490	54	3,824,862	38
الصناعات المعدنية والميكانيكية	1,538	924,680	8	6,165,011	15	483,458	15	1,390,740	14
الصناعات الإلكترونية والكهربائية	215	1,579,511	14	2,633,998	6	190,331	6	593,256	6
الإجمالي	7,841	10,995,584	100	40,678,499	100	3,200,835	100	10,000,962	100

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية.

ملحق (31/3)

الصادرات الرئيسية في المغرب 2008 - 2009 (مليون دولار)

	2008$	2009$	متغيرات 08 - 09
منتجات خام من أصل معدني	2,611	1,031	-61
بما في ذلك:			
الفوسفاط	2,159	666	-69
الحديد والصلب	84	16	-81
منتجات خام من أصل نباتي	291	305	5
منتجات غذائية ومشروبات	3,199	3,089	-3
منتجات نصف مصنعة	6,492	3,895	-40
بما في ذلك:			
الأسمدة الطبيعية والكميائية	1,336	727	-46
الحامض الفوسفوري	2,788	1,038	-63
الأسمنت	5	87	1,556
المنتجات النهائية	5,990	5,786	-3
بما في ذلك:			
الخيوط والأسلاك الكهربائية	1,085	668	-38
السيارات الصناعية	81	125	54
مكونات إلكترونية	20	14	-31
الملابس	2,311	2,291	-1
النسيج	813	834	3
صادرات أخرى	19,016	14,447	
مجموع الصادرات	19,016	14,447	-24

المصدر: مكتب الصرف المغربي 2009

ملحق (32/3)

القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية 2001 - 2008 (القيمة المضافة ألف دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	219,52	235,66	284,59	551,44	628,05	901,80	1284,95	763,36
الغزل والنسيج والجلود	22,89	28,32	41,50	58,88	74,74	107,43	162,65	159,86
الخشب والموبيليا والأثاث	17,57	21,01	30,33	47,19	60,38	87,54	127,24	116,86
الورق ومنتجاته والطباعة	27,84	29,48	30,39	53,69	52,66	65,85	93,99	267,68
الكيماويـــة ومنتجاتها	60,71	70,44	72,039	105,81	139,35	173,25	250,65	463,26
المنتجات غير المعدنية (اللافلزية)	57,28	82,29	79,60	128,72	153,91	198,67	251,06	309,55
المنتجات المعدنية المصنعة	32,09	50,82	50,13	76,40	99,56	141,72	203,80	233,60
مجموع الصناعات التحويلية	437,92	518,05	588,60	1022,15	1208,67	1676,29	2374,38	2314,24

المصدر: جهاز الإحصائي اليمني

ملتقى شارع فرنسا - زنقة الخطوات - الرباط - أكدال - المغرب
ص.ب: 8019 - **الأمم المتحدة** 10102
الهاتف: 04/01/00 26 77 (37) (212)
الفاكس: 88 21 77 (37) (212)
البريد الإلكتروني: aidmo.arifonet.org.ma